
فوّاز طرابلسي
سايكس - پيكو - بلفور
ما وراء الخرائط
رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

Sykes-Picot-Balfour
Beyond the Maps

By: Fawwaz Traboulsi

First Published in January 2019

elrayyes@sodetel.net.lb
www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-703-1

الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩

تصميم الغلاف: جنى طرابلسي

الإخراج الفني: علي كمال الدين

محتويات

إهداء........ ٩

تقديم........ ١١

الفصل الأول

تقاسيم على الوحدة والتقسيم........ ١٩

الفصل الثاني

المشرق العربي عشية الحرب العالمية الأولى........ ٥٥

الفصل الثالث

الحرب العالمية الأولى على الجبهة الشرقية........ ٨٩

الفصل الرابع

سايكس–پيكو: سيرة اتفاقية........ ١١٥

الفصل الخامس

«إعلان بلفور»: هدف أم وسيلة؟........ ١٤١

الفصل السادس

الطريق إلى دمشق ١٨١

الفصل السابع

باريس ١٩١٩: سلم إمبريالي لحرب إمبريالية ١٩٩

الفصل الثامن

إعلان المملكة العربية السورية وزوالها ٢٤٧

الفصل التاسع

افتتاح العهد النيوكولونيالي ٢٦٧

الفصل العاشر

خلاصات ٣٠٩

المراجع ٣٢٣

المؤلف ٣٤٣

فهرس الاعلام ٣٤٧

فهرس الأماكن ٣٥٧

إهداء

إلى جدّي لأمّي

المؤرخ عيسى إسكندر المعلوف

معلّمي الأول في صُنعة التاريخ

وفي حبّ اللغة العربية

تقديم

«الناس بزمانهم أشبه منه بآبائهم»، ابن خلدون.

يروي هذا الكتاب قصة عقد من الزمن خلال الحرب العالمية الأولى، وبعيدها أفضى إلى إنتاج المشرق العربي الحديث ابتداءً بعام ١٩٢٠، العام الذي سمّاه عرب ذلك الزمان «عام النكبة». الحافز إلى الكتابة هو الذكرى المئوية لاتفاقية سايكس-بيكو وإعلان بلفور، وقد صادفت قيام الخلافة الإسلامية في سورية والعراق وإعلانها كسر حدود سايكس-بيكو في المنطقة. أطلقت المناسبات سيولاً من التحليلات والتأويلات والتفسيرات والتوقعات تكاد تجمع على نهاية الاتفاقية الملعونة، وتحميلها تخريب المنطقة، مع توقّع بداية رسم خرائط جديدة للمنطقة.

أثار الموضوع فضولي، خصوصاً أنّ فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها تشكل تتمة للفترة التي انتهت إليها أبحاث كتاب «حرير وحديد. من جبل لبنان إلى قناة السويس» (٢٠١٢).

استولت اتفاقية سايكس-پيكو وخريطتها (ومعها تعهد ماكماهون وإعلان بلفور) على مداركنا عن تلك الفترة التأسيسية للمشرق العربي. صارت سايكس-پيكو هي الجريمة التأسيسية، والمشهد الأول، والخطيئة الأصلية، والجرح الرمزي، واللعنة الأبدية، والخريطة التي خرطت المنطقة أشلاء، ما دام لها وظيفة وحيدة لا تني تتكرّر: تقسيم المنطقة وتقسيم تقسيمها في انتهاك مستمر لوحدتها المقدسة. نسجت حول الاتفاقية - اللعنة شبكة من التعميمات وأنصاف الحقائق والتهويمات والبدهيات التي ليست هي بالبديهيات، تفسّر كل ما يبدو أنه عصيّ على الفهم أو يتكاسل الفكر المتكاسل عن السعي لفهمه. ولا يقتصر الأمر على هذا: سايكس-پيكو هي مبتدى المؤامرات و«المشاريع» وخبرها. وهي المشجب الذي تعلّق عليه الأخطاءُ والسلوكيات ليجري تحميلها للغير أو بنائها على مجهول. وهي، ربما في وظيفتها الأخطر، عملية تنصّل استثنائية من المسؤولية، تبرئ الذات، وتبيّض صفحة الحكام الحكّام خصوصاً، فهم تارة مخدوعون، وتارة ضحايا مؤامرات و«مشاريع»، هي بالتعريف قدرٌ مقدّر لا قبل لأحد أن يتوقعها أو يتّقيها، فضلاً عن مجابهتها. وإعلان بلفور، وقد تأبطته الاتفاقية التقسيمية، بات الوعد الغادر، وصار، بشيء من الَشلْف، النص الذي أنتج دولة إسرائيل قبل أن يعود بدوره ليشكل عنصراً في تقسيم التقسيم.

وأدهى ما في هذا كله، حضور سايكس-پيكو الفاعل في الثقافة السياسية الشفوية والإعلامية لبلادنا. يسمح للكل، ولمن يشاء، بالتفسير والتوقع، بل الاستباق من موقع العليم، على اعتبار أنّ الأمور واضحة والنيّات المبيتة من باب البداهة والمتوقّع لا يحتاج إلى توقع. هكذا دخلت سايكس-پيكو

وأخواتها حومة الخرافة والأسطورة، وباتت لها صلابة المعتقدات الإيمانية الراسخة. فليس من المستغرب كثيراً أن الموضوع، على معايشتنا اليومية له، ومأسوية أثره على حياتنا عبر قرن من الزمن، لا يحظى إلا بقلة قليلة جداً من الدراسات أو الأبحاث من إنتاج كتّاب عرب.

لقد صادرت الخرائط المسار التاريخي. لذا، ترمي هذه الدراسة إلى إعادة تركيب هذا المسار بالنظر في ما وراء الخرائط. أي دراسة لحظة تاريخية لا تتجاوز العقد من الزمن تقرر خلالها مصير المشرق العربي في غمرة الصراع، على خلفية الحرب العالمية الأولى، على توازع مغانم الحرب بين قوتين منتصرتين تحكمتا بمصير الولايات العربية من السلطنة العثمانية وبنتا سيطرتهما عليها بواسطة نمط جديد من النفوذ والسيطرة الاستعماريين.

بدأ البحث من تفاصيل: اللورد آرثر جيمس بلفور وقّع رسالة «وعد بلفور»، حسب التسمية الدارجة، ولم يكتبها، ومن يقرأ «الوعد» بعناية يكتشف أنّ فيه ما هو أكثر من الوعد وأفدح. مارك سايكس وفرانسوا جورج پيكو وقّعا خريطة اتفاقية سايكس-پيكو، وسواهما وقّع على النص، وقد سمّيت على اسميهما، مع أن اسمها الرسمي «اتفاقية آسيا الصغرى». يجري الحديث باستمرار عن «اتفاقية سايكس-پيكو السرّية»: إلى متى ظلّت سرّية، وعلى مَن؟ وهل اتفاقية فيصل - وايزمان، حقيقية أم مزوّرة؟ ثم تكبر الأسئلة: هل احتلّ البريطانيون والفرنسيون المنطقة لتقسيمها، أم قسّموها ليسيطروا عليها؟ وكيف قسّموها ولأي اعتبارات؟ وهل يقتصر الأمر على التقسيم، أصلاً؟ هل الرئيس الأميركي ويلسون هو صاحب مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، أم سبقه أحدهم إليه؟

والبريطانيون، هل قرروا احتلال فلسطين لتقديمها موطناً قومياً لليهود، أم استخدموا الوعد بالموطن القومي لشرعنة الاحتلال؟ ولماذا الحدود الحالية لدول المشرق العربي لا تتطابق مع خريطة سايكس-بيكو في معظم أوجهها، مع أنها منسوبة إليها؟ إلخ.

هي تفاصيل وخيوط وأسئلة تحوّل البحث التاريخي إلى ما يشبه التحقيق البوليسي.

الفصل الأول يتولى تشخيص النظرة السائدة إلى تلك الفترة التأسيسية من التاريخ الحديث للمنطقة وتفكيك تلك النظرة.

الفصل الثاني يؤرّخ لمنوعات من مشاريع الاستعمار والاستيطان منذ بدأ نزاع القوى والمصالح الغربية على وراثة «رجل أوروبا المريض» في أواسط القرن التاسع عشر.

يتتبّع **الفصل الثالث** تطورات الحرب العالمية الأولى على الجبهة الشرقية، وما استدعته من وعود واتفاقيات ومعاهدات لاستمالة شعوب المنطقة للمشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء.

يعرض **الفصل الرابع** لظروف إنتاج اتفاقية سايكس-بيكو بوضعها في مكانها وزمانها.

في الفصل الخامس، ندرس الظروف والمداولات التي أنتجت رسالة آرثر بلفور إلى لورد روتشيلد خلال تجهيز حملة الجيش البريطاني لاحتلال لفلسطين، ونعيد قراءة الرسالة بإلقاء أضواء جديدة عليها.

يروي **الفصل السادس** مسار «الثورة العربية الكبرى» ودور «الجيش العربي» في حملة قوات الحلفاء لاحتلال فلسطين وسورية.

يتابع **الفصل السابع** مداولات مؤتمر السلم في باريس ونزاعاته، عام ١٩١٩، على خلفية انتصار الثورة البلشفية في روسيا، وتحقيق «سلم إمبريالي لحروب إمبريالية»، وولادة نظام الانتدابات ودوره في تجديد السيطرة الكولونيالية بتركيزها على سلطات ونخب محلّية.

يروي **الفصل الثامن** قصة قيام المملكة العربية السورية وظروف زوالها.

يعرض **الفصل التاسع** لأبرز المعالم الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للهندسة النيوكولونيالية وعملية «الفرز والضم» التي تعرّضت لها الولايات العربية، والمقاومة الشعبية والمسلّحة للنظام الجديد.

نختم بنقاش عدد من الفرضيات والأسئلة التي ظهرت في مجرى البحث: الوحدة/ التجزئة؛ الطبيعي/ الاصطناعي؛ دول قومية/ كيانات أقلوية؛ التكلم مع الغرب بلغته، والتطهّر من المصالح، إلخ.

يعطي ثَبْت المراجع فكرة عن المروحة الواسعة من الأبحاث والدراسات التاريخية والسير والمذكرات والمراسلات التي اعتمدنا عليها. وقد صدر قسم كبير منها بمناسبة مئوية سايكس-بيكو وبلفور، معتمداً على آخر ما كُشف من وثائق رسمية وأوراق شخصية لفاعلين في تلك الحقبة.

وبعد، فهذا عمل يشكو الثُّغَر، وقيود الوقت. ثمة معلومات بحاجة إلى مزيد من التحقق أو الاستكمال، وأحكام وخلاصات مؤقتة قد

تبدو قاطعة أحياناً أو خجولة أحياناً أخرى، وهذا كله من مصاعب استكشاف موضوع جديد، وهو ثمن السير بمعالجته عكس التيار. آمل أن يحفّز هذا العمل على مزيد من التعمّق في الأحداث والتطورات التي تعالجها وعلى إطلاق نقاشات تزيد من معارفنا عن تلك الفترة التأسيسية لحياتنا المعاصرة.

بيروت تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨

الفصل الأول

تقاسيم على الوحدة والتقسيم

وثائق عجائبية وعابرة للزمن

شاءت صدفة تاريخية أن تتزامن ثلاثة أحداث: ذكرى مئوية اتفاقية سايكس-پيكو (١٩١٦)، وذكرى مئوية إعلان بلفور (١٩١٧) مع احتلال تنظيم داعش مدينة الموصل وتدفق مسلحيه عبر الحدود العراقية-السورية لاحتلال مواقع عديدة داخل سورية. حينها، أعلن أبو بكر البغدادي أنّ تنظيم داعش قد «كسر» حدود اتفاقية سايكس-پيكو، ووحّد العراق والشام، ما استوجب الانتقال من الدولة إلى الخلافة، واعداً بكسر المزيد من الحدود.

تضافرت المناسبات الثلاث على إطلاق فيض من الكتابات الاسترجاعية عن اتفاقية سايكس-پيكو، مترافقة مع توقعات بشأن مصيرها ومصير المنطقة. دارت التوقعات الكارثية مدار الأفدح: عادت «لعنة سايكس-پيكو»، كما سمّاها وليد جنبلاط. في الوقت ذاته، كانت «اللعنةُ» تعلن

نهاية سايكس-پيكو... اللعنة. واللعنة عليها، على كل حال، لأن خريطة سايكس-پيكو هي «الخريطة التي خرّبت الشرق الأوسط».

التقى على تشييع سايكس-پيكو صحافيون واسعو المعرفة بشؤون المنطقة، أمثال باتريك كوبرن (**لندن رِڤيو أوف بوكس**، حزيران ٢٠١٣)، سياسيون مثل نائب رئيس وزراء تركيا الذي بشّر بأن العالم العربي على مشارف سايكس-پيكو جديدة (حزيران/ يونيو ٢٠١٥) يقابله معلّق سياسي يتوعد تركيا بمصير «الثعابين ومسامير سايكس-پيكو» (نارام سرجون، «الأزمنة العربية» ٢٥ نيسان ٢٠١١)، فيما أعلن مسعود البرزاني «احتضار اتفاقية سايكس-پيكو»، وصولاً إلى الرئيس أوباما الذي اكتشف أنّ في المنطقة أحقاداً ونزاعات ألفيّة فجّرتها الاتفاقية، لأنها دول اصطناعية لم تكن حدودها تتطابق مع مختلف الأديان والمذاهب والإثنيات التي تعيش داخلها.

إلى هذا، عُقدت للمناسبة ندوات ومؤتمرات وأُلقيت محاضرات وعُرضت مسلسلات وأفلام وثائقية ومقابلات تلفزيونية. وهذا طبعاً قبل أن ينتشر الاحتفال بالمناسية على وسائل الاتصال الاجتماعي، وقد أحصى أحد الصحافيين أن عبارة «نهاية سايكس-پيكو» وردت ٨,٦٠٠ مرة على موقع غوغل خلال سنوات ٢٠١٣-٢٠١٦. واختلط الأمر بين «مشروع» الشرق الأوسط الجديد و«مشروع سايكس-پيكو٢». شذّ دكتوران بعض الشيء عن الإجماع على تشييع الاتفاقية، وتوقع تعديل خريطتها. الدكتور سمير جعجع، رئيس «حزب القوات اللبنانية» الذي نأى بلبنان عن كونه من صنع اتفاقية عام ١٩١٦، على اعتبار أنه «موجود

في التاريخ» (١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٥) والدكتور بهجت سليمان، المدير السابق لأحد أجهزة المخابرات السورية، الذي هاجم المدافعين عن الاتفاقية، ويريديون المحافظة عليها، واصفاً العالم العربي بأنه مُصاب بالكساح، جراء تقطيع أوصاله، والمطلوب معالجته «ليعود بشراً سويّاً» (**الجريدة الإلكترونية السورية**، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٦).

لم يفطن رئيس الولايات المتحدة الأميركية إلى أن بلاده تضمّ أوسع تشكيلة ممكنة في الكون من الأقوام والإثنيات والأديان والمذاهب المهاجرة إليها من رياح الأرض الأربع، وأن لا خريطتها، ولا حدود ولاياتها، تتطابق مع مواقع جماعاتها المكوّنة. ولا خطر في بال كثيرين، جهة الصحافة الغربية عموماً، أنه إذا كانت عمليه خرق الحدود دليلاً قاطعاً على أن الاتفاقية - الخريطة انتهت، فالحدود السورية - العراقية مثقوبة مثل مصفاة منذ الغزو الأميركي للعراق، حتى لا نذهب إلى أبعد من ذلك. ولا خطر ببال كثيرين أنّ دولة أبو بكر البغدادي قد لا تعمَّر طويلاً، وأنّ داعش قد تُهزَم وتُخرَج من المدن التي احتلتها على الأقل. بالعكس، لقد دفع الاعتقاد برسوخ دولة الخلافة الإسلامية بعض المعلّقين البراغماتيين الأميركيين إلى اقتراح الاعتراف بالدولة الجديدة.

منذ زمن ليس بقريب، انتقلت اتفاقية عام ١٩١٦ إلى مستوى الاستعارة، بل الأسطورة ذات المفاعيل العجائبية المستمرة منذ قرن ونيّف. يكفي لخبر، لحادثة، لذكرى، ليتفجّر الحزن والغضب والتفجّع على الخريطة - اللعنة الأصلية، على غرار الخطيئة الأصلية التوراتية، أو ينتشر الوسواس الخنّاس عن مجيء خرائط جديدة تستيقظ لها الخوافات من «مشاريع»

داهمة حاملة التقسيم والتفتيت وعظائم الأمور. ولم يكن أسهل من أن تتحوّل سايكس-بيكو إلى المشجب الذي تُعلَّق عليه أي مأساة، نكسة، خطأ، مشكلة، باختصار، كل ما لا نجد له تفسيراً جاهزاً، أو نودّ تحميله للآخرين، في الكبائر والصغائر. مثال راهن: للاحتجاج على استشراء العنصرية في لبنان تجاه اللاجئين الفلسطينيين والسوريين وتجاه العمالة الوافدة، اعتصمت مجموعة من الشباب الناشط، عام ٢٠١٧، أمام المتحف الوطني في بيروت، وبين اللافتات المرفوعة واحدة لم تجد ما تحمّله المسؤولية عن انتشار العنصرية غير... سايكس-بيكو، والتهمة على العنصريين: «حَدّتْ سايكس-بيكو [من] إنسانيتَهم».

في تزويج وثيقتين

«مات سايكس-بيكو! تعيش إسرائيل!» صاح روبرت فيسك على الطريقة المَلكية البريطانية «مات الملك! عاش الملك!». مات في سنيه المئة، ومعه التقسيم القديم للشرق الأوسط. والبقاء لإسرائيل. ودعانا الصحفي المعجباني إلى انتظار التقسيم الجديد. ولما كانت توقعات الصحافيين، والمحللين الاستراتيجيين، غير مشمولة بالمساءلة أو المحاسبة، فنحن لا نزال ننتظر. ولا من يسائل أو يحاسِب.

هذا المشروع المندغم أو المزدوج هو الذي يسمّيه الصحافي طلال سلمان «سايكس-بيكو الإسرائيلي»! فقد زُوِّجتِ اتفاقية سايكس-بيكو، بما هي وثيقة تقسيم، على إعلان بلفور، بما هو وثيقة النكبة الفلسطينية وقيام دولة إسرائيل. فإعلان بلفور إما أنه أتى «في مجرى سايكس-بيكو» أو «مقدمة» له، وإما أنه استكمال للاتفاقية بما هي خريطة التقسيم، فيصير

فصل فلسطين عن سورية الكبرى تقسيماً، وقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ بين دولتين عربية ويهودية تقسيماً، وتأسيس دولة إسرائيل الذروة في عملية التقسيم، على اعتبار أنّ إسرائيل ابنة التقسيم وأمه في آن واحد، ذلك أنّ التقسيم الإسرائيلي حامل لـ«مشروع» تقسيم التقسيم، أي خلق كيانات دينية مذهبية عرقية على « شاكلة إسرائيل ومثالها»، حسب التعبير القومي الدارج، غرضها تبرير وجود الدولة اليهودية والخضوع لها.

ثم إنّ الذكرى التاريخية كانت مناسبة لتحميل رسالة على ورق من ٦٧ كلمة مرقّنة على آلة كاتبة المسؤولة الأولى عن نكبة فلسطين. لم تكذب تيريزا ماي خبراً. أحيتْ رئيسة وزراء بريطانيا ذكرى قيام دولة إسرائيل بإعلانها أن إسرائيل «بلدٌ وُلِد من رسالة». والرسالة بريطانية مئة في المئة. ورداً على مطالبة أوساط فلسطينية وعربية وبريطانية بأن تعتذر بريطانيا رسمياً عن تلك الرسالة، أجابت ماي بأن بريطانيا تفتخر بإعلان بلفور. إلا أن المطالبين باعتذار رسمي بريطاني عن الرسالة المشؤومة، لم يطلبوا اعتذاراً من بريطانيا، ولو من قبيل الدعاية، عن احتلالها لفلسطين عام ١٩١٩، ولا عن دورها في تشجيع الهجرة اليهودية ومنع إنشاء مؤسسات تمثيلية للفلسطينيين وقمع ثوراتهم الشعبية، ولا خطر بالبال مطالبتها بالاعتذار عن تشجيع الميليشيات الصهيونية المسلحة وتدريبها وتسليحها ضد الفلسطينيين، وذروتها ثورة الـ٣٦، أكبر ثورة تحرر وطني قبل الحرب العالمية الثانية. لم يطلب المطالبون من بريطانيا الاعتذار عن قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وتواطئها على تنفيذ الميليشيات الصهيونية التهجير والتطهير العرقي، ثم الانسحاب وتسليم أبرز المواقع العسكرية لجيش «الهاغانا» والتنظيمات العسكرية الصهيونية الأخرى. لم يطلب طالبو

الاعتذار اعتذاراً عن أيٍّ من أحداث هذا الماضي الاستعماري. في عصر بعد الحداثة، وبعد الكولونيالية، كان المطلب صدورَ اعتذار رسمي بريطاني عن رسالة آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد! وهو من مثل مادة تصريح تيريزا ماي: إذا كانت رسالة قد بنت أمة ودولة، يكون الاعتذار عن الرسالة معادلاً لإزالة الأمة ودولتها! أو، على الأقل، نزع الاعتراف بها!

ولم يغب الفن عن تزويج سايكس-پيكو على بلفور، فسجّل مارسيل خليفة المناسبة في «كوپليه» شهير:

«قسّمونا پيكو وشريكو / وخَلَقوا الدولة الصهيونية».

تقاسيم على التقسيم

ترافقت زحمة الاستدعاءات لسايكس-پيكو مع صعود نغمة جنائزية تقول بـ«تقسيم المقسّم»، مدفوعة بالادعاء ذاته أن مطلقها يكشف سرّاً أو يفضح تواطؤاً. في لقاء مع **علي لاريجاني**، رئيس مجلس الشورى الإيراني، علّق رئيس مجلس النواب اللبناني **نبيه برّي** على احتلال داعش للموصل بما يعتبره من قبيل تحصيل الحاصل واستشراف نتيجة حتمية: «ها هو سايكس-پيكو ينتهي بين العراق وسورية، والتركيز الآن على إنهائه بين سورية ولبنان وسورية وفلسطين». أي إنّ إلغاء داعش للحدود بين العراق وسورية بات أمراً واقعاً، والآتي أعظم: جاء دور الحلقتين اللبنانية والسورية. (**الأخبار**، ١٤ أكتوبر ٢٠١٤)، وهو تصريح غريب حقاً، أن يتخوّف أحد أكبر أصدقاء النظام السوري بين السياسيين اللبنانيين من إزالة الحدود بين لبنان وسورية وفلسطين على اعتبارها مؤامرة للمشروع

الأميركي - الإسرائيلي لتقسيم المقسَّم في المنطقة. وقد يصل التقسيم إلى طور التمزيق، خصوصاً عندما تكون جثة اتفاقية سايكس-پيكو قرباناً لعقد مصالحة حَرِجة. في إحدى مبادرات المصالحة المبكرة بين حزب الله والعسكر المصري، مطلع الانتفاضات العربية (**صحافة** ٢/٩/٢٠١١) زار حسن عز الدين، مسؤول العلاقات العربية في الحزب، القاهرة والتقى شيخ الأزهر، الدكتور أحمد الطيب، واتفق الرجلان على أنّ دور إسرائيل هو «تمزيق الأمة». وخلال زيارة الوفد اللبناني لمصر، التي استغرقت عشرة أيام، سمعتِ القيادات المصرية حديثاً طويلاً عن «محاولات استغلال الثغرات القائمة [في الأوضاع العربية] من قبل الخارج الذي يسعى اليوم إلى سايكس-پيكو جديدة».

الوله بالخرائط والوهم الخرائطي

الخريطة أداة استعمارية بامتياز. إنها إعلان مصوَّر لاستيلاء على أرض وتسويرها على أهلها وإقصاء مستعمِر آخر عنها، أو للتخطيط على ذلك. طبعاً، ليست الخرائط بجديدة في أدوار الفصل والتمييز والتحكُّم عبر التاريخ. ثم إنه في عصر الاستعمار، لا يمكن فصل الخريطة عن وظيفتها العسكرية، أي عن احتلال المكان ونصب الحواجز والقسر والتمكين من استخدام القوة والعنف. وليس من قبيل الصدفة أن معظم الشخصيات المخابراتية البريطانية في هذا الكتاب تعاطوا في علم الآثار والخرائط: لورنس، سايكس، جورترود بلّ، نيوكومب، إلخ.

يبدأ العجب عندما تعطى الخريطة ويعطى الخرائطي المفاعيل الإعجازية، كأن تقرأ مثلاً أن جورترود بِلّ «رسمتْ خريطة الشرق الأوسط»

(الأخبار، ٢٢ أيلول/ سبتمبر) أو أن مارك سايكس هو «الرجل الذي خلق الشرق الأوسط» حسب عنوان آخر سيرة له، على اعتبار أنّ الرجل هو صاحب الخط التاريخي الذي «رسمه في الرمال» وشطر به المشرق العربي إلى شطرين من عكا إلى كركوك.

والوله بالخرائط وثيق الصلة بالتفسير الجغرافي للتاريخ: أي الإيحاء باللازمنية والطبيعية، أو التأكيد أقلاً بأنّ الزمن يكرر نفسه ما دامت عناصر الطبيعة ثابتة راسخة. ولترسيخ ذلك الاعتقاد، غالباً ما ترتبط حدود الخريطة بعنصر جغرافي - مجرى مياه أو سلسلة جبال أو صحراء - على افتراض أنّ الحاجز الجغرافي أو الطبيعي يحجز فعلاً. وتنبني على الحواجز الجغرافية ألوان مختلفة من التمييز الثقافي والعنصري والتراتب الحضاري تختصّ به جماعات أو شعوب دون أخرى.

في التصورات الخرائطية في المشرق وعن المشرق، شكلت الصحراء حاجزاً طبيعياً يهصر داخله القحطَ والانغلاق، في مقابل الحرية والانفتاح والانطلاق المنسوبة إلى البحر، كما في الفكر اليميني الاستعلائي الفرانكوفوني اللبناني. وفي تخصيص العناصر والتضاريس الجغرافية بصفات بشرية، يُنسَب إلى الجبل مثلاً الإباء والشجاعة والتسامي، إلخ. وهنا ميدان الزجليات. هذا مع العلم أنّ الصحراء العربية شبكة من طرق مواصلات سُمِّيَت «بحر» عند العرب تخترمها شبكات من الطرق والمسالك والممرات ربطت بين شعوبه ومناطقه ودوله عبر التاريخ ونظّمت إيقاع حياتها، حتى لا نتحدث عن دورها في الهجرات السكانية والتجارة البعيدة المدى بين أوروبا وآسيا وإفريقيا.

المفارقة في أمر الخرائط أنها تتورط دائماً في تناقض حاد: تريد الإيحاء بأنها ترسم حدوداً واقعية، حقيقية، ما دامت تتبع عناصر طبيعية لا تحول ولا تزول. لكنها في الحقيقة تسوّر منطقة لتبني عليها كياناً سياسياً مرغوباً أو متأملاً. أنطون نجيم، أحد أوائل دعاة القومية اللبنانية عشية الحرب العالمية الأولى، كان يبحث عن خريطة لتوطين «الأمة اللبنانية». استجاب لنصيحة المستشرق اليسوعي البلجيكي الأب لامنس، باعتماد الخريطة التي رسمها سلاح الهندسة في الحملة العسكرية الفرنسية عام ١٨٦٢، فصارت تلك الخريطة، «الحدود الطبيعية» و«الحدود التاريخية» للبنان. لكن نجيم لم يمنع نفسه من تمجيد تلك الخريطة على «أنها تتنبأ بأمة بدلاً من أن ترسم معالمها».

تسرّبت الخرائطية إلى الفكر العربي، بما فيه القومي واليساري، مع خريطة سايكس-بيكو، حتى باتت الخرائطية الجيوسياسية والجيواستراتيجية عِلماً قائماً بذاته. والقسم الأكبر من الجيواستراتيجيا المحلية، أو المستوردة عبر البحار، يكاد أن يختزل بتوقعات حول خرائط: نهاية خرائط، رسم خرائط جديدة، عودة خرائط قديمة، إلخ. هناك دوماً من يريد رسم خرائط جديدة للمنطقة. والخرائطي - الرسّام مجهول، لكنه جبّار القدرة. ذلك أن البناء على مجهول جزء من قوة «المشروع»، ومن سرّه إن لم نقل من سحره. وزبدة الفكر الجيواستراتيجي العربي، الذي تقرأه في عجالات الصحافة اليومية أو على التلفزة، فضلاً عن وسائل الاتصال الاجتماعية، هي التساؤل عمّا ستكونه معالم الخريطة الجديدة. قد تجهل من هو الرسّام، لكنك تعرف بالتأكيد أنه مهما تكن الحدود والتقسيمات، فإن «إعادة رسم الخريطة» له معنى واحد: إعادة تجزئة الخريطة على أساس

أصغر المكونات البشرية: العشيرة والدين والطائفة والإثنية، إلخ. سُمّيت الخريطة «الجسم الجغرافي للأمة» (Kaufman, 2015). يبدو كل إعادة نظر بخريطة على أنه تمثيلٌ في جسد الأمة.

قداسة الوَحدة ورُهاب التقسيم

تكاد اتفاقية سايكس-پيكو، وملحقها البلفوري، تتلخص بجملة ناقصة: تجزئة الأمة. والتجزئة انتهاك للوحدة المقدسة، وحدة الأمة بمحمولها الديني والقومي. وانتهاك الوحدة هو الفتنة عينها. وما أدراك ما الفتنة؟!

في أصل كل خريطة فكرة الفصل والتمييز بواسطة الخط. وهنا ندخل دائرة المقدّس. الخط يضع حداً للفوضى. أول خط هو فصل السماء عن الأرض. هنا أول تمييز، وهنا أول النظام ضد الفوضى، وأول المقدّس. ومنذ الأشكال الأولى للحياة البشرية والجماعات تعيش داخل حومة أو دِيرة مرسومة ومميّزة الحدود في وجه الخارج. «حيثما يوجد مقدس توجد حومة، وحيثما توجد حومة، توجد حياة»، يقول **ريجيس دوبريه** في نص لامع عن الحدود (Debray, 2010: 36) على أنّ الحومة سابقة على المقدَّس، بحيث يمكننا أن نعكس الصيغة فنقول: حيث ترتسم حومة يبدأ المقدّس. وحيث يوجد مقدّس، يوجد حَرَم، أي ينشأ تحليل وتحريم.

المحمول الديني والقومي جوهري في موضوع الوحدة والانقسام. فعندما يُستنزل التوحيد على الأرض، يصير الشِّرك هو القبول بالتعدد، أي بانتهاك الوحدانية. ومثله حال الوحدة القومية. فكل تعدد، كل

معارضة، كل تراتب اجتماعي، كل صراع، بل تحزّب، انتهاك لوحدانية الأمة. وفي النطاق القومي، حيث الالتحام عضوي بين الوحدة والقوة العسكرية، يصير المساس بالوحدة المقدسة بمثابة الخيانة القومية. فمن تحزّب خان، كما في كتاب العقيد القذافي الأخضر. والفتنة نائمة في صلب كل وحدة. من هنا التحذير الدائم من إيقاظها. ومثلها، الخطيئة والذنب والمعصية والكفر تسكن في صميم المؤمن والإيمان.

لجأ الصحافي **سعد محيو** إلى الدين والمقدَّس ليحدثنا عمّا يتهدد وحدة الأمة. عاد إلى الأصل الفقهي والفلسفي للتوحيد عند الصوفيين في قولهم: «إن الحقيقة الحقيقة تكمن في الكل والوحدة. لا في التجزؤ أو الفردية» («خرائط سايكس-پيكو ٢»، مجلة **الآداب**، ٢٣/٦/٢٠١٦). المَشرق مُستهدف، يحذّر محيو، يكفي أنه «الحديقة الخلفية» لدول النفط ليتعرّض لإعادة رسم لا خريطة واحدة له، بل خرائط. ولا حاجة لاستخدام مفردة المؤامرة، يمكن الاستعاضة عنها بـ«المشروع». أمام أزمة نفطية خطيرة، وفي غياب «المشروع الحداثي إياه»، «لن يكون صعباً على المخططين والأميركيين، ومعهم بعض العرب، العمل على إعادة رسم الخرائط الاقتصادية والجغرافية في الهلال الخصيب، وأبرزها إقامة الكونفدراليات الجغرافية في المشرق بمشاركة إسرائيل». هذا قبل أن يُعيد هؤلاء تركيب الوحدة إلى مكوِّناتها القبلية والعشائرية والطائفية. وإعادة رسم الخرائط عند محيو هو إذاً المعادل لانتهاك الوحدة المقدسة. والبلد الأكثر تهديداً هو العراق، والكلام من وحي احتلال داعش للموصل ونحو ثلث البلاد. وأدلة محيو على هذه الأخطار المحدقة عدد من الآراء والمقترحات لكتّاب وصحافيين إسرائيليين وأميركيين. حتى إنّ محيو

يكتشف أنّ دور الأردن في المشروع التفتيتي قد يكون إدارة العشائر العربية «بعد انهيار القومية العربية العلمانية».

و«المشروع» ليس بجديد. نشأ مع **برنارد لويس**، وتواصل مع هانتنغتن والمحافظين الجدد، كما يعلمنا محيو، والمخطَّط سابق على ١١ أيلول ٢٠٠١، ويتلخص في فرض الديموقراطية على العالم العربي. هنا تبدأ التداعيات: أزمة نفط تستدعي إعادة رسم خرائط المنطقة وإقامة كونفدراليات؛ و«مشروع» إقامة الكونفدراليات يذهب بك إلى «مشروع» فرض الديموقراطية بالقوة من الخارج. إلّا أن ثمة ما يجمعها جميعاً: انتهاك الوحدة المقدسة. فإعادة رسم الخرائط هو باتجاه التقسيم طبعاً، والكونفدرالية تقسيم، والديموقراطية تعدد، أي إنها تقسيم ما دامت تجزّئ الوحدة.

ولا حاجة في كل هذه اللوحة النبوئية لأدلة: الأمر معروف وبديهي يفسّر نفسه بنفسه: المشروع مشروع، وهو أميركي بمشاركة إسرائيلية، والمشاركة الإسرائيلية بديهية، فهذه ابنة التقسيم وأمّه ومرضعته. أما المستحدث، فهو فرض الديموقراطية. ومع أن هذا وفد مع «الربيع العربي» إلا أنّ مآلاته ونتائجه مرصودة أصلاً.

ما الجواب على هذا المشروع النفطي – الكونفدرالي – الديموقراطي – الأميركي – الإسرائيلي – التفتيتي؟ الجواب: «قومية عربية جديدة»، هي «نقيض المفهوم القديم» (على اعتبار أنّ هذا المفهوم القديم معروف وشائع) قوامها الديموقراطية الكاملة (وفهمنا كفاية في تميّزها عن تلك التي يسعى «المشروع» لفرضها علينا). وهذه الديموقراطية تحلّ بديلاً من الدكتاتورية المطلقة؛ وتُحِلّ سيادة القانون بدل المافيات العصبية الطائفية

والعشائرية، وتحقق المساواة بين حقوق الفرد وحقوق الأمة، وتعترف بالتعددية الوطنية وبسيادة الدولة القُطرية، وتبتكر «الحلول الحضارية» لمسألة الأقليات، كل الأقليات.

وعلى الرغم من كل هذا التضخّم القومي المنتفِخ، لا يرمي الكاتب مسألة الاتحاد العربي أو الوحدة العربية، ولو بوردة... صوفية! المشروع هو الجواب الناجع على... «المشروع». ونبقى ننتظر صاحب المشروع الجديد ليشرح لنا كيف يمكن قهر «مشروع» قائم على الكونفدرالية والديموقراطية بواسطة مشروع قومي عربي حداثي جديد يقوم على الديموقراطية والاعتراف بالكيانات القطرية (وليدة التجزئة المرذولة، راسمة الخرائط)؟ بل كيف يمكن المشروعَ الحداثي الديموقراطي ذا الحلول الحضارية لمسألة الأقليات، كل الأقليات، ألّا يتضمن أشكالاً وصيغاً من الحكم الذاتي والكونفدرالية أو الفيدرالية أو حتى الحق في تقرير المصير؟!

هنا نعود إلى نقطة البداية: الوحدة بما هي المقدّس، مضادة للتعدد. وهنا، يولد في التعبير السياسي والسيادي، التماهي بين الوحدة والمبدأ المركزي، أي الدولة المركزية، والشطح ليس بالعسير بين الدولة المركزية والسلطة الاستبدادية، على اعتبار أنّ في الوحدة قوة. وكل تعدد أو لامركزية يفضي إلى الضعف أمام العدو. حتى لا نتحدث عمّا يصيب معنويات الأمة من وهن بسبب هذا وتلك.

المؤامرة... المعلنة!

المؤامرة هي لقاء طرفين أو أكثر لتدبير أمر ما، غالباً ما يكون سلبياً، ضد طرف آخر على غير علمه. ما أكثر المؤامرات الحقيقية في التاريخ

وفي السياسة. وما أكثرها في تاريخنا والسياسة. بهذا المعنى، ثمة ضرورة حاسمة للتمييز بين «نظرية المؤامرة» والمؤامرة، بين القدرة على الرصد والتقدير لخطط واستراتيجيات فاعلين عالميين وإقليميين أساسيين، أو خصوم أو أعداء، وبين نظرة للحياة ترى إليها على أنها محكومة بقوى غاشمة خفية، وبأن لا شيء متروك فيها للصدفة، ولا شيء يبدو كما هو، بل كل شيء يبطن خلافَه، وبأنّ ثمة وشائج خفية دائمة بين الأحداث والأشياء والبشر. وتنتظم هذه النظرة المؤامراتية في نظام مغلق إيماني يأبى الدليل والبرهان.

لما بات الحديث عن «مؤامرات» تهمة باللاعلمية واللاموضوعية يجري التراشق بها، في الأوساط الأكاديمية الغربية وسواها، اقتضت الحصافة أن يستبدل، على سبيل «اللياقة السياسية» (بوليتيكالي كورّكت)، بـ«المشروع». وللمشروع كل عناصر المؤامرة إلا الاسم.

لكثرة ما نتداول في المؤامرات، يختلط الأمر بالنسبة إلى معنى الكلمة. فقد يولّد الهَوَس بالمؤامرات نوعين منها: مؤامرة سرّية ومؤامرة علنية، أي مؤامرة هي نقيض المؤامرة التي تحاك تعريفاً في السرّ. المؤامرة العلنية لا تجري في الخفاء، بل هي صريحة جهاراً نهاراً، ومع ذلك فهي مؤامرة. أما لماذا تبقى المؤامرة مؤامرة، وقد باتت مكشوفة، فهذا ما يشرحه لنا **ساطع نور الدين**، رئيس تحرير جريدة «المدن» الإلكترونية. يتّهم نور الدين الفيدرالية الكردية في سورية بأنها «مؤامرة معلنة» («فيدرالية سورية: المؤامرة المعلنة»، **المدن**، ١١/٣/٢٠١٦)، وهي مؤامرة تقسيم طبعاً، إلا أن الكاتب يستدرك قائلاً: «لعل الفيدرالية مخرج عفوي

وفوري من المذابح، لكنها ليست حائلاً دون التقسيم الذي يهدف كما يبدو إلى تخفيف العبء عن الأميركيين والروس». يعني: مهما تكن نيّات الفيدرالية سامية، ولو أنها تسعى للخروج من المذابح، تبقَ تقسيمية. والتقسيم يخدم طبعاً القوى الخارجية. وهو عادة متناغمة ومتواطأة، في التآمر، ورغم المنافسة والنزاعات البيّنة فيما بينها. هذا لون آخر جديد من المؤامرات: ليس مدبّراً، ويمكن فهم اعتباراته، بل هي إنسانية سامية، لكنه لا يقوى على أن لا تتحول الفيدرالية إلى تقسيم، مثلما أنه لا يقوى على أن لا يصبّ في خدمة قوى خارجية، وإن تكن القوتان الخارجيتان تتصارعان بداهة في سورية.

كشف المؤامرة بما هو نبوءة

النائب اللبناني **ريمون إدّه**، من أوائل المبشّرين بتقسيم المنطقة، والأحرى إعادة تقسيمها. مطلع الحرب الأهلية، صرّح عميد «حزب الكتلة الوطنية» لأحد أنصاره هاتفياً من منفاه الباريسي بأنّ «التقسيم سيتم وأنّ الجنوب سيكون من نصيب إسرائيل، فيما جبل لبنان للمسيحيين والمناطق الأخرى للأطراف الأخرى». ويروي في حديث إلى وكالة الأنباء الفرنسية أنه ذهب إلى الولايات المتحدة ليتعرّف «على وجه الدقّة إلى ما يجري هناك»، فتأكدت مخاوفه من وجود مشاريع تقسيمية.

طريف أن نستشهد بريمون إده، وهو من حيث المبدأ من أشدّ السياسيين اللبنانيين تمسكاً باتفاقية سايكس-بيكو، على الأقل بجانبها الذي قضى بفصل لبنان عن سائر سورية. نسب العميد إده مشروع التقسيم إلى إسرائيل، ولكنه لم يستثنِ الأميركيين، إذ اكتشف أنّ أوساطاً في نيويورك

لها مصلحة في القضاء على المكانة المالية لبيروت، «لكي تمتصّ جزءاً كبيراً من الدولارات التي ستتدفق على المنطقة في صورة عوائد للبترول». نحن في السبعينيات، والإشارة هي إلى الفورة النفطية العالمية. ويمضي عميد الكتلة الوطنية تفصيلاً في مشروع تقسيم لبنان: «طرابلس وشمال لبنان سينضمان إلى سورية ليشكّلا جزءاً من الدولة العلوية المستقبلية». أما ما بقي من لبنان، فسوف يُشطَر إلى شطرين يفصل بينهما طريق بيروت - دمشق. جنوباً، دولة للمسلمين والدروز، بالإضافة إلى الفلسطينيين. وشمالاً، دولة المسيحيين. وينقسم البقاع بدوره بين لبنان وسورية. وتكون بيروت العاصمة الاتحادية للبنان، أو تصبح مدينة حرّة. وأفاد إده بأنّ سورية ذاتها سوف تقسّم إلى ثلاث دول: علوية وسنية ودرزية. غنيّ عن لفت النظر أنّ هذا التوقّع عن تقسيم سورية سوف يتكرر إلى ما لا نهاية مع بدء الأزمة الدموية السورية وبكل النبرات الحاسمة اليقينية.

عند التمعّن في توقع العميد إده التقسيمي، قد لا نجد فارقاً كبيراً بينه وبين المذكرة التي رفعها أبوه، إميل إده، إلى الحكومة الفرنسية عام ١٩٢٨ ينعى فيها على «لبنان الكبير» تذويبه للأكثرية المسيحية السكانية، ويدعو إلى استعادتها بقيام «لبنان متوسط» كما سمّاه، فتُضَم طرابلس إلى سورية، مع احتفاظ مسيحييها بالجنسية اللبنانية، ويعطى جبل عامل الحكم الذاتي، وتلحق المناطق المسلمة من البقاع بسورية، بحيث تبلغ نسبة المسيحيين ٨٠٪ من السكان.

يختم إده بتكرار التعويذة إياها التي يقوم عليها النظام اللبناني: التعايش الطائفي مفتاح ظهور المعجزة الاقتصادية، فيكرر تصميمه على التعايش

بين المسلمين والمسيحيين «ومن أجل أن تعود إلى بيروت تلك المكانة المالية التي وصلت إليها والتي يهمّ كل الدول العربية أن تحافظ عليها. كل ذلك لاعتقادي بأن وجود لبنان مسيحي صغير غير قادر على البقاء» («إده باقٍ على تشاؤمه... وفي باريس: تقسيم لبنان مقدمة لتقسيم سورية والعراق ودول أخرى»، **السفير**، ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥).

توفي العميد إده قبل أن تتحقق نبوءاته. بعد أربعة عقود من الزمن، كم يلزم من الوقت لنعلن أنّ العميد ريمون إده أخطأ في توقعاته؟ وربما لنتساءل لماذا لم تصدق نبوءته؟

مخاتلات المشاريع

الفكر الكاشف للمؤامرات فكر يتحايل على مَكر، إذ لا مؤامرة جيّدة دون مَكر، على قولة صادق جلال العظم في نص حاذق عن الاستشراق والمؤامرة. كاشف «المشاريع» هو الرائي في ما وراء الظاهر، يستشرف مستقبلاً قيد الإعداد، ينسُل القطبةَ المُخفاة في نسيج مُحكم، إلخ. ويزداد المَكر مراوغة عندما يستبطن أكثر من طبقة من المعاني والمقاصد. وسوف نرى كيف أنّ كاشف «المشاريع» لا تنطبق عليه قولة «جل من لا يخطئ»، لأنه لا يملّ من ارتكاب الأخطاء.

معلّم الصحافة العربية الأستاذ **محمد حسنين هيكل**، صاحب باع طويل في كشف مخاتلة «المشاريع»، ولعله أول من نحت المصطلح. في مقابلة مع **الأهرام** (٢٥/ ٥/ ٢٠١٥)، يبلغك أنّ ما تظنه «ربيعاً عربياً» أي حركات شعبية شملت ستة بلدان عربية نادت بالحرية والعدالة الاجتماعية

والكرامة الانسانية إن هو إلا «سايكس-بيكو جديد» لتقسيم المنطقة وتقاسم مواردها والمواقع. وقد اكتشف هيكل لا مشروعاً واحداً، بل ثلاثة مشاريع ونصف سلّمها «الربيعُ العربي» مفاتيح المنطقة. «النصف مشروع» إسرائيلي، وغرضه إجهاض القضية الفلسطينية. وعلى فداحة ما يستتبعه هذا «المشروع»، فهو لا يرقى عند هيكل إلى مصافّ المشروع الكامل.

المشروع الأول المتكامل هو مشروع غربي أميركي أوروبي يروم إغراق المنطقة في صراع سنّي شيعي. ويتجلّى في التشجيع الأوروبي الأميركي لتنظيمات «الإخوان المسلمين» وإحياء اقتراحات برنارد لويس باستبدال الصراع في المنطقة من صراع عربي - إسرائيلي إلى صراع عربي - فارسي. وأول ما سيجري تقسيمه، ليس العراق، بل نفط العراق، مع أنّ هيكل لا يفيدنا بين مَن ومَن ستكون القسمة.

والمشروع الثاني مشروع عثماني - تركي. يصف هيكل تدخل تركيا في سورية بأنه «مخيف، يصعب تقدير عواقبه». لكنه يلاحظ أنّ تركيا التي كانت ضحية سايكس-بيكو «هي الآن أمام إغراء أن تكون شريكاً في الإرث الجديد بعد أن كانت ضحيته في السابق. مع ذلك، يرى كبير صحافيي مصر أنّ المشروع العثماني عاجز عن وراثة المشروع القومي العربي وملء الفراغ.

أما ثالث المشاريع، فمشروعٌ إيراني، لكنه محدود في إطاره «لأسباب عديدة تضعها الجغرافية بالمسافات ويصنعها التاريخ بالثقافات إلى جانب أنّ هذا المشروع تحت الحصار، وعليه فإن استراتيجيته الآن هي الدفاع».

يمكن التأمل مليّاً في دقة النبوءات جميعها وصوابها، مع التوقف والاستمتاع بنوع خاص بالحصار المضروب على المشروع الإيراني وطابعه الدفاعي المتجسد في الحشد الشعبي في العراق، الميليشيات الشيعية في سورية، ونفوذ حزب الله المتعاظم في لبنان، حتى لا نذهب بعيداً فنصل إلى حوثيي اليمن.

هي صيحة جاء الديب! وهو يجيء ولا يجيء كأنه في مسرحية رحبانية. وقد يكون الذئب مخبّأً في جرود عرسال ورأس بعلبك. تكتشف جريدة **الأخبار** اللبنانية وجود قوات بريطانية تعمل مع الجيش اللبناني، وتدرّبه على تقنيات الاستطلاع على الحدود الشرقية، في إطار مساهمة بريطانيا المجازة رسمياً في «الحرب الكونية على الإرهاب» على الحدود اللبنانية السورية. إزاء هول الاكتشاف، تطرح الجريدة الصوت: «سايكس حيّ فينا!» (**الأخبار**، ١٩/ ٩/ ٢٠١٧).

في جرود عرسال ورأس بعلبك، ألقت «الأخبار» القبض على السياسي البريطاني، صاحب مشروع استعماري ذي قرن ونيّف، متسللاً إلى جانب قوات الجيش اللبناني، وهي تخوض حربها الحدودية على جبهة النصرة وتنظيم داعش، في عملية «فجر الجرود» (لا القرود، كما سمّاها رئيس جمهورية في زلّة لسان)، تلك العملية التي لم يكن أن تتوَّج بانتصارات إلهية إلا بمشاركة مقاتلي حزب الله فيها.

تؤدي صيحة «سايكس حيّ فينا!» مفعولها المستفظع على النفوس، بمجرد ذكر اسم أحد مهندسي الاتفاقية اللعنة التي رسمت حدود التقسيم بين لبنان وسورية. على أنه ليس من السماجة أن يتساءل المرء

والكرامة الانسانية إن هو إلا «سايكس-پيكو جديد» لتقسيم المنطقة وتقاسم مواردها والمواقع. وقد اكتشف هيكل لا مشروعاً واحداً، بل ثلاثة مشاريع ونصف سلّمها «الربيعُ العربي» مفاتيح المنطقة. «النصف مشروع» إسرائيلي، وغرضه إجهاض القضية الفلسطينية. وعلى فداحة ما يستتبعه هذا «المشروع»، فهو لا يرقى عند هيكل إلى مصافّ المشروع الكامل.

المشروع الأول المتكامل هو مشروع غربي أميركي أوروبي يروم إغراق المنطقة في صراع سنّي شيعي. ويتجلّى في التشجيع الأوروبي الأميركي لتنظيمات «الإخوان المسلمين» وإحياء اقتراحات برنارد لويس باستبدال الصراع في المنطقة من صراع عربي - إسرائيلي إلى صراع عربي - فارسي. وأول ما سيجري تقسيمه، ليس العراق، بل نفط العراق، مع أنّ هيكل لا يفيدنا بين مَن ومَن ستكون القسمة.

والمشروع الثاني مشروع عثماني - تركي. يصف هيكل تدخل تركيا في سورية بأنه «مخيف، يصعب تقدير عواقبه». لكنه يلاحظ أنّ تركيا التي كانت ضحية سايكس-پيكو «هي الآن أمام إغراء أن تكون شريكاً في الإرث الجديد بعد أن كانت ضحيته في السابق. مع ذلك، يرى كبير صحافيي مصر أنّ المشروع العثماني عاجز عن وراثة المشروع القومي العربي وملء الفراغ.

أما ثالث المشاريع، فمشروعٌ إيراني، لكنه محدود في إطاره «لأسباب عديدة تضعها الجغرافية بالمسافات ويصنعها التاريخ بالثقافات إلى جانب أنّ هذا المشروع تحت الحصار، وعليه فإن استراتيجيته الآن هي الدفاع».

يمكن التأمل مليّاً في دقة النبوءات جميعها وصوابها، مع التوقف والاستمتاع بنوع خاص بالحصار المضروب على المشروع الإيراني وطابعه الدفاعي المتجسد في الحشد الشعبي في العراق، الميليشيات الشيعية في سورية، ونفوذ حزب الله المتعاظم في لبنان، حتى لا نذهب بعيداً فنصل إلى حوثيي اليمن.

هي صيحة جاء الديب! وهو يجيء ولا يجيء كأنه في مسرحية رحبانية. وقد يكون الذئب مخبّأً في جرود عرسال ورأس بعلبك. تكتشف جريدة **الأخبار** اللبنانية وجود قوات بريطانية تعمل مع الجيش اللبناني، وتدرّبه على تقنيات الاستطلاع على الحدود الشرقية، في إطار مساهمة بريطانيا المجازة رسمياً في «الحرب الكونية على الإرهاب» على الحدود اللبنانية السورية. إزاء هول الاكتشاف، تطرح الجريدة الصوت: «سايكس حيّ فينا!» (**الأخبار**، ١٩/ ٩/ ٢٠١٧).

في جرود عرسال ورأس بعلبك، ألقت «الأخبار» القبض على السياسي البريطاني، صاحب مشروع استعماري ذي قرن ونيّف، متسللاً إلى جانب قوات الجيش اللبناني، وهي تخوض حربها الحدودية على جبهة النصرة وتنظيم داعش، في عملية «فجر الجرود» (لا القرود، كما سمّاها رئيس جمهورية في زلّة لسان)، تلك العملية التي لم يكن أن تتوّج بانتصارات إلهية إلا بمشاركة مقاتلي حزب الله فيها.

تؤدي صيحة «سايكس حيّ فينا!» مفعولها المستفظع على النفوس، بمجرد ذكر اسم أحد مهندسي الاتفاقية اللعنة التي رسمت حدود التقسيم بين لبنان وسورية. على أنه ليس من السماجة أن يتساءل المرء

عمّا يجرى تخويفنا منه والتحذير: أمن السياسي البريطاني رمزاً لاستمرار وجود كولونيالي بريطاني عسكري على أرض لبنان؟ أم من صاحب اتفاقية رسمت حدود التقسيم بين لبنان وسورية منذ قرن ونيّف؟ حقاً، إن الذهن «المشاريعي» لا يعرف التناقض، وكم هي مَحّاءة تلك الممحاة التي نسمّيها «أيديولوجيا»! تستحضر شبحَ الاتفاقية التي يُنسب إليها التقسيم بين لبنان وسورية في اللحظة التي نجح فيها الجيش اللبناني، ومقاتلو حزب الله، في طرد تنظيمين إرهابيين من الأراضي اللبنانية وإعادة إقفال الحدود بين لبنان وسورية، حفاظاً على حدود التقسيم الذي «رسمها» مارك سايكس وشريكه فرانسوا جورج بيكو! وبمساعدة من؟ قوات عسكرية من أبناء جِلدة السير مارك سايكس ذاته!

وسواس التدبير

يختلف حبيب فياض، الإعلامي في حزب الله اللبناني (السفير، ٢٣/ ٤/ ٢٠١٦) عن السائد قليلاً، إذ يلاحظ أنّ ما تشهده المنطقة هو استمرار لسايكس-بيكو، مع اختلاف في الآليات، ولكن مع الحفاظ على الأهداف والمكتسبات: «ثمة حروب إقليمية راهنة تشهدها المنطقة من خلال عناصر وأدوات محلية، خدمة لمصالح المستعمرين، وهم بمنأى عن الانخراط الفعلي فيها».

لا يكتفي فياض بالتقسيم كمشروع مستمر، ولكن بأدوات محلية، فالحروب الإقليمية الراهنة «يراد منها في نهاية المطاف إعادة تفتيت المنطقة من خلال العودة بها إلى أصغر مكوناتها الدينية والمذهبية والإثنية والقومية، وتالياً إعادة تشكيلها بما يضمن الإبقاء على ما أنتجه سايكس - بيكو

من مكاسب وامتيازات». لا يفيدنا الكاتب طبعاً ما طبيعة المكاسب والامتيازات التي للاتفاقية العجائبية، ولا يشرح لنا لماذا الحاجة إلى كل هذا التفتيت إذا كانت اتفاقية سايكس-بيكو تملك ذلك المقدار من المكاسب والامتيازات.

مهما يكن، فهذا ليس يستنفد نص فيّاض. ذلك أن إضافته المميّزة إلى خصائص «المشروع» تكمن في ما تجوز تسميته «وسواس التدبير». وكلمة السرّ هنا أن الاستراتيجيات التي يكشفها فيّاض أعلاه «مدروسة ومبرمجة سلفاً». على اعتبار أنه يجب أن تُعاب شعوبٌ ودول وحكومات وقيادات إن هي خططت لما تهدف إليه وصممت واختارت وسائل تحقيقه وتزوّدت بها. بل إنّ ما يستوجب الإدانة هو أن تضع دولة أو قوة ما عدة خطط احتمالية، حسب الأحوال والظروف، لهذا الهدف أو ذاك من أهدافها الوطنية والقومية.

هل يريد حبيب فيّاض إقناعنا، وهو على باع في الفكر الجيواستراتيجي والجيوسياسي، بأن العفوية والفوضى والاعتباط والغموض والـ«تقريباً» والـ«إن شاء الله» هي هي الفضائل والحسنات في التدبير الاستراتيجي، حتى لا نقول هي طبائع العرب الأصيلة؟

غريبٌ أمرهم الجيواستراتيجيون والجيوسياسيون. ننتظر منهم أن يكشفوا لنا استراتيجيات الخصوم والأعداء، «المدروسة والمبرمجة سلفاً» وأن يعدّوا لنا «خططاً مدروسة ومبرمجة سلفاً» لمواجهتها، فإذا جلّ ما في جعبتهم هو إقناعنا بأنّ الخصوم والأعداء... يخططون! وأنّ خططهم «مدروسة ومبرمجة سلفاً».

عنزة ولو طارت!

ماذا لو أنّ «المشروع» المستمر منذ قرن اصطدم بحدث زمني محدد شكّل تقطّعاً في استمراريته؟

بمناسبة أزمة الكيماوي السوري، أصدر **المؤتمر القومي العربي** بياناً استباقياً ضد «التسعير الخطير والمحموم نحو التحضير لشنّ العدوان على الجمهورية العربية السورية» من قبل «القوى التي تمارس عدوانها على الأمة منذ توقيع اتفاق سايكس-پيكو ووعد بلفور، في مسلسل مستمر، حتى يومنا هذا». وقد هاجم البيان الجامعة العربية على موقفها «الخياني بتقديم **غطاء عربي مكشوف** وغير مبرر للعدوان على سورية» (٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٣).

لا بد أنّ القارئ قد لاحظ هذه اللازمة «الجدلية» في عِلم «كَشْف الغطاء»: «الغطاء» دائماً «مكشوف».

لم يحصل عدوان على سورية. ولم يصدر المؤتمر القومي العربي بياناً يفسّر للجمهور والأنصار لماذا القوى ذاتها، التي تمارس عدوانها على الأمة منذ قرن ونيّف، أحجمت عن شنّ عدوانها على الجمهورية العربية السورية في صيف عام ٢٠١٣. معروف أنّ توقّف العدوان ارتبط بقرار اتخذه حاكم سورية بإعلان الاستعداد لتصفية ترسانته من السلاح الكيماوي. ألم يكن يفترض بالمؤتمر القومي العربي، والحالة هذه، أن يهنّئ الأمة العربية بالقرار الحكيم، والمناورة الذكية، التي لجأت إليها القيادة السورية، لإحباط العدوان المستمر منذ قرن، ولو في هذه الحلقة من

حلقاته؟ أم أن فكرة «القوى التي تمارس عدوانها على الأمة منذ توقيع اتفاق سايكس-پيكو وإعلان وعد بلفور، في مسلسل مستمر، حتى يومنا هذا» لا يأتيها الاستثناء من قُبُل أو من دُبر، فالأحرى غضّ النظر عن الاستثناء؟ أم تراها أجّلت عدوانها لغرض في نفس يعقوب؟ أم تراه المؤتمر القومي العربي نفسه عارض تقديم الرئيس الأسد مثل هذا التنازل لقوى العدوان، فآثر المؤتمرون كبت نقدهم والتذمّر، ما دام النظام يخوض مواجهته الضارية ضد «القوى التي تمارس عدوانها على الأمة منذ توقيع اتفاق سايكس-پيكو وإعلان وعد بلفور، في مسلسل مستمر، حتى يومنا هذا»؟

حركة حماس أدخلت المستجدات في الخرائطية في تعيينها موقع التنفيذ وأدواته. أبلغتنا أنّ التحالف الجديد بين الولايات المتحدة وإسرائيل وداعش «يهدف إلى رسم خريطة جديدة للمنطقة في عملية إعادة تقسيم استناداً إلى الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية، كما يجري في العراق». وأضافت أنّ غرض هذا التقسيم توجيه ضربة إلى محور المقاومة في المنطقة خدمة لإسرائيل، مستفيداً من ظاهرة داعش، وفق تقسيم عمل مكشوف (طبعاً) حيث «دور داعش يتمثل في إنهاء سايكس-پيكو، بينما يأتي الدور الأميركي هذه المرة عبر خلق سايكس-پيكو جديد». (**السفير**، ٦/ ١٠/ ٢٠١٤). ما دامت الحركة تسلّم بأنّ داعش ستتولى إنهاء سايكس-پيكو، يجوز السؤال: أليس حرياً بالإسلاميين والقوميين وقوميي اليسار الترحيب بتلك المهمة التاريخية التي تنفذها داعش، بما أنّ التقسيم «شرّ مطلق». والترحيب الواجب خصوصاً من البعثيين، وهم عندما تسلّموا الحكم في سورية والعراق رفعوا اللافتات على الحدود

تعلن «البعث ثورة على الحدود»، فضلاً عن شعارهم «لا حدود ولا يهود». وبقيت الحدود وبقي الشعار على الحدود واليهود على الحدود.

فيما كنا نتبلّغ موقف حركة حماس، كانت طائرات سلاح الجو الأميركي تطير ومعها طائرات الحلفاء الغربيين، قبل أن تنضم إليها الطائرات الحربية الروسية، فتقذف حممها على مواقع داعش في العراق وسورية! ومع ذلك، التحالف راسخ كالطود بين إسرائيل وأميركا وداعش!

وهي عنزة ولو طارت!

«خطوط الدم»: دراسة حالة

رالف بيترز لا يدّعي أنه صديق للعرب. لكنه أدلى بدلوه في الحوار الدائر حول مستقبل المنطقة وإعادة رسم خرائطها بحيث يصلح مقاله لدراسة حالة حول الخرائطية. خصوصاً أنّ عدداً لا بأس به من مؤرخين ومحللين وصحافيين عرب تلقفوا مقالته بما هي لقيا تكشف لنا أخيراً الخريطة المنتظرة.

نشر العقيد المتقاعد في الجيش الأميركي رالف بيترز، في عدد حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ من «مجلة القوات المسلحة» الأميركية Armed Forces Journal مقالاً يدين الحدود «العبثية والمشوهة» في الشرق الأوسط التي فرضها «أوروبيون أنانيون»، يقصد البريطانيين والفرنسيين، كأنما الولايات المتحدة لم يكن لها علاقة بالأمر في مؤتمر باريس ١٩١٩ وما تلاه من ترتيبات. والكاتب، إذ يبرئ الإسلام من أيِّ مسؤولية عن تلك الحدود القاتلة وعن الدماء التي سفكتها، ينسب سفك

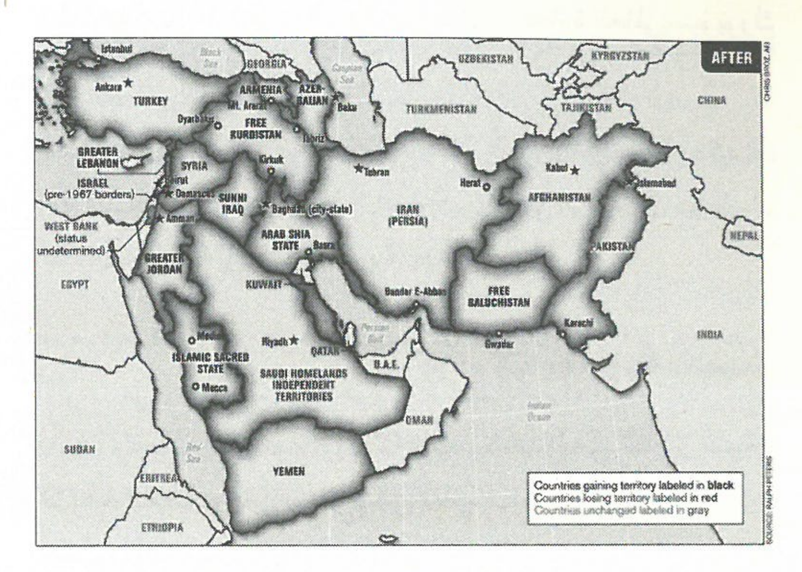
الدماء وفشل دول المنطقة، إلى تحريم المسّ بحدود غير قابلة للمسّ. والمقصود بالدماء دماء الأميركيين، خصوصاً لأن المقال مكتوب تحت وطأة عدوان ١١ أيلول ٢٠٠١ على مركز التجارة العالمي بنيويورك والاحتلال الأميركي للعراق.

يتناول بيترز المنطقة بما هي الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل باكستان وأفغانستان، وله آراء في كيفية إعادة تركيب هذين البلدين ومعهما إيران أيضاً. أما بالنسبة إلى المنطقة العربية، فهذا نصيبها:

السعودية: «دولة غير طبيعية» تستحق أن تتجزّأ ثلاثاً: ١) توسيع حدود الأردن على حسابها شمالاً، لتكوين «الأردن الكبير»، ٢) استعادة اليمن لعسير ونجران وجيزان جنوباً، ٣) تخليص المملكة من المناطق الشيعية الشرقية النفطية، ٤) إنشاء نوع من «فاتيكان مسلمة» في مكة والمدينة يحكمها بالتناوب حكام مسلمون من كافة أنحاء الأرض. فلا يبقى لآل سعود إلا منطقة الرياض ونجد.

العراق: كان الأحرى تقسيمه عند احتلاله إلى ثلاثة كيانات. في كل الأحوال، يقترح بيترز فصل كردستان عن سائر العراق لإنشاء «كردستان الكبرى» مع أكراد إيران وتركيا (وسورية)؛ وإنشاء دولة شيعية في جنوب العراق متواصلة مع إيران، ولكن بعد تخليص هذه الأخيرة من أجزاء تضم إلى بلوشستان وخوزستان. وإلى الدولة الشيعية النفطية الموسَّعة التي باتت تشمل خوزستان العربية والنفطية، والمسيطرة على الساحل الشمالي للخليج، يمكن ضم إمارة أبو ظبي (النفطية أيضاً وأيضاً). أما بغداد، فتتحول إلى «مدينة - دولية».

في الغرب تُحرَم **سورية** منفذاً إلى البحر بعد ضمّ ساحلها إلى الساحل اللبناني من أجل استعادة ما يسمّيه «فينيقيا».



خريطة رالف بيترز، ٢٠١٣ لإعادة تقسيم «الشرق الأوسط الكبير»

تصورتْ **روبِن رايت**، الصحافية والكاتبة الأميركية، سيناريو بعنوان «تخيّل خريطة جديدة للشرق أوسط» (**نيويورك تايمز**، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تستلهم فيه «حدود الدم» لبيترز، ففصّلت فيها من أجل «تحويل ٥ بلدان إلى ١٤ بلداً». بموجب هذا التوزيع الجديد، تستقلّ كردستان السورية، وتنقسم باقي سورية بين الغرب الذي يشمل المدن الرئيسة واللاذقية، وصولاً إلى جبل الدروز، فيما الشرق السوري السُّني يندمج مع الوسط السُّني العراقي لتكوين «سُنّستان»، تاركاً الجنوب العراقي لتشكيل «شيعستان». أما الجزيرة العربية، فتُقسَّم إلى منطقة

شمالية، ومنطقة غربية تضم الحجاز، وأخرى جنوبية متاخمة لليمن، وتترك نجد للأسرة السعودية لتسمّى «وهّابستان»، بعد أن تفصل عنها المنطقة الشرقية. أما اليمن، فيُعاد تقسيمه بين شمال وجنوب، ويطاول التقسيم الذي تقترحه الصحافية الأميركية ليبيا إلى ثلاثة أجزاء هي بنغازي وطرابلس وفزّان. ولا يبقى خارج التقسيم إلا لبنان وإسرائيل والأردن.

خريطة بيترز الجديدة للمنطقة مزيج من خريطة تعاقِب العربية السعودية لدور رعاياها في الهجوم على مركز التجارة الدولي بنيويورك عام ٢٠٠١، ومن استلهام لخريطة برنارد لويس الداعية إلى إعادة تكوين المنطقة لكي تتطابق فيها خرائط الدول مع التكوينات الإثنية والدينية والمذهبية. ومن أبرز معالم خريطة لويس، المتعددة الصيغ، توسعة حدود إسرائيل لتضمّ سيناء، وتقسيم العراق إلى ثلاث دول: كردية وسنّية وشيعية، وفصل عربستان عن إيران وأجزاء أخرى من هذه الأخيرة لتكوين دولة بلوشستان.

عرض **برنارد لويس** خريطته المقترحة للمنطقة منذ ستينيات القرن الماضي. لاحقاً، صار لويس مستشاراً لدى جورج بوش الأب والابن لشؤون العراق والمنطقة. نصح بالاحتلال الأميركي للعراق. وله ما له من اجتهادات في تفسير تصرفات السلطة الإيرانية. فإن كانت المسألة مسألة آراء واقتراحات ونفوذ... ومشاريع، فالسؤال: لماذا لم يأخذ الرؤساء الأميركيون الأشدّ عدوانية في العقود الأخيرة بخريطة شيخ الاستشراقيين النيو - تقسيمية؟ هل من جواب آخر غير الافتراض أنّ تلك المقترحات لم تنعقد عليها أغلبية وازنة من مراكز القوى تعتبر أنها تقع في خانة القاعدة

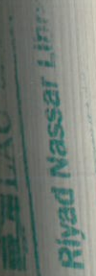
الذهبية المسمّاة «المصلحة القومية للولايات المتحدة الأميركية»؟ ولا يبدو أنّ أي إدارة أميركية إلى الآن ليست تخدم المصلحة الوطنية العليا الأميركية. ومهما يكن، لم تقسِّم أميركا العراق بعد غزوتها الأولى أو الثانية، فخيّبت آمال الليبراليين والمانعين معاً، بالإضافة إلى أصحاب النظرية التي تقول بالعلاقة الحتمية بين التقسيم والسيطرة على النفط.

المصلحة الوطنية العليا الأميركية، وحساب المصالح عموماً، كما تحددها الطبقة الحاكمة وإدارتها في حقبة معينة من ولايتها، هي ما يجري إغفاله باستمرار في رصد «المشاريع» أو رسم الخرائط أو إعادة رسمها. هل كان الضابط المتقاعد يجهل أنّ العربية السعودية هي إحدى ركيزتين لأميركا في المنطقة (مع إسرائيل)، بل إنها الدجاجة التي تبيض ذهباً لاقتصاد بلاده؛ تبدأ بكونها أكبر زبون لمبيعات السلاح، ولا تنتهي فوائد استتباعها مع الإيداعات والاستثمارات التريليونية في سندات الخزينة وفي فروع شتى من الاقتصاديات الغربية خصوصاً؟ أم أنه، بدافع من غرور السيطرة العسكرية (لأكبر قوة عسكرية في العالم - إلى الآن!) وشهوة اللعب بمصائر الشعوب، ولو بخطوط مرسومة على ورق، ظن أنه بتقطيعه أوصال العربية السعودية ينتقم لضحايا عدوان الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، فإذا هو على الورق أيضاً يقتل الدجاجة التي تبيض ذهباً لبلاده؟!

حظيتْ بعض مقترحات بيترز الخرائطية بتأييد ليبراليين عرب، ذوي قراءات هوياتية للمنطقة، اكتشفوا بعد عام ٢٠٠٣ أنّ العراق أكبر مما يجب، فوجب تحجيمه. ولم يختلف معهم كثيراً أنصارُ التفسير المشاريعي

الذين لخّصوا احتلال أميركا للعراق بهدف أوحد: تقسيمه. وذلك في انعكاس بات مألوفاً عندنا للقاعدة الاستعمارية العتيقة منذ الإمبراطورية الرومانية: «قَسِّمْ لتُسيطر!» Divide and Rule وقد انقلبت عندنا فصارت «سيطِرْ لتقسِّم»، وقد باتت السيطرة هي الوسيلة والتقسيم الهدف.

يزيد من العبقرية الاستراتيجية في خريطة بيترز، أنه لا يكتفي بذبح الدجاجة التي تبيض ذهباً لأميركا، بل يقدّم أيضاً هدية تاريخية لا تقدَّر بأبرز أعدائها وأعداء العربية السعودية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية. يهبها بيترز شريطاً سكانياً في جنوب العراق النفطي ذي الأكثرية الشيعية، يتواصل مع إيران ومناطق النفط فيها، بحيث تهيمن الجمهورية الإسلامية الإيرانية الموسَّعة على أكبر كتلة شيعية عربية - إيرانية على الضفة الشمالية للخليج، معزَّزة بالموارد النفطية والقوة العسكرية إلى الكثافة السكانية، وتهيمن على الخليج وعلى جنوبه والعربية السعودية، خصوصاً بعد أن قرر الضابط بيترز ضمّ أبو ظبي النفطية إليها!



للتذكير فقط: هذه هي المنطقة التي تهدَّدَها صدام حسين عندما احتلّ الكويت، وهي المنطقة التي خاضت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون حرب الخليج الأولى لصدّ ذلك الخطر عنها.

أصدقاء ينتقدون...

يجري في هذا الصدد حوار متعاكس طريف مع الآخر الغربي. الليبرالي صاحب عقدة ذنب بسبب الكولونيالية، يؤكد لك أنّ الاتفاقية خربت بيتك. ولا تزال.

كثرة من المعلّقين على المناسبة، جهة الغرب، يمارسون النقد الذاتي أو تحميل النفس الذنب على منوال سايكس-پيكو «الخريطة التي خرّبت الشرق الأوسط». مع أنّ البعض بات يشكك في تلك المقولة.

ستيفن هايدمان، أكاديمي أميركي شارك في مؤتمر «مئة عام على سايكس-پيكو: نظام جديد للشرق الأوسط»، في «بيت المستقبل»، مصنع أفكار حزب الكتائب اللبنانية، لصاحبه أمين الجميّل. في مداخلته، عرض هايدمان جملة خرائط معدّة لتقسيم المنطقة (**السفير**، ٢٨/ ٥/ ٢٠١٦). المفارقة في أمر بعض الخبراء الأميركيين في شؤون الشرق الأوسط، من أصدقاء العرب، أنهم يعطوننا من كيسنا ما يعتقدون أننا نحب أن نسمع، بدل أن يزيدونا علماً عن الاستراتيجيات والسياسات الأميركية.

أما نقد اتفاقية سايكس-پيكو فعادة ما يتوزع في اتجاهين بحسب المرايا المتعاكسة بين الحداثوية والبَعد حداثة، وبين دراسات الاستعمار ودراسات بَعد الاستعمار. اتجاه النقد الأول هو لوم بريطانيا وفرنسا لأنهما فرضتا على المنطقة الأفكار والمصالح وأساليب الإدارة الأوروبية التي تفتقر إلى التجذّر المحلي والشرعية المحلية. وعادة ما يعني ذلك أنهما فرضتا عليها ترسيمة «الأمة في دولة» أو ما يُسمّى دارجاً «الأمة الدولة» أو «الدولة الوطنية». ويلتحق بهذا النقد أنّ عملية الفرض هذه أدت إلى إهمال مسألة الأقليات. وأبرز الأدلة المعاصرة على ذلك الإهمال، استمرار الأكراد موزَّعين بين أربعة بلدان، ومحرومين حقوقاً أساسية في إيران وتركيا وسورية على أقل تقدير.

أما الاتجاه الآخر، فإنه على العكس من ذلك يوجه النقد إلى القوى الغربية لأنها لم تترك وراءها «أمماً في دول» أو «دولاً وطنية»، بل تكتلات قبائل وجماعات دينية ضُمَّ بعضها إلى بعض على يد الإدارة الفرنسية أو الوجود العسكري البريطاني.

سنقف في سياق هذا الكتاب أمام هذه المسألة في وجهيها. تكفي الإشارة هنا إلى أن لا بريطانيا ولا فرنسا اعتبرت نفسها معنية بإنشاء أفضل كيان وأنجح نظام سياسي ليخدم «السكان المحليين» قدر ما كانت معنية بأفضل كيان ونظام سياسي يخدم مصالحها في السيطرة على البشر والاستيلاء على الموارد والأيدي العاملة.

... ومحليّون يؤيدون

في ردّ على تحميل الاتفاقية، ومعها «الغرب»، المسؤولية عن التخريب المستمر للمنطقة على مرّ قرن، و«نظرية المؤامرة» القائمة على تحميل المسؤولية دوماً للآخرين، الأجانب خصوصاً، تولدتْ نزعةٌ تنقيحية تردّ على اتهام اتفاقية سايكس-پيكو بالتقسيم بمديح الاتفاقية وحدود التقسيم، ولو على سبيل اعتبارها أهون الشرور.

يدعو الصحافي **رستم محمود** إلى التفكّر في سؤال: ماذا لو لم يتدخل الغرب في المنطقة بواسطة الاتفاقية؟ فيجيب: «هل كان ليحدث غير حروب أهلية مدمّرة، بين قوى اجتماعية قوية ومحافِظة ومستقرة موالية للإمبراطورية العثمانية وأخرى ثورية وقومية منتفضة عليها؟». في رؤية محمود الكارثية، يتحوّل الماضي، بُعَيد الحرب العالمية الأولى، إلى صورة

طبق الأصل عن الحاضر، حيث تسود المدن الكبرى الحروب الأهلية ويدمّر القرويون المدينيين وينهبونهم، فلا يبقى غير دولتين متدخلتين في المنطقة، هما تركيا وإيران. لكن محمود يستدرك أنّ هذا التنبؤ يثبت أنه لو لم يقع سايكس-پيكو، لما كان حصل غير ما هو حاصل الآن والخلاصة التي يصل إليها رستم، «أن تحويل هذا الخارج إلى فاعل مطلق ليس سوى أداة لنفي المسؤولية عن الذات، وقبل نفي المسؤولية نفي فظاعة الافعال». ليس المهم الدخول في افتراض مسارات بديلة من التي يجزم بها محمود، ليس فقط لأن سؤال «ماذا لو؟» ينقل البحث إلى مستوى الضرب بالرمل، ولكن أيضاً لأن ما يورده من نقد على موضوع تحميل المسؤولية للآخرين أو للذات يسقط على الخلاصة من خارج السياق والمحاجة التي يقوم عليها المقال («أحوالنا الراهنة كبديل من سايكس-پيكو» **الحياة**، ٣٠/ ٥/ ٢٠١٦).

في مجاراة لمحاجة رستم محمود، لا يستغرب **حسن الشامي** تمسّك «العقلاء» بسايكس-پيكو قياساً إلى ما يجري من حروب راهنة («سايكس-پيكو كخطيئة وخشبة خلاص»، **الحياة**، ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٦). لكن حسن الشامي، مثله مثل رستم محمود، لا يفيدنا كثيراً في جدوى تمسك «العقلاء» بالاتفاقية ما دامت لم تمنع اندلاع «الحروب الراهنة». ذلك أن المحاجة التي تقول بدور الاتفاقية الخلاصي، كمثل المحاجة التي تقول بدورها في تخريب المنطقة.

الصحافي **حازم الأمين** هو أحد «العقلاء» المتمسكين بسايكس-پيكو. يعرّف عن نفسه على أنه شيعي، ابن قرية جنوبية متاخمة للحدود

الفلسطينية والسورية. ولولا الحدود التي رسمتها الاتفاقية مع الجارَين الفلسطيني أو السوري، لكان حازم إما لاجئاً وإما من رعايا «دولة البعث الأبوية»، أي لتحول إلى ابن أقلية صغرى في البلدين الجارين. في حين أنّ الشيعة «أقلية كبرى» في لبنان القائم على «ائتلاف الأقليات». فلا عجب أن يتمسّك الأمين، ابن الأقلية الكبرى، بالكيان اللبناني مع مواصلته السعي إلى تحسين شروط الشراكة الشيعية فيه، حسب تعبيره أيضاً (**الحياة**، ٧/ ١/ ٢٠١٦) للعلم: في معظم كتاباته، ينعى حازم الأمين على الشيعة، على الأقل بحدود ما هم ممثلون بواسطة حزب الله وحركة أمل، أنهم لم يكتفوا بـ«تحسين شروط الشراكة» أكثر من اللزوم في «ائتلاف الأقليات»، بل توصلوا أيضاً إلى السيطرة عليه سيطرة محكمة!

الفصل الثاني

المشرق العربي عشية الحرب العالمية الأولى

بدأ اهتمام بريطانيا وفرنسا بالسيطرة على الولايات العربية للسلطنة العثمانية في شرقي المتوسط في منتصف القرن التاسع عشر. إننا في صميم «المسألة الشرقية» والبحث جارٍ في مصير السلطنة، بما هي «رجل أوروبا المريض». تركّز اهتمام الدولتين في ثلاثة مجالات: ١) الموارد الطبيعية والزراعية والأسواق والاستثمارات والأيدي العاملة؛ ٢) السيطرة على مواقع استراتيجية ومرافق حيوية – قناة السويس، مرافئ، خطوط سكك حديد، إلخ؛ ٣) شرعنة التدخل والاستعمار والتوطين باسم حماية الأقليات.

كان نقل السكان الأوروبين إلى أراضي المستعمرات واستغلال الموارد سمة بارزة من سمات النظام الكولونيالي في القرن التاسع عشر. لم يقتصر الأمر على تصدير أوروبا لفقرائها وعمالها المتعطّلين والسجناء لاستعمار الجزائر وسائر المستعمرات، بمن فيهم المعتقلون السياسيون من مناضلي الثورات المقموعة، كثورات ١٨٤٨ الأوروبية أو عامية (كومونة) باريس ١٨٧١. شملت المشاريع الاستيطانية سكان المستعمرات أنفسهم، ومنها

مشروع فرنسي لنقل فلاحين موارنة من جبل لبنان للاستيطان في الجزائر (طرابلسي، ٢٠١٢) ومشروع بريطاني لتوطين فلاحين هنود في الجنوب العراقي، لغرض تموين الهند المهدَّدة بالمجاعة بالقمح والأرزّ.

لم ينفصل مشروع بناء أبرز عملية استيطانية في المشرق العربي - دولة يهودية في فلسطين - عن اعتباره عملية استيطان لسكان بيض في مستعمرات يعملون في خدمة هذه الدولة الاستعمارية أو تلك. ولم يكن صدفة أن أولى تسميات الموطن القومي اليهودي كانت «مستعمرة بريطانية» أو «مستعمرة برعاية بريطانية». وقد تلازمت أولى المطالب بالهجرة اليهودية مع حرية تأسيس «شركات استعمار مجازة» من النمط البريطاني chartered colonising company. وهذه في عُرف الاقتصاديات الكولونيالية في ذلك الزمن شركة مسجلة في البلد الأم ومُجازة بمرسوم ملكي لممارسة التجارة أو الاستكشاف أو الاستعمار والاستيطان في القارات الثلاث. وأضخم تلك الشركات «شركة الهند الشرقية» الشهيرة التي كانت تملك أسطولاً بحرياً تجارياً وحربياً وجيشاً من المشاة، إلى وفرة عظيمة من رأس المال، بحيث شكلت دولة ضمن دولة إلى أن استعادتها حكومة وليام پتّ للدولة البريطانية في عهد الملكة فكتوريا. ومعروف أنّ الملكة فكتوريا منحت «شركة جنوب إفريقيا البريطانية»، التي أسسها سيسيل رودز (الذي سُمِّيت روديسيا على اسمه) وموّلها آل روتشيلد، الحق في التجارة مع ملوك إفريقيا وتأسيس المصارف وتملّك الأراضي والتصرّف بها وإنشاء قوة مسلحة خاصة بها.

منذ البداية، حُوِّلَت حاجة بريطانيا وفرنسا إلى المواد الأولية والزراعية،

إلى غيرية أبوية تمارس تحت رايات «عبء الرجل الأبيض» و«المهمة التحضيرية» في تنمية «المناطق البربرية» من الكرة الأرضية و«ترقيتها» في سلّم الحضارة. وهو ما يوازي إخضاع تلك المناطق لما يمكن تسميته «حداثة كولونيالية» تعيد إنتاج التفاوت في النموّ بين المراكز الكولونيالية والأطراف، وتكرّس توزيع عمل رأسمالي قائم على التبادل غير المتكافئ بين منتجات زراعية وموارد طبيعية من جهة وسلع مصنّعة من جهة ثانية.

السويس، الاستيطان، وحماية الأقليات

تُنسَب إلى نابليون بونابرت أول فكرة لإنشاء دولة لليهود في فلسطين. برزت الفكرة خلال حملته على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) لاحتلال بلاد الشام وقطع طريق الهند على البريطانيين. وجّه نابليون نداءً إلى يهود آسيا وإفريقيا لاستعادة الدولة اليهودية، ودعاهم إلى مؤتمر دولي في باريس يخرج بحلٍّ سياسي للمسألة اليهودية. استفزّت الغزوةُ البونابرتية، كما مشاريع الاستيطان اليهودي، السلطات البريطانية في الصميم. رأوا في المشروع محاولة لتجنيد يهود العالم خدمةً للسيطرة الفرنسية على أوروبا. وسريعاً، نجحت البحرية البريطانية في طرد الفرنسيين من أرض الكنانة.

أراد أتباع الفيلسوف الاشتراكي المسيحي الفرنسي سان سيمون، إعادة تمثيل غزوة بونابرت لمصر من طريق رحلة سلمية إليها (١٨٣١-١٨٣٥) اندفعوا إليها انتظاراً لظهور المسيح الأنثى في الشرق. لكنهم ما لبثوا أن وجهوا جهودهم إلى أمور أكثر دنيوية. عملوا على إقناع محمد علي باشا ببناء سدود وخطوط سكك حديد وحفر المناجم، والأهمّ شقّ قناة السويس. وقد أسهم السان سيمونيون إسهاماً بيّناً في تحديث مصر

بنقل العديد من المدارس والمعاهد والخبرات الفرنسية إليها، العسكرية منها والمدنية.

وفي الآن ذاته، ربط السان سيمونيون بين انتظاريتهم الألفية وإحياء دولة لليهود في فلسطين. إلا أنّ زعيمهم آنفانتان تخيّل ولادة دولة إسرائيل بما هي عملية إنهائية ترتكز على رأس المال اليهودي، فحاجج قائلاً: «بين كل المناجم التي يملكها الباشا [محمد علي] الأوفر ثراءً والأكثر إهمالاً هي [المناجم] اليهودية، لا بما هي أرض، وإنما بما هي مركز العالم اليهودي، أي العالم القديم برمته، ما دام اليهودي يغطي الأرض كلها. وتمتد عروق هذا المنجم إلى باريس ولندن وسان بطرسبرغ وأمستردام وبرلين... وسوف نثبت للباشا كيف يتعيّن عليه أن يستثمر مورد الثروة هذا: سيكون آل روتشيلد وستيغلتس وهُرتز ومَندلسون من ضمن أتباعه، وسوف يدفعون له الجزية» (Alem, 155-6). ويؤكد جان بيير آلم، كاتب سيرة آنفانتان، «أن أحد أبرز مفاتيح سياسته الشرقية وواحداً من الأسباب التي دفعته إلى شق ترعة السويس، هو تأمين ولادة إسرائيل». (Alem, 1963: 163). وهو منظور سيتكرر: ربط التحديث الكولونيالي بالاستيطان اليهودي.

بدأ الاهتمام البريطاني الحديث بمصير السلطنة العثمانية مع أزمة عام ١٨٤٠ والتدخل العسكري ضد قوات محمد علي باشا في سورية. بطل تلك الحقبة هو لورد پالمرستون (١٨٥٩-١٨٦٥) وزير الخارجية الذي هيمن على سياسة بريطانيا الخارجية خلال ثلاثة عقود من الزمن هي حقبة الذروة في جبروت الإمبراطورية، وقد أرسى رؤية جيواستراتيجية

ستعمَّر طويلاً وتتكئ على ركيزتين: منع روسيا من السيطرة على مضائق البوسفور والوصول إلى المياه الدافئة للبحر الأبيض المتوسط، ومنع فرنسا من السيطرة على بلاد النيل.

تردّد پالمرستون في التدخل لحماية السلطنة من احتلال جيش محمد علي لسورية عام ١٨٣١، وقد باتت قواته تحاصر الآستانة، فلجأ السلطان الشاب عبد المجيد إلى روسيا. ولما أخفقت قوات السلطنة في استعادة سورية في معركة نزيب، على أثر انضمام الأسطول العثماني إلى بحرية محمد علي المدعوم من فرنسا، تدخلت بريطانيا بمشروع تسوية مع النمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا - في معاهدة لندن، ١٥ تموز/ يوليو ١٨٤٠ - يقضي بمنح محمد علي الحكم الوراثي على مصر والسودان مقابل انسحابه من سورية. ولما رفض الخديوي التسوية، نظمت بريطانيا تحالفاً عسكرياً من دول معاهدة لندن والسلطنة العثمانية لاستعادة سورية عسكرياً من القوات المصرية بقيادة ابنه إبراهيم باشا.

شجعت بريطانيا على ثورة أهالي جبل لبنان على الحكم المصري والأمير بشير الشهابي الثاني. كان المسيحيون على العموم متعاطفين مع حكم إبراهيم باشا الذي ساواهم بالدروز، وشجّع التجارة مع الخارج، وسمح لهم بحمل السلاح، ولم ينقلبوا عليه إلا بعدما قرر تجريد جميع سكان الجبل من السلاح. هزمت الثورة، التي انطلقت من اجتماع للدروز والمسيحيين والشيعة في انطلياس عام ١٨٤٠، ما استدعى التدخل المباشر للقوى الحليفة: بريطانيا والنمسا وبروسيا والسلطنة. في أيلول/ سبتمبر ١٨٤٠ قُصِفتْ بيروت بالمدفعية البحرية، وجرى إنزال بحري للقوات المتحالفة في

جونية واحتلال عكا واستعادة الأسطول العثماني المحجوز في الإسكندرية، فانسحبت قوات إبراهيم باشا إلى مصر، ووافق محمد علي على توقيع معاهدة لندن، فتخلّى عن مطالبته بجزيرة كريت وبالحجاز، ووافق على خفض قواته البحرية والبرية ورضخ للمطالب الاقتصادية البريطانية بإلغاء الحماية الجمركية لصناعته الناشئة وفَتْح أسواق مصر أمام البضائع الأجنبية.

«إعادة اليهود إلى فلسطين»

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ظهرت جملة من المشاريع ذات عنوان مشترك: «إعادة اليهود إلى فلسطين» تحت الحماية البريطانية.

لورد شافتسبوري (أنطوني آشلي - كوبر، ١٨٠١-١٨٨٥) عضو في مجلس العموم عن حزب المحافظين، وقريب پالمرستون بالمصاهرة، بذل محاولات حثيثة لإقناع وزير الخارجية ورئيس الوزراء بمشروعه. نجح على الأقل بإرسال أول قنصل بريطاني للاهتمام بيهود فلسطين وأول مندوب عن الطائفة الإنجيلية في القدس. كان الرجل إنجيلياً طهرانياً يؤمن بأنّ عودة اليهود إلى فلسطين ستجعلهم يعتنقون المسيحية، ما يمهّد لعودة المسيح. إلا أنّ الوجه الآخر لهذا المشروع الخلاصي وجهٌ كولونيالي دنيوي بحت: توطين معمِّرين كولونياليين يهود في فلسطين يمارسون الزراعة التي تحتاجها الصناعة البريطانية. كتب شافتسبوري في مجلة «كوارترلي ريڤيو» (يناير ١٨٣٨): «إن تربة فلسطين ومناخها ملائمان بنوع خاص لزراعة منتجات تحتاجها بريطانيا»: القطن، الحرير، والفوّة (نبات تستخرج منه الأصباغ) وغيرها. وأضاف: «كل المطلوب هو المهارة ورأس المال وحضور ضابط بريطاني وما سوف يؤمّنه من أمن

وأمان للمُلكية [الفردية]» بحيث يتشجع اليهود على العودة إلى فلسطين للعمل في الأرض (Clark, 2007: 67, Grey, may 4, 2012).

لم ينل شافتسبوري من پالمرستون أكثر من توجيه رسالة إلى السفير البريطاني في الآستانة تطالبه بـ«فتح اتصال مع الصدر الأعظم رشيد باشا بشأن حماية اليهود وتشجيعهم»، لكنها كرّست حماية بريطانيا العظمى ليهود السلطنة كأمر واقع.

السير موزس مونتيفيوري رجل أعمال ومصرفي وعضو مجلس العموم عن حزب المحافظين، شغل لفترة منصب رئيس «مجلس النواب البريطانيين اليهود». ولما تقاعد، تفرّغ للاستيطان اليهودي في فلسطين. زار البلاد عدة مرات، أُولاها في عام ١٨٢٧، وركّز أيضاً على دور اليهود في الإنتاج الزراعي. قابل مونتيفيوري محمد علي باشا، زمن حكم الأخير لسورية، فطالبه بتأجيره فلسطين لخمسين سنة ومنحه الحق في تأسيس شركة زراعية تشجع الألوف من اليهود على «العودة» إلى فلسطين، وأن يجيز له شراء الأراضي المعفاة من الضرائب واستقدام خبراء زراعيين، وطالبه أيضاً بإصدار «فرمان» يجيز فتح مصارف في بيروت ويافا والقدس والقاهرة (Hyamson, 1918: 132-139).

كان معظم أصحاب مشاريع «إعادة اليهود إلى فلسطين» من موظفي الجهاز الكولونيالي البريطاني. الكولونيل شارلز هنري تشرشل (١٨٠٧-١٨٩٦)، خدم كقنصل لبريطانيا في سورية العثمانية في الأربعينات، وسكن في جبل لبنان حيث عُرف بـ«شرشر» بك. كتب تشرشل إلى مونتيفيوري، في ١٤ حزيران/يونيو ١٨٤١ طالباً دعماً لليهود من أجل

«استئناف وجودهم كشعب... إذا ما سمح لليهود باستعمار أي جزء من سورية وفلسطين، فسوف يكون ذلك تحت حماية الدول العظمى، على أن يديروا شؤونهم الداخلية بانفسهم...» (Cloarec, 1998: 143-4). لم يستجب مونتيفيوري للدعوة، لأنه كان حريصاً على عدم تسييس موضوع عودة اليهود إلى فلسطين (Hyamson, 1918:141)، وقد حرّم بالمرستون تنفيذ أي مشروع تنمية في سورية وفلسطين في ظل حكم محمد علي.

إي. ال. مِتفورد، موظف في الإدارة البريطانية في سيلان، يرى إلى فلسطين على أنها أرض جرداء تحتاج إلى اليهود بما هم قومٌ نشيطون ومكدّون تتولى بريطانيا حمايتهم فيدرّ لها الاستيطان اليهودي منافع تساعد على تنمية مناطقها الصناعية الفقيرة في مانشستر وبرمنغهام وغلاسغو (Hyamson, 1918: 143). وهذا موظف كولونيالي آخر: الجنرال جورج غاولر، حاكم أوستراليا السابق، يدعو عام ١٨٤٥ إلى تأسيس «أول مستعمرة يهودية في فلسطين» كمساهمة في «تهدئة سورية والشرق»، في وقت كانت فيه المنطقة في حمأة الحرب لاقتلاع قوات محمد علي باشا من سورية. زار غاولر فلسطين برفقة لورد مونتيفيوري، ورأى أنه ما دامت مصر أفادت من التأثير البريطاني عليها، فيترتّب على بريطانيا «وضع يدها لتجديد سورية» بواسطة أبناء إسرائيل، على اعتبار أنّ فلسطين جنوب سورية. بادر غاولر إلى تأسيس جمعيات للتنمية الريفية والاستيطان اليهودي في فلسطين، يناظره مشروع أميركي مماثل من واردن كريسون.

وتلك الفترة هي أيضاً فترة البحث في القيمة الاستراتيجية لفلسطين. توماس كلارك، طبيب، ودافيد براون، أستاذ فقه، أصدرا منشوراً بعنوان

«فلسطين لليهود»، يؤكدان فيه أهمية فلسطين بما هي صلة وصل بين بريطانيا والهند. ولم تكن تلك التصورات مفصولة عن النزاع البريطاني الفرنسي على المنطقة، ومحوره حينها قناة السويس التي كان بالمرستون بطل معارضة إنشائها. في عام ١٨٥٨، أسس المهندس فردينان دو لسبس «الشركة العالمية لقناة السويس البحرية» برأسمال فرنسي، ونال من الخديوي محمد سعيد امتياز حفر القناة وتشغيلها لمدة ٩٩ سنة. للفور، ظهر مشروع بريطاني لبناء قناة أخرى من عكا إلى العقبة تؤمّن طريقاً إلى الهند بديلاً لقناة السويس. وكانت تلك هي الفترة التي انتقل فيها حكم الهند من «شركة الهند الشرقية» إلى التاج البريطاني بشخص الملكة فكتوريا (Hyamson, 1918: 150-162).

لن تتوقف المشاريع. لورنس أوليفانت، سياسي وروائي بريطاني التقى مونتيفيوري عام ١٨٧٤، وسعى لنيل امتياز شركة استعمار تركية مسجلة لاستعمار مليون ونصف مليون دونم من أراضي فلسطين، ونقل إليها مستوطنين من رومانيا وروسيا ومن أوروبا. ومن أواخر تلك المشاريع فكرة بناء خط سكة حديد بين بلاد الرافدين وفلسطين، ومشروع للصناعي البريطاني العامل في روسيا كازاليه، لاستقدام يد عاملة يهودية روسية ورومانية للعمل في مشاريع زراعية بفلسطين (Hyamson, 1918: 162-63).

ممالك ومواقع ومصالح

باكراً تكرّست فلسطين بما هي منطقة نفوذ لبريطانيا. وباكراً نازعت السلطنة العثمانية على الحدود الشرقية لمصر بين عام ١٨٩٢ وعام ١٩٠٦، وانتزعت نقل حدود السلطنة من قناة السويس إلى خط رفح - العقبة.

تلا ذلك إحباط البريطانيين مشروعاً فرنسياً لبناء خط سكة حديد من جنوب فلسطين إلى العريش. ووصل نفوذ بريطانيا في فلسطين إلى درجة أنّ ألمانيا اعترفت عشية الحرب بأنّ كامل فلسطين والقسم الأكبر من شرقي نهر الأردن هما منطقة نفوذ بريطانية (Vereté, 1970: 50).

وقد أوصت الحكومة البريطانية بمسح مُبكِر لـ«فلسطين الغربية»، كما كانت تسمّى حينها، أجراه «صندوق استكشاف فلسطين» The Palestine Exploration Fund خلال الأعوام ١٨٧١-١٨٧٨ الذي أدّى دوراً بارزاً في ترسيم حدودها، وقدّم أدقّ خريطة لها خلال القرن التاسع عشر. و«الصندوق» شركة خاصة، مع أنّ أعضاءها معظمهم من موظفي الإدارة الكولونيالية البريطانية والجيش، إضافة إلى خبراء أكاديميين. اعتمد المسحُ الجغرافي على التوراة بعهديها القديم والجديد مرجعاً لرسم حدود فلسطين، من القاسمية شمال صور على شاطئ المتوسط ودان وبانياس شمالاً، إلى وادي بئر السبع جنوباً. وسترد صيغة «دان بئر السبع» كثيراً خلال المداولات المتعلقة بفلسطين، خصوصاً في المطالبة الصهيونية بالدولة اليهودية.

فرنسا: المملكة العربية وقناة السويس

في خمسينيات القرن التاسع عشر، قدّم نابليون الثالث للبريطانيين مشروعاً لاستعمار الولايات العربية من السلطنة العثمانية، تؤول فيه سورية إلى فرنسا، وبلاد الرافدين إلى بريطانيا. لم يلقَ المشروع حماسةً لدى الإنكليز. كانت السياسة البريطانية لا تزال تعطي الأولوية للتأثير في السلطنة من خلال الباب العالي، فيما السياسة البريطانية قد بدأت في احتلال الأراضي بدءاً بالجزائر.

توجّه الإمبراطور إلى سورية منفرداً. وشكّلت حوادث الستين في جبل لبنان ومقتلة دمشق ضد المسيحيين في صيف ١٨٦٠ المناسبة التي كان ينتظرها. خلال تلك الأحداث، تدخل الأمير عبد القادر الجزائري لإنقاذ حياة عدة آلاف من نصارى دمشق ومن قناصل الدول الأوروبية وفتح لهم سبيل الفرار إلى بيروت بحماية رجاله. فأعلن نابليون الثالث نيته إرسال وحدات عسكرية إلى سورية لحماية المسيحيين ووضع حدٍّ للاقتتال.

خلال زيارة نابليون الثالث للجزائر، طرح مشروعاً توسعياً عنوانه «مملكة عربية» تمتد من الجزائر إلى مكّة المكرّمة، مروراً ببغداد. وقد أسرّ إلى بسمارك رئيس وزراء بروسيا القوي حينها أنه يريد «تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة شبه فرنسية». ولم يكن الربط الفرنسي بين شق قناة السويس وبناء مملكة في الولايات المشرقية العربية من السلطنة بالأمر الذي يعمل له في السر. عام ١٨٥٨ صدر في باريس منشور بعنوان «عبد القادر إمبراطوراً على العرب» يدعو في آن واحد إلى مملكة عربية بقيادة عبد القادر، وإلى شقّ قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية. وفي عام ١٨٦٠ أسس اللبناني رُشَيد الدحداح في باريس صحيفة عربية سماها «برجيس باريس»، يرجّح أنها مموَّلة من المخابرات الفرنسية. نشر الدحداح مقابلة مطولة مع عبد القادر، أعلن فيها الأمير المنفيّ أنّ النبي محمداً تنبأ بانتصار المسيحيين، وهاجم النبلاء والملوك، داعياً إلى اعتماد شرعة نابليون أساساً لأنظمة الحكم. تباين تعيين هوية المملكة العتيدة، فهي تارة عربية الهوية، وتارة تعرّف بأنها تضم الأقليات على أنواعها، وتبعاً لذلك تعددت عواصمها: دمشق، بغداد، مكة.

مع أن مملكة نابليون الثالث العربية مترامية الأطراف، إلا أنه خاض حملته لتحقيقها باسم «حماية المسيحيين»، وادّعى تمثيل مسيحيي الشرق، وتلقى دعم روسيا لذلك. وقد انعقد في تلك الفترة تحالف فرنسي - روسي تؤيد فرنسا بموجبه حق روسيا في القسطنطينية والمضائق في مقابل تأييد روسيا حق فرنسا في مقاطعات نهر الراين التي احتلتها ألمانيا عام ١٨٧١.

توجّس البريطانيون من المخاطر الاستراتيجية للتدخل الفرنسي العسكري في سورية. بل توجّسوا من أنّ تحقيق مشروع المملكة العربية لفرنسا، وشقّ قناة السويس سيحوّلان المنطقة إلى منطقة نفوذ فرنسية بالكامل. صرّح پالمرستون بأنّ احتلال فرنسا لسورية يهدد المصالح البريطانية، على اعتبار أنّ «سورية هي مفتاح مصر»، بحسب تعبيره، فأمر بتحريك قطع بحرية بريطانية نحو الشواطئ السورية، رداً على توجه قطع بحرية فرنسية نحو مرفأ بيروت، وبلغ التوتر بين البلدين مستوى غذّى شائعات تتحدث عن حرب فرنسية - بريطانية وشيكة.

في آب/أغسطس ١٨٦٠ وُقِّعت تسوية اتُّفق بموجبها على إيفاد قوة أوروبية مشتركة لسورية لا يزيد حجم الجنود الفرنسيين فيها على النصف، وحددت مهلة خدمتها بستة أشهر. وألزم الاتفاقُ قائدَ الحملة الأوروبية التنسيق مع «المفوض السامي للباب العالي في سورية» للاهتمام بتحسين أحوال السكان المسيحيين في السلطنة. تمنّعت بريطانيا عن المشاركة في الحملة لتتحاشى زجّ قواتها ضد حلفائها الدروز، الذين دعمتهم بالسلاح خلال النزاعات الأهلية المسلحة، ١٨٤٥-١٨٦٠،

كذلك أرادت أخذ المسافة اللازمة من الحملة لتتمكن من إلقاء اللوم على الفرنسيين وحدهم في حال الفشل. وامتنعت النمسا بدورها عن إرسال قواتها خوفاً من استخدامها لمصلحة الإمبراطور الفرنسي الذي كان يحاربها في إيطاليا.

تقاطع النزاع البريطاني الفرنسي على الحملة على لبنان مع النزاع على شق قناة السويس. ففي عام ١٨٥٦ تنازل الخديوي لـ«الشركة الدولية لقناة السويس»، التي أسسها فردينان دو لسبس عن الأراضي اللازمة لشق القناة. وعام ١٨٥٨ صعّد پالمرستون حملته على القنال، فامتثل نابليون الثالث وهادن. يوم ٢٥ نيسان ١٨٥٩ افتُتحت أعمال شق القناة، وما لبث أن أوقفها الخديوي، على اعتبار أنها لم تحظَ بموافقة الباب العالي الذي وضع شروطه: إعلان الحياد الدولي للقناة، إلغاء السخرة على المصريين في أعمال الحفر، خفض عدد العمال من ٢٠ ألفاً إلى ٦ آلاف ورفع أجورهم، وتخلي الشركة عن الأراضي المحيطة بقنوات المياه الحلوة (٦٠ ألف هكتار). والراجح أنّ الحجج العثمانية من إنتاج بريطاني يراد منها رفع أكلاف الشركة لإضعاف مالية مصر. رفض مجلس إدارة الشركة الشروط، فتدخل الإمبراطور الفرنسي للوساطة مع العثمانيين ومع الإنكليز.

في ١٦ آب ١٨٦٠، نزل إلى الساحل اللبناني ستة آلاف وسبعمئة جندي بحري فرنسي بقيادة الجنرال دوتپول دو بوفور، في أول تطبيق لما سيُسمّى لاحقاً «الحق في التدخل الإنساني». كلّف الإمبراطور قائد الحملة العمل على إنشاء المملكة العربية العتيدة، وعلى رأسها الأمير عبد القادر. وقد

طرح المندوب الفرنسي السيد بيكلار الفكرة خلال مؤتمر ممثلي الدول الخمس في بيروت المكلّف تقرير مصير جبل لبنان. رفض المندوب البريطاني، اللورد دَفرين، الاقتراح، فتراجع المندوب الفرنسي واقترح مَنْح عبد القادر بشليك دمشق وإنشاء إمارة مارونية مسيحية في جبل لبنان. ردّ دَفرِن بمشروع مضاد يقضي بإعلان سورية الكبرى بشليكاً شبه مستقل داخل السلطنة العثمانية يولّى عليها فؤاد باشا ويتمتع لبنان داخلها بوضعية إقليم ذي استقلال ذاتي.

سورية «البريطانية»

فيما المندوب الفرنسي يتحدث عن «**مملكة عربية**» تشمل الجزيرة العربية والهلال الخصيب، دشّن المندوب البريطاني دَفرين استخدام مفردة «**سورية**» و«**سورية التامة**» لتسمية البشليك الذي اقتُرح إنشاؤه، وهو يغطّي عملياً حدود الهلال الخصيب. حظي اقتراح دَفرِن بتأييد القنصل الأميركي أوغسطين جونسون، القريب من المرسلين الإنجيليين الأميركيين الذين بدأوا يروّجون لفكرة «سورية» بما هي تسمية بديلة لبلاد الشام. أما ترجمان جونسون، فلم يكن غير المعلّم بطرس البستاني، الذي تأثر بأفكار المرسلين، وتبنّى فكرة الكيان السوري (Zachs, 2000) وسيطوّر ابنه سليم الفكرة في مقالة بعنوان «موقعنا» (١٨٧٢)، يمكن اعتبارها نصّاً مؤسِّساً للفكرة السورية ولدورها الاقتصادي في التجارة الإقليمية. يعرِّف البستاني «سورية الطبيعية» على أنها في موقع الوسط من «الأمة الشرقية» تحدّها تركيا من الشمال ومصر من الجنوب، وتقع موقع الوسط عالمياً، إنها

«الباب» الذي منه يدخل «الغرب» في «الشرق» و«ينفد منه» الشرق إلى الغرب. ويتصوّر البستاني لسورية أن تستغلّ موقعها الاستراتيجي الوسط هذا في التبادل بين غرب، أرض الحضارة والفلاح، وشرق، الأرض الغنية بالسكان وبالوفرة الزراعية. فيتولى، ساحلها، وبيروت خصوصاً، توزيع سلع الغرب من جهة، وتصدير منتجاتها الزراعية من جهة أخرى. ولتوطين دور سورية التجاري في التاريخ، يلجأ البستاني إلى العهد الفينيقي ودور الفينيقيين في التجارة في عالم تلك الفترة. ولعل نص البستاني المؤسس هذا من أوائل النصوص التي تستخدم المرجعية الفينيقية التجارية (**البستاني**، ١٩٩٠: ١٨٦؛ **طرابلسي**، ٢٠٠٨: ٩٦-٩٧). تجدر ملاحظة مدى تطابق هذا الاقتصاد السياسي لدور المنطقة الوسيط بين «شرق» و«غرب» مع قسمة العمل الدولية بين الأطراف التابعة والمركز الكولونيالي. باكراً، لاحظ نجيب عازوري أهمية قمح حوران والأردن لتصنيع المواد الغذائية في أوروبا (Azouri, 1905: 39).

ما لبثت لندن أن نسفت مشاريع الممالك العربية والسورية والإمارات المسيحية[1]. وأهابت بمندوبها التزام المبدأ الأساسي للسياسة الرسمية البريطانية، وهو المحافظة على السلطنة ووحدة أراضيها. من جهته،

(١) كان ممثلو فرنسا منقسمين حول الإمارة المسيحية، بعض يناصر تولية أمير من آل شهاب عليها، وبعض آخر تولية يوسف بك كرم. وفي صيغة أخرى للإمارة، صدر في تلك الأثناء في أثينا باللغة الفرنسية كرّاس بعنوان «المسألة السورية حسب ما يفهمها سوري» لكاتب مجهول يدعو لإيلاء الموارنة حكم جبل لبنان بحماية قوات عسكرية أوروبية لمدة ١٥ إلى ٢٠ سنة يُنشأ خلالها جيش للموارنة من ٣٠ ألف عسكري، يجري إعداده وتسليحه وتدريبه في فرنسا.

رفض المندوب العثماني البحث أصلاً في موضوع سورية، مذكّراً بأنّ اللجنة دُعيت للبحث في نظام جبل لبنان لا غير، واقترح لذلك إلغاء النظام الخاص بجبل لبنان وإعادة إخضاعه للسلطة العثمانية المباشرة.

لم يكن للسلطنة ما أرادته تماماً. أفضت التسوية بين الأطراف المتنازعة إلى صدور بروتوكول عام ١٨٦١ الذي قضى بإعادة توحيد جبل لبنان في سنجق يحكمه متصرّف عثماني مسيحي، ويعاونه مجلس إدارة من اثني عشر عضواً ينتخبهم الأهالي، على مرحلتين، ويمثلون الطوائف الستّ الرئيسة في الجبل. وقضى البروتوكول بأن يتمتع سنجق جبل لبنان بمقدار من الحكم الذاتي داخل السلطنة، فلا تدخله قوات عثمانية إلا بموافقة مجلس الإدارة، ونيط حفظ الأمن فيه بقوة درك «جندرمة gendarmerie» محلية يدرّبهم ضباط فرنسيون وتسلّحهم السلطنة. هكذا انعقدت شراكة عثمانية فرنسية لإدارة متصرفية جبل لبنان كرّست مبدأ الحماية الفرنسية للمسيحيين، وقد أكدها الإمبراطور نابليون الثالث، إذ تعهد بإنجاح ما سمّاه «تجربة فرنسا الكاثوليكية في الشرق» بعد أن تخلى عن مشروعَي المملكة العربية، التي لم يستجب لها الأمير عبد القادر أصلاً، وتخلّى أيضاً عن إمارة يوسف بك كرم المسيحية في جبل لبنان. في تلك الأثناء، وكأنما تكريساً لتلك الشراكة، أجاز الباب العالي، في شباط / فبراير من ذلك العام ١٨٦١، استئناف الأعمال التمهيدية لفتح قناة السويس، تلبية لوساطة الإمبراطور الفرنسي. وأقفلت القوات الفرنسية راجعة إلى بلادها متأبطةً أول خريطة للأراضي اللبنانية، تولّت الفرقة الهندسية رسمها ونشرت عام ١٨٦٢.

لم تدم المداراة الفرنسية لبريطانيا طويلاً. عاد التنافس على أشده بين البلدين، مع إعلان بريطانيا الحماية على مصر عام ١٨٨٢ واحتلالها قبرص الذي رأى إليه الفرنسيون على أنه يهدد الوجود الفرنسي على الساحل السوري للبحر الأبيض المتوسط. إلا أنّ الضربة الكبرى كانت انتقال أكثرية أسهم شركة قناة السويس من فرنسا إلى بريطانيا بعد أن اشترت هذه الأخيرة حصة الخديوي إسماعيل من أسهم الشركة عام ١٨٧٥.

ولما تحولت مصر والقناة إلى موقع النفوذ والتحكم البريطاني الأساسي شرقي المتوسط، سعت فرنسا إلى موازنة النفوذ البريطاني على مصر والقناة بزيادة التمسك باحتلال «سورية الطبيعية» أو «سورية التامة»، بما فيها فلسطين، أي «سورية الجنوبية».

المملكة العربية: عبد القادر مرة ثانية

في تلك الفترة، ظهرت نواة حركة استقلالية عربية بتشجيع من الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ وانتفاضات شعوب البلقان وما أثارته هذه وتلك من احتمالات عن قرب انهيار السلطنة العثمانية. بادر إلى مشروع المملكة المتجدد نحو ثلاثين وجيهاً وعالم دين، منهم أحمد ومنح الصلح، من صيدا، وأحمد الأزهري وحسين بيهم، من بيروت، والسيد محمد الأمين والشيخ علي الحرّ والحاج علي عسيران وشبيب باشا الأسعد، من شيعة جنوب لبنان. اجتمع هؤلاء في بيروت وانتقلوا إلى دمشق، حيث عقدوا مؤتمراً سرّياً فيها في نهاية عام ١٨٧٨ برعاية مفتي دمشق ونقيب أشرافها السيد حسن تقي الدين الحصني حضره ممثلون عن أهالي اللاذقية وعشائر بلاد العلويين وحوران وجبل الدروز. قرر المؤتمرون العمل على

استقلال «البلاد الشامية» ورشحوا الأمير عبد القادر الجزائري ليتولى المُلك عليها، منوّهين، بين فضائله، بأنّ له تجربة سابقة في إنشاء «دولة قوية» في الجزائر (**الصلح**، ١٩٦٦: ٩٨). عرض أحمد الصلح وابنه مُنَح الأمر على الأمير الذي شدّد على أهمية المحافظة على الوشائج الروحية بين العرب والسلطنة، واستمرار الاعتراف بالسلطان خليفة على المسلمين، لكنه اشترط أن تكون بيعته من أهل البلاد جميعاً. في كل الأحوال، قرر الجميع التريّث بشأن الاستقلال، مداه وموعده. دخل المشروع مرحلة جديدة بعد نتائج الحرب الروسية العثمانية في اتفاقية «سان ستيفانو» ومؤتمر برلين ١٨٧٨، حيث تبيّن أنّ فرنسا تريد سورية، فيما بريطانيا تريد قبرص والنمسا والبوسنة والهرسك وروسيا وولايات في الأناضول. بناءً عليه، قرر المؤتمرون العمل من أجل الاستقلال التام، واتفقوا على أن يقوم الأمير بجولة في المناطق السورية للتعبئة لهذا الغرض، فزار صيدا وعكا وجبل عامل ويافا والقدس ونابلس وبعلبك وغيرها، وغطّى الجولة بالادعاء أنها زيارة تفقدية للجاليات الجزائرية في تلك الأماكن.

حظيت الحركة الاستقلالية الناشئة بدعم غير منتظر من يوسف كرم، الزعيم الشمالي اللبناني المنفيّ في فرنسا، بعد أن قاد عصياناً على المتصرفية انتهى به إلى المنفى. في مراسلاته السرّية مع الأمير، أعرب كرم عن تأييده الحماسي لاستقلال بلاد الشام، وبايع عبد القادر ملكاً على «اتحاد عربي فيدرالي»، وحثّه على تعيين حكام على الولايات، محذّراً إياه من أنّ بريطانيا وفرنسا تعملان على تجزئة البلدان العربية وفرض الحماية عليها ومنع «الجنس العربي» من توحيد صفوفه في حكومة واحدة. باختصار، إنهما «ترغبان في استعبادنا جميعاً» (**الصلح**، ١٩٦٦: ١٠٥).

في المقابل، روى كرم للأمير عجزه عن إقناع السلطات العثمانية بالإصلاح في الولايات العربية، مع أنه مستعدّ لأن يقابل الإصلاح بإصدار بيان من «سائر طوائف المشرق المسيحية» تؤكد فيه لسائر حكومات أوروبا أنها مستأمنة في ظل السلطنة وترفض أي حماية أجنبية (**أبو زيد**، ١٩٩٧: ٧٨_٨٠). يرشح من تلك المراسلات حذر عبد القادر في شأن أيّ إعلان أو إجراء يتعلق بالاستقلال، ورهانه على انتصار روسي على السلطنة وعلى أنّ الإنكليز مهتمّون بسورية (أكثر من اهتمامهم بمصر، على ما يقول)، «لأنهم يعتبرونها كمقاطعة هندية، نظراً لمركزها الجغرافي الممتد من خليج العجم إلى السويس». وظل عبد القادر يراهن على تجدد الحرب الروسية بعد توقفها «بانتظار اليوم الموعود»، يوم انهيار السلطنة «بغتة». وظل يتطلّع إلى الاستنارة بـ«السياسة الأوروبية» عن «كيفية نهوضنا»، بالرغم من تحذيرات كرم حول نيّات بريطانيا وفرنسا تجاه المنطقة (**الصلح**، ١٩٦٦: ١١٩-١٢٤). كشفت السلطات العثمانية اتصالات الاستقلاليين والاجتماعات السرية، واعتقلت عدداً منهم، بينهم السيد محمد الأمين الذي نُفي إلى طرابلس.

عهد مدحت باشا المبتور

في ٢٢ نوفمبر ١٨٧٨ وصل مدحت باشا (١٨٨٢-١٨٨٣) إلى بيروت والياً على سورية. وكان «أبو الدستور العثماني» و«الصدر الأعظم» السابق قد اختلف مع السلطان عبد الحميد، فعزله وألغى الدستور. عرفت ولاية مدحت باشا في سورية بإصلاحات وإجراءات طمأنة عديدة، سعت لاستبعاد التذمر الشعبي ونمو الحركة الاستقلالية. اهتمّ

الوالي بتنفيذ مشاريع عمرانية، واعتنى بالمؤسسات الخيرية، وزاد عدد الموظفين العرب في الإدارة بنسب كبيرة، وشجّع الصحافة، وتقرّب من الاستقلاليين محذراً في الوقت ذاته من خطورتها. ففي تلك الفترة انتشرت الجمعيات العربية السرية، وظهرت الملصقات على جدران بيروت تطالب بالحكم الذاتي أو باستقلال سورية «متحدة مع جبل لبنان»، واعتماد العربية لغة رسمية، والاعتراف بحرية التعبير والنشر، وخدمة المجندين العرب في الجيش العثماني على الأراضي السورية فقط (**الصلح**، ١٩٦٦: ١٢٧-١٢٩). لم تلقَ سياسة مدحت باشا التوفيقية الإصلاحية غير العداء في الآستانة، حيث وصفته الصحافة بأنه «خديوي سورية»، واتهمته بالسعي لفصلها عن جسم السلطنة على غرار ما حاول محمد علي بالنسبة إلى مصر. ما لبث مدحت باشا أن استقال احتجاجاً على عرقلة إصلاحاته وعاد إلى إسطنبول. هناك اعتُقل وحُكم عليه بالإعدام بتهمة اغتيال السلطان عبد العزيز، والأرجح أنها تهمة ملفّقة. خُفِض الحكم إلى النفي إلى الحجاز بعد تدخل من الحكومة البريطانية، وقد اغتيل مدحت باشا في زنزانته في الطائف بتدبير من السلطنة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٨٨٣. بعد أقل من شهر، توفي عبد القادر الجزائري وانطوى معه مشروع الإمارة العربية.

مشاريع الاستيطان اليهودي في ظل الصهيونية

انعقدت العلاقة بين الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، والاستيطان اليهودي في فلسطين، تدريجاً. مطلع القرن العشرين، عرض تشامبرلين، وزير المستعمرات البريطاني، على ثيودور هرتزل، مؤسس الحركة

ولايتا شام وبيروت في ظل السلطنة العثمانية،
الخطّ المنقّط: خط سكة حديد الحجاز

الصهيونية، هضبة من خمسة آلاف ميل مربع في شرق إفريقيا البريطانية، أي ما هو الآن كينيا، لتكون ملجأً لليهود النازحين من المجازر الروسية (١٨٧١ و١٨٨١). هذا مع العلم أنّ ٨٥٪ من أولئك اللاجئين الذين قُدّر عددهم بـ ٢,٤ مليون لاجئ توجهوا صوب أميركا. وقد صدّت بريطانيا أبوابها في وجوههم، على الأقل في وجوه فقرائهم بمقتضى «قانون الأجانب» ١٩٠٢-١٩٠٥.

أما من تسرّب منهم إلى فلسطين، فتولى تأسيس أولى المستعمرات الزراعية بمبادرة من تنظيم «هبات تسيون» Hibbat Tzion الذي سرعان ما وقع في صعوبات مالية، فتولى البارون إدمون دو روتشيلد الإنقاذ. عند مطلع القرن العشرين، كان يوجد في فلسطين ٢٢ مزرعة «موشاف» (تعاونية زراعية بين مزارعين أفراد) تضمّ ما ليس أكثر من خمسة آلاف مهاجر، مبنيّة على غرار المستوطنات التي بناها روتشيلد للمعمّرين الأوروبيين في الجزائر، وكانت تستخدم اليد العاملة العربية.

تعرّض هرتزل لانتقادات على قبوله «المشروع الأوغندي»، على اعتباره تخلياً عن مركزية فلسطين في الذاكرة اليهودية. وما لبث الاتحاد الصهيوني أن علّق العمل بالمشروع بعد إيفاد لجنة من أعضائه إلى المنطقة، فوجدت البيئة الطبيعية غير ملائمة والسكان الأصليين غير مرحّبين بوجود البيض على أراضيهم. وفي رواية أخرى أنّ التخلي عن المشروع حصل بسبب معارضة عنيفة في أوساط المستوطنين البريطانيين في شرق إفريقيا البريطانية ضد وفود مستوطنين يهود قد يكونون أوفر حظاً منهم، من حيث رأس المال والعلم والخبرات.

من يقرأ يوميات هرتزل، يذهل لعدد المشاريع التي عمل عليها الرجل من أجل احتلال الأراضي واستملاكها أو استئجارها لتوطين اليهود أينما كان في أراضي الغير خارج أوروبا وبغضّ النظر عن مصالح شعوبها ومشاعرها (Herzl, 1958)[٢]. عام ١٨٨٢ عرض عليه اللورد صموئيل مونتاغيو توطين اليهود في الأردن (٧٧)، ثم قابل السلطان عبد الحميد الثاني وعرض عليه شراء فلسطين لقاء مليوني فرنك نقداً. وورد حديث عن إمكان مساعدة أثرياء يهود على سداد ديون السلطان البالغة ١٨ مليوناً (١٤٢-٣) في حديث هرتزل مع السلطان عبد الحميد الثاني، ميّز الداعية الصهيوني بين الأوروبيين الذين يستثمرون أموالهم خارج بلادهم والمستثمرين اليهود: الأولون يأتون ويجمعون الثروة بسرعة، ثم يسرعون في العودة مع «غنائمهم»؛ والأمثولة هي ما سيفعله المستثمرون اليهود: «يحق لمستثمر أن يحقق ربحاً مقبولاً ونزيهاً بكل تأكيد. لكن يتعيّن عليه أن يبقى في البلد الذي جنى فيه ثروته» (٣٤٠). هذا في التبرير الاقتصادي.

أما في التبرير الحضاري، فهو عين ما يتكرر بلا توقف في الخطاب الكولونيالي الاستيطاني: «ينبغي أن نطهّر بؤرة الطاعون في الشرق ونعيدها إلى الصحة والعافية. ينبغي بناء خطوط سكك الحديد إلى آسيا لتكون طرقات لنقل الحضارة» (١٢٢)، على اعتبار أنّ الدولة اليهودية في فلسطين ستكون «الموقع الأمامي لأوروبا ضد آسيا والموقع المتقدم للحضارة ضد البربرية».

(٢) حياة هرتزل موثقة حسب مساق زمني يوماً بيوم في موقع الوكالة اليهودية على الإنترنت.

لم يستجب السلطان للمشروع الفلسطيني، واقترح الاستيطان في بلاد الرافدين. وثمة من أقنع هرتزل بشراء قبرص ومقايضة فلسطين بها (ص ١٥٦)، واقترح أحد السياسيين الأتراك في حزيران/ يونيو ١٨٩٩ شراء أراضٍ حول بيروت وتوسيعها ومقايضتها مع الأتراك بفلسطين (٣١٦)، ونصحه أحد السفراء الأميركيين بأخذ بلاد الرافدين (٣٢٨)، وسترِد قبرص مجدداً في حديث لهرتزل مع جوزيف تشامبرلين، وزير المستعمرات البريطاني، في ٢٣ أكتوبر ١٩٠٢، بقصد استعمار الجزيرة مباشرة وإفراغها من سكانها، فقد توقّع هرتزل أنّ المسلمين [الأتراك] سيغادرونها، وسيبيع اليونانيون أراضيهم طوعاً بأسعار متهاودة ويهاجرون إلى أثينا أو جزيرة كريت (٣٧٥-٦).

علماً أن السلطنة تنازلت عن الجزيرة لبريطانيا في آب/ أغسطس ١٨٧٨ التي كانت تحتاجها لاعتبارات شتى: تكريس تفوقها البحري شرقي المتوسط، قرب الجزيرة من مضيق الدردنيل، وأخيراً حماية على طريق الهند. في المقابل، تعهدت بريطانيا للسلطنة بحفظ الحقوق الدينية لمسلمي الجزيرة.

لتمويل تلك المشاريع، أسست المنظمة الصهيونية فرعاً مالياً هو «بنك الاستعمار اليهودي» Jewish Colonial Bank، وقد وعد آل روتشيلد هرتزل بمساعدته على إنشاء «شركة يهودية شرقية» على غرار «شركة الهند الشرقية» بمساعدة الحكومة البريطانية (٣٦٦-٧). لكن الأسرة الأرستقراطية المالية، في تلك الفترة، أيّدت الاستيطان الزراعي والاستثمارات في فلسطين ولم تؤيد مشروع الدولة اليهودية، على اعتبار أنها ستهدد وضع يهود أوروبا في بلدانهم.

ومن أبرز المشاريع الصهيونية المبكرة، إنشاء مستعمرة يهودية في العريش، على اعتبارها أقرب إلى فلسطين من شرق إفريقيا. وحاجج هرتزل لدى جوزيف تشامبرلين، وزير المستعمرات، قائلاً: «إن مستعمرة يهودية في سيناء قد تكون أداة مفيدة لمدّ النفوذ البريطاني إلى فلسطين ذاتها عندما يحين وقت تفكيك الإمبراطورية العثمانية المحتوم» (Amery, 1951: 261). قطعت المنظمة الصهيونية شوطاً في التفاوض مع لورد كرومر، المفوض السامي البريطاني في مصر، ومع رئيس وزرائه بطرس غالي باشا، الذي اعتبر هرتزل أنه كسبهما إلى القضية الصهيونية. أرسلت المنظمة الصهيونية بعثة لاستكشاف المنطقة، حتى إنّ هرتزل صاغ مشروعاً لجرّ مياه النيل إلى سيناء. توقف المشروع لأسباب لم تتضح تماماً. والتقى، على سبيل الاحتياط، مصطفى كامل، زعيم الحزب الوطني المصري المناهض لبريطانيا. وعلّق على اللقاء بأنّ القضية الصهيونية قد تكسب لو أضطر الإنكليز إلى مغادرة مصر «فسوف يجبرون على البحث عن طريق آخر للهند بدلاً من قناة السويس... في تلك الحالة سوف تكون فلسطين يهودية حديثة ذات خط سكة حديد يصل الخليج الفارسي بيافا هي الحل لتلك الصعوبة» (٢٠٤).

في خط موازٍ، فاوض هرتزل روسيا القيصرية من أجل إنشاء مستعمرة يهودية روسية في فلسطين. التقى وزير الداخلية ڤياشيزكيف پليهفه المعروف بعدائه لليهود والمتهم بتدبير مذابح ضد اليهود ومنها مذبحة/ بوغروم كيشينيف، في عيد الفصح عام ١٩٠٣ - الذي وعده بأنّ القيصر الروسي سيسعى لدى السلطان العثماني لتنظيم هجرة حاشدة للاستيطان اليهودي في فلسطين، والهدف النهائي إقامة دولة يهودية فيها. وأكّد پليهفه

لهرتزل قائلاً: «أنت تبشّر بالصهيونية لمؤمن» (Herzel, 1958: 300). انتهى المشروع مع اغتيال القنصل العام الروسي في إسطنبول واندلاع الحرب الروسية اليابانية في شباط/ فبراير ١٩٠٤.

في آخر أيامه، قدّم صاحب «الدولة اليهودية» إلى السلطان العثماني مشروعاً جديداً لتأجيره سنجق عكا لمدة ٩٩ سنة، مقابل عائد سنوي قدره ١٠٠ ألف فرنك، واشترى بواسطة «مصرف الاستعمار اليهودي» عدداً من الأسهم في شركة سكة حديد يافا - القدس. وعقد الاتصالات بالسلطات البرتغالية والبلجيكية والإيطالية على أمل إنشاء مستعمرات يهودية في الموزمبيق والكونغو وليبيا. وتوفي هرتزل في تموز/ يوليو ١٩٠٤ قبل أن ينجز أيّاً من مشاريعه الاستيطانية.

نزاعات النفط وسكك الحديد والمرافئ

في البدء كان النفط

لم تقتصر أهمية المشرق العربي الاستراتيجية، مطلع القرن العشرين، على كونه أحد ميادين النزاع بين القوى الإمبريالية على المستعمرات والموارد، وهو النزاع الذي أشعل حرب عام ١٩١٤. كان المشرق العربي ميداناً للصراع على أبرز الموارد لخوض تلك الحرب، النفط.

رأت ألمانيا إلى تفوق القوة البحرية البريطانية على أنه العقبة الأكبر أمام مشروع سيطرتها الإقليمية والعالمية. فنشأ سباق محموم بين البلدَين على بناء السفن الحربية وتحديثها، بما فيها الغواصات. في بريطانيا قاد ونستون تشرشل، وزير البحرية الشاب، المساعي لاستبدال الفحم بالنفط في

تسيير الأسطول البحري، ولسان حاله أنّ هذا الأخير هو وقود السرعة الذي يسمح بـ«أن نقاتل عندما نريد، حيثما نريد وكما نريد». لم تقتصر أهمية عامل السرعة على سرعة التحرّك في المكان، حققت السرعة التي وفّرها النفط قفزة في نوعية الأسلحة الجديدة وقدراتها القتالية في الميدان. اخترع البريطانيون المدرّعة والدبابة العاملتين على الوقود النفطي، وتوسعوا في إنتاج الطائرات للأغراض الحربية. بدأ استخدام الطيران في العمليات الحربية باكراً، وقد افتتحته إيطاليا عام ١٩١١ في ليبيا ضد القوات العثمانية وضد المدنيين.

لاحقاً سيعلن اللورد كورزون، عضو أول حكومات الحرب، أن الحلفاء خاضوا الحرب الكبرى على بحر من النفط. لكن مطلع القرن، كان النفط بيد روسيا القيصرية وأميركا تتسابقان على إنتاجه، فيما تخلفت ألمانيا عن بريطانيا وفرنسا عن الاهتمام به. دخلت بريطانيا عالم النفط مواربة، من خلال المنافسة على بلاد فارس مع روسيا. تمركز النزاع البريطاني الروسي على الولايات العثمانية في شرق الأناضول، بما هو بوابة إيران وآسيا الوسطى. من جهة أخرى، مع تحالف ألمانيا مع السلطنة العثمانية، برز طموح الأولى للوصول إلى الخليج وانتزاعه من بريطانيا.

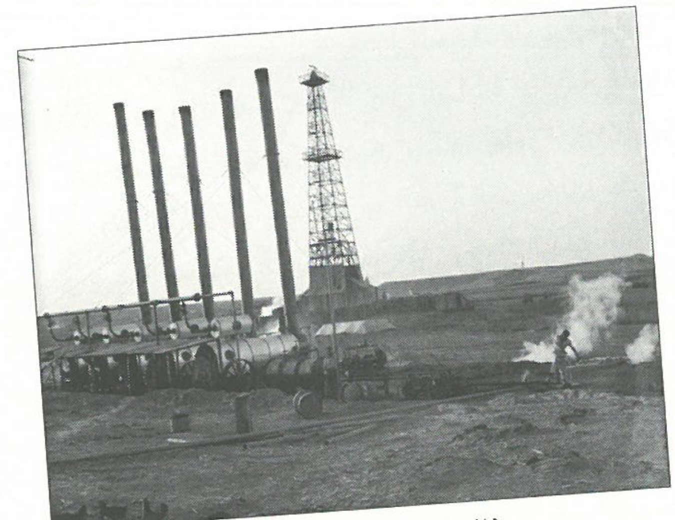
بدأ توسع الإمبراطورية الروسية منذ عام ١٨٦٠ لضمّ بلدان وسط آسيا، فبات يهدد طريق الهند. عام ١٨٨٥ هاجم الروس أفغانستان، فوصل التوتر بين بريطانيا وروسيا إلى حافة الحرب. كانت بريطانيا ترى إلى فارس على أنها منطقة عازلة بين روسيا والهند. وقد عبّر لورد كورزون عن ذلك خَير تعبير حين قال: «فارس بيدقٌ من البيادق على لوحة شطرنج حيث

تجري لعبة السيطرة على العالم» (Yergin, 1992: 136). نجحت روسيا القيصرية في دمج اقتصاد فارس باقتصادها، فتوسلت بريطانيا امتيازات التنقيب عن النفط لاقتطاع حصتها من اقتصاديات البلد. إلى هذا، يجب أن يضاف اقتناع القيادة البريطانية بأهمية تحديث سلاح البحرية باعتماد النفط بديلاً من الفحم. كان مظفر شاه بحاجة إلى المال. وفّره له رجل الأعمال الأوسترالي البريطاني وليام نوكس دارسي لقاء امتياز تنقيب عن النفط في ثلاثة أرباع فارس لمدة ٦٠ سنة.

وفي عام ١٩٠٩ تأسست «شركة النفط الأنكلو فارسية» Anglo Persian Oil Company (APOC)، فباتت فارس مقسّمة عملياً بين منطقتَي نفوذ، الشمال بيد روسيا، والجنوب الشرقي تحت النفوذ البريطاني، أما الوسط، حيث حقول النفط، فمنطقة محايدة. فكان المهم لبريطانيا الاستحواذ عليها.



مصفاة عبادان



مخازن نفط وبرج الحفر، كركوك

النزاع على الموانئ وخطوط سكك الحديد

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، كان القطار يمثّل العصر الجديد الذي افتتحته الحداثة الرأسمالية: السرعة واختصار المساحات وتوسعة مجالات النقل والتبادل. في المستعمرات، برز القطار، إلى ذلك، بصفته قوة احتلال وسيطرة وتحكّم. وفي الحروب، وفّرت القطارات إمكانات غير مسبوقة كوسائط لتوصيل الإمدادات ونقل المعدات الثقيلة والأسلحة والذخائر والجنود، إضافة إلى دورها الهجومي بما هي قطارات مدرّعة. عشية الحرب، كانت النزاعات على خطوط سكك الحديد على أشدّها في الولايات العثمانية بين المصارف البريطانية والفرنسية والروسية والألمانية، تدور مدار ثلاثة خطوط رئيسة: سكة حديد الحجاز، وسكة حديد برلين - بغداد، وسكة بيروت - دمشق - حماه ومتفرعاتها.

خط سكة حديد برلين – إسطنبول – بغداد، المعروف باسم «**بغداد بان**»، Bagdadbahn هو أبرز المنجزات الألمانية في السلطنة العثمانية. تأسست «الشركة الإمبراطورية لخط سكة حديد بغداد» عام ١٩٠٣، ونالت امتيازَها المصالحُ الألمانية بسبب مديونية الدولة العثمانية لدويتشي بنك الألماني. توجست السلطات البريطانية من المشروع منذ البداية. فالوصول إلى البصرة يعني الانفتاح على حقول النفط الفارسية وإمارات الخليج والطريق إلى الهند. ثم إن خط سكة حديد بين بغداد والبصرة من شأنه منافسة الشركة الاحتكارية الأميركية البريطانية التي تتولى النقل النهري بين المدينتين. نجح البريطانيون بالدخول في شراكة مع المصالح الألمانية لإنشاء «شركة سكة حديد بغداد». وفي عام ١٩٠٤ وُقِّع عقدٌ بريطاني ألماني سُمّي «سلام بغداد»، قضى بأن يصل الخط إلى البصرة مقابل انفراد بريطانيا بملكية وصلة بغداد البصرة. ومَنعت بريطانيا وصول الخط إلى إمارات الخليج، على اعتبار أنّ «الخليج جزء من الحدود البحرية للهند»، على قولة لورد كورزون. في كل الأحوال، ستحول الحرب دون تمديد الخط من بغداد إلى البصرة (Ducruet, 1964: 213).

زاد في تعقيد نزاع الخطوط والموارد والمواقع أنّ السلطات العثمانية منحت «شركة سكة حديد بغداد» امتياز تنقيب عن النفط عشية الحرب، مساحته ٢٠ كيلومتراً على جانبي السكة، أي ما يزيد على ١٣٢ كيلومتراً مربّعاً. في العام التالي، منحت الحكومة العثمانية و«سكة حديد الأناضول»، «دويتشي بنك» امتياز نفط على كافة أراضي بلاد الرافدين لأربعين سنة، على شرط مسح مناطق بغداد والموصل خلال سنة واحدة، وفي حال عجْز المصرف الألماني عن التنفيذ يسحب منه الامتياز. لم ينجح

«دويتشي» في تنفيذ المهمة في الوقت المحدد، فاستعان بريطانيا لتأسيس شراكة بين البلدين تجسدت في «شركة النفط التركية» Turkish Petroleun Company TPC ذات الغلبة لرؤوس الأموال البريطانية.

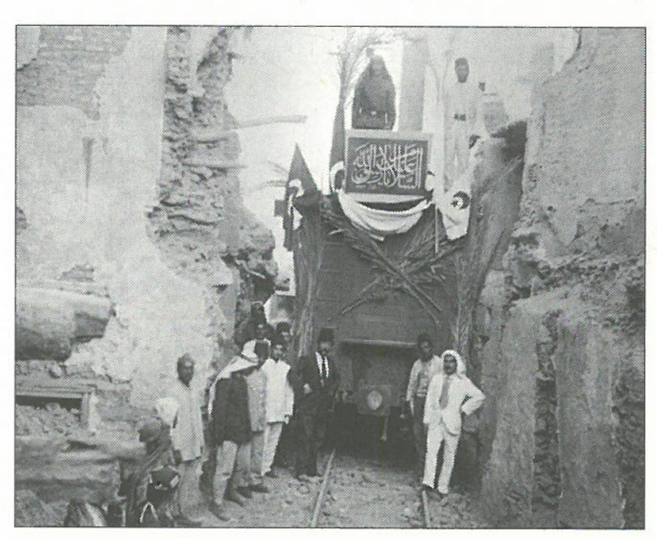
يسهل تبيّن كيف صارت البصرة عقدة المصالح البريطانية في المنطقة. إنها بوابة الهند وصلة الوصل بينها وبين بريطانيا ذاتها عبر الشرق الأدنى والبحر الأبيض المتوسط. وقد زاد تمسك بريطانيا بالبصرة وبأهمية شطّ العرب، ومن خلالها ببلاد الرافدين، مع اكتشاف شركة النفط الأنكلو فارسية النفط في خوزستان/ عربستان وتشييد محطة ضخ وتكرير للنفط الفارسي وميناء لتصديره في جزيرة عبادان، ومدّت إليها أنبوباً من حقول النفط في عام ١٩١٢. وُصِف الخطر الاستراتيجي لهذا الأنبوب بأنه يشبه «مدفع عيار ٤٢ مصوّباً ضد الهند». حتى إنّ بعض المحللين يحسبون المنافسة البريطانية الألمانية على خط بغداد ونفط فارس بما هي أحد أسباب الحرب العالمية الأولى.

وكان لبريطانيا مشروعها الطموح لبناء خط سكة حديد بين البصرة وبغداد وحيفا عبر أراضٍ تسيطر عليها بغرض تأمين الطريق إلى الهند وحقول النفط الإيرانية (Smith, 2013: 62) وقد ضمنت هذا الحق في اتفاقية سايكس–پيكو، كما سنرى لاحقاً.

في خط شمالي جنوبي موازٍ لخط سكة حديد بغداد، أُنشئ **خط سكة حديد الحجاز**، بما هو فرع للخط الأول. كان الغرض الأصلي منه نقل الحجاج إلى مكّة، لكنه جاء تنفيذاً لسياسة تعزيز سيطرة المركز العثماني على ولاياته العربية، ومثله مثل خط بغداد، جمع المهمة العسكرية إلى مهمته

الفصل الثالث

الاستراتيجية. بدأ تشغيل خطَّي بغداد والحجاز عشية الحرب، عقب افتتاح محطة دمشق، عام ١٩١٣، وأسهم خط الحجاز إسهاماً كبيراً في العمليات العسكرية من حيث نقل الجنود والعتاد العسكري. وعن خط الحجاز، تفرّع خط سكة حديد دمشق - درعا - حوران الذي افتُتح عام ١٩٠٥، وأبرز وظائفه تصدير قمح حوران إلى أوروبا عبر مرفأ حيفا. وقد شكّل منافساً قوياً لخط دمشق حماه وتمديداته DHP الذي يصبّ في مرفأ بيروت، مفتتحاً المنافسة بين مرفأي حيفا وبيروت.



سكة حديد الحجاز، موسم الحج، دمشق

تأكيداً لأهمية القطارات في الحرب العالمية الأولى، بنى الأتراك فرعاً لسكّة حديد الحجاز إلى بئر السبع، تسهيلاً لحملتهم على قناة السويس، فردّ عليهم الجيش البريطاني بتسيير القطار العسكري المدرّع.

الحرب العالمية الأولى على الجبهة الشرقية

الحرب الشاملة

سُمّيت الحرب العالمية الأولى «الحرب الشاملة» لأنها افتتحت عصر «الحروب الشاملة» أو المطلَقة، وذلك لعدة أسباب. **أولها**، اتساع رقعة الميادين، وضخامة عدد القوات المتحاربة التي قُدِّرت بالملايين. ومع أنّ الحرب انحصرت في أوروبا وغطّت معظم بلدانها الرئيسة، خلا حروب تركيا والشرق الأدنى، إلا أنها استدعت مشاركة عدة بلدان من عبر البحار. تدخلت قوات كندية وأوسترالية ونيوزيلاندية وهندية وجنوب أفريقية إلى جانب القوات البريطانية، وخدمت قوات إفريقية وعربية مغاربية في الجيش الفرنسي، وآخر تلك التدخلات، وأهمها، هو طبعاً تدخل قوات أميركية في الحرب إلى جانب «قوات الحلفاء» الذي أدى دوراً كبيراً في ترجيح التحالف البريطاني الفرنسي الإيطالي.

ثانياً، شهدت الحرب أول استخدام معمَّم لأسلحة ستشكل علامات فارقة للحروب في القرن العشرين: الأسلحة الكيماوية والسامة، والدبابة،

والمدفعية الثقيلة، وبدء استخدام الطائرة والمنطاد في المعارك الجوية والقصف الجوي، وأخيراً وليس آخراً، الغواصات التي أدّت دوراً كبيراً في الحصار الألماني على بريطانيا، وأسهمت في استفزاز الولايات المتحدة للمشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء.

ثالثاً، استعداد المتحاربِين للتضحية بلا حساب بالأرواح والموارد لتحقيق النصر الكامل. وقد عنى ذلك أيضاً انتهاء التمييز بين العسكر والمدنيين؛ صار المدنيون مشمولين في الحرب، ليس فقط من خلال تجيّش المدنيين بواسطة الخدمة العسكرية، بل أيضاً من خلال اعتبار المناطق المأهولة والمدنيين أهدافاً عسكرية بذاتها. لإدراك حجم الوقود البشري الذي أحرقته تلك الحرب، في معركة ڤردان Verdun، أطول معارك الحرب وأكثرها دموية (شباط/ فبراير كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦) عندما حاولت القوات الألمانية خرق الدفاعات الفرنسية، سقط ما يقارب مليون قتيل من الطرفين، ووقع في الأسر مليون و٢٥٠ ألف جندي. وفي هجوم الجيش البريطاني على نهر «سوم» Somme لخرق الدفاعات الألمانية، خسر ٤٢٠ ألف قتيل، ستون ألفاً منهم في اليوم الأول من الهجوم. وفي حصيلة الحرب، خسرت فرنسا ٢٠٪ من شبابها، وخسرت بريطانيا مليوني شاب تحت سنّ الثلاثين (Hobsbawm, 1994: 25).

رابعاً والأهم، كانت الحرب العالمية الأولى بداية «الحروب الشاملة»، لأنها شكلت انقلاباً جذرياً في العقيدة والممارسة العسكريتين. استلهمت العقيدة العسكرية الألمانية في تلك الحرب كتاب «عن الحرب» للاستراتيجي العسكري في القرن التاسع عشر، كارل ڤون كلاوزڤِتس،

الذي ألهم المتحاربين من الطرفين. وستشكل نظرية كلاوزڤتس المصدر الرئيس للحروب الحديثة، بما فيها الحروب غير النظامية. ينكر المفكّر العسكري أنّ للحرب حدوداً جغرافية أو قواعد أخلاقية. وقد قلب النظرية العسكرية رأساً على عقب. ففيما كانت حروب القرن الثامن عشر توظِّف العملَ العسكري في خدمة أهداف دبلوماسية أو سياسية، دعا كلاوزڤتس إلى تغليب العسكري على السياسي، فتصوّر للحروب مآلات وأهدافاً هي ذاتها عسكرية: تصعيد العنف نحو الذروة، والذروة هي تحقيق الانتصار الكاسح على العدو.

تضافرت على إشعال الحرب العالمية الأولى عدة عوامل: نمو القوة الألمانية، وتعزيز مواقعها بواسطة التحالف مع الإمبراطورية النمسوية - المجرية والسلطنة العثمانية؛ مخاوف بريطانيا من صعود هذه القوة الجديدة، ما يهدّد بقلب موازين القوى الأوروبية والدولية؛ تصميم فرنسا على استعادة مقاطعتي ألزاس ولورين التي انتزعتها ألمانيا وضمتهما بعد الهزيمة الفرنسية في الحرب الألمانية الفرنسية عام ١٨٧٠-١٨٧١؛ وأخيراً، رغبة الإمبراطورية النمسوية - المجرية في تأديب بلاد الصرب والبلقان عموماً، ردّاً على اغتيال وليّ عهد الإمبراطورية على يد عضو في منظمة قومية سرّية صربية، في سارايیفو، وهو الحدث الذي يعتبر الشرارة التي أشعلت كل هذا الخليط المتفجّر.

على الصعيد العالمي، اندلعت الحرب على خلفية من ضغوط التوسع الإمبريالي التنافسي حتّمها الطلب المنكمش في الأسواق الداخلية للبلدان الأوروبية، ما زاد من حدة التنازع بين القوى الاستعمارية عبر العالم على

الأراضي والموارد والثروات الطبيعية والأيدي العاملة. وقد ضاعف في تأزيم ذلك النزاع بروز ألمانيا قوةً استعمارية ناشئة تبحث عن «مكان لها تحت الشمس» في عالم خاضع في القسم الأكبر منه لسيطرة بريطانيا وفرنسا.

خيضت الحرب بين بريطانيا فرنسا روسيا، «الوفاق الثلاثي Entente» وضمّت أيضاً بلجيكا واليابان، وبلاد الصرب، واليونان، والجبل الأسود، ورومانيا، ودول «الحلف الثلاثي Central Powers» التي ضمّت الإمبراطوريتين الألمانية والنمسوية – المجرية والسلطنة العثمانية وبلغاريا. (منعاً للاختلاط في التسميات، سنعتمد لدول «الوفاق الثلاثي» تسمية «الحلفاء» ولـ«دول التحالف الثلاثي» «دول المركز».) رافق الانتظام بين المعسكرين انقلابٌ في التحالفات التقليدية. انحازت السلطنة العثمانية إلى «دول المركز» بعد أن تخلى عنها حليفاها التقليديان بريطانيا وفرنسا، وتخليا عن حمايتها من مطامع القيصرية الروسية لاستعادة القسطنطينية والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عبر المضائق. بل انقلب الأمر إلى نقيضه؛ فبناءً على اتفاق «القسطنطينية» السري، الموقّع في ١٨ آذار/ مارس ١٩١٥، تعهدت حكومتا بريطانيا وفرنسا بمنح روسيا المضائق على الضفتين الأوروبية والآسيوية لتركيا وبحر مرمرة وإسطنبول العاصمة ومنطقتها وتراقيا وقسماً من الأناضول.

من جهة ثانية، كسب «الحلفاءُ» إيطاليا، حليفة الإمبراطورية النمسوية – المجرية منذ عام ١٨٨٢، بناءً على «معاهدة لندن»، السرّية أيضاً، والموقعة في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩١٥، تعهدت بريطانيا وفرنسا بموجبها لإيطاليا بأن تحتل أجزاءً واسعة من الإمبراطورية النمسوية – المجرية على حدودها

الشمالية، ومقاطعتي تيرول وترييست، وبالانتداب على ألبانيا، وبأجزاء من تركيا وبحصة في مستعمرات ألمانيا في آسيا وإفريقيا. إلى هذا، وَعَد «الحلفاء» بتقديم الدعم المالي والعسكري.

بدأت الحرب بهجوم ألماني مزدوج: ضد روسيا في الشرق وفرنسا في الغرب. شنّت القوات الألمانية هجوماً سريعاً على فرنسا عبر بلجيكا وصل إلى نهر المارن على بُعد عشرات الأميال من باريس، خرق حياد بلجيكا، وأوقع أراضي بلجيكية وفرنسية واسعة تحت الاحتلال الألماني. في بعض الروايات أنّ الهجوم الألماني بُني على تقدير خاطئ لردّ الفعل البريطاني، إذ لم يحسب الاستراتيجيون الألمان حساباً لتدخل بريطانيا العسكري إلى جانب فرنسا. حقيقة الأمر أنّ استشعار بريطانيا بالخطر الألماني في الوصول إلى حدودها في حال احتلالها فرنسا، ضاعف منه برنامج تنمية ألمانيا قدراتها البحرية، المشار إليه سابقاً، بهدف كسر التفوّق التقليدي لبريطانيا، «سيدة البحار».

في الشرق، دمّر هجومٌ ألماني القوات الروسية وأخرجها من بولونيا، فتحوّلت حرب روسيا إلى حرب دفاعية. أما في الغرب، فصدّ الحلفاء الاندفاعة الألمانية الأصلية، التي كانت القيادة الألمانية تتوقع منها إنهاء الحرب في أربعة أشهر. وستراوح الحرب مكانها لأربع سنوات على الجبهة الغربية بعدما اصطدمت استراتيجيتان هجوميتان أفضتا إلى تخندق الجيوش المتقابلة على خط يمتد من قناة «المانش» إلى حدود سويسرا حيث عاش مئات الألوف من الجنود في الخنادق مع الجرذان والجوع والجثث والدم، فيما المدفعية الألمانية القوية المسمّاة «زوابع الفولاذ» تدكّ

تحصينات الحلفاء، وعندما تهدأ يرقى أمواج من الجنود فوق التحصينات وعبر الأسلاك الشائكة ويتقدمون لاحتلال الخنادق المعادية تحت وابل من رصاص رشاشات تحصدهم بالمئات، بل بالآلاف.

فتح جبهات الشرق

تحكمت مجريات الحرب العالمية الأولى في تقلّباتها المتعددة إلى أبعد حدّ بموضوعنا، أي بموقع المنطقة من الحرب الشاملة، ودور قواها المحلية ونوع الوعود التي أُغدقت على قياداتها، وأخيراً بنمط النظام الجديد الذي نشأ في الولايات العربية للسلطنة العثمانية وإعادة تكوين كياناتها في ظل الانتداب البريطاني والفرنسي عليها. فعلى مدى سنوات الحرب الأربع لا غير، رُسمت سياسات وتفككت سياسات، وأُغدقت وعود وأُخلفَ بوعود، وعُقدت اتفاقات ومعاهدات وعُدلت أو أُهمِلت أو نُكث بها، والكل على وقع حركة الجيوش والتحولات والتعديلات في المصالح وموازين القوى في الميادين.

ويمكن إيجاز تلك العوامل بالآتي:

أولاً، مجريات الحرب وتقلباتها، بما فيها انتقال مسارح العمليات من مكان إلى آخر، واكتشاف موارد جديدة (النفط)، أو دخول طرف جديد في الحرب (الولايات المتحدة)، أو خروج آخر، روسيا البلشفية، إلخ.

ثانياً، التوازع المبكر لغنائم الحرب بين الحلفاء أنفسهم وما أثاره من منافسة وتضادّ واستراتيجيات متباينة.

ثالثاً: إغداق وعود التحرر والاستقلال والوحدة لتحييد شعوب مستعمرة أو استمالتها. وقد تبدّلت تلك العروض والوعود أيّما تبدّل،

بل انقلبت رأساً على عقب أحياناً بحسب مجرى الحرب ومصالح القوى المعنية والتوازنات في ما بينها.

فور دخول تركيا الحرب، أعرب لورد أسكويث، رئيس الوزراء البريطاني، عن نيّة الحلفاء تقسيم «الإمبراطورية التركية الآسيوية». **أما** قرار الحلفاء الفعلي بفتح «الجبهة الشرقية»، فجاء تحت وطأة عاملين: الأول، الهجوم الذي شنّه الجيش الرابع، بقيادة جمال باشا وبدعم ألماني، لاحتلال القاهرة عبر قناة السويس. والعامل الثاني تزايد مصاعب الحسم في معارك الخنادق في أوروبا الغربية والخسائر الفادحة التي تكبدتها القوات فيها. هنا برزت فكرة السعي إلى تحقيق الانتصار على ألمانيا بإسداء هزيمة لحليفتها الأضعف، السلطنة العثمانية في آسيا الصغرى. والتصوّر أنّ احتلال المضائق وعاصمة السلطنة سيفتح طريق الهجوم على النمسا وألمانيا من خلال «البطن الرخو» الذي هو أوروبا الوسطى، وتحقيق الاتصال المباشر بروسيا.

تداول الحلفاء خطتين: تقضي الأولى باحتلال إسطنبول من طريق إنزال برّي لقوات الحلفاء في ميناء إسكندرون. والثانية، العمل على خنق السلطنة في مضائق الدردنيل بواسطة قوة بحرية والتقدم من ثمّ لاحتلال إسطنبول. عارض الفرنسيون الاقتراح الأول بشدة، لأن الجسم الرئيس للقوات المهاجِمة بريطاني، ما يعني استيلاء بريطانيا على مرفق حيوي تعتبره فرنسا جزءاً متمّماً لـ«ممتلكاتها» السورية على الساحل الغربي. وافق البريطانيون على مضض على اعتماد الخيار الثاني، وبقي ميناء إسكندرون مدار نزاعات وتسويات في اتفاقية سايكس-پيكو وبعدها. سيدفع

الحلفاء، والبريطانيون خصوصاً، ثمناً باهظاً لقاء ذاك الخيار بالنظر إلى الخسائر الفادحة التي تكبدوها في معارك الدردنيل.

وردَ اعتبار آخر للاهتمام بالسيطرة على المنطقة ولاستباق دورها فترة ما بعد الحرب، تعلّق بالحلفاء لا الأعداء. إنه الخطر الروسي، وروسيا القيصرية الآن في صف الحلفاء، وقد طالبت باكراً بحصتها من مغانم الحرب، بناءً على اتفاق القسطنطينية في عام ١٩١٥. من هنا، إن التحسّب لما ستكونه روسيا، بما هي دولة منتصرة في الحرب، جثم بقوة على حليفيها، وبخاصة على الحليف البريطاني. بناءً عليه، تجدد الاهتمام بمصير السلطنة العثمانية وولاياتها العربية من منظور حجز أيّ تمدُّد لروسيا المنتصرة جنوباً وشرقاً. وكانت المعادلة الاستراتيجية التي قام عليها السلوك البريطاني خلال الحرب، إسداء هزيمة لألمانيا دون تقوية روسيا. وستتحكّم هذه المعادلة بمفاوضات سايكس-پيكو قدر تحكمها بمفاوضات السلام لجهتين: منع إضعاف ألمانيا، بحيث لا تستطيع الصمود في وجه التوسعية الروسية، وحماية المصالح البريطانية في بلاد الرافدين وفارس وطريق الهند من خلال إقامة الحواجز فيها دون التمدد الروسي.

جهاد وجهاد مقابل

من أبرز دعاة فتح الجبهة الشرقية اللورد هوراشيو هربرت كيتشنر، المقيم العام في مصر. والقائد العسكري الكولونيل البريطاني المبرّز الذي اشتهر ببطشه ونزعته الانتقامية. قاد كيتشنر الحملة البريطانية التي هزمت ثورة المهدي في السودان (١٨٩٨)، وهو الذي احتلّ أم درمان وأمَر بنسف قبر المهدي. ومعلوم أنّ جنوده أعدَموا الأسرى في

تلك الحملة التي احتلت بريطانيا على إثرها السودان وأوقعت ١١ ألف قتيل و١٧ ألف جريح من «الأنصار» السودانيين، مقابل ٥٠٠ جندي بريطاني. بعدها أكمل كيتشنر حملته لطرد الفرنسيين من جنوب السودان في «حادثة فاشودا» الشهيرة. إلا أنّ أبرز مواقعه الكولونيالية، قيادته الحملة البريطانية لإخضاع المستوطنين الأوروبيين البيض (البوير) في جنوب إفريقيا (١٨٩٥-١٩٠٢) التي عُرِفت بوحشيتها البالغة، وقد فُتحت خلالها معسكرات اعتقال جماعية قضى فيها ألوف الأسرى من المستوطنين البيض، ويقال إن النازيين استلهموها في معسكراتهم خلال الحرب العالمية الثانية.

بعد تعيينه وزيراً للحرب، في أول حكومة لورد أسكويث، ظل كيتشنر يمارس دوره بما هو المشرف العام على مصر والشرق الأدنى. إبّان الإعداد لفتح الجبهة الشرقية، توقف القائد البريطاني عند دعوة «الجهاد الأكبر» التي أطلقها شيخ الإسلام التركي باسم السلطان محمد رشاد في نهاية عام ١٩١٤، فقدّر أنّ أفضل وسيلة لمواجهتها، أن تسعى بريطانيا لإعلان خلافة إسلامية عربية، واختار لرئاستها شريف مكة، حسين بن علي الهاشمي. ومن منظار وقف المد الروسي، رأى كيتشنر أن تسيطر بريطانيا على الحدود الشمالية للمنطقة انطلاقاً من جزيرة قبرص بما يؤمّن طريقاً ملاءمة إلى الهند ضد أي تدخل روسي أو فرنسي، وذلك بالاستيلاء على ميناء إسكندرون، المرفأ الطبيعي للبرّ الآسيوي، المقابل لقبرص. وتضمّن ذلك التصوّر بناء خط سكة حديد من إسكندرون إلى بلاد الرافدين التي يتعيّن على بريطانيا الاستيلاء على ولايتين منها، البصرة وبغداد، على الأقل، لأهميتهما في حماية المصالح البريطانية في كيانات الخليج

والجزيرة العربية على طريق الهند، حيث حكومة الهند تعتبر بلاد الرافدين امتداداً للهند البريطانية.

ولما كان المقياس البريطاني هو الهند، دوماً الهند، ولما كان رُبع سكان الهند من المسلمين (٦٥ مليوناً)، كان إعلان الجهاد البديل وإنشاء خلافة إسلامية بديلة ضرورة هندية، إن جاز التعبير، فمن شأنه ضمان ولاء المسلمين الهنود قبل البدء بتجنيدهم للقتال في الشرق الأدنى. قدّم الملك البريطاني جورج الخامس تعهداً رسمياً وضمانات علنية بحماية بريطانيا للحرمَين الشريفَين؛ ومن جهتها، عملت حكومة الهند على استمالة الوجهاء وحكام الولايات المسلمين، ونجحت في أن تستصدر منهم إعلاناً يقول إنّ مشاركة تركيا في الحرب لن تؤثر في «ولاء وتفاني» مسلمي الهند للإمبراطورية البريطانية (Rogan, 2105: 71).

كان الشريف حسين هو من بادر إلى الاتصال بالسلطات البريطانية في القاهرة بعد نزاع نشب بينه وبين إسطنبول. فقد عيّنه السلطان عبد الحميد أميراً على مكة ضد إرادة انقلابيي «جمعية الاتحاد والترقّي»، فتخوّف من أن يخلعوه عن الحكم بعد أن تدهورت علاقته بهم. فقد عارض فرض المركزية على الولايات التابعة لتركيا، وتصدّى لمشروع مدّ سكة حديد الحجاز من المدينة المنوّرة إلى مكة، على اعتباره يضرّ بمصالح قبائل المنطقة التي تحتكر نقل الحجاج إلى الحرم الشريف (Fromkin, 1989: 133). كذلك، لاح للشريف الهاشمي أنّ انهيار السلطنة العثمانية قد يشكل فرصة تاريخية لاستعادة الخلافة العربية برئاسته، فأوفد ابنه عبد الله في عدة زيارات إلى القاهرة خلال الأعوام ١٩١٢ و١٩١٣ و١٩١٤، التقى

خلالها اللورد كيتشنر غير مرّة. في البداية، اقتصرت طلبات حسين على تدخل بريطانيا في الخلاف بينه وبين حكومة إسطنبول. لم يستجب كيتشنر للطلب، على اعتبار أن بلاده لا تتدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة. فذكّره عبد الله، دون طائل، بأنّ المملكة تدخلت عام ١٨٩٩ لحلّ النزاع بين حاكم الكويت والباب العالي. في زيارة لاحقة، طالب عبد الله بالسلاح لمقاتلة العثمانيين، فجاء الردّ بالاعتذار عن عدم تلبية طلبه هذا أيضاً.

بعد دخول تركيا الحرب، تسابق الأتراك والبريطانيون على استمالة شريف مكة كل إلى جانبه. ضغط الأتراك لانضمامه إلى حملة إعلان الجهاد، فأبلغَ أنه يؤيد الحملة شخصياً، لكنه لن يشارك فيها. أغاظ الموقف الترويكا التركية إلى درجة أنهم بدأوا يخططون لإسقاطه. في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤، أخذ الطرف البريطاني مبادرة الاتصال هذه المرّة. بلغت عبد الله رسالة من السير رونالد ستورز، أمين الشؤون الشرقية في المفوضية البريطانية بالقاهرة، يعد فيها باسم المملكة بضمان استقلال العرب وحمايتهم من أيّ عدوان خارجي إذا أيّدوا المجهود الحربي البريطاني (Rogan, 2015: 276-277).

تردّدَ حسين في الانحياز النهائي لأيٍّ من الطرفين، وردّ على رسالة ستورز، متعهداً بعدم اتخاذ أيّ موقف عدائي من بريطانيا، وفي الآن ذاته أرسل ابنه فيصل إلى دمشق والآستانة لاستطلاع الموقف. وكان حسين قد تلقى مطلع ١٩١٥ رسالة من ياسين الهاشمي، كبير الضباط العراقيين في الجيش التركي، وعلي رضا الركابي، كبير الضباط السوريين، وعبد الغني العريسي،

الناطق باسم الجمعيات الوطنية العربية، تتضمّن خطة تفصيلية للثورة على الأتراك، تفيد بوجود ثلاث فرق عسكرية عربية في الجيش التركي مستعدة للثورة، تقابلها فرقة تركية واحدة، ما يسمح للفرق العربية بالسيطرة على سورية (Lawrence, 1980: 49-50).

في دمشق، التقى فيصل جمال باشا، آمر سورية، وتعرّف إلى عدد من أعضاء الجمعيات العربية، ومنها «جمعية العربية الفتاة» (تأسست عام ١٩٠٩)، و«جمعية العهد» السرّية (تأسست عام ١٩١٣)، وإلى مشاركين في «المؤتمر العربي» بباريس في عام ١٩١٣. ضمّت الجمعيات العربية نخبة صاعدة اجتماعياً من تجار وأبناء مهن حرّة وصحافيين، إلى عدد من أبناء أسر متواضعة، مقارنةً بالنخبة العربية المستقرّة في الإدارة العثمانية. رسم الوطنيون العرب للأمير الحجازي خريطة الوطن العربي المطلوب تحريره وتوحيده، وأكدوا له استعداد أعداد وافرة من الضباط والجنود العاملين في الجيش العثماني للانضمام إلى الثورة على الحكم العثماني فور إعلانها ومبايعته هو وأبيه لقيادتها. وكانت «الجمعية القحطانية» التابعة لـ«جمعية العهد» قد جنّدت عدداً وافراً من الضباط العرب في الجيش التركي المستعدين لإعلان الثورة (صدقي، ٢٠٠١: ١٤٩). في المقابل، لم يحصل فيصل من جمال باشا ولا من السلطان، حين قابل الأخير في الآستانة، على أكثر من عرض بحمايته شخصياً وأسرته من «الحلفاء» في حال تأييده إعلان الجهادِ وإرسال مقاتلين لدعم الحملة التركية على السويس (Rogan, 2015: 280).

في رسالته إلى ستورز، في ١٤ تموز/ يوليو ١٩١٥، أخذ الشريف حسين

يتحدث باسم «الأمة العربية جمعاء»، وطلب جواباً من الحكومة البريطانية على خريطة الأمة كما حدّدها لفيصل عروبيو الشام: من مرسين بعد الهضبة الأناضولية، وصولاً إلى حدود فارس شمالاً، ومن الحدود الفارسية التركية إلى مياه الخليج الفارسي شرقاً، يحدّها البحر العربي والمحيط الهندي جنوباً، والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر غرباً. اللافت أنّ الخريطة لا تتعدّى حدود الولايات العربية المشرقية من السلطنة العثمانية، ولم تشمل مصر ولا المغرب العربي، مع أنّ عروبيي الجمعيات تداولوا في أمر عروبة مصر، ولم يصلوا إلى قرار حاسم بهذا الشأن.

كانت تلك الاتصالات بداية ما سيُعرَف بمراسلات ماكماهون – حسين. والعقيد السير هنري ماكماهون، خليفة كيتشنر في المفوضية البريطانية العليا في القاهرة.

الإبادة الأرمنية

مع اندلاع الحرب، قام الجيش التركي بحملتين عسكريتين كبريين: الأولى هي حملة الجيش الثالث بقيادة أنور باشا على هضبة القوقاز في ديسمبر ١٩١٤؛ وحملة الجيش الرابع بقيادة جمال باشا، آمر سورية (بما فيها فلسطين) في ١٥ يناير ١٩١٥ لاحتلال مصر من طريق قناة السويس. تصدت القوات البريطانية الهندية الأوسترالية لمحاولات الجيش التركي لعبور القناة. وبدأ مذّاك في التراجع عبر صحراء سيناء إلى حدود غزة. من جهة أخرى، أصيبت حملة أنور باشا بانتكاسة كبرى على الجبهة الروسية، إذ خسر القائد التركي في سنة ٨٦٪ من عديد جيشه بين قتيل وجريح وأسير.

نسب أنور باشا فشل حملته إلى مشاركة مسلحين أرمن إلى جانب الجيش الروسي. وكانت القيادات الأرمنية قد رفضت إطلاق ثورة على الروس تمهيداً لهجوم الجيش التركي. شكّل ذلك المسوّغ لانطلاق حملة الإبادة التركية ضد الشعب الأرمني، بعد إعلان شيخ الإسلام الجهاد ضد النصارى. لكن اضطهاد الأرمن لم يكن دون سوابق. لقد تعرّض الأرمن للاضطهاد منذ مجيء الاتحاديين إلى الحكم وبدء التضييق على الأقليات، وأبرز حملات القمع حينها مجزرة عام ١٩٠٨ في أضنة. وقد بدأت حملة الإبادة بقيادة طلعت باشا مع حصار مدينة ڤان الأرمنية في نيسان/ أبريل ١٩١٥، و«يوم الأحد الأحمر» الذي اعتُقل خلاله نحو ٢٥٠ مثقفاً ووجيهاً أرمنياً في إسطنبول، وإطلاق حملة التهجير القسري للأرمن، يوم ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩١٥.

ومن أولى الشهادات الحيّة عن المجازر الأرمنية شهادة المحامي فايز الغصين (١٨٨٣-١٩٦٨) في كتابه «المذابح في أرمينيا» (مومباي، ١٩١٦؛ دمشق، ١٩٣٩). والغصين شيخ من حوران عمل موظفاً في الحكومة العثمانية، وكان عضواً في «جمعية العربية الفتاة»، وقد اعتُقل بين آب/ أغسطس ١٩١٥ وشباط/ فبراير ١٩١٦ في عاليه بجبل لبنان، ضمن الحملة التي شنّها جمال باشا على الوطنيين العرب. أُطلق سراحه ونُفي إلى أرضروم، فروى مشاهداته عن المجازر بحق الأرمن في الطريق إلى ديار بكر، حيث سُجن لمدة ٢٣ يوماً. ثم هرب من السجن وتوجه إلى العراق. وكتب عن التنكيل والتعذيب والتجويع والقتل بحق الأرمن، خلال مسيرات التهجير القسرية، ودور «جنود المتطوعة» من الأكراد والشركس في السلب والنهب وإطلاق النار عشوائياً على قوافل المهجّرين.

وبعد أن يفنّد الغصين حجج المسؤولين الأتراك في تبرير ما يسمّيه «إبادة الأرمن عن بكرة أبيهم»، يقول إنه كتب كتابه بقصد تبرئة الإسلام ممن يسمّيهم المتقوّلين والمتخرّصين على الدين الإسلامي الذين لا يحدوهم غير التعصب التركي، ولا سبب لاضطهاد الأرمن إلا نزعة الاستبداد عند الاتحاديين. ويدعو المسلمين إلى التبرؤ من الحكومة التركية، ويتهم دول أوروبا بأنها علمت بسوء إدارة الحكومة التركية وأفعالها البربرية، فلم توقفها عند حدّها.

انتقل فايز الغصين من العراق إلى جدّة حيث التحق بالثورة العربية وعمل سكرتيراً للأمير فيصل ورافقه إلى مؤتمر السلم.

معركة الدردنيل

شنّت جيوش الحلفاء الهجوم على المضائق التركية في ١٩ شباط/ فبراير ١٩١٥، بما هي حملة لفكّ الحصار التركي عن القوات الروسية في القوقاز. ومع أنّ طلب النجدة الروسي أعقبه تحسّن كبير في وضع القوات الروسية، التي ما لبثت أن صدّت اندفاعة الجيش الثالث التركي، إلا أنّ فكرة إحراز انتصار عسكري حاسم في مضائق الدردنيل استحوذت على مخيلة كيتشنر، على اعتبارها «بوابة إسطنبول». والافتراض أنه يمكن إسقاط عاصمة السلطنة أو إشعال ثورة فيها إذا ما أمكن السيطرة على المضائق. في حكومة اللورد أسكويث، رجّح وزير الحرب الخيار البحري، وأيده في ذلك وزير البحرية ونستون تشرشل الذي كُلِّف تنفيذَ الخطة. وما هي إلا أيام بعد شنّ المعارك البحرية، حتى حدد الروس مطالبهم على الأراضي التركية في مذكرة بعث بها وزير الخارجية سيرغاي سازونوف

تطالب بمدينة إسطنبول والشواطئ الأوروبية من مضيق البوسفور وبحر مرمرة والدردنيل والقسم التركي من تراقيا. وما لبث أن اعترف الطرفان الروسي والبريطاني لروسيا بتلك المطالب، وسُجِّل الاعتراف في تبادل رسائل بين الحكومات الثلاث في ٤ مارس و١٠ نيسان/ أبريل في ما سُمّي «اتفاق القسطنطينية» الذي سُمّي «أثمن غنيمة بين غنائم الحرب قاطبة».(Rogan, 2015: 133; Fromkin, 1989: 161-163) لكن الحليفين البريطاني والفرنسي احتفظا بحقهما في تقديم مطالبهما على ما بقي من الأراضي التركية والعثمانية. فبادرت فرنسا إلى المطالبة بكامل سورية («سورية التامة» la Syrie integrale)، بما فيها فلسطين وخليج إسكندرون وكيليكيا، وصولاً إلى جبال طوروس والمنطقة الساحلية حول مدينة أضنة، جنوب شرق تركيا.

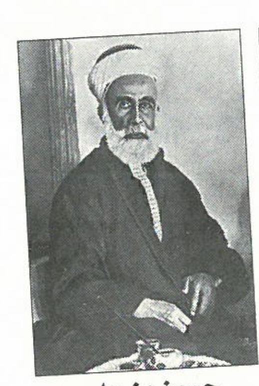
فشلت عمليات الحلفاء البحرية في المضائق، وتعرضت السفن البريطانية لضربات قاسية من المدفعية التركية والغواصات والبوارج الألمانية المؤازرة لها. ونشبت أزمة في حكومة أسكويث أجبرت رئيسَ الوزراء الليبرالي على الاستقالة وإعادة تشكيل حكومة ائتلافية مع المحافظين جرى خلالها تنحية تشرشل عن وزارة البحرية، بعدما أُلقِي عليه كل اللوم على فشل الحملة البحرية، واحتفظ اللورد كيتشنر بمنصبه وزيراً للحرب، مع أنه هو صاحب فكرة الحملة البحرية.

مهما يكن، أقنع كيتشنرالحكومة بإنزال عشرات الألوف من الجنود لاحتلال شبه جزيرة غاليبولي (جناق قلعة ساواشي، في التسمية التركية) على الضفة الشمالية لمضائق الدردنيل، حيث دارت رحى معارك رهيبة

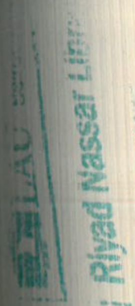
على امتداد الصيف ستختتم بِشرّ هزيمةٍ للحلفاء أمام الجيش التركي، وهي المعارك التي برز فيها قائد الحملة العقيد مصطفى كمال الذي سيشكل انتصارغاليبولي بدء صعود نجمه في تركيا. باشرت القوات الحليفة بالانسحاب في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٥ لتستكمله نهائياً في ٩ يناير من العام التالي، في ختام معركة استمرت ٢٥٩ يوماً شارك فيها ٨٠٠ ألف جندي، وبلغ عدد الضحايا نحو نصف مليون بين قتيل وجريح وأسير من الطرفين، وبلغ مجموع القتلى ١٤٠ ألفاً، منهم ٩٦,٥٠٠ تركي و٤٢ ألف بريطاني وقوات حليفة و١٤ ألف فرنسي(Rogan, 2015: 215-6).



هنري ماكماهون،
المقيم العام في مصر



حسين بن علي،
شريف مكة



مراسلات على وقع المعارك

تقلّبت المفاوضات بين ماكماهون وحسين على وقع معارك غاليبولي. بدأت والبريطانيون لا يزالون يأملون الانتصار في تلك المعركة وإسقاط السلطنة باحتلال إسطنبول، فوجد ماكماهون المطالب الشريفية مغالية.

فأجاب على رسالة حسين في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩١٥، مكرراً الوعد بـ«الاستقلال للمنطقة العربية وسكانها مع الموافقة على الخلافة العربية عندما تعلن». لكنه رفض الانجرار إلى ترسيم الحدود. فكتب إليه حسين في ٩ أيلول/ سبتمبر، مستغرباً «الغموض» و«اللهجة الباردة والمترددة» في رده ورفضه التزام الموافقة على حدود الأمة العربية. وختم رسالته بإنكار أنه مدفوع بأيّ مطامح شخصية، مدّعياً التكلم باسم «الشعب العربي» (Rogan, 2015: 282).

تحول الموقف البريطاني إلى حدٍّ كبير من ادعاء الشريف حسين لصفته التمثيلية ومن مطالبه، عندما فرّ ملازم عربي في غاليبولي وسلّم نفسه للقوات البريطانية في آب/ أغسطس ١٩١٥. الضابط هو محمد شريف الفاروقي، العراقي الموصلي وعضو «جمعية العهد»، الذي أكد للمخابرات البريطانية في القاهرة، عندما نقل إليها، أنّ الضباط العرب في الجيش العثماني خلعوا الولاء للسلطنة، وهم مستعدون للثورة بقيادة الشريف حسين. في ضوء معلومات الفاروقي والهزيمة الدموية التي حلّت بقوات التحالف في غاليبولي، بدّل ماكماهون لهجته في رسالته بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥، محاولاً التوفيق بين المصالح البريطانية والفرنسية في المنطقة. بدأ بالاعتراف بالحكم الهاشمي في الجزيرة العربية، ولكن بشرط عدم المساس بمن سمّاهم «الرؤساء العرب» في الخليج، وتحديداً في عُمان والساحل المتصالح (الإمارات) وقطر والبحرين والكويت. وإنه لمعبّر أنّ ماكماهون لم يأتِ على ذكر حلفاء بريطانيا الآخرين في الجزيرة العربية من آل رشيد وآل سعود، المنافسين للأمير الهاشمي. ثم استثنى ماكماهون بلاد الرافدين في ولايتي البصرة وبغداد من المنطقة العربية

المنشودة، واعترف في المقابل بالمدن السورية الأربع (دمشق، حماه، حمص، حلب) داخل الدولة العربية (Schneer, 2010: 64). وختم ماكماهون بأنّ بريطانيا لن تستطيع التزام أيّ تعهد للعرب يتعارض مع التزامات بريطانية سابقة. والإشارة إلى الالتزامات تجاه فرنسا المعترف بها في «اتفاق القسطنطينية» السابق الذكر.

وعند البحث المباشر في الخريطة العتيدة، في رسالة ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ذاتها، استثنى ماكماهون من المنطقة العربية «قضاءَي مرسين وإسكندرون وأجزاءً من سورية تقع إلى الغرب من ألوية دمشق وحمص وحماه وحلب»، على اعتبار أنها «ليست عربية خالصة». وبناءً على ما سبق من تعديلات، أعلن ماكماهون أنّ «بريطانيا العظمى مستعدة للاعتراف باستقلال العرب ودعمه في كل المناطق الواقعة ضمن الحدود التي يطالب بها شريف مكة»، ولكن حيث بريطانيا حرّة التصرّف دون إساءة إلى مصالح حليفتها فرنسا (Rogan, 2015: 283-4). في المقابل، يحصر «العرب» طلب النصح والمشورة ببريطانيا العظمى وحدها، والاستعانة بمستشارين بريطانيين حصراً، ويعترفون بأنّ مصالح بريطانيا تستدعي إنشاء ترتيبات إدارية خاصة في لواءَي البصرة وبغداد.

في تلك الأثناء، تلقّت بريطانيا هزيمة أخرى، إذ قرر كيتشنر التعويض من هزيمة غاليبولي بدفع قواته الهندية المعسكرة في البصرة شمالاً لاحتلال بغداد. فشل الهجوم على سلمان پاك، الواقعة على ضفة دجلة الشرقية على بُعد ٤٠ كيلومتراً جنوب بغداد، واضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب جنوباً إلى كوت العمارة حيث أطبق عليها قرابة ٣٠ ألف

جندي من الجيش التركي السادس، وفرضوا عليها حصاراً دام من ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥ إلى ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩١٦ أوصل القوات البريطانية الهندية إلى حدود المجاعة. لم يكن امام كيتشنر إلا واحداً من خيارين: اللجوء إلى رشوة خليل باشا، قائد الحامية المحاصِرة، أو السماح لقواته بالاستسلام. كُلِّف فريق من ضباط المخابرات، بينهم الملازم ت. أي. لورنس ومساعده أوبري هربرت، التفاوضَ مع خليل باشا على رشوة تبلغ مليون جنيه إسترليني، مقابل السماح للقوات المحاصرة بالانسحاب من البلدة.



استسلام القوات البريطانية بعد حصار الكوت، ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩١٦

توماس إدوارد لورنس ابن غير شرعي لأرستقراطي إنكلو - إيرلندي، درس التاريخ في جامعة أوكسفورد، وقام بعدة رحلات لدراسة القلاع الصليبية في المنطقة، وتعلّم العربية في جبيل وبيروت حتى أجادها. جُنِّد لمهمات استخبارية خلال عمله منقباً عن الآثار في صحراء النقب لـ«شركة

استكشاف فلسطين» المارّ ذكرها، وقد تولت الشركة تغطية مهمته وتمويلها. رافقه في تلك المهمة ستيوارت نيوكومب، من قدامى «حرب البوير» في جنوب إفريقيا، الذي سيرأس جهاز الأمن العسكري البريطاني في القاهرة. والمهمة مسح منطقة العقبة لتعيين الطرق المحتملة التي ستتبعها القوات العثمانية للهجوم على قناة السويس. تطوّع لورنس في الجيش عند اندلاع الحرب، التي خسر فيها شقيقين، وخدم في «المكتب العربي» في القاهرة تحت إمرة جلبرت كلايتُن، بما هو راسم لخرائط حملة السويس. وكان الملازم لورنس من دعاة احتلال إسكندرون، وعُرف بعدائه للوجود الفرنسي في سورية. في القاهرة تولى لورنس إعداد نشرة استخبارية خاصة بكبار الضباط عن أوضاع المنطقة والتحقيق مع أسرى الحرب.

فشلت مهمة لورنس العراقية عندما رفض خليل باشا الرشوة، وكان قائد القوات البريطانية قد استسلم أصلاً قبل يومين من بدء المفاوضات. هكذا وقّع خمسة جنرالات بريطانيين و٤٠٠ ضابط ونحو ١٣ ألف جندي أسرى لدى الأتراك، سيقوا مشياً على الأقدام إلى حلب، وقضى ٧٠٪ منهم في الأسر. لكن تي. إي. لورنس لن يغادر الحرب في تلك الحقبة، بل سيؤدي فيها دوراً، فيه من الخيال والبريق قدر ما فيه من الإشكال والتشكيك.

عقب دخولها الكوت، شنّت القوات التركية حملة انتقامية دموية على السكان، عقاباً على تعاونهم مع الإنكليز، واعتبر حصار الكوت أكبر هزيمة مُني بها البريطانيون خلال تلك الحرب (Rogan, 2015: 267-68).

شجعت الانتكاسات البريطانية في غاليبولي وكوت العمارة[1] الشريفَ حسين على التصلب بل التصعيد في مواقفه. كانت رسالتان بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ١٩١٥ و١٠ آذار/ مارس ١٩١٥، بمثابة اتفاق عسكري مع ماكماهون صالح لمدة الحرب، لم يكتفِ شريف مكة فيه بـ«الاستقلال العربي»، بل أخذ يطالب لنفسه بـ«مملكة عربية»، وأصرّ على أن تكون «الولايات العراقية» (أي البصرة وبغداد والموصل) جزءاً منها، إلا أنه وافق على «احتلال القوات البريطانية» لها لـ«فترة وجيزة»، على أن تدفع «مبلغاً مناسباً كتعويض للمملكة العربية عن فترة الاحتلال». وهذا ما عارضته حكومة الهند منذ البداية، بدعوى أنّ الجنوب العراقي شيعي، ولا علاقة له البتة بمكة وبأميرها (Schneer, 2010: 71). وشدد حسين، في رسالته، أيضاً على أنّ الولايات والمناطق السورية غرب المدن الكبرى «عربية خالصة» لا يمكن فصلها عن المملكة العربية إلا أنه وافق ماكماهون على تحاشي الإساءة إلى بريطانيا والاتفاقية المعقودة بين بريطانيا وفرنسا، وسجّل أنه سيطالب بريطانيا بعد الحرب بما قد تخلّى عنه «في [ولاية] بيروت وساحلها» خلالها (**روغان، ٢٠١٥: ٢٨٤- ٢٨٥**).

لم تُعرَف مراسلات ماكماهون - حسين بكاملها إلا حين نُشِرت في كتاب جورج أنطونيوس «يقظة العرب» عام ١٩٣٩، وسبق أن نُشرتْ مقتطفات منها في تقرير «لجنة پيل» البريطانية عن فلسطين عام ١٩٣٧. تباينت التفسيرات حول موقع الأراضي الفلسطينية من المملكة العربية.

(١) شكل الاحتفال بنصر غاليبولي أحد أبرز الاحتفالات الوطنية التركية في عهد أتاتورك. في المقابل، اختار العهد الإسلامي زمن أردوغان الاحتفال بنصر الكوت ليضعه في وجه نصر غاليبولي.

والمراسلات مليئة بالحيل الكلامية وبالإشكالات والالتباسات، ليس أقلها الفوارق بين النص الإنكليزي والترجمة العربية. ادعى الطرف البريطاني أنّ فلسطين مشمولة بالمناطق المستثناة من أراضي الاستقلال العربي، على اعتبار أنّ رسالة ماكماهون بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ تستثني من أراضي المملكة لواءَي مرسين وإسكندرون وما تسمّيه «أجزاءً» من أقضية تقع غربي مدن دمشق، حماه، حمص وحلب التي «لا يمكن اعتبارها عربية خالصة»، على ما ورد نصاً في الرسالة. والمقصود أنها تستثني فلسطين على اعتبارها تقع غربي دمشق. والإشارة هي إلى وجود أقليات كردية وعلوية وإسماعيلية ومسيحية في المناطق المذكورة. وقد ارتكزت المحاجّة العربية على حقيقة أنه يصعب اعتبار فلسطين منطقة مختلطة أسوةً بالمناطق التي تقع غرب المدن الثلاث، مع التذكير بأنّ فلسطين الغربية والشرقية تابعة إدارياً لولاية دمشق، فيما القدس وتوابعها سنجقٌ تابع مباشرة لإسطنبول. أما الإشارة الوحيدة إلى فلسطين في المراسلات، فلا تتعدّى ما ورد في رسالة ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر من أن «المملكة المتحدة سوف تضمن الأماكن المقدسة ضد أي عدوان خارجي وتعترف بحصانتها» (Schneer, 2010: 68). إلى هذا، ثمة الحجة التي تبخس قيمة المراسلات أصلاً، باسم الفارق في المشروعية بين مراسلة ومعاهدة، مع أن ختام الرسائل كناية عن تعهد رسمي يقدمه ماكماهون إلى الشريف حسين باسم الحكومة البريطانية.

الفصل الرابع

المفاوضات والمفاوضان

تضافرت عدة عوامل لاستدعاء التفاوض البريطاني - الفرنسي حول مصير الولايات العربية من السلطنة العثمانية. البريطانيون يستعجلون إطلاق الثورة العربية للردّ على دعوة الجهاد التي أطلقها السلطان العثماني، ولتجميد قوات تركية في الجزيرة العربية حتى لا تستخدم في حرب السويس ضدهم. والفرنسيون، من جهتهم، يريدون تثبيت حقهم في سورية. استدعى ذلك ضرورة إبلاغ الفرنسيين بمفاوضات ماكماهون - حسين والتوصل إلى تسوية بين الدولة العربية والمطالبة الفرنسية بسورية.

بدأت المفاوضات الفعلية التي أفضت إلى ما سُمِّي «اتفاقية سايكس-بيكو» في أواخر ١٩١٥ (٢-٩ تشرين الثاني/ نوفمبر) عندما أبلغ پول كامبون، سفير فرنسا في بريطانيا، الخارجيةَ البريطانية أنّ فرنسا مهتمة بتعيين حدود البلاد السورية التي تريد ضمّها إلى إمبراطوريتها، تحاشياً

للنزاع مع الحليف البريطاني. كلّفت الخارجية الفرنسية فرانسوا جورج بيكو، السكرتير في السفارة الفرنسية في لندن، التفاوض. شكلت الحكومة البريطانية وفد التفاوض برئاسة السير آرثر نيكلسون، الأمين العام لوزارة الخارجية، ضمّ ممثلين عن الوزارات المعنية بمصير أراضي السلطنة العثمانية ينتمون إلى لجنة دو بنسون، برئاسة الدبلوماسي المخضرم السير موريس دو بنسون، المسّماة على اسمه.

في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٥ جرى اتصال نيكلسون بفرانسوا جورج بيكو ليبلغه بوعد بريطانيا للشريف حسين بدولة عربية، تلقى ردّاً قاطعاً من فرانسوا جورج بيكو بأنّ مثل هذه الدولة لن تتحقق أبداً، وأردف قائلاً: «لن يمكنكم تحويل شرذمة من القبائل إلى كُلٍّ قابل للحياة»، مضيفاً أنّ بلاده لن توافق على منح العرب الاستقلال (Barr, 2011 : 28).

فرانسوا جورج - بيكو (١٨٧٠-١٩٥١، فرانسوا جورج بيكو بعد الآن) محام ودبلوماسي شغل عدة مناصب دبلوماسية خارجية قبل تعيينه قنصلاً عاماً لفرنسا في بيروت عشية الحرب، وقد غادر إلى القاهرة عام ١٩١٥، وعُيّن سكرتيراً في سفارة لندن في آب/ أغسطس عام ١٩١٥. كان عضواً في الحزب الكولونيالي الفرنسي، ومن مؤيدي سيطرة فرنسا على «سورية التامة»، بما فيها فلسطين، وهو أحد مؤسسي «لجنة أفريقيا الفرنسية»، وأخوه شارل أمين سرّ «لجنة آسيا الفرنسية» Asie Francaise. منذ دخول السلطنة العثمانية الحرب، رعا بيكو، بصفته قنصل فرنسا في بيروت، عدة مشاريع تدخّل عسكري وانتفاضات مسلّحة في جبل لبنان وجبال العلويين، منها انتفاضة للأمير خالد، حفيد عبد القادر الجزائري، لإنشاء سورية مستقلة

تحت السيطرة الفرنسية، ومشاريع إنزال بحرية للحلفاء على الساحل السوري. عارض البريطانيون كل تلك المشاريع، ووجهوا الأنظار إلى معركة احتلال المضائق، فصُرف النظر عنها (Cloarec, 1998: 47-71). بعد سنة من تبادل الرسائل بين مسؤولين في خارجية البلدين، وأشهر من تعثّر المفاوضات بين جورج - بيكو ونيكلسون، كلّف وزير الخارجية، السير إدوارد غراي، مارك سايكس التفاوض مع فرانسوا جورج بيكو في ٢٢ ديسمبر ١٩١٥.

مارك سايكس (١٨٧٩-١٩١٩) النائب المحافظ في مجلس العموم عن مدينة هالّ، والرحالة الخبير في شؤون السلطنة العثمانية، ضُمّ إلى عضوية لجنة دو بنسون، بمبادرة من كيتشنر (Capern, 1998:108-118). عند تعيينه للتفاوض مع بيكو، كان سايكس عائداً من مهمة استطلاع للمصالح البريطانية في مصر والعراق، فبسط مشروعاً استراتيجياً متكاملاً لمصالح بريطانيا الآسيوية، تبناه كيتشنر، ويتلخص في «بناء حزام من المناطق الواقعة تحت السيطرة البريطانية» في الشرق الأدنى بهدف الدفاع عن الهند في خط يمتد من قناة السويس إلى حدود بلاد فارس لقطع الطريق من الشرق للغرب لأيّ تمدد روسي، ثم العبور عبر حلب نزولاً إلى بلاد الرافدين والخليج. وقد أراد سايكس ربط تلك الشبكة بواسطة خطي سكة حديد، واحدهما يصل الشمال العراقي بميناء إسكندرون، والثاني يربط البصرة بقناة السويس من طريق بغداد، مروراً بدمشق، وصولاً إلى البحر في حيفا، ثم نزولاً على الساحل الفلسطيني نحو غزة وسيناء فالقناة. وكانت فرنسا قد تقدمت بمشروع شبيه بهذا الأخير أحبطه البريطانيون. وحسمت خطة سايكس بضرورة السيطرة

على فلسطين من عكا إلى درعا، ومن الحدود المصرية إلى خليج العقبة، لقطع الطريق على سيطرة فرنسا على ما تسمّيه «سورية الجنوبية» ولتأمين قناة السويس بالسيطرة على ضفّتيها الغربية والشرقية. تبنّت لجنة دو بنسون مشروع سايكس، وأوفدته في جولة إلى الشرق الأدنى لستة أشهر لنقاش المشروع الجديد مع المسؤولين في القاهرة (Vereté, 1970: 50-64). لم يرد ذكر لفلسطين أو الصهيونية في تقرير سايكس. لكن لجنة دو بنسون في تقريرها عن سياسة بريطانية تجاه السلطنة العثمانية، المقدم في حزيران/يونيو ١٩١٥، قررت أن تكون فلسطين تحت النفوذ البريطاني، وجرى توجيه مكماهون بأن يبقى غامضاً بصدد هذا الجزء من السلطنة مع الإقرار بوجود مصالح فرنسية وروسية وإسلامية في القدس والأماكن المقدسة.

بناءً على جولته في المنطقة، اقترح سايكس تأسيس جهاز استخباراتي في القاهرة لمواجهة الحملات الدعاوية التي تشنها الأجهزة التركية والألمانية ضد بريطانيا. هكذا ولد «المكتب العربي» مطلع عام ١٩١٦ بمباركة كيتشنر وبإمرة جلبرت كلايتُن، مدير المخابرات المدنية والعسكرية البريطانية في مصر والسودان.



مارکس سايكس، جورج پيكو، صورة مركبة

التوفيق بين مصالح ومطالب

خلال الجلسة الأولى من التفاوض، في ٢٣ نوفمبر ١٩١٥، عرّف فرانسوا جورج پيكو «سورية التامة» على أنها تشمل الساحل السوري برمّته من كيليكيا إلى حدود مصر، مروراً بسورية الجنوبية، أي فلسطين، مع اعتماد نظام دولي للأراضي المقدسة، وتتضمن خط دمشق بيروت وجزءاً من ولاية أضَنَة. أما الحدود الشرقية، فتتبع قمة جبال طوروس إلى ديار بكر وفان، ثم تنفرج جنوباً لتتبع الجبال التي تحدّ حوض نهر دجلة وتمرّ بمحاذاة النهر إلى جنوبي الموصل لتصل إلى الفرات في حدود متصرفية دير الزور. وقد شدد المفاوض الفرنسي على أن تتضمن «سورية التامة» مناجم النحاس في جبل مارغانيت ومناجم الرصاص في آرغانا (**حجار**، ١٩٩٩: ٢٧-٢٨)، ولهذا الغرض عقدت الأوساط الدبلوماسية والاستخبارية الفرنسية صلات بالإسماعيليين والدروز وبشيعة البقاع والجنوب اللبناني (Cloarec, 2002: 39,148).

في مقابل «سورية التامة» الفرنسية، تحدث الطرف البريطاني عن «سيادة عربية مستقلة» في سورية، وأبلغ الوفدَ الفرنسي أنّ بريطانيا تفاوض الشريف حسين، وأنها مستعدة للقبول ببعض شروطه لضمّ معظم الأراضي السورية إلى الحكم العربي عدا لبنان وفلسطين.

تركزت الخلافات ومحاولات التسوية على عدة نقاط. طالبت بريطانيا بالحماية على فلسطين، بما فيها مرفأ حيفا. وفلسطين في التعريف البريطاني تمتدّ من جنوبي صور، على ساحل المتوسط، إلى غزة. أما سنجق القدس المتنازع عليه، فتقرر وضعه تحت وصاية دولية كتسوية مؤقتة للخلاف.

خلال التفاوض عن مصير فلسطين أو «سورية الجنوبية»، عرض المفاوض البريطاني على فرنسا التخلي عن فلسطين مقابل اعتراف بريطانيا بسيادتها الكاملة على ولاية بيروت، بما فيها أجزاء مهمة من ولاية الموصل، وصولاً إلى نهر الزاب الصغير، أحد روافد الفرات. رغبت فرنسا في أن تكون كركوك ضمن أراضي ولاية الموصل، إلا أنها تراجعت أمام إصرار الطرف البريطاني على اعتبار المنطقة الغنية بالنفط ضمن ممتلكات «صاحبة الجلالة» (Fittzgerald, 1993: 717). في نهاية الأمر، تنازل سايكس لفرانسوا جورج بيكو عن الموصل واتفق الطرفان على إدارة دولية للقدس.

استغرب كثيرون تنازل سايكس عن الموصل المعروف أنها تحتوي على مخزون نفط واعد. عارضت وزارة الحرب الخطوة، وطالبت بمراجعة الاتفاقية. لكن سايكس فسّر التنازل بأنه حصل لنيل موافقة فرنسا على المملكة العربية واحتفاظ بريطانيا بكركوك ذات الموارد النفطية المؤكدة. (Fittzgerald, 1993:715).

المسألة الثانية التي شملتها المفاوضات كانت المنفذ البحري للدولة العربية والمناطق الواقعة تحت السيطرة البريطانية. اقترح سايكس أن تكون طرابلس هي المنفذ، فأصرّ فرانسوا جورج بيكو على وحدة الساحل السوري، مقترحاً غزة بديلاً. ألحّ سايكس على إسكندرون، وانتهى الأمر بتسوية بأن يكون المرفأ هو حيفا، على أن يُعلَن ميناء إسكندرون «ميناءً حراً» (**حجار، ١٩٩٩: ٣٩-٤١**).

مطلع عام ١٩١٦ صاغ المفاوضان مذكرة مشتركة للتوفيق بين «المطالب الخاصة» للأطراف الثلاثة: البريطاني والفرنسي والعربي. سجّلت في

المذكرة مطالبة فرنسا بمكانتها المكتسبة في سورية وضرورة تأمين الظروف لتحقيق طموحاتها الاقتصادية. وسُجّل لبريطانيا مطالبتها بحماية الخليج و«تنمية» جنوب العراق وتأمين طرق مواصلات برية تجارية وعسكرية بين الخليج والبحر الأبيض المتوسط. وأُضيف إلى ذلك ضرورة التنسيق مع طموحات الجماعات الدينية في ما يتعلق بالقدس. واعترفت المذكرة بدور فرنسا في حماية المسيحيين، ونوّهت بتدخلها إلى جانب مسيحيي لبنان خلال حوادث عام ١٨٦٠ وبأهمية دورها التعليمي في ولايات حلب والموصل وبيروت ودمشق. إلى ذلك، سجلت المذكرة الاعتراف بكل ما يسمح للرأي العام الفرنسي بأن «يتطلع بقوة إلى حركة التوسع الفرنسي في سورية وفلسطين». وعلى صعيد اقتصادي، أشارت المذكرة إلى دعم الرأي العام الفرنسي الواسع لـ«انتشار شبكة الخطوط الحديدية الفرنسية في سورية ومشاركة رأس المال الفرنسي في خط سكة حديد بغداد» (**حجار، ١٩٩٩: ٤٢**).

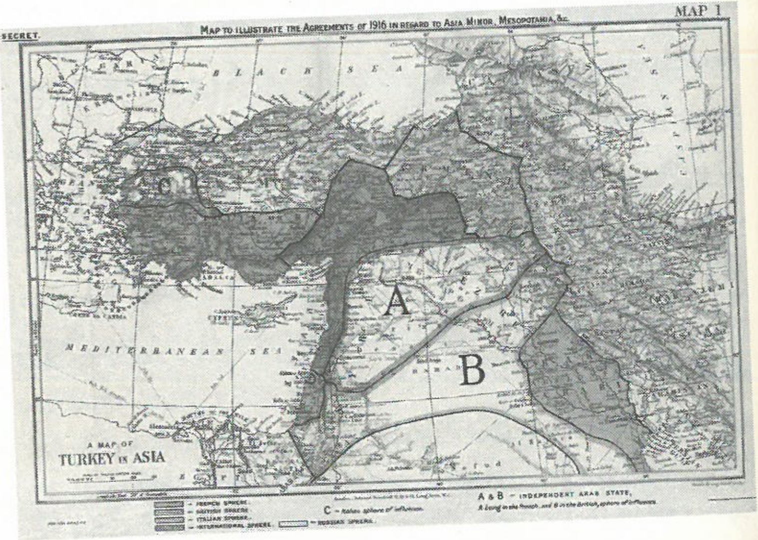
ماذا عن الطرف العربي؟ في غياب أي ممثل عن العرب، عُرِّفَت مطالب العرب على النحو الآتي: «الاعتراف بالهوية القومية وحماية العِرق العربي من الطغيان الأجنبي أو التركي وتهيئة الظروف المواتية لاسترداد مكانته للعمل في مضمار التقدم الحضاري العالمي». والأدهى أنه في تعيين رغبات الشعوب الناطقة بالعربية، شُدِّد على «رغبتها الملحّة بالوحدة»، ثم ما لبثت المذكرة أن ناقضت ذلك بالاستدراك بأنه «تتعذّر إقامة دولة عربية مركزية لأنها لا تنسجم مع طبيعة العبقرية القومية العربية»! هكذا بلا كيف! فتقرر الاستعاضة عن الدولة المركزية بكونفدرالية «على وجه التقريب» تكون بإدارة أمير عربي. وقد عُيّنت حدود الدولة العتيدة

على أنها تشمل شبه الجزيرة العربية وولايات البصرة وبغداد والقدس ودمشق وحلب والموصل ومن الولايات التركية، أضنة وديار بكر. أما الساحل السوري فسيكون تحت الحماية المشتركة لفرنسا وبريطانيا. في المقابل، طالب المفاوض البريطاني بامتلاك لواء إسكندرون والأراضي المجاورة لربط المتوسط ببلاد الرافدين من طريق خط سكة حديد. أمام الإصرار الفرنسي على الانفراد بإسكندرون، استُعيض عن المرفأ بمنفذ بحري بريطاني على المتوسط في ميناءَي عكا وحيفا وبخط سكة حديد يربط بغداد بحيفا (حجّار، ١٩٩٩: ٤٢ -٤٣).

الخريطة والتوقيع

في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩١٦ سُمِح لسايكس وبيكو برسم ما اتفقا عليه على خريطة. وفي ٤ شباط/ فبراير أصدر الطرفان المتفاوضان مذكرة تفاهم مشروطة بـ«مساعدة من العرب وبموافقة روسية». لم تطلب مساعدة العرب إلا لاحقاً. لكن اللافت استباق البحث بالدولة العربية بإعدامها فوراً. وبأية حجة؟ حجة طبيعية جوهرية، غير قابلة للتغيير، تذمّ في معرض المدح: «تتعذّر إقامة دولة عربية مركزية لأنها لا تنسجم مع طبيعة العبقرية القومية العربية». والمقصود بالعبقرية إما طغيان الفردية على العرب أو سيادة العصبية القبلية. وكلاهما من المقولات الاستشراقية التأسيسية. ولن نعجب أن تكون «الشخصية العربية» أو «العقلية العربية» تتغير من النقيض إلى نقيضه حسب هوى الطرف الكولونيالي، أو مَن يبرر له، أو حسب مصالحه. فتارة العرب فرديون، وطوراً قبليون. فضلاً عن اتهامهم تارةً بالتعصّب القومي، وتارةً بالتعصب الديني.





اتفاقية سايكس-بيكو، ١٩١٦: الخريطة

في ختام المداولات، زار سايكس بتروغراد لمقابلة سيرغاي سازونوف، وزير خارجية القيصر الروسي في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩١٦، ثم عاد في زيارة ثانية للعاصمة القيصرية في ١٨ آذار/ مارس ١٩١٦ بمعيّة بيكو للتصديق على الصيغة النهائية للاتفاقية بعد تثبيت دور روسيا فيها بناءً على اتفاق القسطنطينية لعام ١٩١٥. أجرى الروس تعديلات طفيفة على حدود منطقتهم بأن ضمّوا إليها ممرّ بيتليس الجبلي وبحيرة أورنيا (Fitzgerald, 1993: 719). من جهة ثانية، طالب سازونوف بحضور روسيا في إدارة شؤون القدس، على اعتبارها حامية المسيحية الشرقية، فاشترط بيكو لذلك الاعتراف الروسي المُسبق بحق فرنسا في فلسطين. لم يوافق الوزير الروسي، متذرعاً بالاعتراض البريطاني، وتواصلت المفاوضات الفرنسية الروسية بعد مغادرة سايكس، فتعهد سازونوف بالعمل على دعم مطالبة فرنسا بالقدس.

وقّع فرانسوا جورج بيكو ومارك سايكس على الخريطة الملحقة بالاتفاقية في ٨ أيار/ مايو ١٩١٦. وصدّقت الحكومتان على النص والخريطة الملحقة في تبادل مذكرات بتاريخ ٩ أيار/ مايو ١٩١٦ بين پول كامبون، سفير فرنسا في لندن، والسير إدوارد غراي، وزير الخارجية البريطاني، إذ ردّ هذا الأخير على مذكرة كامبون في ١٦ من أيار/ مايو، ثم وقّع وزير خارجية روسيا سيرغاي سازونوف عن الحكومة الروسية[٢].

(٢) الخريطة الأصلية التي رُسمت عليها الخطوط والألوان والأحرف مؤرخة بتاريخ ٩ أيار/ مايو ١٩١٦ ومحفوظة في «الجمعية الجغرافية الملكية» البريطانية Royal Geographic Society، وعنوانها الأصلي «خريطة تركيا الشرقية في آسيا، سورية وغرب الجزيرة العربية» Map of Eastern Turkey in Asia, Syria and Western Arabia.

وسجلت الاتفاقية في السجلات الرسمية للدولتين، بما هي «اتفاقية آسيا الصغرى»، وتناولتها الأحاديث، بما هي «اتفاقية كامبون-غراي» قبل أن يُدرج الاسم الشائع لها نسبةً إلى المفاوضَين الدبلوماسيَّين.

تعاطى الطرفان مع الولايات العربية بصفتها أربع مناطق: الجزيرة العربية، بلاد ما بين النهرين (وهو الاسم الذي كان متداولاً للعراق - بلاد الرافدين بعد الآن)، وسورية وفلسطين. في صلب الاتفاقية، كما في مركز الخريطة، دولة عربية تعلن الاتفاقية «استعداد الدولتين للاعتراف بدولة عربية مستقلة أو بكونفيدرالية حكومات عربية مستقلة في المنطقتين (A) و(B)، في ظل حكم قائد/ زعيم عربي»، على أن تتمتع فرنسا وبريطانيا في كل من المنطقتين بأفضليات في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمار وفي تقديم المستشارين والموظفين الأجانب للدولة العربية أو لكونفيدرالية الدول العربية. وقسّمت الاتفاقية منطقتي النفوذ بين **منطقة نفوذ** بريطانية جنوبية (B) و**منطقة نفوذ** فرنسية شمالية (A) تبعاً لجرّة القلم الشهيرة التي فاخر سايكس بأنه رسمها عبر الصحراء على الخريطة من حرف E في عكا Acre إلى آخر حرف K من كركوك Kirkouk.

على مستوىً آخر، منحت الاتفاقيةُ فرنسا منطقة لُوِّنت على الخريطة باللون **الأزرق** تمتد من شمال عكا، وتحديداً جنوب مدينة صور، على طول ولاية بيروت على الساحل السوري، ثم تنعطف شرقاً لتشمل لواء إسكندرون ومناطق كيليكيا وأضنة وديار بكر، وصولاً إلى سيواس في الأراضي التركية. وفي المقابل، منحت الاتفاقيةُ بريطانيا منطقة لُوِّنت

باللون **الأحمر**، تمتد من جنوب كركوك إلى الخليج بمحاذاة إيران وشط العرب، وصولاً إلى مستعمرة عدن البريطانية. واتفق الطرفان على أن تتمتع الدولتان في المنطقتين الملوَّنتين بالأزرق والأحمر بالحق في إنشاء **إدارة مباشرة** أو غير مباشرة أو **حكم مباشر** أو غير مباشر كل في منطقته، بالاتفاق مع الدولة العربية أو مع كونفيدرالية الدول العربية.

وتعهّد الطرفان بمنع أيّ طرف ثالث من احتلال أو تملك أراضٍ في شبه الجزيرة العربية أو من إنشاء قاعدة بحرية على ساحلها الشرقي أو في الجزر أو البحر الأحمر. وأبديا عدم ممانعتهما تعديل حدود مستعمرة عدن إذا ما استدعت الحاجة لذلك بعد وقف العدوان التركي. ولهذين التعهدَين الأخيرين علاقة بحماية النفوذ البريطاني في البحر الأحمر، بما هو الشريان الرئيس نحو الهند. من جهتها، تعهدت فرنسا بعدم التفاوض أو التخلي عن أيّ حقوق لها أو تتنازل عنها في المنطقة الزرقاء.

وأُفرد لبريطانيا حيّزٌ خاصٌّ على الساحل الشرقي للمتوسط يشمل ميناءَي عكا وحيفا، ليكون منفذاً للمنطقة البريطانية الحمراء في بلاد الرافدين على البحر الأبيض المتوسط. لم تحسم الاتفاقية النزاعَ الدائر جنوب المرفأين، ومحوره سنجق القدس. فاتفق المفاوضان على تلوين تلك البقعة من الخريطة باللون **البُنّي**، ووضعها مؤقتاً تحت إدارة دولية بالتداول والتشاور مع «سائر الحلفاء ومع ممثلي شريف مكة».

من أجل استكمال الاتفاقية، طالبت الحكومتان من الحكومة القيصرية الروسية بأن تتبادل معها مذكرة شبيهة بتلك التي تبادلتها الحكومتان البريطانية والفرنسية في ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩١٦، وذكّر الطرفان روسيا

بمطالبة إيطاليا بحصة لها من تقاسم تركيا. أخيراً، اتفقت الحكومتان على إبلاغ الحليف الياباني بالاتفاقية. تتعلق باقي بنود الاتفاقية (٥ من أصل ١٢) بأمور اقتصادية تشمل: ١) تبادل التسهيلات والتخفيضات الجمركية في المرافئ التابعة لكل من الدولتين المتعاقدتين؛ ٢) إعلان مرفأ إسكندرون مرفأً حراً، تثبيتاً لمصلحة بريطانيا في اعتباره مرفأ شمال بلاد الرافدين وإمكان استخدامه لنقل الجنود من قبرص إلى سائر الشرق الأدنى وإلى الهند؛ ٣) تسليم فرنسا بحق بريطانيا في بناء خط سكة حديد بين بغداد وحيفا حسب مشروع سايكس الأصلي لوصل العراق «البريطاني» بساحل البحر الأبيض المتوسط، مع تعهد فرنسي بالموافقة على مرور خط السكة عبر سورية من طريق تدمر، في حال تعذّر بناء الخط عبر صحراء شرقي الأردن.

جدير بالتذكير أنّ اتفاقية سايكس-پيكو ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمشروع دافيد لويد جورج لتجزئة تركيا ذاتها وتقاسمها بين مناطق سيطرة ونفوذ دولية، مكافأة للحلفاء المشاركين في الحرب. والمشروع مليء بالوعود المتضاربة التي قُطعتْ عشية الحرب أو مطلعها. مُنِحتْ فرنسا السيطرة على كيليكيا ومرسين وضم لواء إسكندرون إلى منطقة النفوذ الفرنسي في سورية. ووعدت روسيا بإسطنبول ومنطقتها. ووعد لويد جورج بمنح الساحل المتوسطي لليونان، عدا كيليكيا التي وُعِدتْ بها إيطاليا، مع أنها مُنحت للفرنسيين في سايكس-پيكو. ووُعِدت إيطاليا بجنوب بورصة، وصولاً إلى أضنة، بما فيها إزمير وأنطاليا، علماً أنّ إزمير كانت موعودة لليونان. أخيراً، وُعد الأرمن بأراضي البحر الأسود، وصولاً إلى القوقاز، ولم يبقَ للأتراك إلا أنقرة ومنطقتها.

خريطة بيانية لاتفاقية سايكس-پيكو

اتفاقية لم تُرضِ أحداً

لم تُرضِ الاتفاقية أيّاً من الطرفين المتعاقدين، وقد تركزت التحفظات على فلسطين والموصل. ظل المفاوض الفرنسي متحفظاً من تدويل القدس وسائر فلسطين الغربية. جاء أول رد فرنسي رسمي من لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، يطالب بسورية التامة، ويرفض تدويل فلسطين (Cloarec, 2002: 159). وقد تأسست لهذا الغرض بباريس في حزيران/ يونيو ١٩١٦ «لجنة العمل الفرنسي في سورية Comité d'Action Francaise en Syrie»، من أبرز أعضائها روبير دوكيه، تعمل على ضمّ فلسطين إلى «سورية الفرنسية» وتعارض اتفاقية سايكس-پيكو بالجملة

(Andrew et Forstner, 1979: 267-270). ولم يُخفِ سايكس تحفظه هو أيضاً، وقد لفت مَن شاهد صورة الخريطة الأصلية إلى أنه وقّع على الخريطة المرفقة بالاتفاقية بالقلم الرصاص، فيما وقّعها فرانسوا جورج پيكو بالحبر الأسود.

في المقابل، كان الجو في الحكومة البريطانية رافضاً لتدويل القدس، ويطالب بكامل فلسطين. إلى ذلك، تحفظت وزارة البحرية من ضم الموصل إلى منطقة النفوذ الفرنسية. وقد دعا خبير النفط في الوزارة، السير إدموند سلايد إلى سيطرة بريطانيا المطلقة على منطقتي النفط في فارس وبلاد الرافدين. وقد توقع أن تتوقف الولايات المتحدة عن تصدير النفط، لأنها مضطرة إلى استهلاك كامل إنتاجها المحلي لحاجاتها الداخلية، ولما كانت بريطانيا تستورد معظم حاجاتها من النفط من الولايات المتحدة، بات البحث عن مصادر نفط بديلة مسألة وطنية حيوية (Mejcher, 1976).

ولعله بسبب هذه المعارضات المتبادلة، سعى الطرفان المتعاقدان إلى التخفيف من أهمية الاتفاقية بنسبها إلى الدبلوماسيَين مارك سايكس وفرانسوا جورج پيكو، خفضاً لقيمتها التعاقدية الرسمية، وتحاشياً للاعتراف بها على أنها اتفاقية بين دولتين.

لسنا ندري بالضبط متى وبأي واسطة عرف المسؤولون الصهيونيون بالاتفاقية بصيغتها الكاملة. نعرف أنّ سايكس لم يعطهم فكرة كاملة عنها. إلا أنّ الأكاديمي الإسرائيلي الأميركي مارتن كرامر[٣] يفيد بأنّ وايزمان

(٣) مارتن كرامر جامعي إسرائيلي يدرّس تاريخ الشرق الأوسط الحديث. وهو من=

فوجئ بالاتفاقية، ووصفها بأنها «قاتلة»، مشدداً على أنها جزّأت فلسطين، ومعها عدد من سكانها ومستوطنيها اليهود. فروافد الأردن تقع في المنطقة الفرنسية، والشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية والجولان هما جزء من الدولة العربية، ومدن القدس ويافا والناصرة وطبرية وغزة ملوّنة باللون البنّي، على أنها منطقة تحت الإدارة الدولية، ومرفآ عكا وحيفا لبريطانيا، والجليل وبئر السبع والأردن أجزاء من دولة عربية أو من كونفيدرالية دول عربية. وعلى ما يروي كرامر، كتب هاري ساتشر لوايزمان يقول: «لقد كذبوا علينا وخدعونا على طول الخط»، والمعنيون هم المسؤولون البريطانيون. ويروي كرامر أنّ وايزمان زار وزارة الخارجية واحتجّ على الاتفاقية لدى روبرت سيسيل وزير الخارجية بالوكالة. وخلص كرامر إلى أنّ الاطلاع على الاتفاقية حسم لدى المسؤولين الصهيونيين أنّ فرنسا معادية لهم، وأنّ مشروع الوطن القومي اليهودي لن يزدهر إلا في ظل الحماية البريطانية. ويقول إنّ وايزمان قرّر أن يكرّس جلّ نشاطه منذ نيسان/ أبريل ١٩١٦ للانقلاب على سايكس-بيكو والاستبدال بها حمايةً بريطانية حصرية فوق كامل أرض فلسطين (Cramer, 2016).

أن يذهب وايزمان إلى الخارجية للاحتجاج على الاتفاقية في نيسان/ أبريل ١٩١٦ يؤكد أنّ المفاوضات بين الحكومة والمنظمة الصهيونية لم تكن قد بدأت بعد، ولا اكتسبت الأهمية المتسارعة التي ستكون لها لاحقاً، على عكس ما يوحي به ساتشر من وجود وعود جرى التراجع عنها. مهما

= تلامذة برنارد لويس. عمل طويلاً في «مركز موشي دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية» بجامعة تل أبيب. وأثار ضجة كبرى عندما اقترح في إحدى خطبه قطع المساعدات الطبية عن فلسطينيي غزة للتخفيف من نموهم السكاني.

يكن، ألقت الجهات المعنية اللوم على مارك سايكس للتفريط بفلسطين والموصل، ما دعاه إلى المزايدة في العداء للاتفاقية، والمبالغة في دعم مشروع الوطن القومي اليهودي.

لم يقتصر الأمر على اعتراضات إقليمية وسياسية. كثرت الانتقادات الاقتصادية. فقد استمر النزاع الفرنسي البريطاني على أشده حول عدد من الترتيبات الاقتصادية التي انطوت عليها الاتفاقية. لم يسلّم أصحاب المصالح الفرنسية بسهولة بخسارة مرفأ حيفا. في مذكرة إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، طالبت غرفة تجارة ليون بضم دمشق وحمص وحلب، واستطراداً الموصل إلى منطقة النفوذ الفرنسية وعدم اقتصار منطقة الحكم الفرنسي المباشر على الشريط الساحلي. واحتجت على اقتصار المرافئ السورية على طرابلس وبيروت، فيما ينبغي إعطاء الأولوية بالنسبة إلى التجارة الفرنسية لحيفا لا لبيروت: «إنّ حيفا هي رأس خط حديدي واسع، وقد شكل بعد سنوات المحطة النهائية لشبكة الخطوط الممتدة من الهند إلى البحر المتوسط، إضافة إلى كونها تستقبل كل حركة المرور الداخلية». وردت مذكرة من رئيس الإرسالية اليسوعية في سورية إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ووزيرَي الحربية والخارجية (في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨)، يدعم أولوية مرفأ حيفا بالنسبة إلى المصالح الفرنسية، واعتبر أنّ التخلي عن مرفأي حيفا وعكا لبريطانيا، وإعلان مرفأ الإسكندرون مرفأً حراً، «يحرم فرنسا المنفذَ الطبيعي لتجارة أكثر من نصف ممتلكاتها. ذلك أنّ حركة التجارة ستختار طريق دمشق حيفا، مفضّلة إياها على خط دمشق بيروت». ويزداد رجحان هذا الخيار، خصوصاً عندما تصير حيفا رأس خط سكة حديد يربط بين

الهند والمتوسط»، في إشارة إلى ما تضمنته اتفاقية سايكس-بيكو بصدد حق بريطانيا في مدّ خط سكة حديد بغداد - حيفا (**كوثراني، ١٩٩٩**).

مهما يكن، وفّرت الاتفاقية ما يكفي للسلطات البريطانية لتمضي قدماً في ترتيبات إطلاق الثورة العربية. كان الاستعجال سيّد الموقف، يتطلب إفشال دعوة السلطان العثماني إلى الجهاد من جهة، وإشغال قوات تركية في الحجاز لمنعها من الانتقال إلى جبهة السويس من جهة أخرى.

«الثورة العربية الكبرى»

في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦ أطلق أمير مكة من شرفة قصره طلقة رصاص إيذاناً بالثورة على السلطنة العثمانية. بسرعة أمكن تحرير مكة والطائف وجدّة وأسر عدة آلاف من الضباط والجنود الأتراك.

اتخذ الشريف حسين قرار الانشقاق عن السلطنة، بعدما تفاقمت نقاط الاحتكاك والاختلاف بينه وبين القادة الأتراك. تمنّع عن إرسال قوات إلى جبهة السويس غزة، وقد وعد البريطانيين بعدم المشاركة في الحملة. وكانت السلطات التركية قد اكتشفت الوثائق التي خلّفها فرانسوا جورج بيكو في القنصلية الفرنسية ببيروت، وفيها رسائل تطلب التدخل الأوروبي الصريح ضد السلطنة العثمانية. لم يُعِر جمال باشا المسألة كبير اهتمام بالوثائق أول الأمر، لكنه بعد فشل الهجوم التركي على قناة السويس وفرار أعداد واسعة من الضباط والجنود العرب من الجيش التركي (Rogan, 2015: 288). أطلق حملة اعتقالاته الواسعة في حزيران/ يونيو ١٩١٥. طالبه حسين بالعفو عن المعتقلين السياسيين العرب دون أن يتلقى أي جواب.

إلى هذا كله، كرر شريف مكة معارضته الأصلية لتشديد الحكم المركزي التركي في الولايات العربية، وأضاف إلى كل ذلك مطالبته الحكومة التركية بالاعتراف بالحكم الوراثي للأسرة الهاشمية على إمارة مكة.

في تلك الظروف، تأجل الانقلاب العسكري للفرق العربية، وصُرِف النظر عن انطلاق الثورة من سورية. تكاثرت العقبات بعد أن زجّت السلطات التركية بأعداد كبيرة من الضباط والجنود العرب في جبهة غاليپولي، وقد أثّرت حملة الاعتقالات والإعدامات بمعنويات الوطنيين وقدرتهم على الحركة، ضاعفت منها مآسي المجاعة التي ضربت بلاد الشام التي ستحصد ما قُدّر بـ ٣٠٠ ألف نسمة.

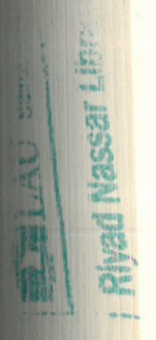
لشهور راوحت الثورة في مكانها في الحجاز عاجزة عن احتلال المدينة المنورة، تتعرّض لهجمات معاكسة من الحاميات التركية التي تهدد بإعادة احتلال مكة. عندها قرر سكرتير شؤون الشرق في المفوضية البريطانية بالقاهرة، رونالد ستورز، زيارة الحجاز لتقدير الموقف، فرافقه الملازم تي. أي. لورنس، وقد انضم حديثاً إلى «المكتب العربي» في القاهرة. وصل الرجلان إلى جدة في أيار/ مايو ١٩١٧، وكان لورنس قد اطلع على مضمون اتفاقية سايكس-بيكو خلال لقاء مع سايكس على شاطئ البحر الأحمر مطلع الشهر، فعبّر لسايكس عن خيبة أمله من اتفاق سيسلّم سورية لفرنسا، بحيث إذا بلغت الثورة العربية دمشق، كما كان يحلم، يكون العرب قد احتلوا ما قد منحته بريطانيا لسواهم. لم يكن اللقاء إيجابياً، سخر سايكس من لورنس لاحقاً عندما كتب «الاستقلال التام يعني... البؤس والفوضى. دعه[لورنس] يتأمل في ذلك فيما يأمله للشعب الذي

يقاتل من أجله» (Barr, 2011: 37). في المقابل، رأى لورنس في سايكس «كتلة من التغرضات، والتخمينات، وأنصاف الوقائع العملية. أفكاره من الخارج وهو يفتقد الصبر لاختبار مواده...» (Laurence, 1979: 57). مهما يكن، زادت الاتفاقية من تحامل لورنس على فرنسا، وقد كتب في شباط/ فبراير ١٩١٦: «في ما يتعلق بسورية، فرنسا هي العدو وليس تركيا» (Barr, 2011: 39). والحقيقة أنّ هذا العداء كان مشتركاً بين العديد من مسؤولي «المكتب العربي» في القاهرة، بمن فيهم رئيسه بيرتي كلايتُن، وريجينالد وينغايت، الذي سيخلف ماكماهون في عام ١٩١٧، بما هو المفوض السامي ورئيس جهاز الاستخبارات.

في الحجاز التقى ستورز ولورنس الضباط العرب الذين يقودون البدو ويدربونهم: نوري السعيد وعزيز علي المصري وفايز الغُصَين (سكرتير الأمير فيصل) وغيرهم. وفي الحجاز اقتنع بقدرة البدوعلى شنّ حرب العصابات، وأقنع بدوره ستورز بأنّ المطلوب ليس إرسال جنود بريطانيين لدعم الثورة، بل إرسال الذهب لتجنيد البدو (Rogan, 2015: 305). في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦ بويع الشريف حسين في مكة ملكاً على البلدان العربية. وفي نهاية العام بدأت بريطانيا تدفع له ميزانية شهرياً.

عزا لورنس المصاعب التي عانت منها الثورة العربية إلى شخصية الشريف حسين وعناده وقلّة استعداده لقبول مساعدة البريطانيين، فاقترح تجاوزه والبحث عن بديل بين أبنائه. تبيّن أنّ ابنه البكر علي مريض، وعبد الله ذكي أكثر من اللازم، ولكنه لا ينسجم مع لورنس، وهمّه التوسع جنوباً نحو اليمن، فحكم عليه لورنس بأنه «لا يصلح للنبوءة». والنبوءة، على

ما يبدو، هي ما كان يبحث عنه الملازم البريطاني في القائد العربي. وجد ملامحها عند فيصل عندما زاره في الجبال، فوصفه في تقرير لكلايتُن بأنه «معبود الجماهير، وطَموح ومليء بالأحلام وبالقدرة على تحقيقها، يتمتّع بنفاذ بصيرة شخصي. إنه رجل عملي وفعّال» (Barr, 2011: 42-43). وفيصل، إلى ذلك كله، على صلة برجال الجمعيات العربية السرية، فعقد عليه لورنس الأمل في نقل الثورة شمالاً وتحويل حلمه بطرد الفرنسيين من سورية إلى حقيقة.



حقيقة الأمر أنّ فيصل ولورنس اختار واحدهما الآخر. فلما انتهت مهمة لورنس في الحجاز، عاد إليها الميجر نيوكومب، وهو رئيس البعثة العسكرية البريطانية في الحجاز وأول ضابط بريطاني لدى أمير مكة، ونيوكومب من قدامى الحرب ضد «البوير»، خدم مع الجيش المصري وعمل مع لورنس في المسح بسيناء قبل الحرب. وكان المفترض أن تنتهي مهمة لورنس في الحجاز بعودة نيوكومب. لكن فيصل طالب ببقائه، فأذن له بالبقاء، وعمل نيوكومب ضمن فريقه بما هو خبير متفجرات، وسيؤدي دوراً بارزاً في تخريب سكك الحديد. ومنذ ذلك التاريخ تولى لورنس بنفسه مسؤولية البعثة العسكرية في الحجاز وتجاوز حدود التنسيق العسكري إلى الاستشارة السياسية لدى فيصل.

في تشرين الأول/ أكتوبر، أعلن حسين نفسه «ملكاً على الأراضي العربية» واتخذ أبناؤه لقب الأمراء. إلا أنّ البريطانيين لم يعترفوا به إلا ملكاً على الحجاز، وظلوا يدعمون حلفاءهم من آل سعود وآل الرشيد (Rogan, 2015: 299).

سايكس وپيكو عند حسين

في حصيلة جولة ستورز ولورنس، زوّد البريطانيون فيصل بـ ٣٠ ألف قطعة سلاح و١٥ مليون رصاصة لبناء جيش نظامي (Rogan, 2015: 325). مطلع ١٩١٧، احتلت القوات العربية ميناء «الوجه» على البحر الأحمر، فتحوّل إلى مركز قيادة للعمليات. والوجه يبعد ٢٠٠ كيلومتر عن خط سكة حديد الحجاز الذي تعتمد عليه الحامية التركية في المدينة المنورة. فقرر لورنس الإغارة عليها ونسف الخطوط وخزانات المياه والمحطات. لكنه رأى تأخير معركة السيطرة على المدينة المنورة لتأمين استمرار الاندفاع شمالاً[٤]. في الوجه، انضم إلى الثورة عودة أبو تايه، زعيم قبيلة الحويطات، وأقنع لورنس بسلوك وادي سرحان والتوغل لاحتلال ميناء العقبة على الطريق نحو دمشق.

في ٤ أيار/ مايو ١٩١٧، وصل مارك سايكس إلى جدة، وقد عيّنه لويد جورج بمنصب الضابط السياسي الرئيس لدى «الحملة العسكرية المصرية»، وحذره من أن يقدّم أي وعد للعرب بخصوص فلسطين. في لقائه الحسين، نقل له سايكس رسالة من الملك جورج يؤيد فيها الشعوب العربية التي سوف «يفتتح استقلالها المحتوم من الاضطهاد حقبةً من النمو الحضاري والازدهار في آسيا». وفي ختام الزيارة، زعم سايكس أنه أقنع شريف مكة بأنّ من مصلحة سورية العربية القبول بنفوذ فرنسي فيها (Barr, 2006: 123). انضم فرانسوا جورج پيكو والأمير فيصل إلى

(٤) لم تسيطر قوات الشريف حسين على المدينة المنورة إلا في ٩ يناير ١٩١٩، وذلك بعد رشوة حاكم المدينة التركي.

الاجتماع والكل يحاول إقناع حسين بـ«النفوذ الحتمي» للفرنسيين في سورية، كاشفين تفاصيل اتفاقية سايكس-پيكو، على ما يجزم جيمس بار، بناءً على مراسلات بلفور-وينغايت (Barr, 2006: 128-129). وكانت الخارجية البريطانية قد أوصت سايكس باسترضاء حسين، بإبلاغه رفع مخصصاته الشهرية بـ ٧٥ ألف جنيه، لتصير ٢٠٠ ألف جنيه، وبمكافأة إضافية قدرها ١٢٥ ألف جنيه عند استيلائه على المدينة المنورة.

في اللقاء الخاص بين فرانسوا جورج پيكو والشريف حسين، أكد المبعوث الفرنسي أنّ حكومته تعترف بحكومة عربية ذات حكم ذاتي في منطقة نفوذها بسورية، على أن يمثلها «مستشار» فرنسي مركزه دمشق. وأردف بأنّ المنطقة الزرقاء التي وضعتها اتفاقية سايكس-پيكو تحت السيطرة الفرنسية ستتولى إدارتها إدارة فرنسية عربية مشتركة، ويرتفع عليها العلَمان العربي والفرنسي معاً. انتهى الاجتماع دون حسم. في اليوم التالي، تقدم سايكس بتسوية: أن تُحكَم سورية والعراق على الغرار ذاته، فرضخ حسين للضغط البريطاني أخيراً، فوافق. لكن التسوية كانت ملغومة: فرانسوا جورج پيكو يعتقد أنّ حكم بريطانيا للعراق هو الضمّ، وحسين فهم من حكم العراق ما اقترحه هو على ماكماهون، أي تأجير العراق لبريطانيا لمدة لا تتعدى ٢٥ سنة (Barr, 2006: 129-130). مهما يكن، بعد أسابيع أبلغ حسين لورنس أنه لن يوافق على ضمّ فرنسا إلى جبل لبنان وبيروت (Barr, 2006: 158).

على الغداء، قدّم سايكس لشريف مكة نموذجاً للعلم العربي يحمل ألوان العباسيين والأمويين والعلويين، وعلى طرفه مثلث أحمر يفترض أنه يمثّل

شريف مكة. أُعجب حسين بالعلم، ووافق على اعتماده، لكنه آثر أن يجرى تمثيله باللون القرمزي، وعلّق قائلاً إن تصميم سايكس دليل قوي على أنّ بريطانيا ترى إليه (الشريف حسين) بما هو القوة المسيطرة على العرب. الحقيقة أنّ سيطرة حسين على الجزيرة العربية كانت موضع تنازع شديد. لم يكن ابن سعود ولا الإدريسي قد اعترفا به ملكاً على العرب. وقد طلب حسين من سايكس التدخل مراراً لإقناعهما بزعامته على الجزيرة العربية دون أن يستجاب لطلبه.

على صعيد آخر، أمضى سايكس صيف ١٩١٧ يسعى لتعديل مواقف الدبلوماسية الفرنسية من مطالبتها بسورية ومن مسألة الوطن القومي. وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب وإعلان الرئيس ويلسون نقاطه الـ١٤، سعى سايكس لإقناع نظيره الفرنسي بإعادة النظر في الاتفاقية من طريق التنسيق بين السياسة الفرنسية والأهداف الحربية الجديدة للويد جورج والرئيس ويلسون. «لا جدوى من التفكير بمصطلحات الماضي»، قال، «إن صوت الرئيس ويلسون هو الآن الصوت المهم، والأفكار التي لا تنسجم مع خطاباته لن يكون لها تأثير في مؤتمر السلام. أعتقد أنّ كل مسألة تتعلق بالضم أو السيطرة المباشَرين كنمط للتسوية بعد الحرب قد جرى التخلي عنها الآن». واقترح سايكس كتابة مقدمة للاتفاقية تدعو إلى «ممارسة فترة وصاية على السكان قبل أن يستطيعوا ممارسة الحكم الذاتي كاملاً»، على أن تمارَس تلك الوصاية «برعاية أمم العالم الحرّة وبموافقة المحكومين» (Sykes, 2016: 304-5). فكأن سايكس يستبق المبادئ التي ستقوم عليها مقررات مؤتمر السلم بالنسبة إلى المنطقة.

الفصل الخامس

الانقلاب على سايكس-پيكو

بإطلالة عام ١٩١٧ بدأت تصريحات بريطانية تتنصّل من اتفاقية سايكس-پيكو، لا بل تهاجمها. علّق لورد كورزون عليها بقوله: «ليست فاقدة الصلاحية وحسب، بل هي أيضاً غير قابلة للتطبيق»، ووصف حدود الاتفاقية بأنها «نتاج جهل فادح» (Mansfield, 2010: 184). وردّ لويد جورج على حجة الأحقية الفرنسية في حماية الأماكن المقدسة في فلسطين بالقول إنّ بريطانيا أقدر على حمايتها من أيٍّ كان، وجزم بأنّ موضوع فلسطين الفرنسية «ليس وارداً أصلاً»، وخلص رئيس الوزراء البريطاني إلى أنّ بلاده هَزمتِ السلطنة العثمانية منفردة تقريباً «وينبغي أن تنال حصّة الأسد من الغنائم» (Friedman, 1973: 108).

في منتصف ١٩١٧، تنصّل سايكس من الاتفاقية، على اعتبار أنها مجرد مشروع وضعه فرانسوا جورج پيكو لا يمكن الحكومةَ البريطانية قبوله

الانقلاب على سايكس-بيكو

بإطلالة عام ١٩١٧ بدأت تصريحات بريطانية تتنصّل من اتفاقية سايكس-بيكو، لا بل تهاجمها. علّق لورد كورزون عليها بقوله: «ليست فاقدة الصلاحية وحسب، بل هي أيضاً غير قابلة للتطبيق»، ووصف حدود الاتفاقية بأنها «نتاج جهل فادح» (Mansfield, 2010: 184). وردّ لويد جورج على حجة الأحقية الفرنسية في حماية الأماكن المقدسة في فلسطين بالقول إنّ بريطانيا أقدر على حمايتها من أيٍّ كان، وجزم بأنّ موضوع فلسطين الفرنسية «ليس وارداً أصلاً»، وخلص رئيس الوزراء البريطاني إلى أنّ بلاده هَزمتِ السلطنة العثمانية منفردة تقريباً «وينبغي أن تنال حصّة الأسد من الغنائم» (Friedman, 1973: 108).

في منتصف ١٩١٧، تنصّل سايكس من الاتفاقية، على اعتبار أنها مجرد مشروع وضعه فرانسوا جورج پيكو لا يمكن الحكومةَ البريطانية قبوله

دون تعديلات عميقة، بل وصف الوثيقة بأنها «إجراء رجعي» قياساً إلى التطورات الجارية، بل «إنها اتفاقية ميتة وبائدة، كلما أسرعنا في شطبها، أحسنّا فِعلاً» (Barr, 2011: 60; Sykes, 2016: 304). وفي قولة سايكس مقدار لا بأس به من الوقاحة عن اتفاقية تشارك فيها فرانسوا جورج پيكو وصدّقت عليها الحكومة البريطانية بشخص وزير خارجيتها. بل كان يزايد ستراً لمسؤوليته عن التفريط بالموصل وفلسطين معاً، لكنه كان أيضاً من أوائل من التقط المتغيرات الدولية المتمثلة بانضمام الولايات المتحدة الأميركية إلى الحرب ونقاط الرئيس ويلسون الـ١٤. سجّل معظم الموظفين البريطانيين العاملين في المنطقة اعتراضهم على الاتفاقية. كتب لورنس إلى سايكس عبر المكتب العربي في القاهرة، طالبه فيها بأن تلغي الحكومة البريطانية الاتفاقية، لم يرسل كلايتُن الرسالة، منعاً للاحتكاك بين زميليه، وكتب إلى لورنس يقول: «إنها ميتة فعلاً، وإن انتظرنا بهدوء فسيتحقق ذلك قريباً» (Barr, 2006: 64). وكان لجورترود بلّ موقف مشابه، بل أكثر حدّة.

في تلك الأثناء، كان وزير الخارجية الجديد، آرثر بلفور، لا يزال يكرّر أنّ بريطانيا ستحترم اتفاقية سايكس-پيكو. واللورد آرثر بلفور (١٨٤٨-١٩٣٠) سياسي محافظ، وصاحب أملاك شاسعة في سهوب سكوتلاندا، وذو ثراء وافر. انتُخب نائباً محافظاً عن مدينة مانشستر، ودخل الوزارة في حكومة خاله رئيس الوزراء سالزبوري، وتسلّم حقيبة إيرلندا، قَمَع خلالها انتفاضة فلاحية فيها، وعرف هناك بـ«بلفور الدموي» وعارض مشروع «الحكم المحلي» لإيرلندا. عرف عنه أنه داعية تفوق عنصري أبيض وداعم حماسي للاستعمار البريطاني، امتدح المغامر الكولونيالي

سيسيل رودز، على أنه «ينقل فوائد الحضارة» إلى إفريقيا. وأيد امتيازات البيض على حساب الأفارقة في جنوب إفريقيا، على اعتبار أنّ الشعب الأسود «أقل كفاءة فكرياً وأخلاقياً» من البيض. ترأس الحكومة بين ١٩٠٢ و١٩٠٥، وفي عهده أقرّ «قانون الأجانب ١٩٠٥» الذي قيّد الهجرة إلى بريطانيا عموماً، وخصوصاً هجرة يهود أوروبا الشرقية الهاربين من المجازر، وميّز ضد المهاجرين الفقراء. عيّن بلفور لجنة خاصة لبحث المسألة بعد أن تصاعدت الانتقادات لمشروعه. وقد اجتمع ثيودور هرتزل باللجنة، واقترح أنّ السبيل لمنع تدفق مهاجري أوروبا الشرقية هو تحوير مسارهم إلى بناء «مستوطنات يهودية ذات استقلال ذاتي» في سيناء وشرق إفريقيا. وفي معرض دفاع بلفور عن القانون، أثار ردود فعل غاضبة من شخصيات يهودية وصهيونية اتهمته بالعداء للسامية/ لليهود لتصريح هاجم فيه «أناساً، رغم مشاركتهم في الحياة الوطنية، ظلوا شعباً على حدة، ولم يكتفوا بأنّ لهم ديناً يختلف عن دين الغالبية العظمى من مواطنيهم، بل امتنعوا أيضاً عن التزاوج معهم» (Rabinowicz/Khalidy, 1971:97-114). وما لبث بلفور أن استقال تحت وطأة معارضة عارمة لـ«الأساليب الهمجية» التي استخدمها الجيش البريطاني في «حرب البوير» ضد المستوطنين الأوروبيين في جنوب إفريقيا وعلى مسؤولية حكومته عن استيراد أرقاء صينيين للعمل في مناجم جنوب إفريقيا، الإجراء الذي وصفته الصحافة بـ«العبودية الصينية».

تولى بلفور زعامة حزب المحافظين إلى عام ١٩١١، وشغل منصب وزير البحرية في حكومة أسكويث (١٩١٥-١٩١٦) قبل أن يتولى وزارة الخارجية في حكومة لويد جورج في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦.

اختلطت لديه تعبيرات عنصرية ضد اليهود، مع تأثره بالصهيونية المسيحية القائلة بأنّ عودة اليهود إلى فلسطين مقدمة لعودة المسيح الثانية. يُعَدّ فيلسوفاً يعمل في السياسة، وهو معروف كخطيب لامع، لكنه عاجز عن اتخاذ موقف، باعترافه هو نفسه. كثيراً ما كان لويد جورج يُقصيه عن القرارات المهمة في الشؤون الخارجية. ولما سُئل لويد جورج ذات مرة عمّا سيكون موقع بلفور في التاريخ، أجاب: سيكون تماماً مثل رائحة عطر على منديل جيب (McMillan, 2001: 41).

مهما يكن، فسيترك آرثر بلفور بصمته على التاريخ من خلال رسالة من ٦٧ كلمة ستصبح أحد أهم الوثائق الدبلوماسية في تاريخ بريطانيا، بل العالم.

ستحمل تطورات عام ١٩١٧على صعيدَي الميدان والتنافس البريطاني الفرنسي أول التعديلات على الاتفاقية وعلى الخريطة المبنيّة عليها. والأهم أنها ستؤكد مخاوف فرانسوا جورج بيكو عندما أبلغه سايكس قبل ذلك بعامين (في ١٣ آذار/ مارس ١٩١٥) بنيّة بريطانيا «تقديم فلسطين إلى اليهود»، وقد أدرك أنّ «تقديم فلسطين إلى اليهود» يعني استحواذ بريطانيا عليها، فردّ عليه قائلاً: «لن توافق فرنسا أبداً على أن تصير فلسطين بريطانية» (Cloarec, 2002: 153).

الاتصالات الأولى

يعود أول اتصال صهيوني رسمي معروف مع الخارجية البريطانية إلى عام ١٩١٤. أجراه ناحوم سوكولوف، عضو المكتب التنفيذي

ومسؤول العلاقات الخارجية في «المنظمة الصهيونية» في برلين، مركز القيادة المركزية الصهيونية. رفض الأمين العام لوزارة الخارجية سير آرثر نيكلسون استقباله، فتولى الأمر سكرتيرُه الخاص إيرل أونْسلو. لم يتطرق الحديث إلى موضوع كيان يهودي في فلسطين. استمع المسؤول البريطاني إلى المبعوث الصهيوني، يحاول إقناعه بمصلحة بريطانيا في «أن يزيد عدد العنصر اليهودي في البلد المجاور لمصر»، وأن يبلغه بتأسيس المنظمة الصهيونية لما يزيد على ١٢ مستعمرة زراعية في فلسطين. انتهى اللقاء عند هذا الحد. في أيلول/ سبتمبر، طلب سوكولوف مقابلة ثانية، فأُبلِغ بتقديم طلباته في مذكرة خطية (Schneer, 2010: 109-11).

في نهاية ذلك العام، التقى حاييم وايزمان عدداً من المسؤولين البريطانيين، منهم هربرت صموئيل، أول يهودي يدخل الوزارة البريطانية عام ١٩٠٩، وقد عُيِّن وزيراً للداخلية في حكومة لورد أسكويث عام ١٩١٤، ثم التقى آرثر بلفور ولويد جورج مطلع عام ١٩١٥. وقد سبق لوايزمان التعرف إلى السياسيَّين، الأول بما هو النائب المحافظ عن مدينة مانشستر، حيث كان وايزمان يدرّس في جامعتها، والثاني بما هو وزير للذخائر في حكومة الحرب الذي اتصل بوايزمان للإفادة من اختراعه مادة الآسيتون التي سيستخدمها الجيش البريطاني في صناعة المتفجرات بدلاً من البارود. لكن تلك الاتصالات لم تتجدد إلا في نهاية ١٩١٤ أو في ١٩١٥.

قبل نهاية ذلك العام، قدّم هربرت صموئيل مذكرة إلى الحكومة، تطالب بضمّ فلسطين إلى الإمبراطورية البريطانية، مع إعطاء اليهود أفضلية في

الهجرة إليها، «بحيث ينمو الشعب اليهودي مع الوقت ليصير أكثرية ويستوطن الأرض فيجري التنازل له عن درجة من الحكم الذاتي تبررها ظروف تلك الأيام» (Schneer, 2010: 136). في ١٣ آذار/ مارس ١٩١٦، اجتمعت حكومة أيرل أسكويث لبحث صيغة ملطّفة من مذكرة صموئيل، عنوانها «مستقبل فلسطين» قدّم لها الوزير بقوله إنّ اندلاع الحرب مناسبة للتغيير في «موقع فلسطين». وإذ لاحظ أنّ من المبكر الحديث عن دولة يهودية مستقلة، لكن دمج فلسطين في الإمبراطورية البريطانية سيكون الحل الذي سيلقى الترحيب الشديد من قادة الحركة الصهيونية وجمهورها عبر العالم، فيعزز من سمعة بريطانيا ويأتي بنتيجة إيجابية للإمبراطورية دون اضطرارها إلى تجريد ألمانيا من مستعمراتها وإثارة حرب انتقامية. كذلك سيعزز الدمج من دفاعات مصر في الآن ذاته. وخلص صموئيل، مؤكداً أنّ «فلسطين بريطانية» هي وحدها الحل للمسألة اليهودية في أوروبا، وسيكون لها الأثر الأبرز على «شخصية» يهود العالم، ومن شأنها أيضاً أن تثري العالم أجمع (Bowle, 1957: 168-175).

جرياً على الاستلهام التوراتي، وعلى الخريطة الأولى لفلسطين (١٨٧٨- ١٨٧١)، حددت مذكرةُ صموئيل حدودَ فلسطين من دان شمالاً إلى بئر السبع جنوباً، والحجة أنّ «دعم إنشاء مستعمرة يهودية شرقي السويس... سيسمح لبريطانيا بتحريم فلسطين على قوى منافسة قد تهدد سيطرتها على قناة السويس انطلاقاً من الأراضي المذكورة» (Barr, 2011: 32). ودَعت المذكرة إلى أن يُسمَح للحكم البريطاني في فلسطين بأن «يعطي تسهيلات للمنظمات اليهودية في شراء الأراضي وإنشاء المستوطنات

وتنظيم الهجرة والمساعدة على التطور الاقتصادي، بما يمكّن اليهود من أن يصبحوا أكثرية في البلاد» (**الشريف**، أيار ٢٠١٦).

لم تلقَ مذكرة صموئيل مَن يؤيدها داخل الحكومة، باستثناء لويد جورج. عارضها إدوارد غراي، وزير الخارجية، ولم يتحمّس لها أسكويث الذي علّق قائلاً إن لويد جورج هو الوزير الوحيد الذي أيّد المذكرة، «لا لأنه يكترث قيد شعرة لليهود»، ماضيهم أو مستقبلهم، لكن لأنه يستفظع ترك الأماكن المقدسة في يد «فرنسا اللاأدرّية agnostic والمُلحدة، أو تحت حمايتها» (Lewi, 2009: 84). مهما يكن، يجدر التذكير بأنّ مكتب المحاماة التابع له «جورج، روبرتس وشركاؤهما» George, Roberts and Company كان وكيل الدفاع عن مشروع الدولة اليهودية في أوغندا.

أبرز مُعارضي مذكرة صموئيل كان نسيبه السير إدوين مونتاغيو، مستشار دوقية لانكستر[1]، ومن أبرز دعاة اندماج اليهود في المجتمع البريطاني. علّق مونتاغيو على المذكرة، مستخفاً بأهمية فلسطين في حماية مصر، مشيراً إلى أنّ المنطقة المهمة لبريطانيا هي بلاد الرافدين، ومضيفاً أنه لا يتصور أنّ اليهود سيعملون بالزراعة أو الرعي في فلسطين أصلاً. إلا أنّ النقطة الأهم في مداخلته، إعلانه أنّ اليهود ليسوا يشكلون شعباً أو أمة، وتأكيده أنّ قيام دولة يهودية في فلسطين سيهدّد مصير جميع اليهود خارجها (Schneer, 2010: 146). بناءً عليه، عدّل صموئيل من مذكرته،

(١) منصب وزاري بريطاني، يقع من ضمن صلاحيات المستشار إدارة الممتلكات الملكية في دوقية لانكستر. تقع صلاحية تعيين لمستشار لدى الملك/ ة بناء على نصيحة من رئيس الوزراء. وهو عادة ما يخدم بما هو وزير من دون حقيبة.

فأخذ يتحدث في الجلسات الحكومية عن إنشاء «كومنولث» يهودي في فلسطين، وهو تعبير عتيق يحتمل عدة معانٍ: جماعة ذات مصالح مشتركة، كيان حكم ذاتي، دولة، إلخ. وتحدث أيضاً عن مساواة العرب باليهود، مضيفاً أنّ موضوع الدولة لن يُطرَح إلا بعد استيطان عشرات الألوف من اليهود في فلسطين.

مَن كان ميالاً إلى فكرة موطن قومي لليهود من السياسيين البريطانيين في تلك الأيام، كان لا يزال يناصر مشروع ثيودور هرتزل بإنشاء مستعمرة يهودية في أوغندا. ومعروف أنّ حاييم وايزمان قاد المعارضة اليهودية لذلك المشروع، مشدّداً على فلسطين بما هي «أرض الميعاد»، وستشكل قيادته لتلك المعارضة من أسباب ارتقائه إلى موقع القيادة في الحركة الصهيونية.

سايكس يتسلّم التفاوض

قليلاً ما يذكر أن أبرز العاملين على استصدار إعلان بلفور، إن هو إلا مارك سايكس. يسمّيه ڤيريتي «مهندس إعلان بلفور» ويزيد «مع شيء من التشديد وبعض المبالغة قد نستطيع الحديث عن «إعلان سايكس»» (Vereté, 1970: 66).

تجدد البحث في موضوع الدولة اليهودية في نهاية عام ١٩١٦ مع مجيء لويد جورج إلى رئاسة الحكومة، وآرثر بلفور إلى الخارجية. وكان لويد جورج قد اتخذ قراره باحتلال فلسطين، فيما بدأت القوات البريطانية تطهير سيناء من الأتراك في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام

(Barr, 2011: 34-35). حشدت للمواجهة وحداتٍ هندية وأوسترالية بقيادة الجنرال ماراي، وأفشلت الهجوم الأول. وكان آخر هجوم للقوات التركية في صيف ١٩١٦، اضطرت بعده إلى التراجع أمام الهجوم المضاد للقوات البريطانية التي بدأت تطهير سيناء في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦، ووصلت إلى العريش في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٦، ما شكّل خاتمة للوجود التركي في سيناء. وكانت الدبلوماسية البريطانية قد أخذت الموافقة الفرنسية على العملية العسكرية البريطانية في فلسطين، على افتراض أنها ستجري من أجل تنفيذ الإدارة الدولية لفلسطين كما في اتفاق سايكس-پيكو.

تشير كافة الدلائل إلى العلاقة الوثيقة بين نموّ الاهتمام الرسمي البريطاني المستجدّ بالسيطرة على فلسطين، وتوطين اليهود فيها، وتصاعد العمليات العسكرية على جبهة السويس. باشر سايكس محادثاته مع القادة الصهاينة في ربيع عام ١٩١٦، بعيد توقيع اتفاق سايكس-پيكو، الذي لم يأتِ على ذكر أيّ مصالح لليهود في فلسطين.

عُقد أول لقاء بين سايكس واللجنة السياسية للمنظمة الصهيونية، في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام واتُّفق فيه على الآتي: ١) إنشاء «شركة يهودية مجازة» لها حق استخدام ما يمنحها إياه التاج البريطاني في فلسطين؛ ٢) بسبب قلة عدد السكان المحليين وفقرهم وضعف تربيتهم على التقدم السريع، لا بد من إدخال عنصر جديد وتقدمي عليهم [هو العنصر اليهودي] مع حماية حقوق «الأقليات» [والسؤال: مَن هم الأقليات في هذه الحالة؟ العرب؟!]؛ ٣) الاعتراف بقومية يهودية

منفصلة في فلسطين ومشاركة اليهود في الحكم الذاتي المحلي، وتوليهم الحكم الذاتي اليهودي في الشؤون اليهودية؛ ٤) الاعتراف بمؤسسات الاستيطان اليهودية في فلسطين وتكريسها (John, 2016: 11). لم يصل هذا الاقتراح إلى جدول أعمال الحكومة، في ظل رئاسة أسكويث. ويؤكد أورمْزبي-غور، معاون وزير المستعمرات آنذاك، أنّ سايكس هو من بادر إلى الاتصال بالاتحاد الصهيوني في عام ١٩١٦، وأنّ لقاءه حصل مع الدكتور غاستر والسير هربرت صموئيل، «لأن الدكتور وايزمان لم يكن معروفاً حينذاك» حسب قوله (Grey, 2015).

مطلع عام ١٩١٧، تحولت محادثات التعاون البريطاني مع القادة الصهاينة بشأن فلسطين إلى محادثات رسمية. كرّس لويد جورج، سايكس مسؤولاً عن التفاوض بعد ترقيته إلى عضو في سكرتاريا «حكومة الحرب» ومسؤولاً عن شؤون الشرق[٢]. وستتميز تلك الأشهر بكثافة من الاتصالات، تتسارع على وقع التطورات العسكرية على محور سيناء فلسطين. في ٢٨ كانون الثاني/يناير التقى سايكس بوايزمان، وقد بات نظيره في المفاوضات. دعم وايزمان السيادة البريطانية على فلسطين، وأعلن تفضيل «الاتحاد الصهيوني» لها على السيادة الفرنسية عليها (Schneer, 2010: 189)، ولكن عندما سُئِل سايكس ما إذا كانت بريطانيا قد وعدت فرنسا بحصة أو دور ما في فلسطين، أخفى عن الوفد اتفاق سايكس-پيكو مثلما أخفى إمكان أن تكون مراسلات ماكماهون

(٢) كانت حكومة الحرب تضمّ إلى جانب لويد جورج بلفور، أندرو بونر لو، نتانئيل كرزُن والفرد ميلر، آرثر هندرسون، وقد ترأس موريس هانكي سكرتيرية الحكومة التي كانت تضمّ مارك سايكس وليوبولد آمري.

مع الشريف حسين قد تضمنت وعداً بضمّ فلسطين أو أجزاء منها إلى الدولة العربية.

من جهة أخرى، سعى سايكس لتجنيد الصهاينة لإقناع المسؤولين الفرنسيين بالتنازل عن فلسطين باسم دعم قيام موطن قومي يهودي فيها. فجمع فرانسوا جورج پيكو وسوكولوف في منزله بلندن، وعندما سأل الدبلوماسي الفرنسي سوكولوف كيف ينوي اليهود تنظيم أنفسهم كأمة، أجابه المسؤول الصهيوني باستلهام سوابق استيطان البيض في المستعمرات: الفرنسيين والبريطانيين في كندا والـ«بوير» في جنوب إفريقيا. لم يَرِد ذكر العرب عند سوكولوف أو عند پيكو في ذلك الاجتماع. ولكن عندما أعرب سوكولوف عن رغبة المنظمة الصهيونية في سيادة بريطانية على فلسطين، أجابه پيكو بأنّ «٩٥٪ من الشعب الفرنسي تؤيد بشدة ضمّ فلسطين إلى فرنسا». في لقاء ثانٍ رفض سوكولوف إعطاء العرب حقوقاً متساوية لليهود في فلسطين، رداً على سؤال من پيكو بهذا الصدد (Schneer, 2010: 189-201).

لن تتوقف عند هذا الحد محاولات سايكس لانتزاع فلسطين من فرنسا بحجة إنشاء الموطن القومي اليهودي فيها.

لم يكن يحتاج الأمر إلى مزيد من تبحّر لاكتشاف أنّ العلاقة الصهيونية البريطانية انعقدت بين قوة استعمارية ومشروع استيطاني تحت وطأة الحرب في سيناء. هربرت سيديبوثام، الصحفي في «المانشستر الغارديان» جاء إلى الصهيونية انطلاقاً من مصلحة بريطانيا الاستعمارية، يحدوه دافع واضح، هو تحقيق الانتصار للحلفاء. كتب يدعو بريطانيا إلى «حماية

مواقعها في مصر، وفي القناة خصوصاً، وعدم الاكتفاء باحتلال سيناء، بل احتلال فلسطين كلها، بحيث لن يعود أحد يهدد مصالح بريطانيا في تلك المنطقة، ولا حتى فرنسا. ومن جهة أخرى، أهاب سيديبوثام باليهود أن يسيطروا على فلسطين، «لا لأنها وطنهم التاريخي، ولا لأن العالم مَدين لهم بذلك تعويضاً عن إساءاته السابقة... بل لأن اليهود، هم أولاً تحت الحماية البريطانية، بما هم مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني برتبة «دومِنيون»، مستعمرة ستشكل موقعاً متقدماً للحضارة التقدمية في المنطقة وقلعة لدعم بريطانيا فيها. وسيضمن اليهود أمن القناة [قناة السويس] لبريطانيا» (Schneer, 2010: 206).

النزاع بين الاندماجيين و«رابطة أبناء العم»

ظهرت العقبة الأكبر أمام مشروع الوطن القومي اليهودي من داخل يهود بريطانيا، بمن فيهم السياسيون اليهود.

مطلع القرن العشرين كان الصهاينة يشكلون قلة قليلة في أوساط يهود بريطانيا البالغ عددهم لا أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة، والصراع محتدم على تمثيلهم وعلى الموقف من الوطن القومي بين الصهيونيين وخصومهم الاندماجيين. أبرز الاندماجيين كلود لوسيان وولف، الصحافي في «جويش كرونيكل»، The Jewish Chronicle واللاجئ السياسي إلى بريطانيا من النمسا بعد إخفاق ثورات ١٨٤٨، وكان معروفاً بعدائه الشديد للنظام القيصري الروسي، واهتمامه بمصير اليهود الروس اللاجئين من المجازر. ووولف من أقسى نقّاد الحركة الصهيونية البريطانية منذ تأسيسها عام ١٨٩٩ في مانشستر باسم

«الاتحاد الصهيوني في المملكة المتحدة وإيرلندا»، يتّهم القومية اليهودية بأنها «رجعية» ويعارض مشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وكان وولف يرأس «الرابطة الإنكلو يهودية» The Anglo-Jewish Association، وهي جمعية تضامن يهودية تأسست عام ١٨٧١، وتضم عدداً من رجال الأعمال، وهي عضو مشارك في «اللجنة الجامعة لمجلس النواب البريطانيين اليهود والرابطة الإنكلو يهودية» وفي «مجلس النواب البريطانيين اليهود» The Conjoint Jews Committee of the Board of Deputies of British الذي تأسس عام ١٨٧٩ برئاسة اللورد لوسيان مونتفيوري المعادي هو أيضاً للصهيونية.

في مقالة مشتركة مع فرد آخر من آل مونتيفيوري، هو اللورد كلود في «ذي فورتنايتلي رِفْيو» The Fortnightly Review وأخرى في «ذي إدينبرا رِفيو» The Edinburgh Review (نوفمبر ١٩١٦ وأبريل ١٩١٧ على التوالي)، أثار وولف سؤالاً ستترجع أصداؤه إلى أيامنا هذه، هو مسألة الولاء الوطني المزدوج لليهود: كيف يمكن أن ينتمي امرؤ إلى أمّتين في آن معاً؟ وعلّق الكاتبان اليهوديان على أنّ الرغبة الفعلية للصهيونيين هي إجلاء اليهود من أوروبا، فلا عجب أنّ جميع المعادين للسامية متحمسون للصهيونية. وأخيراً، أثارت المقالتان موضوع مصير سكان فلسطين وانحياز الصهيونية ضدهم (Schneer, 2010: 307).

كان الاندماجيون يمثلون الجسم الأكبر من يهود بريطانيا. في لقاء بين «اللجنة المشتركة لمجلس النواب البريطانيين اليهود» و«الرابطة الإنكلو - يهودية» وكبار المسؤولين البريطانيين، وعلى رأسهم لويد جورج وآرثر بلفور،

شدد لوسيان وولف على أنّ الرابطة تنطق باسم كافة الجماعات اليهودية في بريطانيا والإمبراطورية البريطانية، وهي تضم ١٥٩ جمعية، وتشمل معظم المعابد اليهودية في المملكة، ولها عضوية كبيرة، بمن فيهم نحو ٤٠ ألف عضو في منطقة «الإيست أند» وحدها، وهي إحدى الضواحي العمالية الفقيرة بلندن التي تحوي عدداً كبيراً من اللاجئين اليهود من أوروبا الشرقية، فضلاً عن أنها تضمّ قسماً كبيراً من الجاليات اليهودية غير البريطانية المقيمة في بريطانيا (Schneer, 2010: 305). بصدد موضوع الموطن القومي، أبلغت «اللجنة المشتركة» أنها مستعدة للموافقة على مقدار من الحكم الذاتي لليهود في فلسطين، بشرط تخلي الاتحاد الصهيوني عن المطالبة بدولة يهودية حصرية في برنامجه.

في ١٧ أيار/ مايو ١٩١٧ أصدر مونتفيوري وولف بياناً أدانا فيه النظرة الصهيونية إلى الجاليات اليهودية عبر العالم على أنها «قومية بلا وطن، عاجزة عن التماهي الاجتماعي والسياسي مع الأمم التي تسكنها». وعارض البيان اقتراح الصهاينة «منح المستوطنين اليهود في فلسطين حقوقاً خاصة تتجاوز ما يتمتع به سائر السكان، وتكريس تلك الحقوق في وثيقة تتولى إدارتها «شركة استعمار يهودية مُجازة» Jewish Chartered Colonisation Company» (Schneer, 2010: 309). وبعد أسبوع من ذلك، استنكرت «اللجنة المشتركة» الاتصالات المتزايدة بين الاتحاد الصهيوني والحكومة البريطانية، في بيان نشر في جريدة **التايمز** اللندنية، يحاجج أنّ إنشاء موطن قومي لليهود في فلسطين يجعل اليهود في سائر العالم «غرباء في بلادهم الأصلية». أثار البيان ردّ فعل غاضباً من روتشيلد ووايزمان وكبير الحاخامين هرتس، رغم صلة الأخير الوثيقة

بوولف وسعيه لأداء دور الوسيط بين التيارين اليهوديين المتنازعين. طالبوا «مجلس النواب البريطانيين اليهود» بأن يتخذ موقفاً من بيان مونتفيوري وولف، فأدين البيان بنسبة ٦١ صوتاً مقابل ٥٦ صوتاً وامتناع ٦ أصوات.

في الطرف الآخر، ضمّ الفريق الصهيوني الذي يقوده وايزمان موزس غاستر، اللغوي الروماني الأصل، وربيّ/ حاخام الطائفة الإسبانية والبرتغالية (السيفارديم) وأحد مؤسسي «المنظمة الصهيونية للمملكة المتحدة وإيرلندا»، ورئيسها في ذلك الوقت؛ ول. ج. غُرنبرُغ، رجل الأعمال الثري وأحد مؤسسي الأسبوعية اليهودية «جويش كرونيكل» الذي لم يكن على علاقة وُدّ مع وايزمان، لكونه أكثر تطرفاً منه، يطالب بدولة يهودية تشمل، لا فلسطين الغربية وحدها، بل الضفة الشرقية لنهر الأردن أيضاً. ومن أعضاء فريق وايزمان الأقربين س. ي. سكوت، رئيس تحرير جريدة «المانشستر غارديان»، والمحامي هاري ساتشر، المستشار القانوني للاتحاد الصهيوني وعضو لجنته التنفيذية. وعلى صعيد اجتماعي، اعتمد وايزمان اجتماعياً على جيل جديد من رجال الأعمال اليهود الصاعدين والأقل ثباتاً في المجتمع البريطاني، قياساً إلى أسر الأرستقراطية المالية أو السياسية والإدارية العريقة والمندمجة في المجتمع البريطاني التي تضم آل روتشيلد ومونتفيوري وموكالاتا وكوهين وغولدسميث وصموئيل ومونتاغيو. هذا مع العلم أن آل روتشيلد كانوا معادين للصهيونية، أو غير صهيونيين، إلى حين مجيء اللورد والتر. في مقابل هؤلاء، اعتمد وايزمان على الأسر البرجوازية الصاعدة من آل سِيف وماركس وسبنسر وساتشر وصموئيل، وبينهم أصحاب شركة

«متاجر ماركس آند سبنسر»، وقد عرفوا باسم «رابطة أبناء العمومة والخؤولة» the cousinhood لعلاقات القربى والمصاهرة بينهم (سايمون ماركس متزوج شقيقة إسرائيل سيف، وهاري ساتشر وإسرائيل سِيف متزوجان من شقيقتي سايمون ماركس، إلخ).

مسار صياغة الإعلان

في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩١٧ أرسلت الخارجية البريطانية مذكرة إلى لورد روتشيلد وحاييم وايزمان تطالبهما بتقديم مقترح بشأن الموطن القومي اليهودي في فلسطين. وبوشر بصياغة مسوَّدة أشهر الرسائل في تاريخ الدبلوماسية البريطانية الحديثة، وسط النزاع على الصيغة بين صهيونيين واندماجيين.

عرضت أول صيغة على الحكومة في ١٨ تموز/ يوليو ١٩١٧، وهي «الصيغة الصهيونية الرسمية»، كما تسمّيها محاضر حكومة الحرب في ذلك التاريخ. صاغها سوكولوف، وينسب إليه نحت مصطلح «الموطن القومي اليهودي»، وتعلن المسوَّدة «اعتراف بريطانيا بفلسطين بما هي الموطن القومي للشعب اليهودي وبحق الشعب اليهودي في بناء موطنه القومي في فلسطين تحت حماية تتقرر بعد تحقيق السلام» وتتعهد الدولة البريطانية بتأسيس في فلسطين «شركة استعمار قومية يهودية مُجازة»[٣]

(٣) استُخدم مصطلح «استعمار» هنا بدلًا من «استيطاني»، لأن ذلك النمط من الشركات لم يكن يقتصر على نقل المستوطنين الأوروبيين إلى المستعمرات، بل كانت شركات مجازة بمرسوم ملكي لشراء الأراضي والتوظيفات المالية واستغلال الموارد الطبيعية.

بالتعاون مع المنظمة الصهيونية، وتسمح بهجرة اليهود إلى فلسطين بحرّية والعيش في ظل حكم ذاتي كما تسمح بالتنمية الاقتصادية للبلد.

(http://balfourproject.org/war-cabinet-minutes-leading-to-the-balfour-declaration-1917/)

اعترض سايكس وسير رونالد غراهام، مساعد وزير الخارجية، على الصيغة لطولها. فقدّم هاري ساتشر صيغة بديلة نصّت على الآتي: «١. إن حكومة جلالة الملك توافق على مبدأ أن يعاد تكوين فلسطين لتصير الموطن القومي للشعب اليهودي؛ ٢. سوف تبذل حكومة جلالته أفضل مساعيها لتأمين تحقيق هذا الهدف وسوف تتباحث مع المنظمة الصهيونية في الوسائل والأدوات اللازمة لذلك». حظيت الصيغة بموافقة سايكس وغراهام، فأرسلها ساتشر إلى لورد روتشيلد الذي نقلها بدوره إلى بلفور، فتحفظت منها عدة دوائر رسمية. في اجتماع حكومة الحرب في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٧، تقدّم سير ألفرد ميلنر، الوزير في حكومة الحرب[٤]، بصيغة بديلة حذفت منها الإشارة إلى «إعادة تكوين فلسطين»، وأُسقِط ذِكر المنظمة الصهيونية. فعُدِّل النص بناءً عليه. إلا أنّ اللورد مونتاغيو عارض الرسالة بالجملة، وردّ عليها بمذكرة، مؤرخة في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩١٧، عنوانها «العداء للسامية في الحكومة الحاضرة».

(٤) لورد ألفرد ميلنر (١٨٥٤-١٩٢٥) سياسي وحاكم كولونيالي بريطاني، خدم في مصر وجنوب أفريقيا. كان المفوض السامي لجنوب أفريقيا عندما جرت «حرب البوير الثانية» التي شنّها الجيش البريطاني بقيادة كيتشنر على المستوطنين الأوروبيين عام ١٨٩٩. اختلف مع وسائل كيتشنر الوحشية في قمع المستوطنين، لكن لندن دعمت القائد العسكري. كان يعرّف نفسه على أنه «قومي عنصري بريطاني»، ويضيف أنه «إمبريالي لأن ذلك هو قدر العرق البريطاني».

في ٢ و٣ أيلول/ سبتمبر انعقدت جلسة جديدة لحكومة الحرب لمناقشة مذكرة مونتاغيو، تغيّب عنها لويد جورج وآرثر بلفور. اتهم نائبُ الملك لشؤون الهند زملاءه باللاسامية لتأييدهم إعلاناً من شأنه تأجيج النزعات اللاسامية التي سينتج منها طرد اليهود من أوروبا. وأنكر مونتاغيو أن تكون فلسطين ذات صلة تاريخية باليهود، ما يسمح بالنظر إليها بجدّية على أنها المكان المناسب ليعيشوا فيه. وأردف بأنه لو قيّض أن تقوم دولة يهودية في فلسطين، فستتصاعد الضغوط من أجل حرمان اليهود البريطانيين حقّهم في الجنسية البريطانية، في الوقت الذي تتحول فيه فلسطين إلى «غيتو عالمي» لليهود (Schneer, 2010: 335-338).

لم تصل حكومة الحرب إلى نتيجة في تلك الجلسة، فتقرر عقد جلسة أخرى والاحتكام في الخلاف داخل الحكومة البريطانية إلى الرئيس الأميركي ويلسون. عقدت الجلسة التالية في الرابع من أكتوبر بمشاركة لورد كورزون، رئيس مجلس اللوردات وحليف اللورد مونتاغيو ونسيبه. لاحظ كورزون بما يكفي من الاستعلاء الاستعماري أنّ فلسطين أرض جرداء لا تليق باليهود، وتساءل معترضاً عمّا سيكون مصير «السكان المسلمين» في فلسطين، في ظل الموطن القومي لليهود. وكورزون نائب الملك في الهند سابقاً، ولعل هذا يفسّر اهتمامه بأثر الإعلان على مسلمي الهند. وقد يكون الوحيد بين كبار سياسيي بريطانيا الذي تنبأ بأنّ إعلان بلفور سيؤدي إلى عقود من العداء بين العرب واليهود(٥).

(٥) جورج نتانيال كورزون، سياسي بريطاني محافظ، شغل منصب نائب الملك في الهند (١٨٩٩-١٩٠٥)، وكان من دعاة الحضور البريطاني الدائم في فارس والخليج، وهو مهندس اتفاقية الحماية البريطانية للكويت (١٨٩٩). في حكومة =

في ١٣ أيلول/ سبتمبر اتصل لورد سيسيل بمدير مكتب المخابرات البريطانية في واشنطن لتقديم نصّ الاعتراف والدعم للموطن القومي إلى ويلسون. جاء رد ويلسون بأن «الوقت ليس مناسباً لإعلان أيّ موقف حاسم، اللهم إلا تقديم موقف تعاطف لا ينطوي على أيّ التزام جدّي» (John, 2016: 18)، مضيفاً أن الولايات المتحدة لم تعلن الحرب على تركيا، وهي تبذل المساعي معها على أمل إنقاذ اليونانيين والمسيحيين والأرمن. طوال تلك الفترة، كان القادة الصهيونيون البريطانيون على اتصال دائم بنظرائهم الأميركيين، يتداولون معهم في الصيغ المختلفة للإعلان. وامتدح سوكولوف النفوذ الشخصي الذي مارسه القاضي لويس برانديس، العضو في المحكمة العليا، ورئيس المنظمة الصهيونية الأميركية، المقرّب من الرئيس ويلسون في تلك المداولات. في ٩ أيلول/ سبتمبر، أبرق وايزمان إلى برانديس صيغة جديدة من الإعلان، تتحدث هذه المرة عن إنشاء موطن قومي لليهود في فلسطين، طالباً دعم الرئيس ويلسون، لكن الرئيس نسي المذكرة في جيبه، حسبما أجاب معتذراً، ولم يجب إلا في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر على لسان برانديس، قائلاً: «الرئيس يوافق، لكنه يطلب ألّا تذكر موافقته عندما تعلِن حكومةُ جلالته سياسات عامة، لأنه (ويلسون) نظّم مناسبة مهمة ليسأله فيها ممثلون عن اليهود الأميركيين عن موافقه [من مشروع الموطن القومي اليهودي] ليعلن تلك المواقف على الملأ هنا [أي في الولايات المتحدة]» (John, 2016: 19; Manuel/Khalidy, 1971: 165; Johnson, 1984: 989).

= لويد جورج، كان عضواً في حكومة الحرب المصغرة، وكان من الداعين إلى أن تحتل بريطانيا بلاد الرافدين وفلسطين وربما سورية.

مهما يكن، لم يعلن ويلسون موافقته على الوطن القومي اليهودي في فلسطين إلا في نهاية آب/ أغسطس ١٩١٨، أي بعد نحو سنة، ولم يصوّت الكونغرس الأميركي على قرار دعم الوطن المذكور إلا في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٢. أما سكوت أندرسن، فيروي في كتابه عن لورنس أنّ العميل الصهيوني آرونصون، أرسل إلى برانديس في نيسان/ أبريل ١٩١٧، مطالباً بأن تعلن الحكومة الأميركية دعمها لما سمّاه «فلسطين يهودية»، فجاءه الردّ بأنّ الرئيس ويلسون لن يصدّق على «استيلاء بريطانيا على فلسطين» (Anderson, 2013 410-417)، ما يؤكّد مجدداً أنّ الفهم السائد للوعد بالموطن القومي اليهودي كان يعني سيطرة بريطانيا على فلسطين.

في جلسة الحكومة بلندن، في ٤ تشرين الأول ١٩١٧، تدخل بلفور لأول مرة في النقاش للرد على اعتراضات كورزون ومونتاغيو، فأكّد أنّ الصهيونية «التي يعارضها بعض أغنياء اليهود في هذا البلد» حركة تحظى بتأييد أكثرية اليهود في روسيا وأميركا، وربما في دول أخرى أيضاً. وقال وزير الخارجية إنه ليس يجد أيّ تعارض، ولا أيّ خطر، بين اندماج اليهود في بلدان أخرى وإنشاء موطن قومي لهم في فلسطين. ثم قرأ رسالة «التعاطف الشديد»، كما وصفها، التي وردت من الحكومة الفرنسية، وقال إنه يعرف أنّ الرئيس ويلسون مؤيد قويّ للحركة الصهيونية. فلفت أحد الحضور النظر إلى أنّ البرقيات الواصلة من كولونيل مانديل هاوس والقاضي برانديس تناقض ذلك. وهاوس أقرب مستشاري ويلسون، وقد أدى دوراً بارزاً في دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء. مهما يكن، لم يسهم ردّ ويلسون، ولا رسالة التعاطف الفرنسية،

في توصّل الحكومة البريطانية إلى اتفاق حول الموقف من الموطن القومي، فتأجل بتّ الأمر مرة أخرى.

خلالذاك، تبادلت حكومة الحرب لا أقل من ستّ صيغ مع «الاتحاد الصهيوني»، وقررت أيضاً استشارة شخصيات يهودية متعددة الميول. تراوحت ردود الفعل على مشروع الإعلان بين اندماجيين يهود كالسير فيليب ماغنوس، البرلماني والجامعي، الذي اوجز ما يقترحه بعبارة واحدة «تؤيد حكومة جلالته انشاءَ مركزٍ للحياة الثقافية في فلسطين» من جهة؛ وأشدّ الصهيونيين المتطرفين، من جهة أخرى، ممن دعا إلى «تكوين فلسطين عضوياً بما هي دولة يهودية وموطن قومي للشعب اليهودي». وردت في بعض الصيغ عبارة «العِرق اليهودي» لكنها أهملته خشية أن تفسّر التفسير العنصري المعادي لليهود (Aderet, 2016).

في خط موازٍ، كان سايكس يجدد محاولاته لإقناع الفرنسيين بالاعتراف بفلسطين بريطانية من طريق المسؤولين الصهاينة. دبّر زيارة جديدة لسوكولوف إلى باريس لمقابلة فرانسوا جورج پيكو، فاستمع المندوب الصهيوني من الدبلوماسي الفرنسي إلى رأي جازم بأنّ فرنسا لا تريد إشرافاً بريطانياً فرنسياً، وبالتأكيد ليس إشرافاً بريطانياً أميركياً، على فلسطين، فـ«الفرنسيون مصممون على أخذ كل فلسطين».

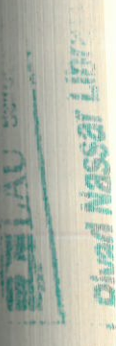
ولكن في لقاءٍ ثانٍ مع سوكولوف، أقرّ فرانسوا جورج پيكو من حيث المبدأ بوجود أمة يهودية في إطار موطن قومي وحكم ذاتي محلي في فلسطين. لكنه لم يتزحزح عن موقفه الرافض لفلسطين بريطانية (Schneer, 2010: 212-213).

من جبهة السويس إلى إعلان لندن



جمال باشا على البحر الميت، ١٩١٦

كانت مشاورات إعلان تأييد الموطن القومي اليهودي تسابق تطورات الوضع الميداني على جبهة سيناء. مطلع عام ١٩١٧ نجحت القوات البريطانية في دحر القوات التركية من كامل سيناء واحتلت رفح. ارتدّ الأتراك للدفاع عن مواقعهم في فلسطين، وبنوا خط دفاع من غزة إلى بئر السبع. في آذار/ مارس من العام ذاته، طوّقت القوات البريطانية غزة، لكنها اضطرت إلى التراجع بعد أن تكبدت خسائر جسيمة. مطلع نيسان/ أبريل، تلقى الجنرال آرشيبالد ماراي، قائد الحملة البريطانية، الأمر باحتلال القدس. قرر ماراي استخدام الغازات السامة ضد المدافعين عن غزة، معززاً هجومه بالقوات البحرية والمدرّعات. ولعلها المرة الأولى التي استُخدمتْ فيها الغازات السامة في حروب المشرق. ولكن دون جدوى. في غضون أسبوعين من القتال، خسرت القوات البريطانية



وقوات «الآنزاك» (مجندي دول الكومنولث) أكثر من ستة آلاف قتيل، ما يعادل ثلاثة أضعاف القتلى الأتراك. قررت القيادة البريطانية تنحية ماراي واستبدال الجنرال أدموند أللنبي به. نقله لويد جورج من الجبهة الغربية، وأصدر له الأمر باحتلال القدس قبل عيد الميلاد. من جهتها، نحّت القيادة العسكرية التركية جمال باشا عن قيادة الجيش الرابع، واستقدمت تعزيزات من العراق لدعم القوات المدافعة عن فلسطين.

في ٦ تموز/ يوليو ١٩١٧ نجحت القوات العربية في احتلال العقبة بواسطة قوة من الحويطات وشيخها عودة أبو تايه. قاد لورنس الهجوم بحركة التفاف على التحصينات والمدفعية البحرية التركية من الخلف عبر مسيرة نحو ٦٠٠ كيلومتر عبر الصحراء. استسلم آمر الحامية التركية وغادر لورنس إلى القاهرة لطلب المساعدة. وصل بالزيّ العربي بعد أربعة أيام إلى مكتب كلايتُن، حيث استُقبل استقبال الأبطال. وفي اللقاء بين لورنس والجنرال أللنبي، قدّر الأخير أهمية احتلال العقبة بالنسبة إلى حملة فلسطين. فقائد الحملة، الذي يستعدّ للزحف على القدس، يخشى أن يستخدم الأتراك سكة حديد الحجاز لنقل قوات إلى منطقة البحر الميت وشنّ هجوم معاكس على قواته من الشرق. اقترح عليه لورنس أن يتولى الجيش العربي عمليات النسف والتخريب على الخط. سعى أللنبي لدى حكومته لتجيز التنسيق والتعاون بين الجيش العربي وحملة فلسطين من أجل تصفية الوجود العسكري التركي في الحجاز وسورية معاً، على أن يوضع فيصل والقوات العربية تحت إمرته. حصل أللنبي على موافقة لندن. ومن جهته، استحصل لورنس على موافقة الشريف حسين والأمير فيصل على الانضواء تحت إمرة أللنبي، قائد القوات البريطانية في

الشرق الأدنى. وقد خصص أللنبي ميزانية للجيش العربي قدرها ٢٠٠ ألف جنيه إسترليني في الشهر.

هكذا انعقدت الصلة بين القوات العربية وحملة فلسطين البريطانية في العقبة. وابتداءً من آب/ أغسطس ١٩١٧، صار الجيش العربي هو الجناح الشرقي لحملة فلسطين تحت إمرة أللنبي، وهو يستعد لهجومه الثالث على سيناء الذي بدأ في تشرين الأول/ أكتوبر. تولى الأمير فيصل القيادة العليا للجيش، وعُيّن لورنس معتمداً للقيادة العسكرية البريطانية في مصر لديه، ونُظِّم الجيش العربي بقيادة جعفر العسكري ومعه ضباط وجنود وأسرى حرب عرب سابقون في الجيش العثماني أرسلهم الإنكليز. وكلّف لورنس ومجموعة الضباط البريطانيين تصعيد عمليات التخريب والنسف لخطوط سكة حديد الحجاز ومحطاتها وأسلاك التلغراف، لمنع الأتراك من استقدام قوات ضد القوات البريطانية المتهيئة لاختراق فلسطين. إلا أنّ الجيش العربي ظل ملتزماً الضفة الشرقية من نهر الأردن، وقد مُنع عملياً من اجتياز النهر إلى فلسطين الغربية.

أطلق أللنبي معركة غزة الثالثة في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر بالاستيلاء على بئر السبع في يوم واحد. وخاضت قواته المعركة الحاسمة يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ عندما خرقت الدفاعات التركية على خط غزة وبئر السبع، وأشرفت على ميناء غزة، فانسحبت القوات التركية شمالاً، وتجمعت للدفاع عن القدس، والقوات البريطانية تتعقبها في هجوم صاعق لسلاح الخيالة على طريق الساحل. يوم ١٦ نوفمبر احتلت القوات البريطانية يافا وباتت تحاصر القدس.



فرقة الهجانة التركية في بئر السبع، ١٩١٧

الإعلان: صياغة نهائية

في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر، أي في اليوم التالي لاستيلاء قوات الحلفاء على بئر السبع واختراق الحدود الجنوبية لفلسطين، وضِعتْ أمام حكومة الحرب البريطانية الصيغة النهائية لإعلان تأييد «الموطن القومي اليهودي» في فلسطين. ردّ بلفور على المعارضين بتأكيد القول إن فلسطين ستكون تحت حماية بريطانية أو أميركية، والإشارة إلى أميركا من قبيل التمويه على الأرجح، وأضاف أنّ صيغة «الموطن القومي» ليست تعني بالضرورة «إنشاء دولة يهودية مستقلة».

تغيّب مونتاغيو عن الجلسة التي أقرّت الصيغة النهائية، وقد اضطر للعودة إلى منصبه في الهند. لكنه علّق على الإعلان بقوله: «حاولتُ طوال حياتي الخروجَ من الغيتو... أنتم تريدون إعادتي إليه» (Avidan, 2004: 209).

حضر كورزون الجلسة وتعرّض لهجوم عنيف من سايكس لمعارضته الرسالة. لكنه ميّز نفسه عن مونتاغيو، فلم يصوّت ضد الرسالة في صيغتها النهائية. ويمكن الافتراض أنه اقتنع بتعديلين أساسيين أُدخلا على النص النهائي مراعاةً له ولمونتاغيو: الحقوق المدنية والدينية لـ«غير اليهود»، واشتراط عدم إساءة قيام الموطن القومي اليهودي إلى حقوق اليهود عبر العالم (Schneer, 2010: 340-343).

من وقّع على الرسالة لم يكن من كتب الصيغة النهائية للرسالة التاريخية ذات الـ٦٧ كلمة. اللورد ميلنر، سكرتير حكومة الحرب، هو من قدّم المسوَّدة الأخيرة إلى الحكومة، وقد كلّف الكولونيل ليوبولد آمري، زميل سايكس في سكرتيرية حكومة الحرب، تقديم صياغة جديدة للإعلان بعد العجز عن الاتفاق على عدد من الصيغ السابقة، فأخرج آمري بسرعة صيغة وافقت عليها حكومة الحرب «بعد إجراء تعديلين طفيفين» (Weir, 2014). ولعلهما التعديلان المتعلقان بإرضاء مونتاغيو وكورزون. بدوره اعترف آمري بشريك له في تلك المهمة هو معاون وزير المستعمرات، وليام أورمزبي غور (Grey, 2015).

وهكذا، بعد أشهر طويلة من المداولات والنقاشات والسجالات والصياغات المتعاقبة، أقرّت الرسالة في حكومة الحرب. فوراً اندفع سايكس خارج قاعة الاجتماع ليزفّ النبأ إلى وايزمان الذي كان ينتظر في غرفة مجاورة: «دكتور وايزمان، جاءنا صبيّ!» (Rogan, 2015: 350). وكان وايزمان قد انتُخب منذ أيام رئيساً للاتحاد الصهيوني البريطاني.

أُرسلت الرسالة إلى اللورد والتر روتشيلد في الثاني من تشرين الثاني/

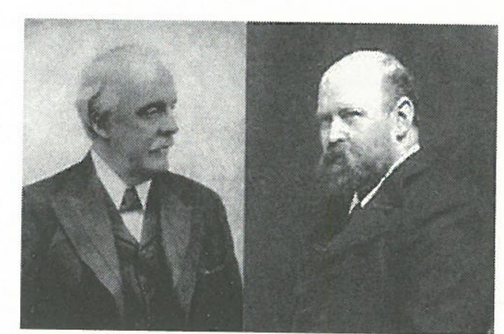
نوفمبر ١٩١٧، ونشرتها صحيفة «ذي جويش كرونيكل»، في السابع منه. والأرجح أنّ الحكومة اختارت الصلة غير المباشرة بالحركة الصهيونية من طريق الأرقى مكانة اجتماعية بين اليهود البريطانيين، مراعاةً للاندماجيين، ولعدم تكريس صلة رسمية بين الحكومة البريطانية والاتحاد الصهيوني. مهما يكن، كانت أولى ثمار رسالة اللورد بلفور تنصيب وايزمان نفسه زعيماً على يهود بريطانيا ومطالبته باعتماد الاتحاد الصهيوني ممثلاً حصرياً ليهود المملكة المتحدة وإيرلندا. وحجته: التصويت ضد بيان «اللجنة المشتركة» بأكثرية ضئيلة في «مجلس النواب البريطانيين اليهود» (Schneer, 2010: 317-31).

غير أنّ العنصر الحاسم الذي غلّب وايزمان وفريقه الصهيوني على الفريق الاندماجي هو نجاحه في الانضمام إلى الرغبة البريطانية في انتزاع السيطرة على فلسطين، فيما قواتها تتأهب لاحتلالها، ونسف فكرة الإدارة الدولية، وخصوصاً منع فرنسا من أن يكون لها وجود في فلسطين. جاء ذلك تأكيداً لأهمية أن تكون فلسطين حاجزاً بين المنطقتين الفرنسية والبريطانية، وتحقيقاً للسيطرة البريطانية على ضفتي القناة (Schneer, 2010: 368 ؛ Vereté, 1970 ؛Stein, 1961).

هكذا تحول إعلان بلفور إلى «**عقد الزواج الذي به زُفّت الصهيونية إلى الاستعمار**»، على ما وصفته منظمة ماتسبن الإسرائيلية.

بعد أقل من عشرة أيام على نشر رسالة بلفور، دخلت القوات البريطانية فلسطين في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩١٧، واحتلت يافا، فانسحبت القوات التركية شمالاً. ودخل أللنبي القدس يوم الأول من كانون الأول/

ديسمبر على رأس قوة من المشاة، يتبعه پيكو وكلايتُن ولورنس، منفّذاً بذلك الأمر الذي أصدره له لويد جورج قبل حلول عيد الميلاد.



والتر روتشيلد وآرثر بلفور، صورة مركّبة

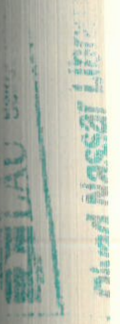
«الإعلان»: الدوافع

يجدر الآن إلقاء نظرة على عيّنة نموذجية من أبرز التفسيرات الرائجة لدوافع إصدار الإعلان. وهي تراوح بين اعتبارات ظرفية وتصريحات فردية ودوافع شخصية وتفسيرات بناءً على النتائج، أي في ضوء ما آل إليه الوضع في فلسطين.

إعلان بلفور بما هو عربون وفاء لأثرياء اليهود، على اعتبار أنهم موّلوا المجهود الحربي لبريطانيا والدول الحليفة. وهو التفسير الذي قدّمه الوفد الفلسطيني الأول الذي قابل تشرشل خلال المؤتمر الكولونيالي في القدس عام ١٩٢١، ولا يزال له رواج كبير إلى يومنا هذا.

أن يكون ثمة أثرياء يهود موّلوا الحرب العالمية الأولى أمر مؤكد. لكننا لسنا نعلم، ولا مَن يسوّق الحجة يعلم، ما نسبة مساهماتهم المالية في

تمويل الحرب لتقدير أهميتها. علماً أنّ عملية تمويل، على هذا المستوى من الضخامة، غالباً ما تجري بشراء سندات خزينة وسندات حرب، لقاء فوائد باهظة. فليس ثمة من فضل لأولئك الممولين الذي جنوا ثروات طائلة من تمويل الحرب. هذا مع العلم أنّ أثرياء يهود أوروبا وأميركا موّلوا المجهود الحربي لألمانيا وللحلفاء على حدٍّ سواء. مع ذلك، يصرّ نجاتي صدقي على تفسير «إعلان بلفور» برمّته، بما هو تعويض عن ديون بريطانيا للورد روتشيلد (صدقي، ٢٠٠١ : ٢٧٢).



إعلان بلفور بما هو مكافأة لحاييم وايزمان على تأمين إنتاج كميات كافية من مادة الآسيتون اللازمة لصناعة فتائل بطيئة الانفجار بديلة من البارود للمجهود الحربي. تُساق هذه الحجة مع الإشارة إلى العلاقة المميزة بين لويد جورج ووايزمان، عندما كان الأول وزيراً للذخائر الحربية. وقد أتى لويد جورج على موضوع الآسيتون في مذكراته. أما منح بريطانيا اليهود دولة في فلسطين، مكافأةً على اكتشافٍ كيمياوي، فيدعو إلى السخرية. وأول الساخرين منه وايزمان ذاته، الذي كتب في مذكراته: «كدت أتمنى أن يكون الأمر بهذه السهولة، لكان وفّر عليّ وجع القلب والتعب اللذين سبقا [صدور] «الإعلان». لكن التاريخ لا يتعاطى مع مصابيح علاء الدين» (Grey: 12/5/2015). بقي أن نعلم أنّ المخترع الصهيوني لم يُحرَم المكافأت على اختراعه الذي سجّله رسمياً وباع براءة الاختراع لشركة Commercial Solvents Corporation، وتقاضى عليها ما يُستحَق من عائدات مالية (Fromkin, 1989: 285).

الدوافع الدينية لدى الساسة البريطانيين في إعلان بلفور. لا شك في أنها

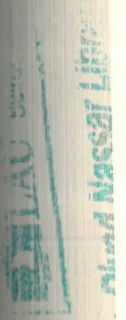
كانت واردة عند عدد من السياسيين بصفاتهم الإفرادية. وثمة تفسيران متناقضان لتلك الدوافع، بل تفسيرات متعددة. واحد يشدد على أنّ الذي غلب على دوافع السياسيين البريطانيين هو نزعة العداء لليهود (اللاسامية)، وأنّ الوعد بالموطن القومي كان غرضه التخفيف من الاضطرار إلى استقبال أعداد كبيرة منهم في بريطانيا، في أعقاب المجازر الروسية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. هذه حجة اشتغل عليها الدعاة الصهاينة، وإن لم تكن بين حججهم الأبرز، علماً أنّ بلفور نفسه استصدر قراراً بتقنين الهجرة إلى بريطانيا، وأنّ الأكثرية العظمى من اليهود الفارين من مذابح روسيا هاجروا إلى الولايات المتحدة.

المشكلة في حجة الدوافع الدينية أنها ليست متطابقة في ما بينها، ولا كانت ذات مصدر واحد. فمارك سايكس الكاثوليكي المذهب يتصور احتلال بريطانيا للقدس انتقاماً لخسارة الصليبيين المدينة المقدسة على يد صلاح الدين. في المقابل، البروتستانتي لويد جورج ينظر إلى احتلال المدينة المقدسة وكامل فلسطين على أنه تحرير للأرض المقدسة من أيدي الفرنسيين الكاثوليك وأشباه الملحدين، حسب ما نسبه إليه رئيس الوزراء أسكويث. أما لورد شافتسبوري، كبير «المسيحيين الصهيونيين»، فيرى في عودة اليهود إلى فلسطين مقدمةً للعودة الثانية للمسيح على الأرض. ناهيكم ببلفور الذي يجمع بلا حرج بين «مسيحية صهيونية» ومضمرات لاسامية تتفلّت منه بين حين وآخر.

إعلان بلفور لتشجيع الرئيس ويلسون على دخول الحرب إلى جانب الحلفاء باسترضاء أبرز مستشاريه من الصهيونيين اليهود، لويس براندايس.

دخلت الولايات المتحدة الحرب في السادس من نيسان/ أبريل ١٩١٧، أي قبل أكثر من نصف سنة من صدور إعلان بلفور. وقد تبيّن أعلاه أنه على العكس تماماً من السائد والمتداول، لم يكن الرئيس ويلسون بحاجة إلى استرضائه بإصدار إعلان يؤيد قيام موطن قومي يهودي في فلسطين، كان المطلوب بذل الجهود لإقناع الرئيس الأميركي ذاته بالإعلان وتشجيعه على تأييده.

إعلان بلفور لإقناع قادة الثورة الروسية بالبقاء في الحرب إلى جانب الحلفاء، والتركيز هو على كسب ودّ اليهود ذوي الحضور البارز في قيادتها. والمقصود هنا الثورة الروسية الأولى، المعروفة باسم ثورة فبراير ١٩١٧، لأن الثورة الثانية، البلشفية قامت بعد صدور الإعلان. في هذه الحجة أيضاً قدر لا بأس به من اللاسامية تفترض أنّ اليهود يتحرّكون بدافع الانتماء الديني ليس إلا. حقيقة الأمر أنّ رئيس الحكومة المؤقتة كرنسكي، وهو يهودي المنشأ، كان داعية للاستمرار في الحرب، ولم يكن بحاجة إلى إقناع. أما القياديون ذوو المنشأ اليهودي في الثورة البلشفية، تروتسكي وزينوفييف وكامنييف وغيرهم، فهؤلاء لم يكونوا بحاجة للإقناع ليكونوا ضد الحرب. فهم أبرز من شرّع ونفّذ قرار خروج روسيا من الحرب والتحريض على السلم الإمبريالي، أكان تروتسكي الذي قاد مفاوضات الهدنة مع الألمان، أم زينوفييف قائد الأممية الشيوعية، بل كانوا معروفين بأنهم في طليعة المواجهين للصهيونية في الحركة العمالية والاشتراكية الروسية منذ مطلع القرن.



جدير بالذكر أنّ هذا الاعتقاد الشائع بدور خفي لليهود في الثورات سيغذّي التحريض العنصري اليميني عن اليهودي/ البلشفي، الذي

يجمع الثروة اليهودية بالثورة الشيوعية. وجدير بالتذكير أنّ قسماً كبيراً من المبالغة في دور اليهود يعود إلى وايزمان نفسه، ومهاراته الدبلوماسية، وإلى هرتزل من قبله. فقد استخدم الرجلان «اليهودية العالمية» ووزنها المالي والسياسي عبر العالم لتسويق القضية الصهيونية، بما يتجاوز واقع الحال الفعلي بكثير ويستهوي المعادين لليهود أكثر من سواهم.

«الإعلان»: قراءة بديلة

والآن لنلقِ نظرة متفحصة على نص رسالة اللورد بلفور.

«وزارة الخارجية
في ٢ نوفمبر ١٩١٧
اللورد روتشيلد العزيز،

ببالغ السرور أنقل إليك باسم حكومة صاحب الجلالة الإعلان التالي عن التعاطف مع التطلعات اليهودية الصهيونية وقد عُرض على الحكومة ووافقتْ عليه.

«تؤيد حكومة صاحب الجلالة[٦] إنشاء موطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وسوف تسعى وسْعَها لتسهيل تحقيق هذا الهدف. وليكن مفهوماً بوضوح أنه لن يبادَر إلى أي شيء من شأنه الإساءة إلى الحقوق

(٦) views with favour تفيد «التأييد» أكثر من مجرد الترجمة الحرفية السائدة «تنظر بعين العطف». أما sympathy، فيجدر ترجمته بـ«تعاطف» مع التطلعات اليهودية الصهيونية.

المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين أو إلى الحقوق أو الموقع السياسي التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر».

سوف أكون ممتناً لو نقلتَ هذا الإعلان إلى «الاتحاد الصهيوني».

بإخلاص،
آرثر جيمس بلفور»

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

'His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

Y. ins
Arthur James Balfour

غالباً ما قُرئ الإعلان من زاوية وحيدة تشدّد على الوعد بالدولة اليهودية، إلى درجة أنه سُمّي وعداً في اسمه الدارج عربياً، وكاد أن يختزل الإعلان بما هو وعد. حصل ذلك على حساب ما بدا حينها الأهم، وهو نزع حق الشعب الفلسطيني في الدولة والاستقلال وتقرير المصير على أرضه وحرمانه أيَّ حقوق سياسية. فمن أجل تثبيت الحق البريطاني في استعمار فلسطين، كان على الرسالة أن تنصّ على حرمان عرب فلسطين صفة الشعب، وكونهم يشكلون أمة (أو ينتمون إلى أمة كالأمة السورية أو الأمة العربية) وحرمانهم بالتالي الحقَّ في تقرير المصير، أي في إقامة دولة مستقلة خاصة بهم. جرت عملية شطب الشعب الفلسطيني من ميدان تطبيق الحق في تقرير المصير **بالاستبدال**. مُنِح اليهود، وعددهم في فلسطين لا يتجاوز ستين ألفاً، صفة الشعب، وما يستتبعه من حق في إقامة دولة قومية لهم (دولة - أمة) على غرار السائد في أوروبا خلال تلك الفترة، بل دولة مفتوحة أمام كل من يرغب من يهود العالم في الهجرة إلى فلسطين. وفي الآن ذاته، حَرَمَ الإعلانُ أكثر من ٧٠٠ ألف عربي الحقَّ في تقرير المصير وبناء الدولة القومية، وسائرَ الحقوق السياسية.

ولتأكيد ذلك، كان لا بد من تعريف هوية سكان فلسطين التعريفَ الديني الإثني وتوزيعهم بين «الشعب اليهودي» و«الجماعات غير اليهودية». فإذا التعهّد بأن لا يسيء إنشاء «الموطن القومي اليهودي» إلى الحقوق «المدنية والدينية» للجماعات غير اليهودية يزيد في الطين بلّة بدلاً من أن يشكل استدراكاً وازناً أو تعديلاً في التأييد الرسمي البريطاني لإقامة موطن قومي يهودي في فلسطين. ذلك أن اقتصار حقوق عرب فلسطين، المعرّفين بما هم مسلمون ومسيحيون، على الحقوق الدينية والمدنية وحدها، يكرس

حرمانهم **حقوقَهم القومية والسياسية** في بناء دولة والاستقلال وتقرير المصير أو إدارة شؤونهم بأنفسهم، بل يحرمهم حتى حقهم في التمثيل السياسي والمشاركة السياسية في حكم البلاد. وكان عدم ذكر الحقوق السياسية للفلسطينيين إحدى النقاط التي شدّد عليها المفاوضون الصهيونيون خلال المفاوضات. وقد حصل لهم ما أرادوا.

ها هي بريطانيا، داعية العروبة، بما هي رابطة قومية، وصاحبة مشروع بناء مملكة عربية، في مطلع هذه العملية، تلجأ إلى إزاحة فرنسا عن فلسطين وانتزاع الانتداب عليها بناءً على المنطق إيّاه الذي شرعنت به فرنسا حججها لاستعمار سائر الولايات العربية: منطق حماية الأقليات. بل إنها تكرر في إعلان بلفور الرؤية ذاتها التي اعتمدتها في مراسلات ماكماهون - حسين حول استثناء غرب سورية من الدولة العربية بحجة وجود أقليات عرقية ودينية ومذهبية فيه.



ثم إنّ عدم ذكر «دولة يهودية» بدل «الموطن القومي اليهودي» في رسالة اللورد بلفور، لم يكن **فقط** (والتشديد على «فقط») من قبيل التورية لعدم ذكر «دولة»، بقدر ما كان للتأكيد أنه لن يكون في فلسطين غير دولة واحدة هي الدولة البريطانية، تماماً كما فهم فرانسوا جورج پيكو عندما حدّثه سايكس بأمر منح اليهود موطناً قومياً في فلسطين، قبل ذلك بعامين، فأجابه بأنّ فرنسا تعارض أن تصير فلسطين بريطانية.

لتبيّن الجدية والخطورة التاريخيتين لما أرساه إعلان بلفور من سابقة في نزع حق تقرير المصير عن الفلسطينيين، تجدر الإشارة إلى استمرار السعي الصهيوني بعد قرن من النزاعات والاتفاقات والحروب واحتلال المزيد

من أرض فلسطين وتوسع الاستيطان والانقلابات في موازين القوى بين إسرائيل ودول الجوار من أجل استكمال حرمان الشعب الفلسطيني هذا الحقَّ بإسقاط «الديموقراطية» من تعريف دولة إسرائيل، أي إزالة أيِّ شبهة للمساواة السياسية والقانونية بين اليهود والعرب، وتأكيد التفوّق العنصري بلا لبس من خلال تشريع يهودية الدولة. تكرّس ذلك في «قانون الأمة الدولة» الإسرائيلي الذي صدر في أيار/ مايو ٢٠١٨ والذي عرّف إسرائيل على أنها «الأمة الدولة للشعب اليهودي» وشرّع «الحق الحصري» لليهود في «تقرير المصير القومي» على «أرض إسرائيل»، أي على فلسطين التاريخية.

لم تغب الدوافع الرئيسة لإعلان بلفور، الواردة أعلاه، عن مروحة كبيرة من المؤرخين والكتّاب والباحثين من الذين درسوا الإعلان وحللوا دوافعه واطّلعوا على آخر الوثائق الرسمية التي سُمح بفتحها للجمهور. نلقاها باكراً عند ستاين (١٩٦٥)، ثم عند ڤارتيتيه (١٩٧٠)، وفرومكين (١٩٨٩)، وجون غراينجر (٢٠٠٦)، وصولاً إلى شنير (٢٠١٠)، وجميس بار (٢٠١١)، ويوجين روغان (٢٠١٥) وآخرين. لم يخلط أيٌّ من هؤلاء بين الوسيلة والهدف، أو بين العوامل الثانوية والعامل الرئيسي. يقول جيمس بار: «لاستبعاد احتمال أن تمارس فرنسا الضغط لمصلحة إدارة دولية لفلسطين عند احتلال هذه الأخيرة، قررت الحكومة البريطانية إعلان دعمها للصهيونية» (Barr, 2011: 56). ويشير ماير ڤيريتي إلى أنّ هدف الرسالة «استثناء فرنسا من حكم فلسطين». ويفسر دافيد فرومكين الدافع الرئيس إلى إصدار إعلان بلفور على أنه الرغبة البريطانية في احتلال فلسطين، لأن هذه الأخيرة كانت الحلقة المفقودة

التي تستطيع وصل أجزاء الإمبراطورية البريطانية بعضها ببعض، بحيث تشكل سلسلة متصلة بين المحيط الأطلسي وأواسط المحيط الهادي (Fromkin, 1989: 282). ويؤكد جون غراينجر أنّ أحد أهداف إعلان بلفور، تجميد فرنسا (وأي طرف آخر) عن أيّ حضور في فلسطين بعد الحرب (Grainger, 2006). ويحسم رنتون بأنّ دعم لويد جورج لموطن قومي يهودي «من شأنه تأمين سيطرة بريطانيا على فلسطين بعد الحرب التي كانت ذات أهمية استراتيجية، بما هي خط الدفاع عن مصر وقناة السويس» (Renton, 2008). ويلاحظ سكوت أندرسن، كاتب آخر سيرة للورنس، أنّ لويد جورج كان يرى في دعم الصهيونية تورية لأطماعه الإمبريالية في فلسطين والمنطقة.(Anderson, 2013) أما يوجين روغان في كتابه اللامع «نهاية العثمانيين» (٢٠١٥)، فيبدأ بتعداد الأسباب التقليدية المألوفة لإعلان بلفور، كمن يمارس طقساً إلزامياً: إقناع ويلسون بدخول الحرب، إقناع روسيا الثورة بالبقاء في الحرب، رغبة البريطانيين في تعديل اتفاقية سايكس-پيكو، وقد أعطوا فيها للفرنسيين أكثر مما يستحقون، إلخ. لكنه لا يلبث أن يقلب المحاجة رأساً على عقب، ليخلص إلى أنه «في الظاهر، بدا أنّ اللورد بلفور كان يقدّم فلسطين إلى الحركة الصهيونية، في **الحقيقة، كانت حكومة لويد جورج تستخدم الصهاينة من أجل تأمين الحكم البريطاني لفلسطين**» (Rogan, 2015: 350).

هذا في المراجع البحثية. أما السياسيون، فلا خفاء لديهم بالنسبة إلى الهدف البريطاني الأول من الرسالة. آرثر بلفور يعلن عام ١٩١٨ أنّ فلسطين تحرس بوابات الهند. كأنما لتأكيد كلامه، يتعهد ماكس نوردو، القائد الصهيوني ومؤسس «المنظمة الصهيونية العالمية» مع هرتزل، في اجتماع

صهيوني بقاعة البرت هول وبحضور لويد جورج وبلفور «علينا أن نكون حرّاس قناة السويس. سيكون علينا أن نكون حرّاس طريقكم إلى الهند عبر الشرق الأدنى». لورد كورزون، وزيراً للخارجية، يبلغ مجلس الشيوخ عام ١٩١٩ أنّ بريطانيا ذهبت إلى فلسطين «لأهداف عسكرية واستراتيجية محددة من أجل حماية جانب مصر». وونستون تشرشل، وزيراً للمستعمرات، يقول عن فلسطين إنها «تحتل موقعاً جغرافياً مهماً في العلاقة بقناة السويس، والخط المباشر للهند ولعدد من المستعمرات الأخرى» (Mathew, 2014).

ولا حاجة لمزيد ما دام المسؤول الأول عن إعلان بلفور، رئيس الوزراء لويد جورج، أعلن الهدف منه بوضوح عشية بدء العمليات الحربية البريطانية في فلسطين، إذ قال إن دعم بريطانيا للصهيونية **«وسيلة ناجعة لحرف النقد الموجّه إلى الإمبراطورية البريطانية وتمويه الهدف الحقيقي [للإعلان] وهو تحويل فلسطين إلى مُلكٍ بريطاني British possession بعد الحرب»** (Barr, 2006: 203-204).

الفصل السادس

احتلال القدس

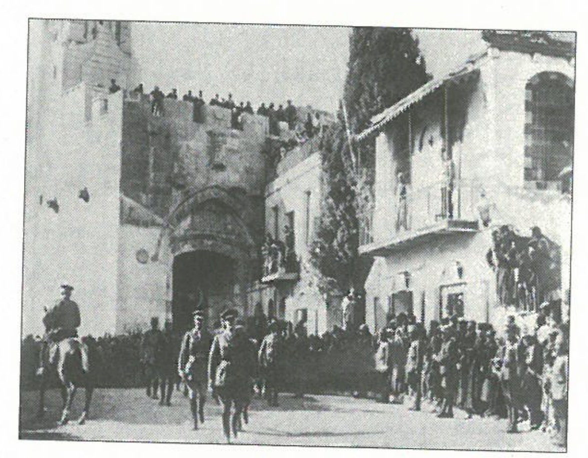
على جبهة سيناء، وقعت المعركة الحاسمة يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ عندما قطعت القوات البريطانية الطريق بين غزة وبئر السبع، وأشرفت على ميناء غزة. فانسحبت القوات التركية في اليوم التالي لتفادي حركة الالتفاف، وتجمعت شمالاً للدفاع عن القدس، فتعقبتها اندفاعة قوية لسلاح الخيالة البريطاني على الطريق الساحلي، وسيطرت على يافا في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧. باتت القدس مطوّقة، واستمر القتال للسيطرة عليها إلى يوم ٨ كانون الأول/ ديسمبر عندما سقطت مدينة الخليل، فانسحب الجيشان السابع والثامن التركيان بقيادة فوزي باشا والعقيد الألماني كريس فون كريسنشتاين، ونقلا مركز قيادتهما إلى نابلس.

دخلت القوات البريطانية القدس يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، وفي خراج البلدة تولى رئيس بلديتها حسين سليم الحسيني تسليم رسالة استسلام متصرف سنجق القدس التركي، عزت باشا، لأحد الضباط

البريطانيين. دخل أللنبي القدس يوم ١١ منه راجلاً، حرصاً على كرامة المدينة المقدسة وأهلها، حسبما نصحه سايكس، يرافقه كلايتُن وپيكو ولورنس، وقد رُقّي الأخير إلى رتبة عقيد. ونُسب إلى أللنبي أنه علّق على احتلال القدس بقوله: «الآن فقط انتهت الحروب الصليبية».



رئيس بلدية القدس، حسين سليم الحسيني، يسلّم صك استسلام متصرّف سنجق القدس لضابط بريطاني، ٩ كانون الاول/ديسمبر، ١٩١٧



أللنبي يدخل القدس راجلا، ١١ كانون الاول/ديسمبر، ١٩١٧



للفور، أعلن أللنبي الأحكام العرفية، ونصّب نفسه حاكماً عسكرياً على فلسطين. خلال المأدبة الاحتفالية، أعلن فرانسوا جورج پيكو أنه سيباشر الترتيبات والإجراءات اللازمة لإقامة حكم مدني في القدس، فردّ عليه أللنبي بحزم: «في المنطقة العسكرية، السلطة الوحيدة هي سلطة القائد العام، الذي هو أنا». ولما تذرّع پيكو بأنه قد نسّق مع إدوارد غراي، وزير الخارجية البريطاني، أبلغه أللنبي أنّ الحكم المدني يبدأ تنفيذه عندما يرى الحاكم العسكري أنه لم يعد ثمة حاجة إلى حكم عسكري (Barr, 2011: 58; Lawrence, 1979: 464).

عمّت الاحتفالات بريطانيا باحتلال القدس. بعث الملك برقية تهنئة إلى أللنبي والعسكريين، وأعلن اغتباطه بالإجراءات التي اتُّخذت لتجنّب القتال داخل المدينة والحفاظ على الأماكن المقدسة. هلّلت الصحافة للخبر، معتبرة الاحتلال البريطاني للقدس بمثابة الخاتمة للحروب الصليبية. حتى إنّ صحيفة «نيويورك هيرالد» الأميركية نشرت الخبر تحت عنوان «البريطانيون ينقذون القدس بعد ٦٧٣ سنة من الحكم الإسلامي». رُفع العلم البريطاني على المدينة، وسُمح للفرنسيين والإيطاليين برفع علمَي بلديهما على المؤسسات التابعة لهما. وتقرر ترك مصير القدس ليُبَتّ به في مؤتمر السلام.

بلغت خسائر بريطانيا في حملة فلسطين ١٨ ألف قتيل، قضى ١٦٠٠ منهم في معركة القدس وحدها، مقابل ٢٥ ألف قتيل للجيش التركي. وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر وردت أللنبي أوامر حكومة الحرب تقضي بالآتي: ١) تسليم صلاحياته لحاكم عسكري على المدينة؛ ٢) استكمال

احتلال فلسطين «من دان إلى بئر السبع» (وهي حدود فلسطين حسب التوراة وبناءً على خريطة عام ١٨٧٨)؛ ٣) التقدم عبر فلسطين وسورية إلى مشارف حلب؛ ٤) قطع كامل خطوط سكة الحديد التي تربط بين سورية وبلاد الرافدين.

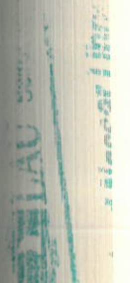
كشف وإعلان وطمأنات

خلال معركة فلسطين، وقع حدثان بارزان: نشر إعلان بلفور وكشف اتفاقية سايكس-پيكو. في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، نشرت الصحافة البريطانية رسالة آرثر بلفور إلى لورد روتشيلد. وتشاء الصدف أن تقوم الثورة البلشفية في اليوم ذاته.

وقد وجّه قائدها لينين نداءً عرض فيه الهدنة الفورية على الشعوب والحكومات، وأعلن رفض الثورة للدبلوماسية السرية، ورفض الضمّ والإلحاق، واعتماد مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير. وفي ٢٢ منه أعلن مفوض الخارجية ليون تروتسكي أنّ حكومته ستنشُر كل الاتفاقات السريّة التي عقدها النظام القيصري، رافضة الاعتراف بها أو التزامها. وفي اليوم التالي، نُشِرتْ اتفاقية سايكس-پيكو في صحيفتي **برافدا** و**إزفستيا**. وبعد ثلاثة أيام نشرت **الغارديان** البريطانية ترجمتها الإنكليزية.

كشف جمال باشا محتويات الاتفاقية في خطاب ببيروت في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧، اتهم فيه الشريف حسين بالارتهان للبريطانيين. مطلع عام ١٩١٨، بعث الشريف حسين برسالة إلى «المكتب العربي» في القاهرة يطلب فيها تفسيراً للاتفاقية والإعلان.

قرر رونالد ستورز، سكرتير شؤون الشرق في المفوضية البريطانية بالقاهرة، زيارة جدّة لطمأنة الشريف حسين بصدد إعلان بلفور. لكن بسبب تعيينه حاكماً عسكرياً مؤقتاً على القدس، تولى دافيد هوغارث المهمة نيابة عنه. أبحر هوغارث إلى المرفأ الحجازي في كانون الثاني/ يناير. لم تكن المدينة المنوّرة قد سقطت بعد، فوجد المبعوث البريطاني الشريف حسين حانقاً، يتّهم عبد العزيز ابن سعود بمساعدة الحامية العثمانية فيها، ويحتجّ على استمرار الدعم البريطاني لخصمه اللدود، علماً أنّ ابن سعود كان مدعوماً بالدرجة الأولى من «حكومة الهند»، المنافس التقليدي لـ«المكتب العربي» في القاهرة.



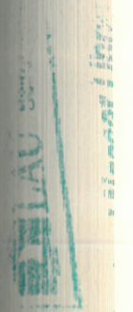
حمل هوغارث لأمير مكة رسالة كرّر فيها الطمأنة إلى أنّ «االعِرق العربي سيُعطى الفرصة الكاملة لإعادة تكوين أمة له في العالم»، موضحاً أنّ دعم بريطانيا لإزالة أية عقبة أمام عودة اليهود إلى فلسطين مرهون بأن يكون متوافقاً مع «حرية السكان المحليين الاقتصادية والسياسية»، وطمأنه إلى أنْ «لا شعب سيخضع لشعب آخر في فلسطين»، وأردف ذلك بمطالعة مطولة عمّا تتمتع به «اليهودية العالمية» من نفوذ في العالم، ناصحاً بأن لا يستسهل العرب رفض الصداقة التي يعرضها اليهود عليهم. اقتصر ردّ حسين على ترحيبه «باليهود في كل الأراضي العربية». يلفت النظر في ما ستُسمّى «رسالة هوغارث» إلى أنها لا تأتي على ذكر صريح للموطن القومي اليهودي؛ وأنّ الطمأنات فيها تتحدث عن «حرية العرب الاقتصادية والسياسية». وهنا آية أخرى من آيات المراوغة والغموض المقصود. فهل **حرية العرب** الاقتصادية والسياسية تفترض أنّ لهم **حقوقاً** اقتصادية وسياسية، تتجاوز الحقوق «الدينية والمدنية» الواردة في إعلان بلفور؟

بناءً على ذلك، زيدت مخصصات الشريف حسين. ويقدّر أنّ مجموع ما تلقاه من مخصصات في آب/ أغسطس ١٩١٨ بلغ أربعة ملايين و٥٢٠ ألف جنيه، ولدى سؤال أحد المسؤولين الماليين في الحكومة عن كيفية استرداد الأموال، أتاه الجواب: «إننا ندعم الحجاز سياسياً، لكننا لم نطوّره اقتصادياً بأي شكل» (Barr, 2006: 206-207).

في تقريره عن الرحلة، سجّل هوغارث «أنّ الشريف حسين لن يوافق على قيام دولة يهودية في فلسطين، وأنا لم أكن مكلّفاً أن أخطره بأن بريطانيا العظمى تفكر في مثل تلك الدولة» (Rogan, 2015: 356). وفي رواية لفريدمان، أن الشريف حسين كتب مقالاً في «القبلة»، الجريدة الناطقة باسمه، في ٢٣ آذار/ مارس ١٩١٨، يقول فيها إنّ «فلسطين موطن مقدّس ومحبوب... لليهود، أبنائها الأصليين. وإنّ أرض فلسطين البكر لا تكفي أهلَها بحيث إنّ عودة الجالية اليهودية إلى بلدها ستفيد مادياً وروحياً أخوتهم العرب في الحقول والمصانع والمتاجر» (Friedman, 1973: 91). أما وزارة الخارجية، فردّت على سؤال الشريف حسين باتهام جمال باشا ببثّ «الشك والريبة» بين الهاشميين والحلفاء، وكررت لشريف مكة «تعهد جلالته» بـ«تحرير الشعوب العربية» (Rogan, 2015: 356) وسُمّيت البرقية «رسالة باسّيت» Bassett على اسم موظف البرق الذي تسلّمها في جدّة يوم ٨ شباط/ فبراير ١٩١٨.

على هذه الخلفية، عُقد أول لقاء بين الأمير فيصل وحاييم وايزمان في العقبة في الرابع من حزيران/ يونيو ١٩١٨. تغيّب لورنس عن الاجتماع لوجوده في مهمة استطلاع. عرض وايزمان على فيصل تسخير اليهودية

العالمية لدعم الاستقلال العربي وتمويل العرب الذين يقاتلون الأتراك وتدريبهم. لم يلتزم فيصل شيئاً، متحججاً بضرورة مراجعة أبيه. ولعل أحد أسباب عدم اهتمام فيصل بتقديم أي تنازل لوايزمان، أنّ الاتصالات تجددت بينه وبين جمال باشا، وقد تلقى من الأخير رسالة يلعب فيها القائد التركي على ضعف حالة الحلفاء العسكرية ليقترح عليه اللقاء. ردّ فيصل بدعوة الأتراك إلى الانسحاب من جنوب عمّان، وأن يكون مستقبل العلاقة بين سورية والسلطنة علاقة فيدرالية على غرار الفيدرالية النمساوية الهنغارية، وطالبه بتسريح كل الجنود العرب من الجيش التركي للخدمة في الجيش العربي تحت إمرته (Anderson, 2013: 446) فلم يتلقَّ رداً يرضيه.



أللنبي في دمشق

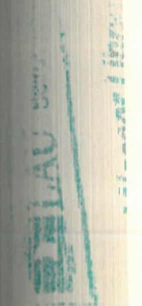
توازت مسيرة القوات البريطانية باتجاه دمشق مع تقدم الجيش العربي شمالاً نحو المدينة عبر اليرموك. بعد أن تعثرت محاولة جديدة لاحتلال عمّان، قرر أللنبي التراجع والاندفاع شمالاً على الشريط الساحلي. عرض عليه لورنس أن يتولى الجيش العربي احتلال درعا، عقدة خطوط سكة الحديد التي تربط بين فلسطين وجنوب سورية وسكة حديد الحجاز. فأعطاه الضوء الأخضر، فبدأ الهجوم في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩١٨ بنحو ألف من الخيالة العرب، فيما تولى فريق لورنس نسف خطوط سكة الحديد لمسافات واسعة وقطْع أسلاك التلغراف. في الآن ذاته، كانت القوات البريطانية تحتل بيسان والعفّولة وتتقدم لاحتلال طولكرم والناصرة، ولما وصلت إلى درعا، كانت القوات العربية قد سبقتها ورفعت عليها العلم العربي.

بدأ الجيش التركي انسحابه من دمشق في ١٣ تموز/ يوليو ١٩١٨، بإشراف جمال باشا الذي كلّف حفيدي الأمير عبد القادر الجزائري سعيد وعبد القادر المحافظة على الأمن في المدينة. بايع عددٌ من وجهاء المدينة الأميرَ سعيد على ولاية الشام، وكان أخوه عبد القادر قد والى حسين الذي أنقده مالاً لشراء ولاء زعماء الدروز، لكنه ما لبث أن غادر معسكر الثورة العربية وعاد إلى دمشق والتحق بالأتراك (مبيّض، ٢٠١٦: ٣٩).

في المقابل، عيّن الشريف حسين شكري الأيوبي رئيساً للحكومة، ورضا الركابي وزيراً للدفاع، وكان هذا الأخير قائد الكلية العسكرية في دمشق، اعتقله الأتراك وعذّبوه بتهمة الانتماء إلى جمعية «العربية الفتاة»، وأُطلق سراحه بعد خروج الأتراك عندما اقتحم متظاهرون سجنه في دمشق بقيادة الشيخ أحمد مريود، زعيم المقاومة في الجولان، وأطلقوا سراحه (مبيّض، ٢٠١٦: ٣٧-٣٨).

في نهاية أيلول/ سبتمبر ارتفع العلم العربي وتعالت الهتافات بحياة حسين وفيصل وسعيد. وألقى المحامي الشاب فارس الخوري خطبة استقلالية. حصل هرج ومرج وأعمال نهب وسرقة بعد دخول البدو المسلحين والخيالة الدروز، ما استدعى إطلاق نار من القوات العربية وسقوط مئتي قتيل وعدة مئات من الجرحى، على ما يروي صبحي العمري. بعدها، نجح الأمير سعيد في إخراج المسلحين وتقبّل بيعة الزعيم الدرزي الشاب سلطان باشا الأطرش، فاستتبّ الأمر وعيّن سعيد حكومة من خمسة وزراء: فارس الخوري، عطا الأيوبي، شاكر الحبلي، جميل الألشي، بديع مؤيد العظم (مبيّض، ٢٠١٦ :٤٤ و ٤٥).

في السادسة صباحاً من الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، دخلت وحدات من الجيش العربي دمشق، وكانت كتيبة أوسترالية قد سبقتها واخترقت المدينة شمالاً لقطع خط انسحاب الأتراك عن طريق حمص ومواصلة التقدم لاحتلال حلب، حسب الخطة المرسومة. عند دخوله دمشق، كان الجيش العربي، بقيادة جعفر العسكري، من عدة آلاف جندي معززين بسيارات مصفحة بريطانية وبطاريات مدفعية فرنسية وبفرقة خيالة مصرية وطائرات أوسترالية وبريطانية، من ضمنه نحو ألف وخمسمئة بدوي مسلح بقيادة الشريف ناصر، وإلى جانبه عودة أبو تايه ونوري الشعلان.



دخل لورنس المدينة واتخذ من فندق فكتوريا مقرّاً له. استدعى الأمير سعيد، فلم يأتِ إليه، فهدده بالاعتقال، فجاءه مع أخيه عبد القادر، وبادرا إلى تسليم السلطة لعطا الأيوبي. ثم دخل أللنبي المدينة، وتلاه فيصل يوم ٣ تشرين الأول/ أكتوبر. في اللقاء بين فيصل وأللنبي في فندق فكتوريا، أبلغ الجنرال البريطاني الأمير الحجازي أنّ فرنسا تحمي سورية وفيصل يدير شؤونها، باستثناء لبنان وفلسطين والساحل السوري من فلسطين إلى خليج إسكندرون، وأنّ ضابط اتصال فرنسياً سيلتحق به ويعمل بالتعاون مع لورنس. وطالب أللنبي الأمير بنزع الأعلام العربية في بيروت. وكان فيصل قد عيّن شكري الأيوبي حاكماً عسكرياً على ولاية بيروت، فرفع العلم العربي على سرايا بيروت، وعيّن حبيب باشا السعد حاكماً مدنياً على جبل لبنان، بعد أن أقسم السعد الولاء للشريف حسين. وهكذا انتهت الفترة الوجيزة من الحكم العربي على ولاية بيروت وجبل لبنان، وسُلِّم الحكم المدني فيهما لفرانسوا جورج بيكو بصفته «المفوض

السامي الفرنسي في الشرق»، والمستشار السياسي للجنرال أللنبي، «القائد العام لقوات الحلفاء في الشرق».

اعترض الأمير على منحه مملكة لا منفذ لها على البحر، فذكّره أللنبي بأنه وجيشه العربي تحت إمرته بصفته الحاكم العسكري لأراضٍ تحتلها قوات الحلفاء (Anderson, 2013: 480- 481; Rogan, 2015: 379) لن يطول بقاء لورنس في دمشق. استأذن أللنبي وغادر إلى بريطانيا في اليوم التالي.

كان احتلال دمشق آخر العمليات العسكرية التي خاضها الحلفاء في المشرق العربي وأكبرها. في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ صدر بيان مشترك إنكلو فرنسي يعيد تعريف الأهداف الحربية للبلدين على أنها كانت من أجل «التحرر الكامل والنهائي لشعوبه، وقد طال اضطهادها من قبل الأتراك، وإنشاء حكومات وطنية تستمد سلطتها من مبادرة السكان المحليين ومن اختيارهم الحر». وهو من أبدع النصوص في النفاق الاستعماري. مهما يكن، فلم يتعارض هذا التنازل لـ«الخيار الحر للسكان المحليين» مع ثقة بريطانيا بأنّ العرب سيمنحونها الانتداب عليهم، وقد وعدهم الأمير فيصل بذلك ;McMillan, 2003: 386-7) .Stein, 1926: 227)

بداية الأمر، أدار فيصل شؤون سورية كما تسلّمها من أللنبي، على اعتباره قائد «جيش الشمال» التابع لجيوش الحلفاء، يحكم ولايات دمشق وحلب ودير الزور، ويتقاضى ميزانية شهرية من الخزانة البريطانية قدرها ١٥٠ ألف إسترليني شهرياً. وكان أول إجراءات السلطة الجديدة إلغاء جيش الثورة العربية المكوّن معظمه من قوات بدوية لأجل بناء جيش نظامي

بإمرة ضباط وجنود عرب من الجيش التركي. أعلن فيصل التجنيد الإلزامي، واستثنى منه الدروز. إلا أنّ حملة التجنيد ما لبثت أن أُلغيت لعدم الإقبال عليها؛ فالناس منهَكون ومستنزَفون من الحروب والمجاعة.



بعد أسبوع من فتح دمشق، انهارت ألمانيا في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، وطلبت تركيا السلام بعد أن غادر القادة الاتحاديون الثلاثة البلاد على متن طرّاد ألماني، ووقّع السلطان محمد اتفاقاً سرّياً يضع السلطنة تحت الانتداب البريطاني. ووُقِّعَت «هدنة مودروس» بين وزير البحرية التركي والأميرال البريطاني سومرست كالثروب يوم ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨، على ظهر الطرّاد آغاممنون الراسي في مرفأ مودروس بجزيرة ليمونوس اليونانية. بموجبه، تسلّم الحلفاء كل الحاميات التركية خارج الأناضول، واحتلوا المضائق، وفي المقابل، سرّحت تركيا سلاح الطيران، ووضعت كل المرافئ ومحطات سكك الحديد بتصرّف الحلفاء. بعيد الهدنة احتلت قوات الحلفاء مدينة إسطنبول، وشرعت في التقسيم العملي لتركيا بين فرنسيين وإيطاليين وبريطانيين ويونانيين. رفض لويد جورج إشراك الفرنسيين في إدارة تركيا. كان يريد استعجال عملية التقسيم قبل تدخل الولايات المتحدة الأميركية.

حرائق في خريطة سايكس-پيكو

بعد سقوط دمشق، التقى بول كامبون اللورد بلفور وأثار الفرنسي موضوع دخول جيوش أللنبي منطقة النفوذ الفرنسية، وطالبه بإجراء ترتيبات لإدارة المنطقة «بطريقة مشتركة». أُحيل الطلب على لويد جورج، فردّ بأنّ اتفاقية سايكس-پيكو لم تعد تتلاءم مع الأوضاع الحالية، وأنها اتفاقية «غير مرغوب فيها على الإطلاق من وجهة النظر البريطانية». وذكّر لويد جورج المسؤول الفرنسي بأنّ ما كسبه البريطانيون في تركيا حصل بقوات كبيرة من بريطانيا و«الأنزاك» وبمشاركة ضئيلة من قوات الحلفاء. بناءً على هذه المستجدّات، صدر بيان بريطاني فرنسي مشترك صاغه سايكس وفرانسوا جورج پيكو، وعدّلته وزارة الخارجية البريطانية، يعلن اعتماد مبدأ «موافقة المحكومين»، [بما هو بديل جذري من «الحق في تقرير المصير»]، ويؤكد أنّ أهداف الحكومتين «التحرير الكامل والناجز للشعوب التي طالما عانت من اضطهاد الاتراك، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية ستستمد سلطتها من الممارسة الحرة لمبادرة السكان المحليين وخيارهم»، دون أي ذكر للاستقلال العربي. ووعدت الحكومتان بدعم العمل المنتظم للحكومات والإدارات التي سينتخبها السكان بإرادتهم الحرة (Sykes, 2016: 306-307).

كتب لويد جورج لاحقاً يقول إنّ الجيوش البريطانية بقيادة أللنبي «أحرقت بنيرانها اتفاقية سايكس-پيكو»، إذ استعادت فلسطين من «عدوان الأتراك المتهاوي» (Kramer, 2016). حقيقة الأمر أنّ نيران الجيوش البريطانية أحرقت فرصة فرنسا ليكون لها وجود في فلسطين أو

نفوذ، علماً بأن فرنسا أيدت إعلان بلفور في شباط/ فبراير ١٩١٨ بعد أن سيطرت القوات البريطانية عملياً على كامل فلسطين.

مع اقتراب نهاية الحرب، بات لويد جورج يتحدث بما هو صاحب النصر. على الجبهة الشرقية، بريطانيا هي التي قادت عملياً جيوش «الحلفاء»، وهي التي قدمت فيها العدد الأكبر من الضحايا. فهي التي هزمت حملة جمال باشا لاحتلال قناة السويس، وهي التي طردت القوات التركية من الولايات العربية بعد احتلال القدس ودمشق. وقد حققت ذلك بمشاركة فرنسية محدودة. بإيجاز، كان لسان حال لويد جورج يقول إن بريطانيا هزمت السلطنة العثمانية منفردة «فيجب عليها أن تنتزع حصة الأسد من الغنائم» (Barr, 2011: 64). وسينتزع لويد جورج حصة الأسد من تلك الغنائم في لقائه الشهير بكليمنصو عشية مؤتمر باريس. في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨، جرى حوار شديد الدلالة في السفارة الفرنسية بلندن، ويتذكره سكرتير رئيس الوزراء البريطاني في رواية شفوية على النحو الآتي:

«- كليمنصو: حسناً، ما الذي سنناقشه؟

- لويد جورج: بلاد الرافدين وفلسطين.

- قل لي، ماذا تريد؟

- أريد الموصل.

- ستكون لك... أي شيء آخر؟

- نعم. أريد القدس أيضاً.

- ستكون لك، قال كليمنصو مجدداً» (Barr, 2011: 71-72).

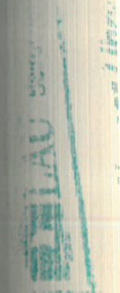
والمقصود بالقدس طبعاً كل الأراضي الفلسطينية الواقعة بين حيفا وجنوب غزة. وقد ربط كليمنصو التخلي عن الموصل بالاتفاق على حصة لفرنسا في نفط بلاد الرافدين. هكذا صحح هذا الحديث المقتضب ما ورد في اتفاقية سايكس-پيكو عن الإدارة الدولية للأراضي المقدسة بأخذ بريطانيا لفلسطين كاملة واستعادة الموصل استكمالاً للسيطرة على نفط بلاد الرافدين وفارس. وكان لويد جورج قد أمر قائد القوات في العراق بالتحرك نحو الموصل، التي احتلها في الشهر التالي، فيما قوات أللنبي تتجه لاحتلال حلب، في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر، وكلتا الحملتين في سباق مع الوقت قبل توقيع اتفاقية الهدنة.(Mejcher, 2006: 35-42) وفي نهاية ذلك العام، كان الجيش البريطاني قد احتلّ بغداد ودخل كركوك بعد استسلام الجيش التركي.

سايكس ينسحب من المسرح

لم يستطع سايكس البقاء في لجنة شؤون الشرق الأوسط في حكومة الحرب، وقد تكاثرت الانتقادات عليه لتخلّيه في اتفاق سايكس-پيكو عن فلسطين للإدارة الدولية، وعن لواء الموصل للفرنسيين (Sykes, 2016: 149). طلب نقله إلى وزارة الخارجية ليواصل عمله في «النشرة العربية The Arab Bulletin»، التقرير الاستخباري الدبلوماسي السري الذي يحلل التطورات في المنطقة العربية.

ردّ له اللورد كورزون الصاع صاعين على تهجمه عليه خلال مداولات إعلان بلفور، فرفض تعيينه في ذاك المنصب، فعُيّن في منصب «مستشار عام للجزيرة العربية وفلسطين» يتبع للورد هاردنغ، نائب الوزير

للشؤون الخارجية. هكذا هوى سايكس من «سموّ عليائه»، حسبما مازحه موريس هانكي، إلى مكتب تحت الأرض في ملحق تابع لوزارة الخارجية، فكان أول ما قام به إنشاء رابطة لزعماء اليهود في الدول الحليفة، ترأسَ وايزمان فرعَها البريطاني، ونظّم لهذا الأخير مقابلة مع الملك جورج الخامس، ثم رافقه في جولة إلى المنطقة في آذار/ مارس ١٩١٨، بدآها في الإسكندرية، ومنها إلى فلسطين، حيث قابل أللنبي لأول مرة. وفي حزيران/ يونيو من ذلك العام، رافق سايكس وايزمان للقاء الأول الذي مرّ ذكره بين الأمير فيصل والمسؤول الصهيوني في مؤاب بوادي الأردن (Sykes, 2016: 302-303).



رفضت حكومة الحرب طلب ترقية سايكس إلى رتبة لواء. في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر اعتزم القيام بآخر رحلاته إلى باريس وروما، حيث زار الفاتيكان وصلى في كنيسة «سيستين»، ثم انتقل إلى مصر، ومنها إلى القدس، حيث التقى أللنبي، وكان الأخير قد اكتشف أنه في فلسطين «يبلغ عدد غير اليهود ٥٧٣ ألف نسمة مقابل ٦٦ ألفاً من اليهود»، فدعا في مذكرة لوزارة الحرب بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨ إلى مطالبة الصهيونيين بالتحفظ في تصريحاتهم السياسية والتقليل من المطالب المغالية وحثّهم على الصبر والتعاطف مع أكثرية سكان فلسطين. وكتب سايكس إلى وزارة الخارجية بالمعنى ذاته، مع أنه ختم رسالته بتفسير التوتر القائم بين العرب واليهود في فلسطين على أنه «ناشئ عن سوء تفاهم أكثر منه عن تضارب دائم في الآراء». كان سايكس لا يزال مقتنعاً بإرساء حكم المنطقة على القوميات الثلاث «المتآلفة»: العرب واليهود والأرمن.

كانت حلب آخر محطات رحلة مهندس «اتفاقية آسيا الصغرى» و«إعلان بلفور» قبل أن يعود إلى باريس حيث التقى صديقه ناحوم سوكولوف (Sykes, 2016: 216-217). أثناء غيابه، فاز مارك سايكس بالانتخابات النيابية في دائرته ضد غريمه الليبرالي. أدارت زوجته المعركة، متسلحة برسالة تقدير له من لويد جورج. لكن النائب المحافظ لن يهنأ بالفوز، توفي من الأنفلونزا في ١٦ شباط/ فبراير ١٩١٩ قبل يوم واحد من بلوغه الأربعين (Sykes, 2016: 328- 329).

الفصل السابع

باريس ١٩١٩
سلم إمبريالي لحرب إمبريالية

«المجلس الأعلى» و«الأربعة الكبار»

افتُتح مؤتمر السلم بباريس في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩. أداره بين ١٢ كانون الثاني/ يناير و٢٤ آذار/ مارس ١٩١٩، «مجلس العشرة» الذي ضمّ رؤساء وفود الدول الخمس الكبرى: فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة واليابان، كل مع وزير خارجيته. بعدها، انسحب الأربعة الكبار، بريطانيا، فرنسا، أميركا وإيطاليا، وأخذوا يجتمعون بما هم «مجلس الأربعة»، وقد سُمّي «المجلس الأعلى». وظلّت اليابان ممثلة في اللجنة التنفيذية.

حضر المؤتمر ممثلون عن ٢٧ بلداً، وأصرّت بريطانيا على أن تحضر بما هي الإمبراطورية البريطانية، ومعها ممثلون عن دول الكومنولث - كندا، جنوب أفريقيا، أوستراليا، الهند. نظم أعضاء المؤتمر في ما بينهم ٥٢ لجنة

لدراسة جداول الأعمال وتقديم الاقتراحات، وعقدوا ١٦٤٦ جلسة عمل. عقد المؤتمر ست جلسات عامة، أبرزها تلك التي انعقدت للاستماع إلى مشروع الرئيس ويلسون عن «عصبة الأمم» يوم ١٤ شباط/ فبراير. وتوّج المؤتمر أعماله بالتوقيع على «معاهدة ڤرساي» في قاعة المرايا بالقصر الملكي الفرنسي الشهير، يوم ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩.



«الأربعة الكبار»: وودرو ويلسون، جورج كليمنصو، فيتوريو اورلاندو، دافيد لويد جورج، مؤتمر السلم، باريس ١٩١٩

ممثل الدولة المضيفة رئيس الوزراء جورج كليمنصو، طبيب وصحافي. أدّى دوراً مهماً في الجمهورية الثالثة، بما هو أحد قادة الحزب الراديكالي، وتولى رئاسة الوزراء عام ١٩٠٦-١٩٠٩ وعام ١٩١٧-١٩٢٠. لقّب «أبا النصر» و«النمر». كان قليل الاهتمام بالإمبراطورية الفرنسية، على عكس وزير خارجيته ستيفان پيشون. أبرز هموم كليمنصو استعادة

الأراضي الفرنسية التي اقتطعتها ألمانيا في حرب ١٨٧١، أي مقاطعتي الألزاس واللورين، والانتقام من ألمانيا بفرض العقوبات والتعويضات الباهظة عليها وإضعاف قدراتها الاقتصادية والعسكرية بحيث لا تستطيع أن تشنّ حروباً جديدة على فرنسا التي لن تستطيع ردم الفجوة الصناعية والعسكرية والديموغرافية بين البلدين.

رئيس الوزراء البريطاني، عضو الحزب الليبرالي، لويد جورج، خاض الحرب لمنع ألمانيا من أن تحتكر السيطرة على القارة الأوروبية وتهدّد الشواطئ البريطانية، بعد أن غزت بلجيكا. أبرز همومه الحفاظ على الإمبراطورية البريطانية وتوسيع التجارة البريطانية واستمرار سيادة الأساطيل البريطانية على البحار. هاجسه الأكبر خلال المؤتمر احتواء روسيا، التي تهدد طريق الهند، ومع أنه ارتاح من خروج روسيا من الحرب بعد قيام الثورة البلشفية، فإذا روسيا البلشفية مصدر قلق أكبر، وقد تحولت إلى مركز تصدير للثورات العمالية في أوروبا وأميركا ودعم حركات تحرير المستعمرات في سائر العالم.

تمثلت إيطاليا في المؤتمر برئيس وزرائها، الحقوقي فيتوريو أورلاندو، الذي تحقق انتصار الجيش الإيطالي على الجيش النمساوي على عهده، فسُمّي «رئيس حكومة النصر» ووزير خارجيته سيدني سونينو.

إلا أنّ أبرز وجوه المؤتمر، هو بلا شك الرئيس وودرو ويلسون، وقد قرر مشاركة الولايات المتحدة في الحرب حتى تكون الحرب العالمية «حرباً ما بعدها حرب»، فها هو يغادر بلاده لأشهر على أمل أن يحوز لقب البطل الذي حقق «سلم ما بعده سلم» متأبّطاً نقاطه الأربع عشرة، وقوامها

«جعل العالم آمناً من أجل الديموقراطية»، وتحقيق السلم العادل، وإلغاء الدبلوماسيات السرية، ونزع السلاح وتنفيذ مبدأ تقرير المصير الملتبس.

وتوماس وودرو ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤) أول جنوبي يُنتخب رئيساً للولايات المتحدة منذ عام ١٨٤٨. جاء إلى رئاسة الدولة من رئاسة جامعة پرنستون الشهيرة. عُرف داخلياً بإصلاحاته الليبرالية والاجتماعية، وأبرزها تقييد الاحتكارات، والحدّ من عمل النساء والأطفال، وزيادة الأجور وخفض ساعات العمل، إلخ.

وويلسون هو مؤسس «الاحتياطي الفيدرالي»، البنك المركزي المسؤول عن إصدار العملة والإشراف على سلامة القطاع المصرفي. إلا أنّ الوجه الآخر لليبرالية الاجتماعية عند ويلسون، كان تشجيع العنصرية البيضاء. أعاد العمل بممارسات تمييز عنصري أُلغيت في إصلاح سابق، فأخرج أعداداً كبيرة من الموظفين الأفارقة الأميركيين من أجهزة الإدارة الفيدرالية. وفي عهده، استعاد عدد من الوزراء تطبيق قواعد التمييز العنصري بين موظفيهم في المطاعم ودُور المياه. لقد أحاط ويلسون نفسه بمستشارين يهود وصهيونيين، أبرزهم لويس برانديس، أول قاضٍ يهودي في المحكمة العليا، وكانت المرة الأولى التي يتسلّم فيها يهودي هذا المنصب، وفيليكس فرانكفورتر، تلميذ برانديس الذي سيرافقه بصفة مستشار إلى مؤتمر السلام.

في السياسة الخارجية عُرِف ويلسون بنظريته عن «الدبلوماسية الأخلاقية» النابعة من إيمان بـ«الاستثناء الأميركي» تنفرد فيه الولايات المتحدة الأميركية بحمل رسالة نشر الحرية والديموقراطية في العالم. أما

نشر الديموقراطية في أميركا اللاتينية، فكان الاسم المستعار لفرض إرادة أميركا الشمالية وتلبية مصالحها الاقتصادية بالقوة العسكرية عندما يلزم.

أعلن ويلسون في عام ١٩١٣ أنه سوف «يعلّم» جمهوريات أميركا الجنوبية أن «تنتخب رجالاً خيّرين». والتعليم هو بالتدخل والاحتلال العسكريين والتوسع الاستعماري في ما يُعَدّ الحديقة الخلفية للولايات المتحدة. تدخل عسكرياً ضد الثورة الدستورية والاجتماعية في المكسيك عام ١٩١٠، ورفضت حكومته الاعتراف بالرئيس المنتخب مديرو، بعد أن أضرّت سياساتُه الوطنية بمصالح الأميركيين الشماليين المسيطرين على التعدين وقطاعات أخرى من الاقتصاد، فدعم ويلسون المعارضة المسلّحة ضده إلى أن أجبِر على الاستقالة وحصل اغتياله. وما لبث الحكومة الأميركية أن انقلبت على خلف مديرو، فأرسل ويلسون عام ١٩١٤ البحرية لاحتلال ميناء «ڤيرا»، ما اضطر الرئيس إلى الاستقالة. وما هي إلا سنتان، حتى أعلن الرئيس الأميركي الحرب على المكسيك وأرسل قوة مشاة للقبض على قائد الحركة الفلاحية بانشو ڤيا. وفي عهد ويلسون، احتلت القوات الأميركية هاييتي عام ١٩١٥، ولم تغادرها إلا بعد أن طردتها منها انتفاضة شعبية عام ١٩٣٤. وفي عام ١٩١٦، أمر ويلسون بغزو جمهورية الدومينيكان، وأبقى على قواته فيها حتى عام ١٩٢٤ لتأمين انتخاب رئيس موالٍ. وقد تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في كوبا نحو عشرين مرة في عهد ويلسون (بين ١٩١٧ و١٩٢٢) بعد أن أرسلت قواتها عام ١٩١٢ لقمع انتفاضة للسكان الأفريقيي الأصل ضد التمييز العنصري. وفي عهد ويلسون «اشترت» الولايات المتحدة من هولندا «جزر العذارى» في البحر الكاريبي.

شبح الشيوعية

جرت المداولات في مؤتمر باريس على خلفية انتصار الثورة البلشفية في روسيا وانسحابها من الحرب منذ نهاية عام ١٩١٧ وتوقيع الهدنة الروسية الألمانية، ثم تكريسها في معاهدة مؤتمر السلم بريست ليتوفسك في ٣ آذار/ مارس ١٩١٨. وكانت القوات الحليفة قد تدخلت عسكرياً ضد الثورة منذ نهاية عام ١٩١٨ بما ليس أقلّ من ١٨٠ ألف جندي أجنبي، إضافة إلى دعم عدة جيوش «بيضاء» بالمال والسلاح.

عاش المؤتمرون تداعيات الثورة الروسية في أوروبا طوال مداولاتهم. عشية الافتتاح، قامت في ألمانيا انتفاضة مسلحة أطلقتها «عصبة سبارتاكوس» الشيوعية، سيطرت على العاصمة برلين لأسبوع قبل أن تغرق بالدم ويُغتال أبرز قادتها روزا لوكسمبرغ وكارل ليبنخت. في آذار/ مارس، قامت في المجر الجمهورية المجرية السوفياتية، بقيادة بيلا كون، التي أعلنتْ إلغاء الامتيازات الإقطاعية والألقاب وتوزيع الأراضي على الفلاحين وفَصْل الكنيسة عن الدولة وتشريع حرية التعبير والاجتماع؛ وحوّلت السكن والنقل والمصارف والمستشفيات والمؤسسات الثقافية إلى ملكيات عامة. ومع أنّ الجمهورية الوليدة حاولت تطبيع علاقاتها مع قوى التحالف، إلا أنها سقطت يوم ٦ آب/ أغسطس ١٩١٩ أمام زحف الجيش الروماني.

وقامت عدة انتفاضات وحركات عمالية في عدد من بلدان أوروبا الرافضة تحميلها تبعات الحروب والمطالبة بحقوقها، وقد قدّمت أكبر التضحيات في سبيل الانتصار. من تلك الحركات الإضراب العام في النمسا، وحركة

احتلال المصانع في تورينو بإيطاليا. في نيسان/ أبريل ١٩١٩، نفذ بحارة الأسطول الفرنسي في البحر الأسود عصياناً رفضاً للمشاركة في القتال ضد الثورة الروسية. وشهدت باريس اشتباكات عنيفة بين العمال وقوات الشرطة خلال الاحتفالات بعيد العمال في الأول من أيار. ومن الآثار الفورية للتحدي الذي طرحته الثورة البلشفية والحركات العمالية اتخاذ المؤتمر قراراً بإنشاء «منظمة العمل الدولية» للاهتمام بالطبقات العاملة الأوروبية والأميركية المتململة.

لم تدعَ روسيا البلشفية إلى المؤتمر على اعتبار أنها قد عقدت اتفاق سلم مع ألمانيا. مع أنّ ويلسون شارك في التدخل العسكري ضد الثورة بقوة محدودة، فقد بادر إلى اقتراح تسوية تقضي بتقديم مساعدات إنسانية إلى روسيا، في حرب أهلية ضروس ومجاعة منتشرة، لقاء تعهدها بوقف تصدير الثورة. ماشى لويد جورج المبادرة أول الأمر على أمل خفض مصاريف حرب التدخل ضد السوفيات، وقد أنفقت بريطانيا فيها ١٠٠ مليون جنيه إسترليني، والفرنسيون نصف ذلك المبلغ (McMillan, 2003:73).

ردّ تشيشيرين، مفوّض الخارجية الذي خلف تروتسكي، فذكّر ويلسون بأنّ بلاده تحتل أرضاً روسية في سيبيريا، وأنّ النقاط الـ١٤ تدعو إلى ترك روسيا تقرر مصيرها بنفسها. وفي لفتة أكثر دبلوماسية، أعلن ليتفينوف، نائب تشيشيرين، أنّ الشعب الروسي يشارك الرئيس ويلسون مبادئه العظيمة، وأنّ البلاشفة هم أول من دعا إلى تقرير المصير والدبلوماسية المكشوفة. وأكد ليتفينوف أن كل ما تريده الحكومة السوفياتية من المؤتمر هو السلم لبناء مجتمع أفضل، وأنها مستعدة للتفاوض، إلا أنّ تدخل

الحلفاء والحصار الذي فرضوه عليها أديا إلى بؤس عميم، ما اضطر البلاشفة إلى استخدام الإرهاب للحفاظ على بلادهم. بناءً عليه، أُرسل ويلسون الدبلوماسي الأميركي وليام باكلر لمفاوضة ليتفينوف، وعاد ليبلّغ استعداد الحكومة السوفياتية لبذل الكثير لإنجاح مؤتمر السلم، بما في ذلك تسديد البعض من الديون التي أعلنتْ إلغاءها وزيادة التنازلات للشركات الأجنبية، ووقف الدعوة إلى الثورة العالمية (McMillan, 2003: 75-76).

اثار اقتراح التفاوض معارضة عدد من المشاركين في المؤتمر، بمن فيهم الروس «البيض»، وكليمنصو وونستون تشرشل الذي جاء خصيصاً من لندن لعرض وجهة نظره المخالفة لرئيس وزرائه، فأعلن في خطاب ناري أمام المجلس الأعلى أنّ العقيدة البلشفية قائمة على العنف، ودعا إلى تنظيم حملة عسكرية لاجتياح روسيا، لا التفاوض معها. رغم ذلك، قرر ويلسون إيفاد مبعوثين أميركيين رسميين في مهمة سرية إلى موسكو قابلا تشيشيرين ولينين وعادا بانطباعات إيجابية جداً عن إجراءات البلاشفة الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على أسباب الفقر والفساد والطغيان والحرب، لكنهما لاحظا أنّ الحكومة السوفياتية ليست في وارد بناء الديموقراطية السياسية أو دولة القانون. أُعجب الرجلان بلينين، وتأثرا بصراحته وعادا حاملَين مشروع تسوية يبدأ بوقف إطلاق نار وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الروسية، ولكن دون وقف المساعدات الغربية للجيوش البيضاء. لم يجد ويلسون الوقت للقاء مبعوثَيه وكان لويد جورج فقد اهتمامه بفكرة السلم مع روسيا البلشفية، فلم يجد المبعوثان من هو مستعد لسماع تقريرهما عن الرحلة. في تلك

الأثناء، اندلعت الثورة المجرية بقيادة بيلا كون، وأعادت إحياء المخاوف من البلاشفة (McMillan, 2003: 78-79).

يبقى أنّ انتصار البلاشفة في روسيا ضاعف التوجّس البريطاني التاريخي من الخطر الروسي، وزاد من إصرار الموقف البريطاني والأميركي خصوصاً على تخفيف العقوبات على ألمانيا، على اعتبار أنّ ألمانيا متعافيةً، هي الدولة الأوروبية الوحيدة القادرة على صدّ التوسع البلشفي على أوروبا. في المقابل، استمر كليمنصو في سياسته الانتقامية التي قال عنها تشرشل: «إن حقد فرنسا على ألمانيا شيء غير إنساني» (McMillan, 2003: 422). إلى هذا، شكل انتصار البلاشفة وإنشاء الأممية الثالثة دعماً حاسماً، مادياً ومعنوياً، لحركات التحرر الوطني من الاستعمار. هكذا تجمعت كل العناصر لكي يصاغ السلم العالمي تحت وطأة الخوف من البلاشفة، على ما خلصت إليه ماكميلان في كتابها عن مؤتمر باريس (McMillan, 2003: 65).

صيغتان عن حق تقرير المصير

كانت مفردة «تقرير المصير» العنوان الرئيس لـ«مرسوم السلم»، الذي أذاعه لينين في اليوم التالي على انتصار الثورة، ويتضمّن المبادئ الآتية:

١) ضد احتلال دولة لأخرى، وضد «ضمّ قوميّة صغيرة أو ضعيفة إلى دولة كبيرة وقويّة... دون التعبير الإرادي والواضح والمحدّد عن موافقتها ورغبتها في ذلك... أكانت هذه الأمّة في أوروبا أم في البلدان البعيدة ما وراء البحار». وإنّ هذا الحق قائم بغضّ النظر عن موعد الضمّ القسري، والمستوى الحضاري للأمة التي دُمجت بالقوّة أو فُصِلت عن حدود دولة أخرى.

٢) لا تعويض، أي رفض إجبار البلدان المهزومة على دفع تعويضات مالية أو عينية للدولة المنتصرة.

٣) الحق في الانفصال: «إنّ إبقاء أمة من الأمم بالقوة داخل حدود دولة أخرى، وحرمان هذه الأمة حقَّ التّقرير بواسطة الاقتراع الحرّ عن الشكل الإداري والسياسي الوطني الذي تريده، دون قسر وبعد الجلاء التام للقوى المسلّحة التابعة للأمة التي ضمّتها أو ترغب في ضمّها،... فإنّ مثل هذا التّوحيد يعتبر عمليّة ضمّ، أي أنّه فعل احتلال وعنف».

وختم لينين نداءه بالقول: «إنّ الاستمرار في هذه الحرب لتمكين الأمم القويّة والغنية من أن تتقاسم في ما بينها القوميّات الضّعيفة والمغلوب على أمرها، إنما يشكّل أفظع جريمة بحقّ الإنسانيّة».

ДЕКРЕТЪ О МИРѢ,

ПРИНЯТЫЙ ЕДИНОГЛАСНО НА ЗАСѢДАНІИ ВСЕРОССІЙСКАГО СЪѢЗДА СОВѢТОВЪ РАБОЧИХЪ, СОЛДАТСКИХЪ И КРЕСТЬЯНСКИХЪ ДЕПУТАТОВЪ 26 ОКТЯБРЯ 1917 Г.

مرسوم السلم، الذي كتبه لينين وأقرّه المؤتمر الثاني لـ«سوفييت نواب العمال والجنود والفلاحين» في ٨ نوفمبر ١٩١٧

طبّقت روسيا البلشفية الحق في تقرير المصير في قانون «المساواة والسيادة لشعوب روسيا» الصادر في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، وأكد مبدأ الحق في تقرير المصير لشعوب روسيا بما فيه الانفصال، وألغى الامتيازات والقيود القومية والدينية، وثبّت حق الأقليات القومية واللغوية في التنمية الحرة. وبناءً على هذا القانون، وجّه مجلس مفوضي الشعب في ٧ كانون الأول/ ديسمبر بتوقيع لينين، رئيس مجلس مفوضي الشعب، وستالين، مفوض القوميات، نداءً إلى مسلمي روسيا والشرق، تتعهد فيه الحكومة السوفياتية بالاعتراف بمؤسساتهم ومعتقداتهم القومية وثقافاتهم الخاصة وتدعوهم للانضمام إلى ثورة العمال والفلاحين. وحضّ النداء مسلمي الشرق، من فرس وأتراك وعرب وهندوس، على الثورة على «الغاصبين الأوروبيين»، مؤكداً نهاية الدبلوماسية السرّية، رافضاً احتلال أراضي الغير. وعارض تقسيم تركيا وفصل أرمينيا عنها، وأيد حق الأرمن في تقرير المصير، وأعلن تخلي الحكومة السوفياتية عن المطالبة بالآستانة، مؤكداً أنْ «يجب أن تبقى القسطنطينية بيد المسلمين». كذلك عارض النداء تقسيم فارس، وسجّل تعهد الحكومة السوفياتية بالانسحاب من فارس فور انتهاء العمليات العسكرية، وختم النداء بمناشدة مسلمي الشرق التعاون مع الثورة البلشفية لبناء عالم جديد[1].

(١) وتلاحقت بعدها المواقف من القضايا الإسلامية والعربية. أدان المؤتمر الثاني للكومنترن (تموز/ يوليو آب/ أغسطس) ١٩٢٠، إنشاء دولة يهودية في فلسطين (طرابلسي، ١٩٧١: ٦٧) وفي أيلول/ سبتمبر انعقد في باكو «مؤتمر شعوب الشرق» يعلن أنّ الحرب الكونية خيضت «من أجل أن يتقرر من هو الذي سيسيطر على أقطار آسيا، ولمصلحة من سوف تستعبد شعوب الشرق». حولت بريطانيا ثلاث دول إسلامية مستقلة إلى مستعمرات. في العراق، سلبت أثمنَ الموارد=

بعد أسابيع من نداء لينين، أذاع الرئيس ويلسون نقاطه الـ١٤، في خطاب أمام الكونغرس يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨، في محاولة ردّ والتفاف على «مرسوم السلم» السوفياتي. أيدت المقدمة «رغبة الأمم في أن تعيش حياتها وتختار مؤسساتها الخاصة، وأن تتأكد من تعامل سائر الأمم معها على أساس العدالة والتكافؤ».

تضمنت نقاط ويلسون رفض الاتفاقات السرية، والدعوة إلى حرية الملاحة البحرية، وإزالة العقبات أمام حرية التجارة، وخفض التسلّح، ومعالجة قضايا الحدود والاحتلالات والانسحابات في أوروبا (بما فيها حق فرنسا في استعادة مقاطعتَي آلزاس ولورين) وإحقاق حق شعوب الإمبراطورية النمساوية المجرية في «التطور المستقل»، وتسوية الخلافات بين دول بلاد البلقان، وتأسيس دولة بولونية. وأبرز النقاط في مشروع ويلسون إنشاء «عصبة عامة للأمم».

وفيما كان الحق في تقرير المصير شاملاً للعالم عند لينين، حصر ويلسون تطبيقه بأوروبا. وهذا ما أكده آرثر بلفور بالنيابة عنه في تصريح للصحافة في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩١٩ (Schneer, 2010: 86). أما بالنسبة إلى مصير المستعمرات الأوروبية عبر العالم، فساوى ويلسون بين «مصالح شعوب الدول المستعمَرة» و«المطالب العادلة» للدول المستعمِرة. والاقتصار على

= النفطية، وفي فلسطين، «طردت العرب من أراضيهم ومنحتها للمستوطنين اليهود»، وفي مصر، «السكان يرزحون تحت نير الرأسماليين الإنكليز منذ ثمانية عقود». وختم النداء بالدعوة «لأول جهاد مقدس حقيقي تحت راية الأممية الشيوعية الحمراء» (باكو، ١٩٧٢).

«مصالح» لدى الشعوب المستعمَرة ينفي «الحقوق» قدر ما ينفي عنها «عدالتها» ما دامت هذه العدالة خاصة بالدول المستعمِرة.

أخيراً، تقول النقطة ١٢ إن تركيا «يجب أن تتمتع بسيادة آمنة»، وأن تكون مضائق الدردنيل «مفتوحة... لجميع الأمم في ظل ضمانات دولية». أما سكان الولايات العربية، فغاب من حقوقها «السيادة الآمنة»، على «أن تُضمَن لها الحياة الآمنة الأكيدة وفرصة التطور المستقل المحصّن كلياً ضد كل تدخل». وهذا تمييز بين «شعوب» و«سكان»، سنلتقيه تكراراً في مفردات المؤتمر، لأن الشعوب لها الحق في حكم ذاتها بذاتها وتكوين دولة الأمّة، أما «السكان»، فلا يملكون هذا الحق بالضرورة.

رغم ذلك، هلّل الناس في المشرق العربي لدى سماعهم بالنقاط الـ١٤ لويلسون وقامت تظاهرات جماهيرية في عدة مدن تأييداً للبيان الذي أصدرته القوى الأربع في مؤتمر باريس، واعدة بالاستقلال والحكم الذاتي واستشارة الأهالي حول مصيرهم. إلا أنّ هذه النقاط، على علّاتها، ستتعرّض لتعديلات جذرية في مجرى مؤتمر السلام.

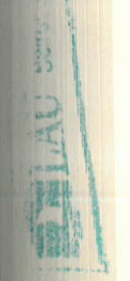
«لنلعب ورقة تقرير المصير»

مثلما نتجت الحرب العالمية الأولى من السباق الدموي بين قوى استعمارية على المستعمرات، كذلك سعت القوى الاستعمارية المنتصرة إلى اقتسام غنائم الحرب من ممتلكات وأراضٍ، ومستعمرات المهزومين ومواردها، وإعادة ترتيب العالم وفق نظام جديد من السيطرة والاستغلال. لكن كيف تكييف ذلك مع الوعد الذي قطعه الجميع، المنتصرون قبل

المهزومين، إزاء أهوال المجزرة الكونية، بتحقيق «سِلم ما بعده سلم»؟ وكيف الملاءمة بين المصالح الاستعمارية التقليدية والمبادئ التي طرحها الرئيس الأميركي لعالم ما بعد الحرب؟

ظل الموقف الفرنسي أقرب إلى التشبّث بإعادة إنتاج الإمبراطوريات. هذا هو دوميرغ، عضو الوفد والوزير السابق للمستعمرات يقول: «نحتاج لإمبراطورية نديرها لمصلحة الإنسانية، فتلك رسالة فرنسا في نشر الحضارة» (McMillan, 2003: 386-7). في المقابل، قرر حكام بريطانيا التكلم بلغة ترضي ويلسون وتحوّر معاني مبادئه ومترتباتها التطبيقية في آن واحد. قالها لورد كورزون بوضوح، وهو حينها رئيس «اللجنة الشرقية» (لجنة بنسون سابقاً) في وزارة الخارجية: «قررتْ بريطانيا أن تلعب لعبة تقرير المصير على علاتها» (Barr, 2011: 70). واللعبة واضحة، وردت على لسان موظف بريطاني كبير في «حكومة الهند»، في حديثه عن العراق: «ما نريده هو إدارة ذات مؤسسات عربية نستطيع أن نغادرها بأمان ونبقى نحرّك الخيوط بأنفسنا؛ إدارة لن تكلفنا كثيراً... على أن تكون مصالحنا الاقتصادية والسياسية بمأمن في ظلها» (McMillan, 2003: 41).

في نهاية الأمر، وافق ويلسون على مبدأ «أخذ موافقة المحكومين»، أي استبدال حق تقرير مصير أهالي المناطق غير الأوروبية التي كانت محكومة من القوى المهزومة، بـ«أخذ رغبات الأهالي» في هوية الدولة التي ستحكمهم أو تُنتدَب عليهم (Barr, 2011: 74). هكذا جرى التمهيد لولادة نظام الانتدابات الذي سيسمح للمنتصرين البريطانيين والفرنسيين بإخفاء عملية تقاسم غنائم الحرب تحت ستار مصطلحات



ولدت في ذلك الحين ودرجت بسرعة، وسيطول عمرها في عالمنا المعاصر: «المجتمع الدولي»، «الرأي العام»، «عصبة الأمم»، «القانون الدولي»، إلخ. لكن اللجوء إلى فكرة الحكم المحلي والحكم غير المباشر، أي التحكم بالبلدان قيد البحث من خلال حكومات محلية وبمواردها، لبّى حاجتين إضافيتين:

الأولى، هي حاجة الحلفاء لخفض نفقاتهم العسكرية الهائلة، وقد وضعت الحرب أوزارها. وكان ذلك هاجس بريطانيا الدائم، ولها وحدها مليون جندي على الجبهة الشرقية. وسيسمح نظام الانتدابات بسحب القسط الأوفر من تلك القوات والعمل على بناء جيوش محلية تتولى السلطات الكولونيالية الاستشارة والتدريب والتسليح والتأطير مع إلقاء القسط الأوفر من التبعات المالية على موازنات «الحكومات المحلية». وبلغت خطورة هذا العامل في تقرير النوع الجديد من السيطرة الكولونيالية أنّ الحكومة البريطانية راودها لفترة التخلي عن الانتداب على العراق، بسبب عجزها عن تغطية أكلاف استعمار البلد، في حال عدم تمكنها من ضمّ الموصل، ذات الثروة النفطية الواعدة، التي كانت تتنازع عليها مع تركيا.

أما الحاجة الثانية لاختيار نظام الانتدابات، فأخبث من سابقتها. ذلك أنّ تصنيف الولايات العربية، بما هي مناطق قيد الانتداب، يحذفها من حساب الشعوب والموارد التابعة للمهزومين التي يجب أن تمنح كغنائم مباشرة للدول المنتصرة في باب العقوبات والتعويضات المفروضة على القوى المهزومة. وهذا ما لاحظه وزير الخارجية الأميركي روبرت لانسينغ، فدوّن في مذكراته: «إذا مُنِحتْ أراضي ألمانيا والإمبراطورية

النمساوية المجرية والسلطنة العثمانية مباشرة للقوى المنتصِرة، فسيسمح ذلك للدول المهزومة بأن تعتبر تلك الممتلكات وعائداتها بمثابة التعويضات المفروضة عليها أو أن تطالب بحسم قيمة تلك الأراضي من التعويضات التي يطالِب بها المنتصرون. لكن نظام الانتدابات سمح بفرض الحلفاء التعويضات الفلكية على المهزومين وسلب ممتلكاتهم الاستعمارية، دون الاعتراف بها بما هي غنائم حرب، في آن واحد» (Lansing, 1921: chapter 13).

هكذا تدحرجت المصطلحات. حلت «الحكومات المحلية» محل «الاستقلال» (الذي وُعِد به العرب) و«التطور المستقل» محل «السيادة»، بل حلّ انتداب قوى الحلفاء أوصياء على من وعِدوا بالاستقلال والسيادة، على اعتبار أنها «الأمم الراقية» التي تمارس الوصاية على الشعوب والأمم حسب درجة «رقيها». والافتراض طبعاً أنّ الأكثر رقيّاً من تلك الشعوب لم يصل بعد إلى مستوى من الرقي يمكّنه من أن يقرر مصيره بنفسه، ويدير أموره بنفسه أو يحكم نفسه بنفسه. ومع أنّ الصيغة السابقة عن «الحكومات المحلية» كانت تفترض أنها ستكون حكومات منتخبة، فسرعان ما اختفى الخيار الحرّ للمؤسسات، وباتت الحكومات المحلية تحت وصاية «أمم العالم الحرّة وبموافقة المحكومين». وكل ذلك وويلسون يرطن بشعاره عن «جعل العالم آمناً للديموقراطية».

وفي نهاية المطاف، الولايات العربية التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ستُحرَم حتى الحقَّ في أن تختار من يتولى الوصاية عليها من «الأمم الحرّة». بل ستفرض عليها مبادئ الرئيس ويلسون المعدّلة بالقوة العسكرية.

عرب ويهود في مؤتمر السلم

وصل الأمير فيصل إلى فرنسا بالباخرة في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ يرافقه رستم حيدر، نوري السعيد، فايز الغصين، عوني قدري وتحسين قدري، وانضم إليهم عوني عبد الهادي من باريس. أجّلت السلطات الفرنسية دخول فيصل إلى العاصمة، ومنعت لورنس من دخول الأراضي الفرنسية، بما هو ضابط بريطاني، أو نائب لفيصل، فغادر. توجس الفرنسيون على الدوام من لورنس، متصوّرين أنّ الإنكليز يريدون من خلاله دفع فيصل إلى تقليص مطالب فرنسا في سورية (McMillan, 2003: 389-390). قضى فيصل فترة من الوقت متنقلاً في المناطق الفرنسية يزور جبهات القتال، ولما أُذن له بالسفر إلى باريس، استقبله رئيس الجمهورية پوانكاريه لدقائق معدودات، وأبلغه عدم اعتراف فرنسا به عضواً في مؤتمر السلم، ممثلاً عن أبيه، بل بما هو أمير الحجاز. وسمع فيصل حديثاً مشابهاً، وهو إلى مائدة الغداء مع وزير الخارجية پيشون. وكان هذا الأخير قد أعلن عشية المؤتمر أنّ «المصالح الفرنسية غير قابلة للنقض» في سورية وفلسطين ولبنان.

بعد تدخل رسمي بريطاني، دُعي فيصل إلى حضور المؤتمر، وسُمح له باصطحاب أحد أعضاء وفده، فاختار رستم حيدر. إلا أنّ الاعتراف بأمير الحجاز ناطقاً أوحد باسم «العرب»، يقول الكثير عن طبيعة المؤتمر وعن المتوقع له من نتائج بالنسبة إلى شعوب المنطقة. ذلك أنّ حضوره عنى استبعاد ممثلين عن سائر شعوب الولايات العربية التي قرّر المؤتمر مصائرها في غيابها.



الوفد العربي إلى مؤتمر باريس، فيصل ومن اليمين، تحسين قدري، مرافق الأمير فيصل العسكري، تي. أي. لورنس، نوري السعيد، رستم حيدر، وفي الصف الثاني مرافق حجازي لفيصل، ومرافق عسكري فرنسي، ١٩١٩

دُعي وفد صهيوني إلى المؤتمر، وفي المقابل، في فلسطين والعراق، مَنعت السلطات البريطانية سفرَ وفد فلسطيني ووفد عراقي إلى باريس. أما مصر، فكان حرمانُها التمثيلَ في مؤتمر السلم، الشرارةَ التي أشعلت ثورة الـ ١٩ الوطنية، التي انطلقت احتجاجاً على اعتقال السلطات البريطانية ونفيها لأعضاء وفد من الشخصيات الوطنية المطالبة بالاستقلال برئاسة سعد زغلول، لمنعها من السفر إلى باريس. انفجرت التظاهرات الشعبية وحركات العصيان المدني في المدن الرئيسة تطالب بالاستقلال قبل أن تمتدّ إلى سائر أرجاء مصر والسودان، شاركت فيها مختلف قطاعات الشعب، وكانت جموعٌ تحطّم كل ما له علاقة بالإمبراطورية البريطانية، ولا

توفّر المؤسسات الحكومية. وهوجمت المؤسسات العسكرية البريطانية، وتكاثرت أعمال التخريب لأسلاك التلغراف وخطوط سكك الحديد، ولم يُعفَ المدنيون البريطانيون من غضب المصريين. جوبهت الانتفاضة برصاص القوات البريطانية، وبحملات تأديب جماعية دمّرت خلالها منازل وأحرقت قرى. وقضى جراء القمع البريطاني ٨٠٠٠ ضحية بين المدنيين المصريين و١٦٠٠ جريح. لكن السلطات البريطانية بعد أن سيطرت على مصر والمصريين، قررت إعادة المنفيين، وسمحت لهم بالسفر إلى باريس. استبق لويد جورج وصول الوفد بإعلانه أنّ مصر «ليست مسألة دولية، بل هي مسألة إمبراطورية»، أي أنها مسألة داخلية بريطانية. ولما وصل سعد زغلول ورفاقه إلى العاصمة الفرنسية، في ١٨ نيسان/ أبريل، كان المؤتمر، ومن ضمنه الرئيس ويلسون، قد انضبط بموقف لويد جورج، واعترف بالحماية البريطانية على مصر.

وسط كل ذلك، ظلّ فيصل ملتزماً شروطَ حضوره إلى المؤتمر، بما هو أمير حجازي، وضابط في جيش الشمال في جيش الشرق البريطاني بقيادة الجنرال أللنبي، وناطق باسم «العرب» عندما يقتضي الأمر ذلك. وحصر اهتمامه بنيل الحكم على سورية، شمالها والجنوب، إلى أن وافق على فصل جنوبها عن الشمال.

اتفاق وايزمان - فيصل

عاد لورنس إلى فرنسا ليرافق فيصل إلى لندن، حيث التقى حاييم وايزمان، ممثلاً المنظمة الصهيونية العالمية في ١١ كانون الأول/ ديسمبر. وقد فرض البريطانيون لورنس عضواً فنّياً في الوفد البريطاني، ومستشاراً

للأمير فيصل. في اليوم التالي، أدلى فيصل بتصريح لجريدة «التايمز»، يُعرب فيه عن أمله في أن يجري تبادل آراء بين العرب واليهود، أبناء الأسرة السامية، في ضوء مثال تقرير المصير والقومية، بحيث تسلك كل أمة سبيل تقدمها المحتوم نحو تحقيق تطلعاتها. وكان فيصل قد طلب من السلطات البريطانية الاطلاع على مراسلات أبيه مع ماكماهون، فلم تسلّم له في تلك الزيارة. ولما كرّر الطلب في زيارة لاحقة، أُعطي نسخة باللغة العربية. مع أنه ليس من الواضح ما الذي اكتشف فيها، ولا كيف استخدمها خلال المؤتمر.

في الثالث من كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ وُقِّع اتفاق بين فيصل ووايزمان لا يشبه تصريح فيصل الصحفي. يحيل فيصل مساهمته في الاتفاق على المذكرة التي قدّمها الوفد العربي إلى المؤتمر في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، ويعلن موافقته على إعلان بلفور وعلى تضمينه في دستور فلسطين، ويتعهد بتشجيع الهجرة اليهودية «على نطاق واسع وبأسرع وقت». وقد توافق الطرفان على ترسيم الحدود والتمثيل الدبلوماسي بين «الدولة العربية» و«فلسطين» بعد انتهاء مؤتمر السلم، وشدّدا على حرية المعتقد الديني، على أن توضع الأماكن الإسلامية المقدسة تحت «إشراف المسلمين». في المقابل، تعهدت المنظمة الصهيونية بوضع خطة لنهوض الدولة العربية اقتصادياً، وتزويدها بوسائل لاستثمار مواردها الطبيعية. واتفق الطرفان على الاحتكام إلى الحكومة البريطانية في حال الخلاف.

قبل أن يوقّع فيصل على الوثيقة، كتب بخط اليد وباللغة العربية التحفظ الآتي: «إذا نالت العرب استقلالها كما طلبناه بتقريرنا المؤرخ في الأول من

كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ لقسم نظارت خارجيت حكومة بريطانيا العظمى، فأني موافق على ما ورد إعلاه من المواد، وإن حصل أي تغيير أو تبديل، فلن أكون ملتزماً أيَّ كلمة كانت، بل تُعدّ هذه المقاولة بلا شيء، ولا حكم لها ولا اعتبار، ولا أطالَب بأي صورة. التوقيع: فيصل بن الحسين».

تولى لورنس ترجمة التحفّظ إلى الإنكليزية، وكتبه بخط يده ووقّع بالإنكليزية باسم فيصل بن الحسين، وتحوّل التحفّظ إلى ملحق بالنص الأصلي للاتفاق.



الأمير فيصل وحاييم وايزمان، ١٩١٨-١٩١٩

صور الصفحات الأولى والثانية والأخيرة لاتفاق فيصل وايزمان، ١٩١٩، ويُرى في الصفحة الأخيرة تحفّظ فيصل بالعربية، ويلي صورة ترجمة لورنس للتحفظ إلى الإنكليزية بخط اليد والتوقيع بالإنكليزية «فيصل ابن حسين»

نظرة إلى مذكرة الأول من كانون الثاني/ يناير، التي قدّمها فيصل إلى مؤتمر السلم، تضيء إلى حدٍّ بعيد ما ورد في اتفاقه مع وايزمان. في المذكرة اعترف فيصل بقسمة الولايات العربية وبوضع فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، أي إنه ارتضى فصل فلسطين عن سورية، وتخلّى عن الحكم العربي في العراق. وعلى الرغم من تشديد أمير الحجاز على مثال الوحدة العربية، إلا أنه يستدرك بأنّ المقاطعات العربية مختلفة جداً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بحيث «يستحيل قسرها في إطار حكم واحد».

برّرت المذكرةُ الانتدابَ على العراق بحاجة البلد إلى دعم «قوة أجنبية كبرى» بالرجال والموارد، وشددت على أهمية تنمية التعليم لرفع مستوى القبائل إلى «المستوى الأخلاقي للمدن». وأكد فيصل أنّ العرب يشكّلون أكثرية سكان فلسطين، وأن لا اختلاف في الطبيعة بين العرقَين العربي واليهودي، إلا أنه أقرّ بعجز العرب عن تحمّل مسؤولية «التوازن بين الكفّتين» في ما سمّاه «صِدام الأعراق والديانات» في منطقة «غالباً ما ورّطت العالمَ بمشاكلها». من هنا، يأمل العرب، على حدّ قوله، بـ«القوة الفعالة لدولة انتداب كبرى» على فلسطين، على أن يتولى الحكم المحلي فيها العناية بـ«الرفاه المادي للسكان».

إلّا أنّ بيت القصيد في المذكرة، هو تمييز سورية، وقد فُصِلت عنها فلسطين، عن سائر المقاطعات العربية بسبب كثافة سكانها، وغلبة الحَضَر بينهم، ونظراً لمساحاتها الزراعية الواسعة ونموّ قطاعها الصناعي، عدا عن كونها متقدمة سياسياً بما يكفي لكي تدير شؤونها بنفسها، فلا تحتاج لأكثر من «المشورة التقنية الأجنبية».

وختم فيصل المذكرة، متمنياً أن تجنح كل المقاطعات العربية نحو الوحدة، وأن يعمل الغرب على التقريب بين العرب كشعب واحد، بفتح الحدود بينهم ومدّ خطوط سكك الحديد والتلغراف وإنشاء نظام تعليمي موحد. وفي إشارة إلى النزاع البريطاني الفرنسي، ناشدت المذكرة الأوروبيين أن يضعوا جانباً «المكاسب الفردية ومشاعر الحسد القديمة» بينهم، وألا يفرضوا حضارتهم على العرب، بل أن يساعدوهم على اختيار ما يخدمهم من تجارب الغرب.

لم يطّلع الوفد المرافق لفيصل على اتفاقه مع وايزمان، وعبّروا عن معارضتهم له عندما اطلعوا على فحواه، فطمأنهم إلى أنه اشترط تنفيذ المطالب العربية قبل وفائه بتعهداته الواردة في الاتفاق. مع ذلك، أثار الاتفاق، ولا يزال، الكثير من الإشكالات طاولت وجوده ذاته، كما طبيعته التعاقدية. أنكر رستم حيدر وعوني عبد الهادي وصبحي العمري، في مذكراتهم عن تلك الفترة، وجود الاتفاق أصلاً، واتهموا لورنس بأنه اتفق عليه مع وايزمان، ووقّعه باسم فيصل. إلّا أنّ تحفّظ فيصل المكتوب بالعربية بخط يده فوق توقيعه يبطل هذه الحجة. وهناك مَن شكك في الطابع التعاقدي للاتفاق، على اعتباره مجرد تدوين لـ«أحاديث عابرة غير مسجّلة» بين الرجلين حوّلها وايزمان إلى اتفاق ووزّعها في المؤتمر وسلّمها لوزارة المستعمرات البريطانية. وهي رواية ينطبق عليها ما ينطبق على إنكار وجود المذكرة. هنا تجدر الملاحظة أنه لا يوجد أيّ تسجيل للمحادثات بين فيصل ووايزمان التي أدّت إلى الاتفاق. يبقى أن فيصل، في تحفظه باللغة العربية، يصف ما جرى بينه وبين وايزمان بأنه «مقاولة»، وقد ترجمها لورنس بما يفيد «تفاهم» أو «اتفاق» Agreement، علماً بأن

المفردة حمّالة أوجه، ذلك أن «مقاولة» قد تفيد «حديثاً متبادلاً»، مثلما قد تعني «عقداً» أو «صفقة».

لقائل أن يقول إنّ الرجلين يبيع واحدهما الثاني السمك في البحر. الأمير فيصل بن الحسين، الذي يتكلم باسم العرب و«الدولة العربية»، هو في الاتفاق كما في مؤتمر السلم مجرد «أمير الحجاز». والدكتور حاييم وايزمان، المواطن البريطاني منذ بضع سنوات، والقيادي في المنظمة الصهيونية العالمية، يفاوض باسم «فلسطين» وعنها. وكلاهما يقايض على أراضٍ لا تزال تُعتبر «أراضي العدو المحتلّة» واقعة تحت احتلال «جيش حملة الشرق» التابع للحلفاء بقيادة الجنرال أللنبي!

مهما يكن، المؤذي في اتفاق فيصل وايزمان أنه مكّن الوفد الصهيوني من أن يقدمه لمؤتمر السلم دليلاً على تأييد العرب لإعلان بلفور والموطن القومي اليهودي والاستيطان في فلسطين.

في السادس من شباط/ فبراير، مثل فيصل أمام «المجلس الأعلى»، وتحدث باللغة العربية وترجم له لورنس إلى الفرنسية. طالب بتقرير المصير والاستقلال العربي، لكنه وافق في المقابل على استثناء لبنان وفلسطين من الدولة العربية. وترك بتّ أمر فلسطين للتفاهم المتبادل بين الأطراف المعنية. وامتدح الدور البريطاني في التخلص من الحكم العثماني. ولما كان الأربعة الكبار قد فرضوا الرقيّ مقياساً للأهلية على الحق في تقرير المصير، كرر الأمير الحجازي مطالعته في رقيّ الحضارة العربية، الأقدم والأعرق من الحضارة الغربية. ورداً على سؤال من ويلسون، عمّا إذا كان العرب يوافقون على الخضوع لنظام الانتداب، أجاب بأنّ العرب

يريدون الاستقلال والوحدة، وأنه لا يستطيع أن يقرر باسمهم، داعياً إلى استفتائهم، أما إذا قرر المؤتمر اعتماد نظام الانتداب، فإنهم يختارون الانتداب الأميركي (McMillan, 2003: 391).

الحركة الصهيونية في مؤتمر السلم

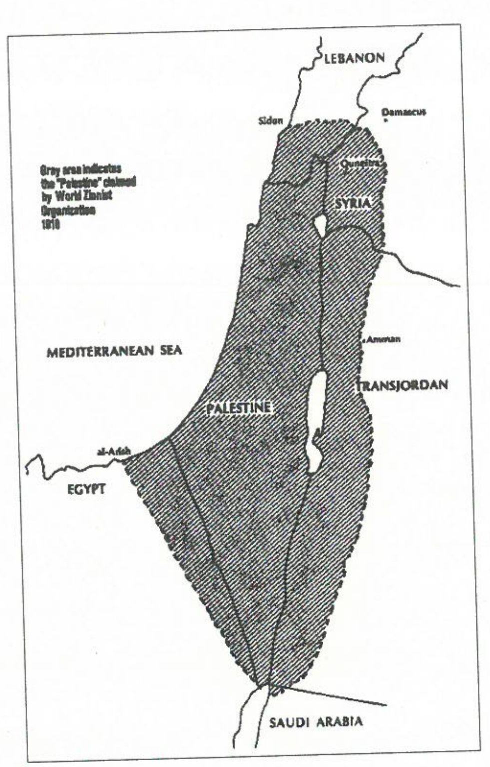
مقابل تنازلات فيصل، تميّز الموقف الصهيوني في المؤتمر بالتشدد والتصعيد. قدّم وفد «المنظمة الصهيونية العالمية» يوم ٣ شباط/ فبراير ١٩١٩ مذكرة إلى المؤتمر، أبرز ما ورد فيها:

١) «الاعتراف بحق الشعب اليهودي التاريخي بفلسطين وبإعادة بناء موطنه القومي هناك». العبارة الإنكليزية مختلفة عن صيغ سابقة، بما فيها ما ورد في إعلان بلفور، ولا تحتمل اللبس Recognition of the Jewish people's historic title to Palestine and their right to reconstitute their National Home there. لم يعد الحديث يدور عن الحق في إنشاء موطن قومي في فلسطين، صار الحديث عن حق الشعب اليهودي التاريخي في فلسطين ذاتها (المفردة المستخدمة title to تفيد معنى الحق الشرعي مثلما تفيد معنى حق التملّك).

٢) تعيين حدود فلسطين حسب الخريطة المرفقة التي تضع الحدود الشمالية لفلسطين جنوبي صيدا على الساحل السوري (ولاية بيروت في ذلك الوقت)، في خط يمتد إلى جنوب دمشق شرقاً قبل أن ينحدر جنوباً في محاذاة خط سكة حديد الحجاز ليشمل العقبة جنوباً جهة الغرب قبل أن يرقى غرباً نحو المتوسط إلى العريش.

٣) تكليف عصبة الأمم بالامتلاك السيادي لفلسطين وإيكال الحكم فيها إلى بريطانيا العظمى، بما هي دولة منتدَبة من «عصبة الأمم».

وتضمنت المذكرة الدعوة إلى تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وضمان حرية العبادة وإدارة الأماكن المقدسة، و«ضمان حقوق السكان غير اليهود الحاليين» وهي الإشارة الغامضة الوحيدة للوجود العربي في فلسطين، مع أنها أغفلت ذكر الحقوق «الدينية والمدنية»، الواردة نصّاً في إعلان بلفور.



خريطة (فلسطين) المقدمة من المنظمة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر السلام ١٩١٩

وفي الثالث من شباط/ فبراير ذاته، حُسم وضع فلسطين بحصول الوفد الصهيوني على الاعتراف بموقع الأكثرية لليهود في فلسطين، مع أنهم أقلية عددية، فصيغ قرار يدعو الانتداب البريطاني إلى توفير الظروف السياسية والإدارية والاقتصادية التي تسمح بإنشاء الموطن القومي اليهودي وتمكنه، في نهاية المطاف، من تحقيق «كيان سياسي جامع يتمتّع بالحكم الذاتي» autonomous commonwealth. هكذا حصل الانقلاب على الحجج والصيغ السابقة، وأبرزها تلك التي تقول إن موضوع الدولة اليهودية لن يرد إلا حين يتحوّل اليهود إلى أكثرية عددية بواسطة الهجرة، على اعتبار أنّ رغبة الأكثرية العددية هي المقياس لنيل الحق في تقرير المصير. فها إنّ الاعتراف للأقلية اليهودية في فلسطين بموقع الأكثرية وهو سابقة تاريخية في منح أقلية عددية موقع الأكثرية يعني الاعتراف لهم ضمناً بالحق في تقرير المصير وبناء دولة في فلسطين.

فيصل أمام المجلس الأعلى

في جلسةٍ مع المجلس الأعلى في غرفة الوزير بيشون في ٦ شباط/ فبراير، كانت لفيصل نبرة مختلفة عمّا ورد في اتفاقه مع وايزمان ورسالة فرانكفورتر حتى مع مذكرته إلى المؤتمر: هاجم التقسيمَ والمعاهدات السرّية، وطالب بلجنة لاستفتاء سكان المنطقة عن رغباتهم حسب اقتراح الرئيس ويلسون، وشدّد على طلب الاستقلال لسورية، مذكّراً بأنّ ٢٠ ألفاً من أبنائها ضحّوا بأرواحهم في سبيل الاستقلال.

وأشار فيصل إلى حادثة إنزال العلم العربي في بيروت، فقال: «لو عرف العرب أنّ هذا تنفيذ لاتفاقية سرّية، لما سمحنا به». ومع ذلك ارتضى

باستثناء «لبنان» أي الساحل وجبل لبنان من سورية، ورحّب بلبنان حين يقرر العودة للانضمام إلى الاتحاد السوري. والتزم فيصل موقعَه في المؤتمر، بما هو أمير حجازي، فتحدث عن الجيش العربي بما هو «جيش الحجاز»، وردّ على سؤال لويد جورج عن حجم الجيش بتضخيم عديده إلى ١٠٠ ألف. ثم كرر المحاجة الحضارية إياها، فذكّر الحضور بأنّ «العرب شعب عريق كان متحضراً ومنظّماً في زمن لم تكن قد تكونت فيه الأمم الممثلة في هذه الغرفة»، ودعا إلى منح سورية دورها في الحضارة الحديثة بما هي «صلة وصل بين شرق وغرب»، بل واسطة لـ«نقل الحضارة الغربية إلى آسيا».

وايزمان أمام المجلس الأعلى

في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩١٩ مثل وايزمان أمام «المجلس الأعلى»، فتوجه إلى المصلحة الذاتية الأوروبية، متحدثاً عن ملايين اليهود المستعدين لمغادرة روسيا والنمسا، فخيرٌ لأوروبا أن يرحّلوا إلى فلسطين. وشدّد على ارتباط مشروع الدولة اليهودية بالمصالح الاستعمارية البريطانية، جنوباً وشمالاً، فقال: «فلسطين هي الاستمرار الطبيعي لمصر والحاجز الذي يفصل قناة السويس عن... البحر الأسود» (McMillan, 2003: 416) في إشارة إلى الهاجس الاستراتيجي البريطاني الأساسي في حَجْر التمدّد الروسي باتجاه الجنوب. أخيراً، قدّم الوفد الصهيوني اتفاق فيصل وايزمان، إلى المؤتمر تدليلاً على أنّ العرب يوافقون على المشروع الصهيوني في فلسطين، وثمة رواية تقول إنهم حذفوا منها تحفّظ فيصل المكتوب بالعربية. إلا أنه لم نتمكن من التدقيق في هذا الأمر.

في مواجهة المطالبة البريطانية والصهيونية بفلسطين، قدّم الوفد الفرنسي مجموعة يهودية اندماجية غير صهيونية، من أعضائها المستشرق سيلڤان ليڤي الذي أشار إلى أن دعوة أناس كسبوا حق المواطنة في دولة ما إلى ممارسة السلطة في بلد آخر، وإلى أن يصيروا من مواطنيه، هي سابقة خطيرة. بالرغم من ذلك، أبلغ أندريه تارديو، الناطق بلسان كليمنصو، الصحافة أنّ الحكومة الفرنسية قد تخلت عن المطالبة بفلسطين، وأنها ترتضي بالانتداب البريطاني عليها. وطالب في المقابل بحصة النصف من نفط بلاد الرافدين، وهو التصريح الرسمي العلني عن تنازل كليمنصو للويد جورج عن فلسطين والموصل في لقائهما الشهير عشية مؤتمر السلم.

في ٢٩ شباط / فبراير ١٩١٩، قرّر المؤتمر فصل الولايات العربية عن تركيا والاعتراف بـ«استقلالها» ووضعها «تحت إرشاد الأمم الراقية». اعتُبر العراق وحدة قائمة بذاتها، على رأسها مندوب بريطاني. أما سورية التامة (سورية وفلسطين)، فقُسمَت إلى ثلاث مناطق عسكرية: ١) «إدارة منطقة العدو المحتلة القسم الجنوبي»، أي فلسطين، وُضعت تحت الإدارة البريطانية؛ ٢) «إدارة منطقة العدو المحتلة – القسم الشرقي»، أي سورية الداخل من العقبة إلى حلب: إدارة عربية بإشراف الأمير فيصل؛ ٣) إدارة منطقة العدو المحتلة – القسم الغربي»، وتضمّ جبل لبنان والساحل السوري من صور إلى حدود كيليكيا، إدارة فرنسية.

ردّ فيصل على القرار في اليوم التالي، في مقابلة مع صحيفة **«لو ماتان»** Le Matin، وصحّح ما شطح إليه في اتفاقه مع وايزمان. رحّب باليهود في فلسطين كمواطنين صالحين تحت سلطة مُسلمة أو مسيحية منتدَبة

من عصبة الأمم، لكنه توقعَ مخاطر كبيرة قد تسبّب نزاعاً بين اليهود والأعراق الأخرى إن أرادوا تشكيل دولة وادعاء حقوق سيادية على فلسطين. أثارت المقابلة ردود فعل مستغربة ومستهجنة بين الصهيونيين، بالنظر لما هو وارد في اتفاقه مع وايزمان (Perlman, 1944: 125-154).

لتعديل ما بدا أنه ارتداد صريح عن اتفاقه مع وايزمان، أرسل فيصل يوم ٣ آذار/ مارس ١٩١٩ رسالة إلى فيليكس فرانكفورتر، مؤيداً مداخلة المنظمة الصهيونية المتشددة والتصعيدية إلى المؤتمر، واصفاً إياها بأنها «معتدلة ومناسبة»، مكرراً السعي للمساعدة على تحقيق ما جاء فيها، معتبراً أنّ الخلافات بين الطرفين «ليست مسائل مبدئية»، بل خلافات تفصيلية لا بد أن تنشأ بين شعبين متجاورين، وتسهل تسويتها بواسطة «حسن النية المتبادل».

في المقابل، حمّل فيصل «أناساً أقلّ اطلاعاً ومسؤولية من قادة العرب واليهود... يحاولون استغلال المصاعب المحلية التي لا بد من أن تنشأ في فلسطين في المراحل الأولى من حركتينا». وأضاف: «وأخشى أن بعضهم قد أساء تفسير أهدافكم للفلاحين العرب، وأهدافنا للفلاحين اليهود، بحيث تسنّى لجهات مُغرضة استثمار ما يسمونهم خلافاتنا». وأكد أنّ «العرب، وخصوصاً المتعلمين، ينظرون بتعاطف عميق إلى الحركة الصهيونية»، ورحّب «من أعمق أعماق القلب بعودتهم [اليهود] إلى وطنهم».

وأثنى فيصل على وايزمان، على اعتباره داعماً كبيراً لقضية العرب، متمنياً أن يستطيع العرب أن يوفوا اليهود قدر لطفهم تجاههم، مؤكداً أنّ الطرفين

يعملان من أجل الإصلاح والإحياء في الشرق الأدنى، وأنّ حركتيهما تكمّل واحدتهما الأخرى. وتماشياً مع الرطانة السائدة في مؤتمر السلم، أكّد فيصل أنّ الحركتين العربية والصهيونية «حركتان قوميتان»، وليستا «حركتين إمبرياليتين»، وقال: «إن ثمة مكاناً في سورية لكلينا»، بل «إنّ أياً منّا لن يحقق النجاح الحقيقي دون الآخر». وختم فيصل رسالته، متطلعاً إلى المساعدة المتبادلة بين الطرفين ليستطيع كل من البلَدَين أن يحتلّ مكانه بين «مجموعة شعوب العالم المتحضرة».

ردّ فرانكفورتر بعد يومين (في ٥ آذار/ مارس)، بأن «المنظمة الصهيونية» تلقّت رسالة فيصل بـ«تقدير عميق»، ناقلاً إليه السرور الذي ساد في الولايات المتحدة تجاه علاقات الصداقة والتعاون النشط مع القادة الصهيونيين، وخصوصاً مع حاييم وايزمان؛ ذلك أنّ تطلعات العرب واليهود «متوازية»: كلاهما يريد «إعادة توطين جنسيته على أرضه»، وأن يقدّم مساهمة متميّزة للحضارة، وأن يعيش في نمط الحياة المسالمة الخاص به. وإذ ثمّنت الحركة الصهيونية، والشعب اليهودي التي تنطق باسمه، النشاط الروحي للحركة العربية، يهمّهما أن يثبّت مؤتمر السلم الأهداف القومية العادلة للشعب العربي ويحميها. وأردف فرانكفورتر بأنه أخذ علماً بأن الهدف القومي للشعب اليهودي «قد حظي بدعمك ودعم الشعب العربي الذي باسمه تتحدث»، معرباً عن سعادته لأنّ فيصل اعتبر الأهداف والمقترحات المعروضة أمام مؤتمر السلم من قبل المنظمة الصهيونية «معتدلة ومناسبة»، وثمّن استعداد فيصل لدعم تحقيقها بقوة. وختم بأنّ المصاعب ستواجه حركتين تعيدان بناء «حضارتين عظيمتين عانتا الاضطهاد والظلم لقرون من الزمن»: «لكل منا صعوباته وسنعمل

كأصدقاء تحدوهما أهداف متشابهة»، ذلك أنّ «العرب واليهود جيران على الأرض، ولا يسعنا إلا أن نعيش جنباً إلى جنب كأصدقاء».

ينمّ التناقض والمراوحة في الاتفاقات التي عقدها فيصل والمبادرات والمواقف التي اتخذها عن شعوره المتزايد بأنّ الموقف البريطاني يميل إلى جهة تسليم سورية لفرنسا. ولم يكن والده كبير عون له، وهو يصرّ على التمسّك الحرفي بتنفيذ وعود بريطانيا كما وردت في مراسلاته مع ماكماهون. أما هو، فبالغ في التنازلات على غير هدى. فإن وصف خطاب وايزمان في المؤتمر بأنه «معتدل ومناسب» يغفل عن أنّ القائد الصهيوني تخطى فيه بأشواط إعلان بلفور للحديث عن «حقوق اليهود بفلسطين». وهذا يصعب وصفه بأنه «خلاف تفصيلي» مع الحركة الصهيونية. كذلك الأمر، يصعب نسب الاضطرابات الفلاحية في فلسطين إلى صعوبات يلاقيها القادة العرب واليهود في شرح الأهداف المتبادلة لفلاحي الطرفين: كان الفلاحون العرب يقاومون عمليات طردهم من أراضيهم بالقوة وإحلال فلاحين ومزارعين يهود محلّهم. أما «المتعلّمون» العرب، الذين افترضهم فيصل متعاطفين مع الصهيونية، فكان أبرز ممثليهم يشارك في أول «مؤتمر عربي فلسطيني»، في شباط/ فبراير من ذلك العام، تمثلت فيه كافة المناطق الفلسطينية، وطالب بالاستقلال، معارضاً فصل فلسطين عن سائر سورية، ورافضاً لإعلان بلفور والاستيطان اليهودي.

رسالة فيصل إلى فرانكفورتر موضع طَعْن في وجودها كما صدقيتها كما هو حال الاتفاقية مع وايزمان. روى رستم حيدر عام ١٩٢٩ أنّ فيصل

أبلغه بأنه لا يتذكر أنه كتبها. أما عوني عبد الهادي، فينسب الرسالة إلى لورنس الذي كتبها بالإنكليزية، ووقّعها بالنيابة عن الأمير. ودليل عبد الهادي، وهو ليس بقليل الأهمية، أنه لا توجد نسخة عربية عن الرسالة (**عبد الهادي، ٢٠٠٣**).

سورية ولبنان أمام المؤتمر

لم تتلخّص مصاعب فيصل والوفد العربي بما لاقاه على جبهة فلسطين. حرّك الفرنسيون ضده «اللجنة السورية المركزية» التي تطالب بسورية التامة تحت الحماية الفرنسية. نطق باسمها الكاتب والمسرحي اللبناني شكري غانم الذي أعلن رفض دمج سورية بالمملكة الهاشمية، وشدّد على الوحدة التاريخية لسورية التامة، أي سورية ولبنان وفلسطين. وردّ غانم على فيصل بالقول أن ليست الحركة العربية هي التي حررت سورية، بل الجيش البريطاني. لكن لا يبدو أنّ غانم ترك أثراً قوياً على الرؤساء، فقد اشتكى ويلسون وكليمنصو منه لخطبته التي زادت على ساعتين ونصف ساعة.

لم يبتّ المؤتمر مصيرَ الأراضي اللبنانية خلال جلساته، وظلّ الموضوع معلّقاً لارتباطه بالقضية السورية. في لبنان، الذي تحتله القوات الفرنسية بقيادة الجنرال غورو منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٩، ويتولى فيه فرانسوا جورج پيكو منصب المفوض السامي، كان «مجلس إدارة جبل لبنان»، الهيئة المنتخبة التي شاركت المتصرّف العثماني في إدارة متصرفية جبل لبنان (١٨٦٥-١٩١٥) لا تزال السلطة الشرعية المعترف بها من الحلفاء بعد انسحاب القوات التركية.

عقب استسلام السلطنة العثمانية، اتخذ المجلس في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨، القرارات الآتية: ١) استقلال لبنان، ٢) استعادته لـ«حدوده الطبيعية» و«التاريخية». والحجة الرئيسة لذلك لا هي طبيعية ولا تاريخية، بل اقتصادية: ضم الساحل إلى جبل لبنان وتزويده بأراضٍ زراعية في سهل البقاع خصوصاً توفّر الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية منعاً لتكرار مأساة المجاعة التي ضربته خلال الأعوام ١٩١٦-١٩١٨، ٣) طلب مساعدة فرنسا على استقلال لبنان، في ظل نظام برلماني منتخب، تتمتع الأقليات فيه بالاحترام الفعلي في الحقوق والواقع، ٤) إعلان مبادئ الحرية والمساواة والأخوة.

تحرّك وفدٌ يمثّل مجلس الإدارة إلى باريس في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ برئاسة داود عمّون، لكنه لم يصل إلى باريس إلّا في ٢٥ يناير ١٩١٩. احتجزته السلطات البريطانية في بور سعيد، لأسباب لا تزال مجهولة. في أواسط شباط/ فبراير تحدث عمّون أمام المجلس الأعلى عن الاستقلال والتوسع الإقليمي للبنان إلى حدوده التاريخية، وشدد على ترابط المصالح بين سورية ولبنان، «سورية بحاجة إلى مرافئنا وجبالنا، ونحن بحاجة إلى سهولها».

تعرّض الوفد لضغوط قوية من الموظفين الفرنسيين ليقصر مطالبه على الحماية الفرنسية والتوسّع الإقليمي. لم يرضخ وفد مجلس الإدارة للضغوط. وأعلن المجلس استقلال لبنان من طرف واحد، في ٢٠ أيار/ مايو، وأضاف على بنوده السابقة التشديد على المصالح المشتركة بين لبنان وسورية. لكنه ارتضى تشكيل وفد مشترك إلى باريس مع الكنيسة المارونية

ترأسه البطريرك إلياس حويك، وضم شقيقه سعد الله، نائب رئيس «مجلس إدارة جبل لبنان» وممثلاً عنه، وثلاثة رجال دين مسيحيين. وصل الوفد إلى باريس في ١٦ حزيران/ يونيو وأدلى البطريرك لجريدة **«لو ماتان»** بتصريح لخّص فيه مطالب الوفد: الاستقلال، استعادة لبنان في حدوده التاريخية، تعزيز العلاقات الفرنسية اللبنانية. يوم ٢٨ من الشهر، قابل الوفد الرئيس بوانكاريه ورئيس الوزراء كليمنصو وسط اشتداد الضغوط على أن يطالب الوفد بالانتداب الفرنسي على لبنان. رضخ البطريرك حويّك أخيراً، وفي ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٠ سلّم مكتبَ مؤتمر السلم مذكرةً يطالب فيها بوضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي.

في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، قبل أن ينهي المؤتمر أعماله بقليل، أرسل كليمنصو إلى البطريرك حويك وعداً غامضاً بضمّ «أقاليم البقاع» وما سمّاه «المرافئ المناسبة» إلى جبل لبنان.

الموقف الأميركي من الحقوق العربية

شاركت الولايات المتحدة الأميركية في الحرب بما هي «شريك» لا حليف. وقد رفضت منذ البداية التزام أيٍّ من الاتفاقات السرّية التي عقدها الحلفاء. وجاهر إدوارد هاوس، مستشار الرئيس ويلسون للشؤون الخارجية، بمعارضة بلاده لاتفاق سايكس-بيكو، التي وصفها بأنها «اتفاقية سيئة» وأبلغ لورد بلفور رأيه فيها (Barr, 2006: 128).

بالنسبة إلى إعلان بلفور، سأل وزير الخارجية لانسينغ حاييم وايزمان خلال المؤتمر عمّا إذا كان «الموطن القومي اليهودي» يعني إنشاء حكومة

خريطة لبنان التي اعدّتها فرقة الطوبوغرافيا في الحملة الفرنسية لجبل لبنان، ١٨٦٢

يهودية مستقلة في فلسطين، فأجابه وايزمان بالنفي(Bloom, 2002). ومع أنّ فيصل طالب بانتداب أميركي على فلسطين في حال إقرار نظام الانتداب، ظل ويلسون متحفظاً في اللقاء الخاص الذي عقده مع فيصل بحضور لورنس، متحاشياً تقديم أيِّ التزام، خشية الاصطدام بالبريطانيين (McMillan, 2003 :391).

لكن أبرز نشاط أميركي يتعلق بفلسطين والحركة الصهيونية حصل في لقاء جمع القاضي لويس برانديس برفقة فيليكس فرانكفورتر ببلفور في مكان إقامته بباريس في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩١٩، نجم عنه تعديل جذري في فهم الانتداب على فلسطين وتطبيقه.

عيّن برانديس ثلاثة شروط لتحقيق البرنامج الصهيوني، بنبرة فيها الكثير من الإملاء: ١) **أن تكون فلسطين هي الموطن اليهودي، لا أن يكون في فلسطين موطن يهودي فقط**؛ ٢) مطالبة بريطانيا بأن تعمل على رسم الحدود الشمالية لفلسطين بما يوفر لـ«فلسطين اليهودية» السيطرة على المياه في الشمال، وأن تعيّن الحدود الشرقية لتشمل أراضي عبر نهر الأردن تصل إلى حدود سكة حديد الحجاز؛ ٣) أن تعود ممتلكات السلطة التركية والاحتلال البريطاني والاستيطان اليهودي إلى الدولة، لا إلى أفراد، لأن «فلسطين اليهودية يجب أن تكون لها السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية».

من جهته، اشتكى بلفور من اقتراح الرئيس الأميركي إرسال لجنة الاستفتاء إلى المنطقة لأنها تزيد من تعقيد الوضع، وأبلغ أنه أرسل مذكرة إلى لويد جورج، وقد بلغت الرئيس ويلسون، تطالب باستثناء

فلسطين من الاستفتاء، لأن الحلفاء قد التزموا البرنامج الصهيوني، «ما يستثني حق تقرير المصير حكماً»، ذلك «**أنّ فلسطين تمثل حالة فريدة. لسنا نتعاطى هنا مع جماعة موجودة، لكننا نسعى بوعي لإعادة بناء جماعة جديدة والتأسيس على نحو حاسم من أجل تشكيل أكثرية جديدة في المستقبل**». وختم بلفور **بأنّ الرئيس ويلسون لن يستطيع التوفيق بين التزامه الصهيونية وبين عقيدة تقرير المصير**. فطمأنه برانديس على موقف الرئيس ويلسون. وفي نهاية الجلسة استحسن بلفور أن برانديس سيقوم بزيارة المنطقة، فطالبه الأخير بألّا يؤتى بأيّ عمل قد يعرقل تحقيق الشروط الثلاثة الجوهرية لتحقيق البرنامج الصهيوني، فتعهّد بلفور بذلك.

(Adelis.net/Juscogens.org)
file:///Users/user/Desktop/Meeting_Brandeis_Frankfurter_%20Balfour_Paris_19.webarchive



لويس برانديس وحاييم وايزمان، فلسطين، ١٩١٩

بحدود ما نعرف أنّ ويلسون، بعد إلحاح من فرانكفورتر لاتخاذه موقفاً من إعلان بلفور، أعطى موافقته لـ«كيان سياسي مجمّع ذي حكم ذاتي في فلسطين» autonomous commonwealth لكنه تساءل في إحدى الجلسات الجانبية خلال المؤتمر: «لماذا يجب لرغبات أقلية من اليهود أن تتغلب على رغبات عدد أوسع وأكبر من العرب؟»، والإشارة إلى أنّ مبدأ تقرير المصير يقوم على قياس رغبات الأكثرية، فجاءه الجواب الذي أقفل النقاش من برانديس وبلفور معاً بأنّ من الخطأ اعتماد «حق تقرير المصير العددي» في حالة فلسطين (McMillan, 2003: 422).

بالنسبة إلى سورية، تلقى الوفد العربي خلاصة الموقف الأميركي خلال اجتماع عوني عبد الهادي ونوري السعيد يوم ٢٠ أيلول/ سبتمبر مع فرانك ليون پولك، رئيس وفد المفاوضين الأميركيين في المؤتمر. شرح المسؤول الأميركي أسباب خسارة المملكة العربية السورية على نحوٍ بياني. وضع إصبعه على فلسطين في خريطة المنطقة، وقال: بريطانيا تريد أن تأتي إلى هنا، وهي مصممة على ذلك. في المقابل، فرنسا تريد أن تأتي إلى هنا، ووضع إصبعه على سورية على الخريطة، ولولا هذه المبادلة لما كان ما يمنع أن ينقلب النزاع بين الدولتين إلى حرب **(عبد الهادي، ٢٠٠٣)**.

بقي للعرب من مواقف ويلسون اقتراحه إرسال بعثة لتقصي رغبات سكان الولايات العربية الذي رفض لويد جورج وكليمنصو الاشتراك فيها، ولم تلقَ نتائجها نصيباً أفضل عند ويلسون أيضاً.

ولادة الانتدابات

بحسب المادة ٢٢ من شرعة عصبة الأمم المقرّة في ٢٨ حزيران ١٩١٩، جرى التمهيد لاعتماد نظام الانتدابات الذي عنى في أول مبادئه نزع سيادة الدولة المهزومة التي كانت مسيطرة سابقاً على الأراضي المعنية، وتحويل الصلاحيات الانتدابية إلى دول إفرادية من القوى الحليفة المنتصرة. وقسمت المادةُ ٢٢ العالمَ بناءً على الفهم الكولونيالي الكلاسيكي إلى مناطق تتفاوت في درجة التطور الحضاري لشعوبها والسكان. أما الولايات العربية من السلطنة العثمانية السابقة، فلم ينطبق هذا الفهم على قاطنيها لكونهم غير منتظمين في «شعب»: قُسّمت إلى «جماعات» على درجات متفاوتة من «التطور». فحلّ محلّ «الحق في تقرير المصير» ما سُمِّي «إدارة الأراضي» بما هي «وديعة حضارية مقدسة» لدى الدول المتحضّرة من أجل تنميتها لمصلحة السكان المحليين.

أدى يان كريستيان سموتس، وزير الدفاع في جنوب أفريقيا، وعضو وفد الإمبراطورية البريطانية دوراً بارزاً في صياغة الشرعة ومعاهدة ڤرساي. وسموتس محامٍ وعسكري قاد وحدة عسكرية في حرب البوير، وخدم في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى. أدى سموتس دوراً بارزاً في بلورة فكرة الانتدابات بالتعاون الوثيق مع لويد جورج والرئيس ويلسون. وقد اقترح الأخير تطبيق فكرة تقرير المصير بناءً على ما سمّاه «دولة أو مستعمرة تحكم نفسها بنفسها»، ولما سُئل ما الذي يعنيه، اعترف بأنه يدرّس هذا المفهوم في الجامعة منذ سنين، لكنه لم يجد بعد تعريفاً وافياً له. فجاءه التعريف بناءً على إرادة المنتصرين في الحرب، وبمقتضى تجديد

النظام الإمبريالي العالمي. أجاب لورد سيسل، كأنما على سبيل جسّ النبض، عن سؤال ويلسون بقوله إن حكم مستعمرة لنفسها بنفسها ينطبق على الهند، مع أنها ليست دولة مستقلة، فوافق ويلسون.

هكذا تقرر أن تشترك تلك المناطق الموضوعة تحت نظام الانتداب بحد أدنى في ما بينها، هو الحرية الاقتصادية واقتصار القوى المسلحة على أجهزة شرطة معنية بالأمن الداخلي. وجرى تمييز نظام الانتداب عن نظام الحماية، على اعتبار أنّ الأول يتضمن التزامات تجاه عصبة الأمم وتجاه السكان المحليين، فيما الثاني لا يتضمن ذلك. إلّا أنّ بريطانيا وفرنسا سعتا إلى تحديد دور المؤسسة الدولية الجديدة في الإشراف الكامل على الانتدابات. كتب لورد بلفور، بعنجهية المنتصرين، في مذكرة نشرتها الجريدة الرسمية لـ«عصبة الأمم» بتاريخ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ أنّ من واجب «العصبة» [واجب، لا حق!] الإشراف على الشروط التفصيلية للانتدابات بالتوافق مع الحلفاء. وأنها في تنفيذها لتلك الانتدابات تتولى الإشراف على الدول المنتدَبة، ولكنها لا تتولى مراقبتها.

قسّمت الانتدابات إلى ثلاث فئات:

الفئة ألف: وتشمل الولايات العربية التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية، أي فلسطين والأردن وسورية ولبنان والعراق. نصّت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم على أن تكون تلك البلدان «وديعة حضارية مقدسة»، على اعتبار أنها بلغت درجة من «الرقي» تسمح بالاعتراف المؤقت بوجودها بما هي «أمم مستقلة»، بشرط تولي الدولة المنتدَبة عليها «تقديم الإرشاد والمساعدة الإداريين لها إلى حين يصير بمقدورها أن تتولى أمورها

بنفسها». في نهاية الأمر، لم يبقَ من مقولة «أخذ رغبات» الشعوب غير أخذ رغباتها في اختيار الدول المنتدَبة عليها. حتى هذه الرغبة لم يؤخذ بها، كما سنرى لاحقاً.

الفئة باء: إلى هذه الفئة من انتدابات الدرجة الثانية، تنتمي البلدان والشعوب التي انحكم توزيعها بمطالبة دول الكومنولث البريطاني بحصصها من الغنائم، وقد شاركت في الحرب في إطار قوات «الآنزاك»، وقدمت خسائر فادحة. ففازت أوستراليا بغينيا الجديدة؛ ونيوزيلاندا بساموا؛ وغنمت جنوب إفريقيا جنوب غرب إفريقيا.

لكن الذين قاتلوا إلى جانب الحلفاء وقدموا التضحيات ينقسمون إلى أبناء ست وأبناء جارية. شارك من العرب والمسلمين ١,٣ مليون روسي مسلم، ومليونا مسلم آسيوي وإفريقي وعربي (بينهم ٤٠٠ ألف من الهند ومن العرب، بينهم ٢٠٠ ألف جزائري ١٠ آلاف تونسي ٤٠ ألف مغربي و١٠٠ ألف مسلم من جنوب إفريقيا و٥ آلاف صومالي وليبي، إلخ). وخدم في الأعمال الحربية إلى جانب الحلفاء مئة ألف عامل مصري و١٣٠ ألف عامل مغربي و٢٠٠ ألف من عمال جنوب الصحراء الإفريقية. هؤلاء كانت مكافأتهم تجديد السيطرة والاستغلال عليهم ونهب موارد بلادهم واسترقاقهم كأيدي عاملة رخيصة.

الفئة جيم: وتضم البلدان التي تديرها الدولة المنتدَبة حسب قوانينها، بما هي أجزاء عضوية من ممتلكاتها، أي بما هي مستعمرات. وهذه تشمل المستعمرات الإفريقية التابعة لألمانيا في إفريقيا والمحيط الهادئ. أسقطت هذه من لائحة الانتدابات لأنها «مسكونة من برابرة، لا يستطيعون أن

يحكموا أنفسهم بأنفسهم». كان ويلسون يريد أن تتولى عصبة الأمم إدارة شؤونهم وتحضيرهم للاستقلال، فيما سعت بريطانيا وفرنسا للاستحواذ عليهم، فكان لهما ما أرادتا. هكذا توازعت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا كلاً من الكاميرون وتوغو والكونغو وتانغانيكا ورواندا وبوروندي وجنوب غرب أفريقيا الألمانية. وحصلت إيطاليا والبرتغال على بعض الممتلكات الصغيرة، وكانت حصة اليابان الانتداب على الممتلكات الألمانية شمال خط الاستواء.

معاهدة باريس

جرى التوقيع على معاهدة باريس في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩١٩. لم يوقّع ويلسون بعد أن فشل في إقناع الكونغرس الأميركي بالتصديق على معاهدة باريس وعلى نتائج المؤتمر. لم توقع روسيا السوفياتية، على اعتبارها قد وقّعت اتفاقية ثنائية مع ألمانيا. ولم توقّع الصين. وقّعت اليابان رغم أنها تقدّمت إلى المؤتمر باقتراح لصياغة عهد يتضمن التشديد على المساواة العرقية، يدمج في شرعة عصبة الأمم، فعارضته أوستراليا وبريطانيا، ولم يدعمه الرئيس ويلسون. لم يأتِ الأمير فيصل إلى باريس لتوقيع الاتفاق، فأناب عنه عوني عبد الهادي للتوقيع.

اختصّت معاهدة باريس بقضية الحرب والسلم مع ألمانيا بالدرجة الأولى. حُمِّلتِ الدولة المهزومة كامل المسؤولية عن الحرب، وفُرضتْ عليها عقوبات بالغة القسوة وتعويضات مالية باهظة بلغت قيمتها ٢٦٩ مليار مارك، قبل أن تُخفَض إلى ١٣٢ ملياراً (ما يعادل ٦,٦ مليارات إسترليني و٣٣ مليار دولار بعملة ذلك الزمن). ومعلوم أنّ الدولة الألمانية لم تكن قد سدّدت

معظم التعويضات المالية في نهاية مهلتها عام ١٩٣١. وفُرِضَ على ألمانيا أيضاً التخلي عن أراضٍ بلغت ١٣٪ من مساحتها تضم ١٠٪ من سكانها، بما فيها إعادة مقاطعتي آلزاس ولورين في منطقة الراين ومناجم منطقة «سار» Saar إلى فرنسا، وقد احتلتها في حرب ١٨٧٠-١٨٧١. وقضت المعاهدة أخيراً بنزع سلاح ألمانيا وإلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية فيها وخفض عديد قواتها إلى ١٠٠ ألف جندي وتقليص سلاحها الجوي والبحري. ومعلوم أنّ قساوة شروط مؤتمر السلم ستشكل أحد أبرز عوامل إطلاق المدّ القومي الألماني الذي سيستغله الحزب النازي للوصول إلى الحكم والاستيلاء على السلطة، بعد أقل من عقد ونصف على انتهاء المؤتمر.

نشب نزاع بريطاني فرنسي حول طريقة التعامل مع ألمانيا. كان كليمنصو في ذروة فورته الانتقامية يريد فرض أقصى العقوبات وأعلى التعويضات، بحيث لا تقوم لألمانيا قائمة اقتصادية، لأن فرنسا عاجزة عن اللحاق بقدراتها الاقتصادية والعسكرية. في المقابل، انصبّ اهتمام لويد جورج على تخفيف العقوبات والتعويضات للتأكد من وجود ألمانيا قوية قادرة على الوقوف في وجه روسيا البلشفية.

من جهة أخرى، تقرر تفكيك الإمبراطورية النمساوية المجرية بفصل النمسا عن المجر وشطر كل منهما إلى شطرين. وأُعيد ترتيب أوروبا فنشأت كيانات جديدة هي يوغسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وتقلّصت بلغاريا، وأُعيد تكوين بولندا، إلخ.

أخلفت بريطانيا وفرنسا بوعودهما لإيطاليا حسب «معاهدة لندن» (٢٦ نيسان/ أبريل ١٩١٥)، فلم تسمحا لها باحتلال مناطق في النمسا التي

منحتها إياها معاهدة لندن. انسحب الوفد الإيطالي من المؤتمر احتجاجاً، لكنه ما لبث أن عاد بناءً على وساطة من الرئيس ويلسون الذي تبرّع بـ ٢٥ مليون دولار، وجرى التوافق على حصول إيطاليا على مقاطعة تيرول وبعض الممتلكات الألمانية في إفريقيا وعلى مقعد في عصبة الأمم. بقي مطلب غير متحقق، هو مطالبة إيطاليا بمدينة ذات أكثرية إيطالية في كرواتيا على بحر الأدرياتيك. وكما في حالة ألمانيا، كذلك في إيطاليا، استغلّ اليمين الفاشي بقيادة موسوليني «جرح الكرامة الإيطالية» في مؤتمر باريس في حملته نحو السلطة.

شكّل تأسيس عصبة الأمم، بما هي حكومة عالمية، أبرز قرارات مؤتمر السلم. والغرض «توفير ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي السلمي لأراضي الأمم، كبيرها وصغيرها على حدّ سواء». تضمّنت معاهدة السلم قواعد تشغيل العصبة في ٢٦ مادة شكلت عملياً نظامها الداخلي، وأبرزها أنها تعمل على قاعدة الإجماع. وقد استخدم البريطانيون والفرنسيون تلك القاعدة للسيطرة على القرارات، خصوصاً في غياب الولايات المتحدة بعد أن قرر الكونغرس عدم المشاركة في المنظمة الدولية الجديدة.

ختم مؤتمر باريس أعماله في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، وتقرر نقل ما بقي من أعماله إلى مؤتمرات إقليمية ستُعقَد لاحقاً في سان ريمو وسيفر ولوزان والقاهرة وسواها. وأنهى المؤتمر أعماله رسمياً في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ مع انعقاد الجلسة الافتتاحية لـ«عصبة الأمم».

الفصل الثامن

إعلان الاستقلال

في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩١٩، وصل فيصل إلى بيروت، بعد غياب خمسة أشهر في مؤتمر السلم، وألقى خطبة أعلن فيها أنّ الأمم قد اعترفت بالاستقلال العربي، والمهم بات تنفيذه. وعزا تقسيم الولايات العربية إلى ما سمّاه «تدابير عسكرية» يجب ألّا تتكرّس، مؤكداً معارضته التجزئة، معلناً أنّ سورية والعراق والحجاز واحد، ويجب أن تستقلّ جميعاً (صدقي، ٢٠٠١: ٢٩٦-٢٩٧). ولم يكن هذا تماماً ما قاله في مؤتمر السلم.

في أيار/ مايو ١٩١٩ دعا فيصل إلى انتخاب «المؤتمر العربي السوري». ولما منع الفرنسيون والبريطانيون الانتخابات في فلسطين ولبنان، اختير مندوبون لهم من أعضاء «مجلس المبعوثان» العثماني، ومعظمهم من ملّاك الأراضي والعلماء وشيوخ القبائل. تمثّل في المؤتمر مندوبون من بيروت وصيدا وحلب وحمص وحماه ودير الزور واللاذقية وحيفا ويافا والقدس

وغزة والسَّلْط ونابلس وغيرها. أُضيفت إليهم شخصيات من ممثلي الحركة الوطنية العربية أمثال هاشم الأتاسي وسعد الله الجابري ورياض الصلح وعزة دروزة والحاج أمين الحسيني.

افتتح المؤتمر في الشهر التالي بدعوة من فيصل الذي شكل حكومة برئاسة علي رضا الركابي. وأول نشاطات المؤتمر، لقاؤه وفداً من لجنة كينغ كراين في الثالث من تموز/ يوليو ١٩١٩، وقدّم إليه لائحة مطالبه، أبرزها:

- الاستقلال السياسي التام للبلاد السورية بلا حماية ولا وصاية، في حكومة «ملكية مدنية نيابية» ولا مركزية، «تحفظ حقوق الأقليات» ملكها فيصل بن الحسين.
- رفض الانتداب على سورية، لأن الشعب السوري «لا يقلّ رقياً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية» والتشديد على «الرقيّ».
- اختيار الولايات المتحدة الأميركية «أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار» [كذا] لـ«تقديم المساعدة الفنية والاقتصادية» لسورية، على ألّا تمسّ استقلالها السياسي التام والوحدة ولا تزيد مدتها على ٢٠ سنة. وإن تمنعت أميركا، فبريطانيا.
- رفض المطلب الصهيوني بدولة يهودية في فلسطين والاستيطان الإسرائيلي؛ أما «سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا».
- رفض فصل فلسطين والساحل السوري وجبل لبنان عن سورية.
- دعم استقلال العراق بلا حواجز اقتصادية بينه وبين سورية.
- معارضة المعاهدات السرية (**العمري**، ١٩٩١: ٣/ ٩٢-٩٤).

الاتفاق مع كليمنصو

في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، عاد فيصل في زيارة ثانية إلى باريس، بعد يوم واحد من صدور قرار مؤتمر السلم باحتلال فرنسا لسورية، تنفيذاً لاتفاقية سايكس-پيكو، بما فيها الاقضية الأربعة: بعلبك، البقاع، راشيا، حاصبيا، على أن تضمّ الموصل إلى أراضي العراق. استُدعي فيصل إلى لندن، حيث قابل لويد جورج الذي دعاه إلى التفاهم مع كليمنصو. اتفق فيصل مع كليمنصو على إجراءات أولية قضت بانسحاب قوات الثورة العربية من سهل البقاع، وتسليم فرنسا خط سكة حديد رياق حلب، وتشكيل لجنة ثلاثية عربية فرنسية بريطانية لحلّ الخلافات بين البلدين، إلخ. إلّا أنّ الفرنسيين خرقوا منذ البداية الاتفاق حول البقاع بإرسال قوات عسكرية إلى مشارف بعلبك.

عند انسحاب القوات البريطانية من الأراضي السورية في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٩، عيّن فيصل أخاه زيد حاكماً عسكرياً ويوسف العظمة وزيراً للدفاع. مطلع ١٩٢٠ تبلور اتفاق فيصل كليمنصو، بعد مفاوضات عسيرة لم تُحسَم فيها أمور عديدة، مثل السلطة على المستشارين الفرنسيين، ومصير الأقضية الأربعة (مرجعيون، البقاع، بعلبك، عكار) ومدينة طرابلس، وقد ضمّت إلى «لبنان الكبير» الذي أعلن الجنرال غورو قيامه تحت الانتداب الفرنسي، في الأول من أيلول/ سبتمبر من ذاك العام. بموجب الاتفاق، وافق فيصل على أن تقدّم فرنسا إلى سورية «النصح والمعونة» والمساعدة على تنظيم الدرك والشرطة والجيش، حسبما تقررها عصبة الأمم، أي إنه وافق عملياً على الانتداب الفرنسي على سورية،

في مقابل اعتراف فرنسا بـ«استقلال سورية وحمايتها ضمن الحدود التي سيعيّنها مؤتمر الصلح»، والاعتراف بفيصل حاكماً عليها، في ظل الانتداب الفرنسي ومنح الحكم العربي الحق في طلب تدخل قوات فرنسية في حالات استثنائية. ويلاحظ أنّ الاتفاق خلا من أي ذكر لفلسطين.

على صعيد آخر، تضمّن الاتفاق اعتماد اللغة العربية لغةً رسمية للبلاد، واعتماد دمشق عاصمةً لسورية ومركز إقامة للملك فيصل، على أن تكون حلب مركز إقامة المفوض السامي الفرنسي. واعترف فيصل أخيراً باستقلال لبنان «تحت الانتداب الفرنسي»، على أن يعيّن مؤتمر السلام حدوده. وتقرر أن يكون نظام الحكم في سورية دستورياً ضامناً لحقوق الأهلين [«الأهلين» لا المواطنين] يثبّت الحريات المكتسبة، في ظل حكومة مسؤولة أمام البرلمان، وإدارة مالية حديثة، إلخ [واللافت عدم ذكر استقلال القضاء].

اقتصادياً، مَنَحت سورية الأولوية في الالتزامات والقروض لفرنسا، وتعهدت باحترام نظام سكة حديد الحجاز. وتضمّن الاتفاق ثلاثة ملحقات، يعلن الأول بيروت والإسكندرون مرفأين حُرَّين، بناءً على ما ورد في اتفاقية سايكس-پيكو؛ ويدعو الثاني إلى استفتاء الأقليات عند تعيين الحدود؛ ويمنح الثالث «الاستقلال النوعي» لجبل الدروز داخل الدولة السورية (**العمري**، ٣/ ٤ :١٠-١٠٧).

وُوجِه الاتفاق بمعارضة شعبية عارمة. استقال إبراهيم هنانو وكامل قصاب من المؤتمر العربي، وغادرا دمشق للإعداد لمقاومة القوات الفرنسية بالسلاح. ولما خرجت جماهير دمشق في تظاهرات ضد الاتفاق، تدخل

الجيش وأطلق النار على المتظاهرين، وقُتل وجرح العشرات. فرض الهياج الشعبي على فيصل أن يُقيل حكومة الركابي، فعيّن هاشم الأتاسي رئيساً لحكومة «دفاع وطني». وفي ٢١ كانون الثاني/ يناير دعا فيصل إلى التجنيد العسكري الإجباري.

في ٨ آذار/ مارس ١٩٢٠ أعلن المؤتمر، في اجتماع مشترك مع بلدية دمشق، استقلال سورية، وبويع فيصل ملكاً عليها «في حدودها الطبيعية». رفضت قيادة الحلفاء الاعتراف بفيصل ملكاً، لأنها لا تزال تعتبره «قائداً [عسكرياً] من قادة الحلفاء يحتل قسماً من بلاد العدو التي لم يعقد الصلح معها بعد»، على ما أبلغه لويد جورج باسم حكومتَي بريطانيا وفرنسا في ١٨ آذار/ مارس (**العمري**، ١٩٩١ : ١٢٠ و١٢٧). وكان فيصل لا يزال يتقاضى، بتلك الصفة، مرتباً شهرياً من الحكومة البريطانية يبلغ ١٥٠ ألف جنيه إسترليني. وفي الآن ذاته، عقد ممثلو العراق في دمشق مؤتمراً أعلنوا فيه استقلال العراق واتحاده سياسياً واقتصادياً مع سورية، وبايعوا الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً على العراق.

سان ريمو يمهّد لميسلون

انعقد مؤتمر سان ريمو في منتجع ساحلي إيطالي في ١٩-٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٢٠، وحضره رؤساء وزراء بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، إضافة إلى ممثلين عن اليابان واليونان وبلجيكا. دُعي فيصل لتقديم وجهة نظره أمام المؤتمر، فاشترط المعرفة المسبقة بالقرار الذي سيتخذه المؤتمر بصدد استقلال سورية والعراق وفلسطين، وإلا فسيُفسَّر حضوره على أنه موافقة على قرارات لا يوافق عليها (**عوني عبد الهادي**، ٢٠٠٢).

من أبرز أعمال سان ريمو أنه أقرّ «الفئة أَلِف» من الانتدابات. اعترف بكل من سورية وبلاد الرافدين كـ«دولة مستقلة» مؤقتاً على ما تعنيه العبارة من ازدواجية والتباس تطلب الاستشارة الإدارية والمساعدة من قوة منتدَبة عليها، إلى أن «تستطيع الوقوف على قدميها». لكن المؤتمر لم يقرر الاعتراف بفلسطين «دولة مستقلة»، ولو مؤقتة. كل ما في أمرها هو تعهد الدولة المنتدَبة، بريطانيا، بتطبيق «إعلان بلفور» وعدم التفريط بالحقوق التي تتمتع بها الجماعات غير اليهودية. وهو قرار اعتبره وايزمان «موازياً من حيث الأهمية لإعلان بلفور» (Reinharz, 1977: 342)، بل كان متجاوزاً للإعلان.

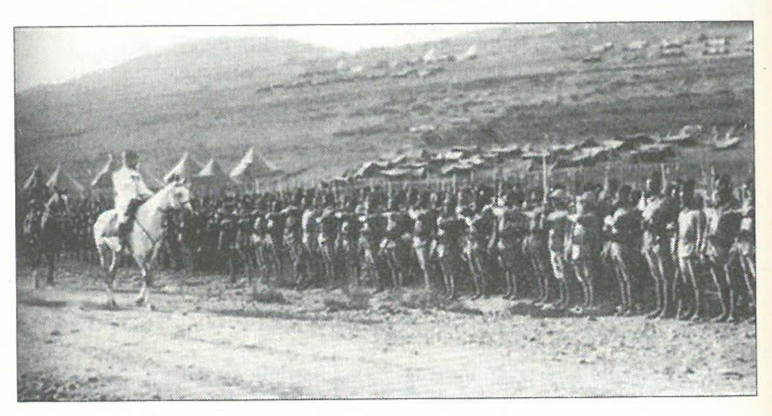
وتقرر أن تتولى «القوى الحليفة الرئيسة»، أي بريطانيا وفرنسا عملياً، تعيين الحدود بين تلك الأراضي في وقت لاحق.

شكّل الاعتراف الدولي بالانتداب الفرنسي على سورية الضوء الأخضر للقوات الفرنسية كي تتحرّك لاحتلال دمشق في تموز/ يوليو من ذلك العام والقضاء على المملكة السورية العربية. وهذا ما شجّع بريطانيا على أخذ حصتها مما بقي من سورية الجنوبية، بعد أن استحوذت على فلسطين، إذ قررت ربط شرق الأردن (الذي يضمّ معظم جنوب سورية) إلى انتدابها على فلسطين دون أن تضيف أراضيه إلى منطقة الموطن القومي اليهودي غربي نهر الأردن.

وفي سان ريمو وقعت «اتفاقية نفط سان ريمو» بعد أن احتل البريطانيون الموصل عقب إعلان الهدنة، تنفيذاً لاتفاق كليمنصو - لويد جورج. تقرر أن تنال فرنسا حصة ألمانيا في «شركة النفط التركية» TPC («شركة

نفط العراق» IPC لاحقاً)، أي ٢٥٪ من أسهم الشركة، إلّا أن هذا لن يحلّ النزاع على نفط بلاد الرافدين، خصوصاً وقد تدخلت فيه الولايات المتحدة تطالب بحصتها.

مطلع ١٩٢٠ بات اتفاق فيصل - كليمنصو بحكم المُلغى بسقوط حكومة كليمنصو في الانتخابات النيابية ومجيء حكومة پوانكاريه اليمينية الاستعمارية التي قررت احتلال سورية. في ٣ آذار/ مارس عيّن فيصل حكومة دفاع وطني برئاسة هاشم الأتاسي. وفي الشمال، كانت كيليكيا والشمال السوري مسرحاً لعمليات مسلحة ضد الانتداب الفرنسي من وحدات من الجنود الأتراك بإشراف مصطفى كمال. وفي الشمال السوري أيضاً أعلن إبراهيم هنانو حركته المسلحة في شمال حلب، وحذا حذوه صالح العلي في بلاد العلويين. أسرعت السلطات الفرنسية إلى توقيع هدنة مع الأتراك للتفرغ لسورية، وتنازلوا لهم لاحقاً عن كيليكيا وعن عدد من القرى السورية (**العمري**، ١٩٩١: ١٤٤-١٤٥).



الجنرال غورو يستعرض قواته، ١٩٢٠

في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠ أرسل الجنرال غورو، قائد القوات الفرنسية في الشرق، إلى حكومة دمشق إنذاراً بقبول الانتداب الفرنسي على سورية، وإلغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجنّدين، واستخدام الأوراق النقدية التي يصدرها البنك السوري (مركزه بيروت)، والاعتراف بحق الجيش الفرنسي في استعمال خط سكة حديد رياق حلب، على أن تنتهي مهلة الإنذار في ١٨ تموز.

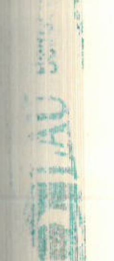
يسجل صبحي العمري، الضابط في الجيش العربي (**العمري**، ١٩٩١: الجزء الثالث) ابرز وقائع تلك الايام الحرجة من البلبلة في التعامل مع الإنذار، والمراوحة بين الارتجال والفوضى ومواجهة عسكرية حين تقرّر اعتماد الأخيرة. في العشرين من تموز/ يوليو، نفّذ فيصل أبرز مطالب غورو بتسريح الجيش العربي. وقد قدّر عديده، بعد حملة التطويع، بما لا يزيد على ستة آلاف ضابط وجندي موزَّعين بين مشاة وخيالة وهجّانة من البدو وقوات نظامية من متطوعين ومجنّدين وجنود وضباط عرب من الجيش التركي. إلّا أنّ ذاك الجيش كان يملك من الذخيرة ما يسمح بقتال لا يزيد على ساعتين، على ما أبلغ رئيسُ أركانه إلى فيصل.

قوات غورو تتقدم، وقد بلغت وادي الحرير، والحكومة تشتري الوقت بعقد عدة هدنات وتأجيل مُهَل الإنذار بين ٢٠ و٢٣ تموز/ يوليو من طريق وساطات يجريها نوري السعيد وساطع الحصري. إلى أن أمر غورو قواته بالتقدم لاحتلال دمشق قبل انتظار ردّ الحكومة العربية على الإنذار، والحجة أنّ برقية قبول الإنذار والاستعداد لتنفيذ شروطه وصلت بعد انتهاء المهلة الممددة في ٢٣ تموز/ يوليو.

صباح اليوم التالي، سهل خان ميسلون، آخر محطات طريق بيروت دمشق في الأراضي السورية، يشهد بقايا من الجيش العربي من هجانة وخيالة وحرس ملكي (من اليمانيين) ومتطوعين، قدّرهم قادة ميدانيون بما ليس أكثر من ٢٥٠ جندياً نظامياً و١٥٠ متطوعاً، بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة، بعد انسحاب عدد كبير من الجنود والمتطوعين ممن جرى تجميعهم على عجل. دخلت هذه القوة المزوّدة بأسلحة فردية ومتوسطة وبعدد من بطاريات المدفعية، في مواجهة يائسة مع طليعة قوات فرنسية من ٣٥ ألف جندي، بينهم ٩٠٠٠ خيّال، معززة بالدروع والطيران. حُسِمت المعركة في ساعات، وقُتل خلالها وزير الدفاع يوسف العظمة، الأرجح بشظية قذيفة مدفعية.



جنود من الجيش العربي في ميسلون، ١٩٢٠



يوم ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٢٠ دخلت القوات الفرنسية دمشق وتوزعت على ثُكناتها بعد أن استعرضها قائدها الجنرال ماريانو غويبيه. ثم دخل غورو فاتحاً يوم ٧ آب/ أغسطس، ونسِب إليه القول الشائع: ها نحن

عدنا يا صلاح الدين. مع أنّ جايمس بار يرجّح أنّ صاحب القول هو غوبيبه، بناءً على مقالةٍ صحافيةٍ فرنسية رافقت الحملة العسكرية الفرنسية (Barr, May 27, 2016).

قبل دخول الجيش الفرنسي، انسحب فيصل مع وزرائه وعدد من الشخصيات الاستقلالية إلى الكسوة في غوطة دمشق الغربية. استشار الملك مرافقيه، فأشار بعضهم بالعودة إلى دمشق والسعي لحل المسألة سياسياً، على اعتبار أنّ الملك وافق على الإنذار. إلّا أنّ أكثرية الحضور، وقد انضم إليهم نوري السعيد، دعوا إلى بقاء فيصل في الكسوة، وتنظيم حرب عصابات مسرحها حوران وجبل الدروز ضد القوات الفرنسية. مع أنّ فيصل كان من هذا الرأي الأخير، إلا أنه تشجّع بسبب ورود خبر عن وساطة تولاها القنصل الإيطالي مع السلطات الفرنسية لعودته إلى دمشق وتشكيل حكومة جديدة. تمهيداً للعودة المأمولة، أرسل فيصل إلى علاء الدين الدروبي، المعروف بولائه للفرنسيين، رسالة عيّنه فيها رئيساً للحكومة، وترك له ورقة بيضاء ليملأها بأسماء الوزراء الذين يختارهم. في اليوم التالي ٢٧ تموز عاد فيصل إلى دمشق، فورده في المساء طلب من غورو أن يغادر دمشق، فانتقل إلى درعا. وما لبثت السلطات الفرنسية أن طالبته بأن يغادر إلى الحجاز، فتوجّه إلى حيفا، ومنها إلى أوروبا (العمري،١٩٩١: ١٤٢-١٨٨).

هكذا انتهت «الثورة العربية الكبرى» وأفلت «المملكة العربية السورية».

بدأت كمحاولة لإطلاق انتفاضة مسلّحة في سورية بواسطة ثلاث فرق عسكرية عربية في الجيش العثماني. أحبط العثمانيون المحاولة بعد حملة

الاعتقالات والإعدامات التي أجراها جمال باشا (٢١ آب/ أغسطس ١٩١٥ - أيار/ مايو ١٩١٦) ونقل معظم الوحدات العربية إلى جبهة المضائق. انتقل مركز الثورة إلى الحجاز. لم تثُر سورية على العثمانيين، ولا ثارت فلسطين، حررتها الجيوش البريطانية بقيادة ألّلنبي مع مشاركة متواضعة من جيش عربي لم يزد تعداده على ثلاثة آلاف و٦٠٠ جندي، على ما يقدّر فرومكين، قوامه قبائل حجازية يقودها ضباط إنكليز وعرب. لم تتحرّك المدن ولا الأرياف المشرقية، وما تحرّك منها (في الشمال والشمال الشرقي السوري) ثار على القوات الفرنسية، وقد احتلت سورية.

تنازل حسين ثم فيصل تدريجاً عن العراق وفلسطين وجبل لبنان والساحل السوري، على أمل الاحتفاظ بما بقي من «الدولة العربية» على أجزاء من «سورية الكاملة». سلّمت الأسرة الهاشمية ونخبة تلك الفترة من وجهاء وعسكريين بقيادة فيصل أمر تحرير بلادهم من الأتراك للبريطانيين، فإذا مصير المنطقة تقرره القوة التي حررتها بناءً على ضرورات تبادل المصالح بينها وبين حليفتها ومنافستها الاستعمارية، فرنسا.

كان أمام فيصل خيار المقاومة المسلّحة ضد الجيش الفرنسي. كان «الشرق يغلي» كما لاحظ بلفور. والبؤر المسلحة تنتشر في سورية، بما فيها البقاع والجنوب اللبنانيان. وقد أفادت تقارير الاستخبارات البريطانية، قبل انسحاب القوات البريطانية من سورية، بأنّ القوات البريطانية لن تستطيع السيطرة على الوضع إذا قرر فيصل أن يعلن انتفاضة مسلحة (McMillan, 2003: 405)، وفوق هذا كله كانت المنطقة تعيش انتفاضتين عارمتين خلال تلك الفترة: «ثورة ١٩١٩» في مصر، و«ثورة العشرين» في العراق.

لم يقاوم فيصل. في الحصيلة، «سلّمه البريطانيون للفرنسيين مقيّد اليدين والقدمين»، على قولة مارغريت ماكميلان.

ما بقي من العهد الفيصلي: دستور مدني برلماني

سقط الحكم الفيصلي في دمشق. لكنه ترك وثيقة تستحق التوقف عندها: دستور الدولة العربية، وقد صرف المؤتمر معظم وقته في صياغته قبل أن يحلّه فيصل في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٢٠. والدستور وثيقة نادرة أدى الشيخ رشيد رضا، رئيس المؤتمر، دوراً بارزاً في صياغته.

أعلن الدستور المملكة العربية السورية «مملكة مدنية برلمانية»، عاصمتها دمشق ولغتها الرسمية اللغة العربية؛ دين المَلِك الإسلام، والملك، الذي ينتخب بأكثرية ثلثي أعضاء المؤتمر، يتعهد باحترام «شرع الله وثقة الأمة والدستور». وهكذا، خلافاً لمعظم الدساتير اللاحقة، ليس يأتي الدستور العربي على ذكر الشريعة نصّاً بما هي مصدر للتشريع، بل يوجب على الملك احترام «شرع الله» والدستور (المدني) والسيادة الشعبية (ثقة الإمرة) في آن واحد.

يقوم النظام البرلماني على مجلسين: مجلس نيابي منتخب بالاقتراع العام، لكنه يخصص مقاعد لتمثيل الأقليات فيه بمقعد واحد لكل ٤٠ ألف نسمة من كل أقلية؛ بحيث يتأمن التوازن بين «حكم مدني تمثيلي» (أي أكثري) و«حماية حقوق الأقليات»؛ ومجلس شيوخ تكون فيه كوتا مقطوعة للأقليات. وقد كفل الدستور حرية المعتقد الديني المطلقة كما حرية التعليم الديني. ومع أنّ المؤتمرين اختاروا النظام الملكي، ألّا أنهم

توافقوا على اعتبار الملكية المدنية البرلمانية مرحلة انتقالية نحو الجمهورية. وقد قيّد الدستور صلاحيات الملك في أكثر من مجال، منها إلزامه بالعودة إلى المؤتمر لإعلان الحرب والتفاوض على المعاهدات وتوقيعها، واشترط الدستور أن تنال الوزارة ثقة المؤتمر الذي يُناط به التصديق على إجراء تعديل وزاري أو إقالة الوزارة. لم تمرّ المداولات عن صلاحيات الملك دون أخذ وردّ. أصرّ فيصل على أن يطيعه المؤتمر، لأنه هو من أنشأه، فانبرى له رشيد رضا قائلاً: إن المؤتمر هو الذي جعلك ملكاً على سورية! وقد مارس المؤتمر صلاحياته على الملك فوراً عندما صوّت ضد سفره إلى أوروبا للمفاوضات وحين أصدر قرار التجنيد الإلزامي.

خلال البحث في حق الاقتراع نشب خلاف على حصره بالذكور فوق سنّ العشرين. ورد اقتراح بمنح حق الاقتراع أيضاً للنساء المتعلمات، أثار انقساماً في المؤتمر. خرج عدة نواب من القاعة احتجاجاً على الاقتراح، لكن رئيس الجلسة رشيد رضا، نجح في تأجيل البتّ في الأمر باسم الحرص على وحدة المؤتمر، فانعقد التوافق على حق المرأة في التعليم بديلاً من حقها في الاقتراع (Thompson, 2015).

بعثة كينغ كراين

في أيار/ مايو، تصاعدت الخلافات حول مصير سورية بين لويد جورج وكليمنصو، ووصلت إلى مشادات عنيفة. وقد سبقتها مشادة بين لويد جورج ووزير الخارجية پيشون، حول سورية. لسان حال الأول أنّ بريطانيا تعهدت للشريف حسين بدولة عربية في سورية، في مراسلات ماكماهون، فردّ الأخير متسائلاً كيف لفرنسا أن تلتزم ما تعهدت به

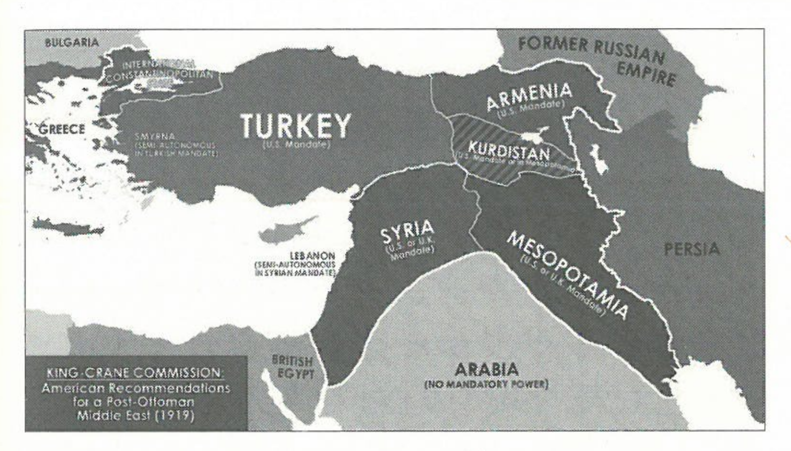
بريطانيا في رسائل ماكماهون، ما دامت لم تطّلع عليها؟ هدد كليمنصو بالتراجع عن تسليم الموصل لبريطانيا إن لم تقرّ بريطانيا بحقها في سورية وبحصة من نفط الموصل. تدخل الرئيس ويلسون، واقترح تشكيل لجنة ثلاثية تضمّ ممثلين عن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لاستطلاع رغبات سكان المناطق المعنية. لما اقترب موعد تشكيل اللجنة وممارسة أعمالها، رفض الطرفان البريطاني والفرنسي المشاركة فيها. وتأكيداً لعدم التزام نتائج استطلاعات اللجنة سلفاً، كتب بلفور في مذكرة سرية إلى الحكومة البريطانية يقول: «هل نعني، في حالة سورية، استطلاع رغبات السكان بدرجة رئيسة؟ إننا لسنا نعني شيئاً من هذا القبيل... كائناً ما ستكون رغبات السكان، سيحصلون على فرنسا [قوة منتدبة عليهم] بالتأكيد... وسيكون التناقض بين الميثاق [ميثاق عصبة الأمم] وسياسة الحلفاء فاقعاً في حال [الحديث عن] «أمّة فلسطين المستقلة»... ذلك أننا لسنا نقترح في فلسطين استشارة رغبات سكان البلد الحاليين، ولو من حيث الشكل» (Jeffries, 1971: 173-74).

تحوّلت مهمة اللجنة إلى لجنة استطلاع واستشارة لتزويد الرئيس الأميركي بـ«معرفة كاملة» عن مشكلة الشرق الأوسط تسمح برسم السياسات المناسبة «في مؤتمر السلم أو في عصبة الأمم لاحقاً» (Allen, 2015: 258) تشكلت من تسعة أعضاء برئاسة هنري كينغ، رئيس كلية أوبرلين في أوهاياو، وتشارلز كراين، رجل النفط - الذي كانت شركته تنقّب عن النفط في اليمن - وأحد مموّلي حملة ويلسون الانتخابية ومستشاره للشؤون الدبلوماسية.

انطلقت البعثة من يافا في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٩، وقد ضمّت وليام ييل، الموظف السابق في شركة «ستاندرد أويل نيويورك» والمكلّف البحث عن النفط في فلسطين، والعامل في الوقت ذاته في استخبارات الخارجية الأميركية؛ والذي كان الممثل العسكري الأميركي الملحق بقيادة الجنرال أللنبي ابتداءً من عام ١٩١٧؛ والكابتن دونالد برودي، سكرتير تشارلز كراين للشؤون المالية؛ وجورج مونتغومري، المستشار في شؤون مناطق تركيا الشمالية؛ والدكتور سامي حداد، الجرّاح اللبناني، بصفة مترجم. شملت الأراضي المعينة للبعثة في أصل التكليف أرمينيا وكيليكيا وبلاد الرافدين وسورية وفلسطين. لكنها قررت الاقتصار على سورية وفلسطين ولبنان. استغرقت جولات البعثة في المنطقة ٤٢ يوماً بين حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس ١٩١٩، قابلت خلالها ٤٤٢ وفداً في ٣٦ مدينة وعشرات البلدات والقرى، وتلقت ما مجموعه ١٨٦٢ عريضة ومذكرة. أظهرت نتائج الاستطلاعات أن أكثرية السكان تؤيد الاستقلال (٦٧٪ في فلسطين) وأكثرية كبيرة من سكان المدن تؤيد سورية موحدة (٩٤,٥٪) و٨٢٪ من السكان يعارضون فصل لبنان عن سورية، و٨٧٪ يؤيدون مملكة دستورية و٨٥,٢٪ يعارضون مشروع الاستيطان الصهيوني. وعند التخيير بين الدول المنتدبة، رجّح سكان المنطقة الولايات المتحدة بنسبة ٨٥٪، تليها بريطانيا بنسبة ١٨,١٪، وفرنسا بنسبة ٦,٥٪.

كانت تلك النتائج متماثلة تقريباً مع ما سمعته اللجنة حين قابلت وفد المؤتمر السوري في دمشق. ومع ذلك، كان الفارق كبيراً بين ما اكتشفته اللجنة وما أوصت به. فبدلاً من الاستقلال والوحدة، اقترحت تقسيماً

آخر للمنطقة، في ظل انتدابات إنكلو أميركية: بلاد الرافدين: انتداب أميركي أو بريطاني؛ سورية، بما فيها لبنان وفلسطين: انتداب أميركي أو بريطاني؛ «لبنان الكبير»: منطقة استقلال ذاتي داخل الانتداب الأميركي أو البريطاني على سورية. جدير بالذكر أنّ سورية في خريطة كينغ كراين تشمل فلسطين، إذ تصل حدودها إلى صحراء سيناء. اعتبرت اللجنة أنّ ادعاء الحق اليهودي في فلسطين باسم ألفي سنة «ليس جدّياً»، وأوصت بإجراء تعديل جذري على إعلان بلفور، وتحويل المشروع الصهيوني إلى مشروع «مختصر جداً يقدّم إلى مؤتمر السلم ويطبّق بفسحات زمنية متباعدة» (Terray and Yale, 2015: 123-125).



خريطة تبيّن مقترحات بعثة كينغ كراين لتقسيم أراضي السلطنة العثمانية، ١٩١٩

تولّت بعثة كينغ كراين الاستطلاع عن مصير الأراضي التركية، بالإضافة إلى مصير الولايات العربية. وتقدمت بعدد من المقترحات يدور معظمها مدار فرض انتداب على معظم أجزائها. وأبرز ما ورد في تلك المقترحات

الآتي: منطقة مدوّلة في إسطنبول الأوروبية والآسيوية حول المضائق تسمّى «دولة القسطنطينية الدولية»؛ الجسم الرئيسي من تركيا الحالية، ويسمّى «تركيا»: انتداب أميركي؛ المنطقة الساحلية: إزمير: شبه استقلال ذاتي، ضمن الانتداب الأميركي؛ أرمينيا عند حدود الإمبراطورية الروسية: تحت الانتداب الأميركي؛ كردستان: انتداب أميركي أو الانضمام إلى بلاد الرافدين.

انهت بعثة كينغ كراين أعمالها ومؤتمر باريس يشارف على الانتهاء، فلم تلقَ أيّ هيئة مستعدة للاستماع إلى تقريرها. من جهته، قرر ويلسون إخفاء نتائج التحقيقات. أودع الوثائق خزائن وزارة الخارجية التي اشترطت أذناً خاصاً من الرئيس أو من وزارة الخارجية للاطلاع عليها. ولم يؤذَن بنشر تقرير بعثة كينغ كراين إلا بعد انتهاء ولاية الرئيس ويلسون. طُبع التقرير في الثاني من كانون الثاني/ يناير ١٩٢٢، ولم يعرف على نطاق واسع إلا بعد سنتين من ذلك.

الفصل التاسع

الاقتصاد السياسي للنظام الجديد

يمكن اعتبار المشرق العربي منطقة الاختبار الأول لتطبيق صيغة من الحكم الأجنبي ستُسمّى «الاستعمار الجديد»، تعتمد على سيطرة القوى الغربية غير المباشرة من خلال أطقم حاكمة محلية تضمن لها الولاء السياسي والمصالح الاقتصادية والاستراتيجية. في ما يأتي نصان في الاقتصاد السياسي من تلك الفترة، يكمّل الواحد منهما الآخر، ويلقيان الضوء على أبرز جوانب هذه الصيغة.

١. سايكس و«روح العصر»

في منتصف عام ١٩١٨ كتب مارك سايكس مذكرة بعنوان «موقعنا في بلاد الرافدين بالعلاقة مع روح العصر» (Mejcher, 1978 : 178-188)، وكان غرضه قيام «نظام انتقالي لبلاد الرافدين» برعاية بريطانيا يفضي إلى «إنشاء دولة مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي» خلال مهلة ٢٥ سنة.

والمذكرة بالغة الدلالة على تصوّر الانتقال من الكولونيالية إلى النيوكولونيالية، بتخفيف أكلاف الأولى مع الاحتفاظ بفوائدها وتعزيز مغانم الثانية. يدعو سايكس إلى «مواكبة روح العصر» على اعتبار أنّ الحرب قد أزاحت مصطلحات ما قبل الحرب من مثل «الاستعمار» و«الضمّ» و«الحمايات» و«مناطق النفوذ» و«القواعد العسكرية»، إلخ. فإن أراد البريطانيون حكم بلاد الرافدين، يحاجج سايكس، فعليهم استنباط أسباب «معاصرة» لذلك.

إلا أنّ أول ملامح العصر الجديد عنده، السيطرة على الموارد ومحاربة الشيوعية. فالعراق أحد أبرز مخازن المحروقات والمواد الغذائية في العالم، و«لو توافرت تنميته لأمكن عمال العالم أن يأكلوا على نحو أفضل وأن ينعموا بالدفء على نحو أفضل مما لو كان العكس». هكذا يبدأ «روح العصر» في استباق لما سيُسمّى لاحقاً «الحرب الباردة» التي تروّج للرأسمالية الغربية على أنها أكثر فائدة للعمال من شيوعية موسكو.

تقع التنمية على عاتق بريطانيا، فلن يتولاها الأتراك، ولا شعوب بلاد الرافدين، لعدم قدرتهم على توليد دولة: إذ لا مجال لنشوء «حكومة فورية تنجم عن أربع أو خمس أوليغارشيات محلية شَبَه الدجاجات، وعن عصابة من السرّاق يرتعون على ضفاف النهر، أو عن أطراف من البدو المشيخيين» (Mejcher, 1978: 178). وهي وصلة من عنصرية سايكس الاستعلائية تجاه العرب يحسده عليها عنصريو زمن الفتوحات الكولونيالية واستعماريوه.

يضع سايكس ثلاثة شروط للتنمية: ١) ألّا تأتي في خدمة مصالح لمجموعات رأسمالية؛ ٢) ألّا تزيد من القدرات العسكرية للحكام؛

٣) ألّا تعوق الحريةَ السياسية للسكان، وإلا حلّت الفوضى. ليس واضحاً تماماً كيف يمكن التنميةَ أن تعوق الحرية السياسية للسكان. لكن اشتراط ألّا تتحقق التنمية لمصلحة «مجموعات رأسمالية» أقرب إلى التحذير من نموّ «رأسمالية وطنية» عراقية في بلد تسيطر فيه الشركات البريطانية، منذ ذلك الحين، على النقل البري والنهري خطوط سكك الحديد، والموارد المائية (بناء السدود) والنفطية.

على صعيد نظام الحكم، يريد سايكس لحكم بلاد الرافدين أن يُرضي «ديموقراطيتنا وديموقراطية العالم أجمع معاً» من خلال «نيل رضى المحكومين» انسجاماً مع مبادئ ويلسون، أي موافقة المحكومين على مَن تقرر أن يحكمهم. أما في حالة العراق، فترجمة ذلك إلغاء حق شعب بلاد الرافدين في «البناء الفوري لدولة مستقلة». أما تقنيات نيل الرضى، فأبرزها: تأمين دعم المسيحيين واليهود بتخويفهم من «ردود فعل انتقامية من الأتراك العائدين»؛ و«إشعار الطبقات التجارية بأنها لن تكون في أمان لو غادرنا»؛ ورشوة مشايخ القبائل؛ وتأمين الوظائف والخدمات العامة؛ و«تمويل الصحافة باللغة العربية ذات الاتجاه العروبي» لتظل «تعاملنا على اعتبارنا حماة القومية العربية»؛ و«تأسيس حزب قومي عربي يُستقطَب أعضاؤه في أوساط الأنتلجنسيا المدينية وترقية أفراده إلى مواقع إدارية رفيعة؛ وتأسيس إدارة للتربية والتعليم تقوم على القومية العربية».

هذه هي بعض ملامح العصر الجديد كما يستشرفها سياسي عنصري محافظ في أواخر الحرب العالمية الأولى، مستخدماً مصطلحات التنمية والحداثة والديموقراطية ومنطق القوميات مهجّنة مع ذهنية العصور

الكولونيالية السابقة وممارساتها: الغلبة العسكرية والاستعلاء العنصري والاعتماد على الأقليات (أي اعتماد التعريف الديني الإثني للسكان والتمييز بينهم على هذا الأساس) والرشوة والإفساد وكسب السُّنة بواسطة القومية العربية، على اعتبار أن لا وجود للشيعة في عراق مارك سايكس، وهم أكثرية السكان، ولا يحضر أكراد، مع أنه من أشدّ المتحمسين لقضيتهم.

هوڤلان: الاقتصاد السياسي الكولونيالي لسورية

مطلع عام ١٩١٩ انعقد «المؤتمر الفرنسي حول سورية» بدعوة من غرفتَي التجارة والصناعة في ليون ومارسيليا. ظل المؤتمر يطالب بـ«سورية تامة»، بما فيها فلسطين، وإن يكن أسف لأن الأخيرة باتت في منطقة النفوذ البريطانية. وشدّدت قراراته على موقع فرنسا الغالب في تجارة سورية، وعلى أهمية استثماراتها المالية، وقد أُنشئ لتلك الغاية «بنك سورية» برأسمال قدره ١٠ ملايين فرنك فرنسي. في الزراعة، شدّد المؤتمر على أهمية المزروعات النقدية، وخصوصاً الحرير والقطن والتبغ. وتوقفت المقررات عند خطوط سكك الحديد، داعية إلى توسعة البعض وإنشاء البعض الآخر. وطالب المؤتمر باستعادة مرفأ إسكندرون وإنشاء شبكة سكة حديد تعبر سورية أفقياً من طرابلس إلى بغداد وتربط تجارة فارس وبعض الهند بالبحر الأبيض المتوسط وفرنسا لتنافس سكة حديد برلين بغداد. وكلّف المؤتمر بعثةً علمية استقصاءَ أحوال سورية الاقتصادية.

زارت البعثة سورية بين أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر من ذلك العام، برئاسة پول هوڤلان (١٨٧٣-١٩٢٤)، أستاذ تاريخ القانون في

جامعة ليون. صدر تقريرها بعنوان معبّر «**ما قيمة سورية؟**» ليس يخفي سعي رجال الأعمال لإقناع السلطة السياسية بالمنافع الاقتصادية من احتلال البلد.

التقرير المغفل من تاريخ طبع، وإن يكن الواضح أنه طُبع بعد تكريس الانتدابات، ليس يختلف كثيراً عن مقررات المؤتمر. ارتكز في معظمه على إحصائيات آرثر روپان، مدير الاستيطان اليهودي في فلسطين. بدأ بالإشادة بسورية التاريخية، بما هي «أهراء الوفرة» و«جنّة العالم القديم»، ناسباً تخلفها إلى أربعة قرون من السيطرة العثمانية الفاشلة.

في الزراعة، يعطي التقرير الأولوية للمنتجات التصديرية، القطن الذي يمحضه «مركز الشرف» في تجديد الحياة الاقتصادية، وحرير جبل لبنان وتبغ اللاذقية، الذي ستنشأ له شركةٌ احتكارية فرنسية منذ عام ١٩٢٠. كذلك يدعو التقرير إلى أن تصير سورية مصدّرة للقمح، ويقدم اقتراحات لتطوير الزراعة وتربية المواشي وتوسيع التسليف العقاري والزراعي، بما فيها تجزئة الملكيات الزراعية الكبيرة والقضاء التدريجي على المشاعات من أجل تمليك الأراضي للفلاحين[1].

يُنهي التقرير عن التصنيع بحجة عجيبة: أنّ «فردية السوريين» تشجّع على امتهانهم التجارة أكثر من الصناعة! الأعجب أنّ المستشرقين غالباً ما

(١) كان هذا رأياً شائعاً بين اقتصاديي الانتداب الفرنسي. إلا أنّ الانتداب لم يلبث أن تخلى عنه في سورية ولبنان، مؤثراً دعم مشايخ القبائل وكبار ملّاك الأراضي لاعتبارات سياسية: الاتكال عليهم للسيطرة على الأرياف واستخدامهم وتجار المدن قاعدة للانتداب ونواة نخبته السياسية.

الكولونيالية السابقة وممارساتها: الغلبة العسكرية والاستعلاء العنصري والاعتماد على الأقليات (أي اعتماد التعريف الديني الإثني للسكان والتمييز بينهم على هذا الأساس) والرشوة والإفساد وكسب السُّنة بواسطة القومية العربية، على اعتبار أن لا وجود للشيعة في عراق مارك سايكس، وهم أكثرية السكان، ولا يحضر أكراد، مع أنه من أشدّ المتحمسين لقضيتهم.

هوڤلان: الاقتصاد السياسي الكولونيالي لسورية

مطلع عام ١٩١٩ انعقد «المؤتمر الفرنسي حول سورية» بدعوة من غرفتَي التجارة والصناعة في ليون ومارسيليا. ظل المؤتمر يطالب بـ«سورية تامة»، بما فيها فلسطين، وإن يكن أسف لأن الأخيرة باتت في منطقة النفوذ البريطانية. وشدّدت قراراته على موقع فرنسا الغالب في تجارة سورية، وعلى أهمية استثماراتها المالية، وقد أُنشئ لتلك الغاية «بنك سورية» برأسمال قدره ١٠ ملايين فرنك فرنسي. في الزراعة، شدّد المؤتمر على أهمية المزروعات النقدية، وخصوصاً الحرير والقطن والتبغ. وتوقفت المقررات عند خطوط سكك الحديد، داعية إلى توسعة البعض وإنشاء البعض الآخر. وطالب المؤتمر باستعادة مرفأ إسكندرون وإنشاء شبكة سكة حديد تعبر سورية أفقياً من طرابلس إلى بغداد وتربط تجارة فارس وبعض الهند بالبحر الأبيض المتوسط وفرنسا لتنافس سكة حديد برلين بغداد. وكلّف المؤتمر بعثةً علمية استقصاءَ أحوال سورية الاقتصادية.

زارت البعثة سورية بين أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر من ذلك العام، برئاسة پول هوڤلان (١٨٧٣-١٩٢٤)، أستاذ تاريخ القانون في

جامعة ليون. صدر تقريرها بعنوان معبّر «**ما قيمة سورية؟**» ليس يخفي سعي رجال الأعمال لإقناع السلطة السياسية بالمنافع الاقتصادية من احتلال البلد.

التقرير المغفل من تاريخ طبع، وإن يكن الواضح أنه طُبع بعد تكريس الانتدابات، ليس يختلف كثيراً عن مقررات المؤتمر. ارتكز في معظمه على إحصائيات آرثر روپان، مدير الاستيطان اليهودي في فلسطين. بدأ بالإشادة بسورية التاريخية، بما هي «أهراء الوفرة» و«جنّة العالم القديم»، ناسياً تخلفها إلى أربعة قرون من السيطرة العثمانية الفاشلة.

في الزراعة، يعطي التقرير الأولوية للمنتجات التصديرية، القطن الذي يمحضه «مركز الشرف» في تجديد الحياة الاقتصادية، وحرير جبل لبنان وتبغ اللاذقية، الذي ستنشأ له شركةٌ احتكارية فرنسية منذ عام ١٩٢٠. كذلك يدعو التقرير إلى أن تصير سورية مصدّرة للقمح، ويقدم اقتراحات لتطوير الزراعة وتربية المواشي وتوسيع التسليف العقاري والزراعي، بما فيها تجزئة الملكيات الزراعية الكبيرة والقضاء التدريجي على المشاعات من أجل تمليك الأراضي للفلاحين[1].

يُنهي التقرير عن التصنيع بحجة عجيبة: أنّ «فردية السوريين» تشجّع على امتهانهم التجارة أكثر من الصناعة! الأعجب أنّ المستشرقين غالباً ما

---

(١) كان هذا رأياً شائعاً بين اقتصاديي الانتداب الفرنسي. إلا أنّ الانتداب لم يلبث أن تخلى عنه في سورية ولبنان، مؤثراً دعم مشايخ القبائل وكبار ملّاك الأراضي لاعتبارات سياسية: الاتكال عليهم للسيطرة على الأرياف واستخدامهم وتجار المدن قاعدة للانتداب ونواة نخبته السياسية.

ينعون على العرب الروح الجمعية (العصبية العائلية والعشائرية والقبلية) وغياب الحسّ الفردي، وفي ذلك مأخذ ونقيصة، على اعتبار أنّ الحضارة الحديثة (الرأسمالية) تقوم على الروح الفردية والمصلحة الفردية. فها إنّ فردية العرب باتت تبرّر عدم تصنيع بلادهم!

في باب المواصلات، يأسف التقرير على خسارة مرفأ حيفا الواقع في أراضي الانتداب البريطاني، مثله مثل مرفأ عكا، على اعتباره الأكثر استعداداً للتطوير، وهو مصبّ خط سكة حديد حوران الذي يحمل القمح وبعض المنتجات الدمشقية. إلا أنّ هوڤلان يعيّن محور إسكندرون حلب على أنه المنطقة المركزية للنمو الاقتصادي في سورية، حيث تشكل حلب عقدة مواصلات بحرية وبرية ونهرية وطرق تجارية، وهي إلى ذلك بلد حِرف وصنائع وتجار أثروا خلال الحرب، وأراضٍ خصبة ومحاصيل زراعية «رائعة». «المستقبل يبتسم لحلب» يقول التقرير(Huvelin, 52- 53)، لكنه لا يولي أهمية كبيرة لمرفأ طرابلس في الأراضي اللبنانية، الموصول بحمص بواسطة خط سكة حديد منذ عام ١٩١١، يؤثر فيه مرفأ بيروت الذي نما بسرعة، ومعه المدينة بعد فتح طريق بيروت دمشق، مع أنه لا يتوقع لمرفأ بيروت أن يصير الثغر الكبير لسورية على المتوسط، لاقتصار زبائنه على البقاع وغوطة دمشق.

من جهة أخرى، يدعو هوڤلان إلى ربط سورية اقتصادياً ببلاد الرافدين، ويذكّر بأنّ المعبر الشامي بات مفتوحاً الآن على الحجاز من خلال سكة حديد الحجاز، داعياً إلى تمديد الخط ليصل إلى مكة.

في الخلاصة، يتّضح أنّ قيمة سورية زراعية تجارية مهمتها تصدير

المزروعات النقدية والمواد الأولية واستيراد السلع المصنوعة، حسب قسمة العمل الدولية في ظل الكولونيالية، بالإضافة إلى أنّ موقعها الجغرافي يخوّلها أداء دور صلة الوصل في شبكة تجارة وترانزيت تلي فرنسا وأوروبا في الداخل العربي، وخصوصاً العراق والجزيرة العربية، وما يتعدى ذلك إلى فارس والهند. وقد شهدت تلك الفترة إنتاج الصورة النمطية عن سورية، بما هي «ملتقى القارات الثلاث»، أوروبا وآسيا وأفريقيا، و«صلة الوصل بين شرق وغرب».

قدّم هوڤلان مقترحاته بحذر مَن يدرك أنّ فرنسا المنتدَبة على سورية يقتصر دورها على «النصح والإرشاد والمساعدة». إلا أنّ هذا لم يمنعه من أن يتلو فعل إيمان بأنّ سورية ستنتهج نهجاً «ليبرالياً جداً... أقرب إلى الاقتصاد الحرّ منه إلى الحماية». وفي غيرية منافِقة لم تغادر دعاة «روح العصر»، يقول: «إني أتطلع إلى قيمة سورية **من أجل سورية**. لا أتطلع إلى قيمة سورية **من أجل فرنسا**، إنّ فرنسا لا تمارس الإمبريالية، حتى في المجال الاقتصادي» (Huvelin, 55-56)، بل إنّ فرنسا ليست تولي الأولوية للاقتصاد أو الماديات أصلاً. فهوڤلان مُعارض للمادية التاريخية لإدراكه أن ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، وهو مؤمن بأنّ القيمة الفعلية لسورية والمنطقة، وهما مهد الديانات السماوية، هي «قيمة التقاليد والنشاط الفكري والإشعاع الأخلاقي والإحسان والعدالة والوداعة». إلا أنّ اللاوعي الاستعماري الطبقي يعود ليفرض نفسه في هذا المشهد الختامي، حيث تتراءى لهوڤلان «الأفكار وهي تتجوّل مع بالات البضائع»!

في نهاية ذلك العام، أقامت غرفة تجارة ليون حفلة عشاء للجنرال غورو بمناسبة تعيينه مفوضاً سامياً على سورية وقائداً لـ«جيش الشرق»، وقدمت إليه المطالب الآتية: تعزيز النقل البري والبحري، تثبيت النقد، منع قطع أشجار التوت [حرصاً على مواسم الحرير اللبنانية] وضرورة التحريج، والتعويض عن خسائر فرنسيي الشرق في الحرب، واستيراد السلع الفرنسية. إلا أنّ المطلب الفعلي نطق به السيد پ. غينو، P. Guéneau أحد صناعيي الحرير في ليون: «يملك السوريون المال. المال يتدفق عندهم. خلال الحرب، جمع المحليون ثروات، بواسطة شرعية أو غير شرعية، ويهمّ، نظراً للماضي [ماضي العلاقة بين فرنسا بسورية]، أن نثمّر ذلك الذهب لمصلحة فرنسا» (Chevalier, 1960: 31).

أنظمة الانتداب قيد التنفيذ

سيڤر، تركيا، لوزان

انعقد مؤتمر سيڤر في ٢٥ تموز/ يوليو، بعد أيام من احتلال الجيش الفرنسي لدمشق. أعلن إلغاء السلطنة العثمانية، ووضع أيدي الحلفاء على ماليتها، فأعادوا جدولة الدَّين العمومي بضمّ مالكي السندات الفرنسيين والإنكليز والإيطاليين إلى الدول الدائنة. وأجبِرت تركيا على التخلي عن حقوقها على آسيا العربية وشمال إفريقيا. وتقرر خفض عديد الجيش والبحرية التركيين إلى ٥٧ ألف جندي، ومنع الدولة التركية من حيازة طيران. وأعلنت المعاهدة حرية الملاحة في المضائق، ما يعني عملياً تدويلها. وفَرض المؤتمر وجوداً لليونان على الشاطئ الغربي من الأناضول وفي شرق تراقيا وجُزر بحر إيجه المشرفة على مضيق الدردنيل،

وحمايةً يونانية على إزمير (٣٠ تموز/ يوليو ١٩٢٢)، على أن يليها استفتاء لتخيير سكانها بين الارتباط باليونان أو البقاء في تركيا.

وقّع المعاهدة ممثلون عن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وجمهورية أرمينيا الوليدة، إضافة إلى ثلاثة ممثلين عن تركيا. لم تشارك روسيا بالتوقيع، على اعتبار أنها قد وقّعت صلحاً منفرداً مع ألمانيا، وغابت الولايات المتحدة، لأنّ مجلس الشيوخ الأميركي رفض تجزئة السلطنة العثمانية وردّ الاقتراح الذي قدّمه ويلسون بتولي الولايات المتحدة الانتداب على أرمينيا.

بالنسبة إلى الولايات العربية، اعترفت معاهدة سيڤر بالانتداب الفرنسي على سورية، والبريطاني على فلسطين، وأطلقت يد بريطانيا على بلاد الرافدين، واعترفت باستقلال مملكة الحجاز. الشريف حسين هو الحاكم العربي الوحيد الذي وقّع على المعاهدة التي شرعنت إعلان بلفور والانتداب الفرنسي على سورية (Allawi, 2014: 214-217). من جهة أخرى، دعا المتعاهدون إلى الاستفتاء لتقرير مصير كردستان، على أن يشمل الاستفتاء لواء الموصل، واعترفوا باستقلال أرمينيا وبقيام أول جمهورية فيها.

في أنقرة، رفضت «الجمعية الوطنية التركية العظمى» معاهدة سيڤر، وأعلنت حرب الاستقلال والتوحيد بقيادة مصطفى كمال التي دامت من ١٩ أيار/ مايو ١٩١٩ إلى ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣. وأعلنت الحكومة التركية أنها الحكومة الشرعية لتركيا منذ ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٢٠، وشرعت في تأسيس الجمهورية. في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٢ أكمل الجيش التركي طرد الجيوش اليونانية والأرمنية والفرنسية من الأراضي

التركية. رافقت الحرب على الأرمن حملة قمع شرس ومجازر جديدة عندما قرر أتاتورك تهجير الأرمن. وفي ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢ أعلنت «الجمعية الوطنية التركية العظمى» إلغاء السلطنة وقيام الجمهورية.

لن يُعترَف بالجمهورية التركية بما هي وريثة السلطنة العثمانية إلا في مؤتمر لوزان الذي عقد دورته الأولى في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢ بحضور ممثلين عن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا. وتولى لورد كورزون، وزير الخارجية البريطاني، دور منسّق المؤتمر. اصطدم المؤتمر بعدة قضايا شائكة، منها حرية المرور بالمضائق، والامتيازات الأجنبية، وقضايا الموصل وكردستان وأرمينيا، فعلّق أعماله بعد أن اختلف الوفد الفرنسي مع الوفد التركي حول طبيعة المعاهدة. انفضّ الاجتماع ثم عاد في دورة ثانية وُقِّعَ خلالها على المعاهدة في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣، وأبرز البنود: ١) تصفية السلطنة العثمانية بتخلي تركيا عن ممتلكاتها الجنوبية في قبرص والسودان ومصر واليمن وعسير وقسم من الحجاز، وموافقتها على الانتدابَين: الفرنسي على سورية، والبريطاني على فلسطين والعراق؛ ٢) تكريس حرية الملاحة في المضائق، وقد حضر وفد روسي خصيصاً لتوقيع الجزء من المعاهدة المتعلّق بحرية الملاحة في المضائق؛ ٣) إلغاء نظام الامتيازات الأوروبية في أراضي السلطنة العثمانية القائمة منذ القرن السادس عشر، رغم معارضة القوى الغربية المتمسكة بها؛ ٤) إقرار مبدأ تبادل سكان بين تركيا واليونان.

في لوزان، أُحيل بتُّ قضية الموصل على عصبة الأمم بعد أن أصرّ لورد كورزون على ضمّها إلى العراق، ورفضت تركيا التنازل عنها. في الوقت

ذاته، قُسِّم الأكراد بين تركيا وسورية والعراق، فقُضي على أمل الأكراد في الاستقلال والوحدة. وتخلت المعاهدة وموقّعوها عن حق تقرير المصير الأرمن، واستُعيض عنه بمنحهم موطناً صغيراً في أرمينيا السوفياتية.

تنفيذاً لقرار اتُّخذ في مؤتمر سيفر، حاكم الحلفاء عدداً من الضباط المسؤولين عن الإبادة بعد نهاية الحرب. وأصدرت المحكمة التي أنشأوها حكم الإعدام غيابياً على الباشوات الثلاثة: أنور، طلعت، جمال. وقد نفّذ الوطنيون الأرمن الحكم بجمال وطلعت. وكانت اتفاقية سيفر قد أقرّت أيضاً ضرورة التعويض على ضحايا حملات الإبادة التركية. لكن لا يبدو أنّ هذا البند قد طُبِّق، خصوصاً أنّ الطرف التركي قد تحجّج بأنّ المعاهدة أُلغيت على أثر حملة الاستقلال والوحدة التركية. علماً أنها لم تُلغَ، وإن كانت معاهدة لوزان قد عدّلت قسماً من بنودها.

في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣، أُعلن قيام الجمهورية التركية، عاصمتها أنقرة، وانتُخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية. وأشرفت قوى معاهدة لوزان على تنظيم تبادل السكان بين تركيا واليونان، فغادر البرّ التركي نحو مليون يوناني، وعاد إليه ٣٨٠ ألف مسلم من اليونان.

المؤتمر الكولونيالي، ١٩٢١

بدعوة من ونستون تشرشل، وزير المستعمرات المعيّن حديثاً، انعقد في آذار/ مارس ١٩٢١ «مؤتمر الشرق الأوسط» في القاهرة والقدس لرسم السياسات البريطانية في الولايات العربية الواقعة تحت الانتداب البريطاني. حضر المؤتمر، الذي يُسمّى عادةً «المؤتمر الكولونيالي»،

مسؤولون عسكريون ومدنيون بريطانيون، بينهم: تي. أي. لورنس، بصفته المستشار الخاص لوزارة المستعمرات، المشير إدمون أللنبي، المفوض السامي في مصر، سير پُرسي كوكس، المفوض السامي في العراق، جُرترود بل، سكرتيرة المفوّض السامي في العراق للشؤون الكولونيالية، المشير السير هيو ترنشارد، قائد سلاح الجو الملكي، وحضر أيضاً وزيران عربيان في أول حكومة في العراق، هما جعفر العسكري، وزير الدفاع، وساسون حزقائيل، وزير المالية.



المؤتمر الكولونيالي، القاهرة والقدس، ١٩٢١، تشرشل و«الاربعون لصّاً» ولصّة واحدة

يجدر التعريف بالمرأة الوحيدة في هذا الجمع، وهي ستؤدي دوراً هاماً في المؤتمر. جُرترود بل (١٨٦٨ - ١٩٢٦)، ولدت لأسرة صناعية ثرية. نشأت فتاةً مستقلة ومغامرة، وإن تكن قد ناهضت الحملة من أجل حق الاقتراع للنساء. درست في جامعة أوكسفورد، وأجادت العربية

والفارسية، ودرست تاريخ المنطقة، وباتت خبيرة في شؤون القبائل. قامت برحلات منفردة في صحراء سورية والحجاز، وتعرّفت إلى مارك سايكس في حيفا عام ١٩٠٥، ولكنها نفرت من كلامه العنصري ضد العرب الذين كان ينعتهم بـ«حيوانات» و«جبناء» و«مرضى»، على ما روت، وإن تكن بِلّ قد اعترفت بأنّ العاملين في الإدارة الكولونيالية كانوا ينعتون العرب بـ«لابسي التنانير» frocks على سبيل التأنيث والتعيير.



جُرترود بل، «الخاتون»

انضمت جُرترود بِل إلى جهاز الاستخبارات البريطانية، وكانت أول امرأة تصل إلى رتبة مقدّم في ذلك الجهاز. في عام ١٩١٦، عُيِّنت في «المكتب العربي» بالقاهرة، خبيرةً في التاريخ العربي والقبائل، حيث زاملت لورنس، وعملت في رسم الخرائط وتحرير «النشرة العربية»، النشرة الاستخبارية الخاصة بكبار المسؤولين البريطانيين. ثم عُيِّنت «مستشارة لشؤون الشرق» لدى المقيم العام في بغداد پيرسي كوكس عام ١٩١٧. عارضت اتفاقية سايكس-پيكو، لاعتقادها أنّ القسم المتعلق بالدولة العربية ليس معدّاً للتنفيذ، ولم تكن متحمّسة لإعلان بلفور، وآثرت توطين اليهود شمال القدس وفي حيفا وعكا. ولها وجهات نظر ثاقبة في بعض شؤون المنطقة: كانت متأكدة من أن ابن سعود سيسيطر على الجزيرة العربية. في العراق، أيّدت حقوق الأكراد، وكانت تولي أهمية خاصة لوزن الحضور الشيعي وأهميته، خلافاً للرأي السائد في حكومة الهند التي كانت بلاد الرافدين تابعةً لها. وقد نسبت النزاع السُّني - الشيعي إلى النزاع بين المدن والقبائل.

ولادة العراق وتولية فيصل

بحث المؤتمر أوضاع بلاد الرافدين تحت وطأة «ثورة العشرين»، وهي أبرز انتفاضة مسلّحة على الاستعمار البريطاني في تلك الفترة. انطلقت في أيار/ مايو ١٩٢٠ من تظاهرات مختلطة مذهبياً في بغداد تطالب بالاستقلال وبحكومة عربية ورفض الخضوع لحاكم بريطاني، ثم تمرّدت قبائل عن دفع الضرائب، قبل أن تنطلق الانتفاضة المسلّحة، في الفرات الأوسط والأسفل، ووصلت تداعياتها غرباً إلى الفلّوجة وشمالاً إلى كركوك والموصل، حيث تقدّم ضبّاطٌ شريفيون من سورية بقيادة جميل المدفعي لاحتلال المدينة، وأُعلن تشكيل حكومة مؤقتة. حشدت الثورة نحو ١٠٠ ألف مسلّح، سيطروا على السماوة والديوانية والكوفة والنجف وكربلاء، وغلبت عليها المشاركة الشيعية الكثيفة تطالب بحكومة إسلامية مدعومة بفتوى للإمام الشيرازي تجيز حمل السلاح لنيل الحقوق التي تمنعها بريطانيا عن العراقيين. اضطر ونستون تشرشل، وزير الحربية حينها، إلى استقدام تعزيزات من فارس والهند لصدّ تقدّم الثوار نحو الحِلّة في الطريق إلى بغداد، ولجأ إلى استخدام الطيران البريطاني الحربي لأول مرة ضد مدنيين. في تشرين الثاني/ نوفمبر، أخمدت القوات البريطانية الثورة، وقد زادت على مئة وثلاثين ألف جندي، وكانت بقيادة الجنرال آرنولد ويلسون، نائب المفوض السامي، بيرسي كوكس الموجود في فارس. أوقع القتال ثمانية آلاف قتيل عراقي مقابل ٤٠٠ جندي بريطاني.

بلغت كلفة إخماد ثورة العشرين أكثر من ٤٠ مليون جنيه، قُدّرت بأنها فاقت كلفة الثورة العربية كلها. أضيفت إلى التكاليف الفلكية للحرب

التي ينوء تحتها المنتصرون، فزادت من إلحاح أوامر لندن بتقليص النفقات العسكرية، وسحب الجيوش من الجبهة الشرقية. كان تشرشل قد تصوّر استخدام الطيران في الضبط والسيطرة على السكان وفي العمليات الحربية وسيلةً لخفض كلفة استخدام المشاة والخيالة والدروع. تولى المشير هيو ترنشارد، قائد سلاح الجو الملكي، تطبيق تلك السياسة، والعبرة التي استخلصها ترانشارد من الحرب العالمية الأولى، أنّ الطيران سلاح هجومي، وليس مجرد سلاح دفاعي. وكانت ثورة العشرين ميدان اختبار استخدام الطيران الحربي المكثّف ضد المدنيين. وتشرشل هو أيضاً صاحب نظرية استخدام الغازات السامة في القصف الجوي، على اعتبار أنها «أرحم على المدنيين» من المتفجرات، فقرر تصنيع غاز الخردل الذي استخدمه الجيش البريطاني في العمليات الحربية ضد الأكراد والآشوريين في الشمال العراقي، وفي الدفاع عن عرش الأمير عبد الله في نزاعه الحدودي مع آل سعود عام ١٩٢٤، وفي قمع الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩) (Simons, 2004, 21). عن «فاعلية» القصف الجوّي للمدنيين خلال ثورة العشرين، تباهى الضابط آرثر هاريس، بأنّ بإمكان الطيران الحربي محو قرية عن بكرة أبيها في غضون ٤٥ دقيقة، وتحويل جميع سكانها إلى قتلى أو جرحى. تكريماً لدور الطيران الحربي الملكي البريطاني في قمع الانتفاضة الوطنية العراقية، سلّمته سلطات الانتداب المسؤولية العسكرية عن العراق. بناءً على الاختبار العراقي، ستعتمد القوات البريطانية أسلوب «الرقابة الأمنية الجوية» للضبط والسيطرة على المدنيين، ولا سيما القبائل، بديلاً من تمركز القوات على الأرض. وسيُستخدَم هذا الأسلوب على نحو واسع في اليمن الجنوبي.

كان لثورة العشرين الأثر الأكبر في تقرير مصير العراق وشكل الدولة فيه. أملت مراجعة شاملة للاستراتيجية البريطانية في المنطقة. حسمت في أمر توحيد الولايات العثمانية الثلاث في كيان واحد. فقد برزت الحاجة الحيوية لضمّ الموصل ثروتها النفطية المتوقعة، كشرط لا غنى عنه لتوفير قاعدة مادية للانتداب؛ وأيضاً لأهمية وزن الموصل السكاني السُّني لموازنة الوزن السكّاني الشيعي الجنوبي الذي برز كفاعل أساسي في ثورة العشرين، وهو اجتهاد من اجتهادات جرترود بلّ، (Lukitz, 2006: 156). وبناءً على مركزية ولاية الموصل (التي تضمّ المنطقة الكردية) بالنسبة إلى الكيان الجديد، رفضت السلطات البريطانية منح الأكراد الحكم الذاتي حسب معاهدة سيفر، ما أطلق أول موجة من الانتفاضات الكردية خلال الأعوام ١٩١٩-١٩٢٢ بقيادة الشيخ محمود البرزاني.

من جهة أخرى، حمّلت جرترود بلّ الإدارة البريطانية في العراق المسؤولية عن قيام الثورة، لامتناعها عن منح العراقيين الحكم الذاتي. تزامنت الثورة مع خروج فيصل من سورية، فاقترحت، بدعم من لورنس، تولية الأمير المعزول على عرش العراق، فهو أمير هاشمي، ورغم أنه سُنّي، فلا بدّ أن يحترمه الشيعة بما هو من أهل البيت. تولّى لورنس مهمة إقناع فيصل بقبول عرش العراق والاستحصال على تنحّي الأمير عبد الله عن عرش العراق لأخيه.

هكذا قرر المؤتمر الكولونيالي إنهاء الحكم المباشر وتأسيس المملكة الهاشمية في العراق. نُصِّب فيصل بن الحسين ملكاً في ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٢٢. وقضت معاهدة ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٢ بمنح بريطانيا

السيطرة على السياسة الخارجية والعسكرية والإشراف على الاقتصاد والسياسة. في عام ١٩٢٦، رُسِّمَت الحدود العراقية التركية بعد أن تنازلت الجمهورية التركية عن المطالبة بالموصل عام ١٩٢٦ لقاء حصة ١٠٪ من عائدات النفط العراقي لمدة ٢٥ سنة.

وستعمل جرترود بلّ مستشارة غير محددة المسؤولية لدى الملك فيصل إلى حين وفاتها عام ١٩٢٦، وقد كُنّيت بـ«الخاتون» للنفوذ الكبير الذي تمتعت به في القصر. ومن أبرز إنجازاتها: صياغة الدستور، وتنظيم انتخابات نيابية، وترسيم الحدود مع الكويت والسعودية، وتأسيس المتحف العراقي (Lukitz, 2006: 80 – 91; Hitchens, 2007).

فلسطين أو الاستثناء

قرر مؤتمر سان ريمو أن تُحكَم فلسطين بمقتضى التعهد بموطن قومي لليهود. وقد شكل ذلك استثناءً كبيراً بالقياس لسائر قواعد الانتداب المعتمدة والقائمة على الأخذ بالاعتبار رغبات الأكثرية وبناء مؤسسات تمهّد للحكم الذاتي. جاء القرار كأنما ليؤكد فكرة بلفور، في لقائه مع برانديس خلال مؤتمر باريس، عن استحالة التوفيق بين الصهيونية وحق تقرير المصير. فلا عجب أن يرى وايزمان إلى القرار على أنه «يوازي إعلان بلفور من حيث الأهمية» (Reinharz, 1977: 342). عندما انتقل تشرشل إلى القدس لبتّ الترتيبات اللازمة لتنفيذ الانتداب على فلسطين، استقبلت موكبَه جموعٌ عربية غاضبة تطلق الهتافات المعادية. في القدس، التقى وزير المستعمرات وفداً يمثّل الجمعيات الإسلامية والمسيحية العربية برئاسة موسى العلمي، الذي قدم له مذكرة تأخذ على بريطانيا

أنها، تحت وطأة الضغط المالي للحرب، «باعت» فلسطين (لليهود)، وهو تفسير لإعلان بلفور، سيعمِّر طويلاً كما مرّ بنا. من جهة أخرى، اتهمت المذكرةُ الحكومةَ البريطانية بالاستهتار بمشاعر العرب في تعيين يهودي وصهيوني في منصب المفوض السامي على فلسطين، وهو من غير جنس أكثرية السكان ودينهم(٢).

وتشككت المذكرة بشرعية إعلان بلفور القائم على أساس الأقدمية التاريخية، وقد علّقت على ذلك بأن حق اليهود في العودة إلى فلسطين من مثل حق العرب في استعادة الأندلس. ثم فصّلت المذكرة في الأشكال المختلفة من التمييز التي تمارسها السلطات البريطانية بين اليهود والعرب في بيع الأراضي، والمنافسة التجارية، ومرتّبات اليهود في الإدارة الحكومية (التي بلغت ضعف أجور العرب)، وتسليم بريطانيا الأراضي الأميرية لليهود، إلخ. وطالبت المذكرة أخيراً بالتراجع عن إعلان بلفور وتنظيم انتخابات نيابية ووقف الهجرة اليهودية.

كان ردّ تشرشل سلبياً وقاطعاً. وصف المذكرة بالانحياز وبكونها تحوي مغالطات عديدة. شدّد على أنّ إعلان بلفور قد أقرّه الحلفاء، ولا تراجع عنه. وأوضح أنّ حكومته تعترف بحق اليهود في إنشاء موطن قومي في فلسطين، وليس في أن تكون فلسطين هي الموطن القومي لليهود. وعبّر عن نيّة حكومته التعاون مع «الجنس العربي» برمّته. وختم رافضاً إجراء أي تغيير في سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين.

---

(٢) كان أللنبي قد حذّر بشدة من تعيين هربرت صموئيل مفوضاً سامياً على فلسطين، في رسالة إلى كورزون في ١٣ أيار/ مايو ١٩٢٠.

بناءً عليه، قرر المؤتمر الكولونيالي تعليق العمل بمؤسسات تمثيلية في فلسطين. وشرح تشرشل الأمر للحكومة في لندن بأنّ القرار اتُّخذ «نظراً لأنّ أي مؤسسة منتخَبة ستَمنع بالضرورة مواصلة الهجرة اليهودية».

لكن هربرت صموئيل اضطر إلى تعليق الهجرة اليهودية على أثر الاحتجاجات والاشتباكات بين العرب واليهود، وأبرزها حوادث الأول من أيار/ مايو ١٩٢١ في يافا، حيث هاجم شباب عرب عدة مواقع لليهود، بما فيها نزل للمهاجرين، وما لبث أن انضمّ أفراد عرب من الشرطة إلى المهاجمين، واتسعت دائرة الاشتباكات، فاستدعت السلطات البريطانية الطيران الحربي لقصف مدنيين عرب هاجموا مستوطنات في الأرياف. أجبرت الأحداث هربرت صموئيل على إعلان تعليق الهجرة، ولو مؤقتاً، واضطرت الحكومة البريطانية إلى إصدار «ورقة بيضاء» في ٣ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ تفسّر الاضطرابات على أنها ناجمة عن تفسيرات مبالغ فيها لإعلان بلفور، وتؤكد أن الحكومة البريطانية تشجع قيام قدر كامل من الحكم الذاتي في فلسطين، ولكن تدريجاً، وأنها تعِد بإصدار دستور وبإنشاء مجلس تشريعي «يضمّ عدداً كبيراً من الأعضاء المنتخَبين»، ولكن لن يكون له سلطة على السلطة التنفيذية.

سيتبيّن أنْ ما من شيء من كل هذا سينفَّذ، وأنّ الورقة تمهيد لاستصدار قرار الانتداب على فلسطين الذي صدر بالفعل في ٢٤ تموز/ يوليو، عن الجمعية العمومية لعصبة الأمم. وشدد القرار على «الصلة التاريخية» التي تربط اليهود بفلسطين، وكرر تعريف أكثرية سكان فلسطين بأنهم «غير اليهود»، بدلاً من «السكان المحليين»، التسمية الدارجة في خطاب جمعية

الأمم وصكوك الانتداب، وألزم القرارُ سلطات الانتداب بالتعاون مع «الوكالة اليهودية»، وبتشجيع الهجرة اليهودية، والاستيطان اليهودي على الأرض (Yapp, 1987: 9-27).

بناءً عليه، رُسِّمَت حدود فلسطين: فصلتْ سيناء عن فلسطين، وتكرّست جزءاً من مصر، فتحققت أخيراً سيطرة بريطانيا على ضفتي قناة السويس. على أنّ استكمال عملية الترسيم سينتظر نشوء إمارة شرق الأردن وترسيم الحدود بين مناطق القوتين المنتدبتين.

شرق الأردن «بجرّة قلم»

«بجرّة قلم في أحد أيام الآحاد من آذار/ مارس عام ١٩٢١»، أنشأتْ بريطانيا إمارة شرق الأردن، على ما فاخر ونستون تشرشل. (Salibi, 1993: 103-105) تكوّن ذلك الكيان العازل الواصل بين فلسطين والعراق بدمج منطقتين، واحدة هي امتداد للحجاز، والثانية لسورية.

بعد احتلال القوات الفرنسية لدمشق وإخراج فيصل منها، غادر الأمير عبد الله مكة في أكتوبر ١٩٢٠ على رأس قوة من الفَي رجل إلى مَعان في ٢١ أكتوبر من العام ذاته، ووجّه نداءً إلى السوريين يدعوهم فيه إلى تحرير الوطن من السيطرة الاستعمارية الفرنسية. وانتقل لتركيز عاصمته في عمّان والمطالبة بكامل شرق الأردن.

تجاوب تشرشل مع خطوة عبد الله، فأوفد إليه لورنس ليرافقه إلى القدس، حيث قابل الوزير بحضور هربرت صموئيل، وتبلّغ أنه يمكنه الاحتفاظ بالأردن في ظل الانتداب البريطاني بانتظار الاتفاق على ترتيب نهائي مع

الفرنسيين. وافق عبد الله على التنحّي عن عرش العراق لأخيه فيصل، وقد بايعه عليه المؤتمر العربي في دمشق. لكنه طلب توحيد شرق الأردن وفلسطين، فرفض تشرشل الطلب، مذكّراً بأنّ فلسطين معدّة لاستقبال الموطن القومي اليهودي.

في نيسان/ أبريل من ذاك العام ١٩٢١، شكل عبد الله «مجلس مستشارين» من ثمانية أعضاء برئاسة اللبناني رشيد طليع، وكلهم من أبناء سورية وفلسطين والحجاز، ممن خدم مع عبد الله في الثورة العربية، إلا أردنياً واحداً. في العام التالي فَصلت بريطانيا في عصبة الأمم الأردن رسمياً عن فلسطين، واستُدعي عبد الله إلى لندن حيث وقّع اتفاقاً في أيار/ مايو ١٩٢٢ يُلغي الانتداب البريطاني على شرق الأردن ويوقّع معاهدة تعترف بريطانيا بموجبها بإمارة شرقي الأردن بما هي بلد يجري «تأهيله للاستقلال» بإشراف المفوض السامي البريطاني في القدس وتحكمه «حكومة مستقلة في شرق الأردن تحت حكم ولاية جلالة الأمير عبد الله».

وفي لندن كرر عبد الله التعهد بالتفاهم مع السلطات الفرنسية. عندما قامت الثورة السورية عام ١٩٢٥ بقيادة سلطان الأطرش، سيلتزم الأمير بالعهد، فيساعد القوات الفرنسية على ملاحقة الثوار الذين وصلوا إلى الأردن، ويمنع أهالي شرق الأردن من مساعدة الثوار أو الانضمام إليهم (**مكاوي**، ٢٠١٠: ٥٧؛ Glub, 1948: 214-215).

منذ نشوء الإمارة، واجه عبد الله انتفاضات قَبلية على السلطة المركزية في عمّان. أنجده البريطانيون بقمعها، ما مكّنهم من إحكام سيطرتهم عليه،

فضغطوا لإزاحة طليع والسياسيين السوريين، وعيّنوا له مستشارين بريطانيين كان أولهم سانت جون بريدجر فيلبي (نوفمبر ١٩٢١ - نيسان ١٩٢٤) المستشرق الذي أشهر إسلامه وعمل لاحقاً عند ابن سعود، وسلّموا قيادة «الجيش العربي» للضابط جون باغوت غلوب، وتولت بريطانيا المسؤولية عن مالية الإمارة وأنشأت فيها قواعد عسكرية ومطارات. ولمّا واجه عبد الله دورة ثانية من التمرّد في المناطق في عام ١٩٢٦ شملت سكان المدن الداخلية - إربد، السلط، الكرك - تطالب بحكم دستوري، وقد نجحت في احتلال مراكز الشرطة والزحف على عمّان، قمعتها القوات البريطانية، مستعينةً بالطيران هذه المرة.

أدى قيام إمارة شرقي الأردن إلى تحجيم الوطن القومي اليهودي كما تطالب به خريطة المنظمة الصهيونية الملحقة بإعلان بلفور وبصكّ الانتداب. فهذه تضع الحدودَ الشمالية للوطن القومي اليهودي جنوبي نهر القاسمية، وهو اسم نهر الليطاني المارّ بالأراضي اللبنانية، إذ ينعطف غرباً بين صيدا وصور ليصبّ في البحر الأبيض المتوسط. ثم ينعطف خط الحدود شرقاً ليمرّ جنوبي دمشق مباشرةً وينحدر جنوباً ليشمل الجولان وليسير في موازاة خط سكة حديد الحجاز على الضفة الشرقية من نهر الأردن، وصولاً إلى العقبة، ومنها يصعد في خط مستقيم إلى جنوب رفح على المتوسط. هكذا حُذفتْ من خريطة «الوطن القومي اليهودي» أراضٍ يصل عرضها إلى نحو ٣٠ كيلومتراً على طول الضفة الشرقية لنهر الأردن، وصولاً إلى البحر الميت حيث ترقى الحدود في خط مستقيم إلى ميناء العقبة. وهي الأراضي التي وعد بلفور براندیس بأنها ستشملها حدود فلسطين.

احتجّ وايزمان لدى تشرشل على قيام الإمارة، على اعتبار أنّ الأراضي شرق النهر كانت دائماً «جزءاً عضوياً وحيوياً من فلسطين»، وهي ذات مناخ مشجع ومياه وافرة، بحيث يمكن الاستيطان اليهودي فيها «أن ينمو على نطاق واسع دون احتكاك بالسكان المحليين» (McMillan: 2003). إلا أنّ المسؤولين الصهيونيين لم يكونوا مستعدين لمناقضة البريطانيين في هذا الموضوع، مع أنّ المؤتمرات الصهيونية ستظلّ تطالب بالضفة الشرقية لنهر الأردن. ولمّا أسس زئيف جابوتنسكي، الأب التاريخي لليمين الصهيوني، «حزب الإصلاح» عام ١٩٢٧، وضع على رأس مطالبه السماح بالاستيطان اليهودي شرقي النهر واستعادة شرقي الأردن للدولة اليهودية.

عارض الشريف حسين إعلان الأمير عبد الله انفصال شرقي الأردن عن الحجاز وفق المعاهدة البريطانية - الأردنية عام ١٩٢٣، ورفض توقيعها (Salibi, 1993: 88-90)، وعند إعلان إلغاء الخلافة في إسطنبول، في الثالث من آذار/ مارس ١٩٢٤، أعلن الشريف حسين بن عليّ، من عمّان، استعداده لتولي المنصب. لكنه لما عاد إلى مكة، كانت مملكته تتهاوى تحت ضربات خصمه عبد العزيز بن سعود، المدعوم من الإنكليز، فما لبث أن تنازل عن العرش لابنه علي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٤، ونقله البريطانيون إلى قبرص. بعدها تدهورت صحته، وسُمح له بالعودة إلى عمّان، حيث توفي في العام التالي ودُفن في المسجد الأقصى. وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥، سلّم علي بن الحسين الحكم في جدة لحكومة مؤقتة تولت الاستسلام للسعوديين، وأمضى آخر أيامه في العراق عند أخيه فيصل. وقد أدى سقوط حكم الهاشميين إلى مفاقمة

النزاع الحدودي بين الأردن والمملكة السعودية، فاندلعت اشتباكات حدودية لسنوات طويلة استدعت تدخل القوات البريطانية مجدداً لحماية عبد الله، إلى أن نجحت في تسوية الخلاف وتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين الدولتين في تموز/ يوليو ١٩٣٣ (**مكاوي**، ٢٠١٠: ٥٩ و٧٣).

من الاتحاد السوري إلى دولة سورية

رسمت اتفاقية سان ريمو حدود سورية بعد أن انتزعت منها كيليكيا والموصل شرقاً، وفلسطين جنوباً، و«لبنان الكبير» غرباً، وتحولت إسكندرون إلى سنجق يتمتّع بحكم ذاتي تابع حلب (ستتخلى عنه فرنسا للدولة التركية عام ١٩٣٩ لقاء ضمان حيادها في الحرب العالمية الثانية).

تصوّر غورو، وقد تسلّم المفوضية على سورية من فرانسوا جورج پيكو عام ١٩١٩، أنه يمكن السيطرة على سورية بتقسيمها إلى أربعة أو خمسة كيانات، فأنشأ تلك الكيانات خلال آب/ أغسطس على التوالي: «دولة دمشق المستقلة»، «دولة العلويين»، «حكومة حلب» يتبع لها لواء إسكندرون ودير الزور، «جبل الدروز» أو «دولة السويداء»، و«دولة لبنان الكبير» التي فُصلت عن سائر الدويلات السورية في ٣١ آب/ أغسطس، وأعلنت سورية دولة اتحادية.

وما لبث غورو أن وحّد دولتي دمشق وحلب في «دولة سورية» في نهاية عام ١٩٢٤، ولم تضمّ إليها دولة العلويين ودولة السويداء إلا بعد معاهدة الاستقلال عام ١٩٣٦ لتنشأ «الجمهورية السورية»، وقد تكرّست الحدود بين لبنان وسورية بموجب تلك المفاوضات أيضاً.

وفي عام ١٩٢٣ تولت بعثة من جمعية الأمم ترسيم الحدود بين سورية والعراق، وبقيت الحدود مفتوحة للقبائل البدوية تعبُرها في الاتجاهين، وظلّ الاتفاق ساري المفعول إلى الثمانينيات، بعدما تسلّم حزب البعث الحكم في البلدين.

«لبنان الكبير»

طوال مداولات مؤتمر باريس، ظلّ مصير لبنان معلقاً بانتظار نتائج المفاوضات بين فرنسا والأمير فيصل، وتقلّبت المواقف على الأراضي اللبنانية في ضوء تطور العلاقة بين فيصل وفرنسا.

في أيار/ مايو ١٩١٩، بموازاة مفاوضات كليمنصو - فيصل، جرت محادثات بين حكومة فيصل والبطريرك الماروني إلياس الحويك وأعضاء مجلس إدارة جبل لبنان، اعترفت فيها الحكومة العربية للبنان بالحق في التوسع الإقليمي والاستقلال. لكن الحويك تمسك بموقفه في طلب الانتداب الفرنسي، فيما وافقت أكثرية أعضاء مجلس الإدارة على الاتفاق مع دمشق. في العاشر من حزيران/ يونيو ١٩١٩، كرّر «مجلس إدارة جبل لبنان» بيان الاستقلال، مضيفاً إليه رغبة لبنان «في أن يعيش بسلام مع جيرانه». وفي العاشر من تموز/ يوليو، تحرّك وفد من المجلس إلى دمشق لتوقيع إعلان مشترك يعترف فيه فيصل باستقلال لبنان. ألقت السلطات الفرنسية القبض على الوفد الذي كان برئاسة سعد الله حويك، نائب رئيس المجلس، وعضوية خليل عقل، سليمان كنعان، محمود جنبلاط، فؤاد عبد الملك، إلياس الشويري، ومحمد الحاج حسن. اتُّهم أعضاء الوفد بأنهم ينوون مرافقة فيصل إلى أوروبا وتقديم الوفد على أنه يمثّل لبنان

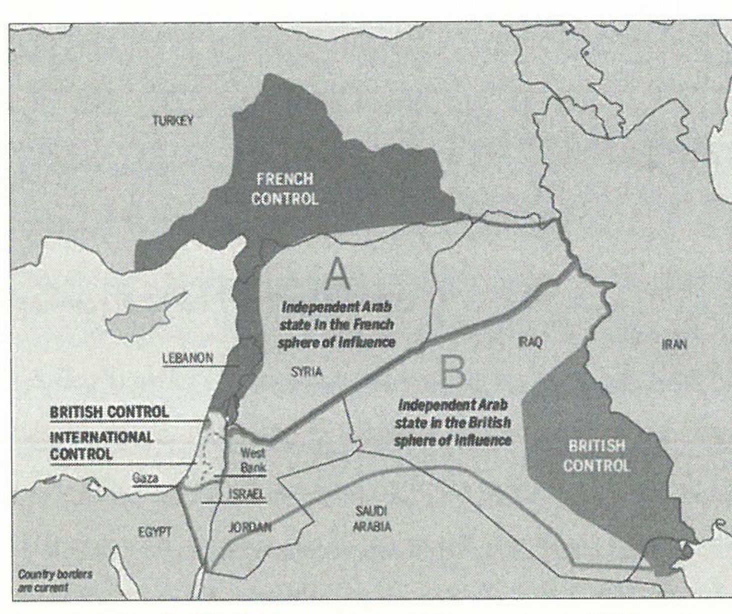
ويعلن دمج لبنان بالمملكة العربية السورية. أعلن غورو حلّ «مجلس إدارة جبل لبنان» وحُكم على أعضاء الوفد بالنفي إلى كورسيكا بعد اتهامهم بتلقي الرشوة من رجال فيصل. بعد أيام من حادثة الاعتقال، كان غورو يوجّه إنذاره إلى الحكومة الفيصلية، مقدمة لاحتلال القوات الفرنسية دمشق.

في تلك الأثناء، كان الوفد اللبناني الثالث في باريس منذ ١١ شباط/فبراير ١٩٢٠ برئاسة المطران عبد الله الخوري وعضوية إميل إده، توفيق أرسلان، جوزيف الجميّل وألفرد سرسق. أبرز مساعي الوفد الحصول على ضمّ البقاع وبيروت إلى أراضي متصرفية جبل لبنان السابقة. كان كل شيء في باريس قيد البحث والمراجعة. جرى التداول باقتراح أن تكون بيروت مدينة مفتوحة، وباحتمال أن تضمّ مدينة طرابلس إلى لبنان. لم يلقَ الاقتراح الأخير التأييد لدى الوفد، ولكن لما بلغته معلومات عن نية فرنسا ضم جبل عامل إلى لبنان، سارع بعض أعضائه إلى القبول بضمّ طرابلس ذات الغالبية السُّنية لكي توازِن الثقل الشيعي الجنوبي.

لم يبتّ أمر لبنان في فرنسا إلا بعد معركة ميسلون. في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٢٠ تبلّغ المطران خوري من ألكسندر ميران، رئيس الوزراء الجديد، قرار استقلال لبنان (عن سورية!) بمساعدة فرنسا وعونها واستعادة «حدوده الطبيعية» من جبل عكار إلى حدود فلسطين (غير المحددة بعد) وفصل الأقضية الأربعة (حاصبيا، راشيا، المعلّقة، بعلبك) عن ولاية دمشق، وإلغاء ولاية بيروت وضمّ الأقضية الأربعة مع سنجق طرابلس وصيدا ومدينة بيروت إلى أراضي متصرّفية جبل لبنان سابقاً.

وكان الجنرال غورو قد أعلن ضمّ البقاع في احتفال سابق بمدينة زحلة (Dib, 2006, 774; Khoury, 1993: 356-357).

في ٣١ آب/أغسطس أعلن الجنرال غورو فصل لبنان عن سورية، وفي اليوم التالي أعلن قيام «دولة لبنان الكبير» وعاصمتها بيروت.



خريطة تقارن بين حدود سايكس-پيكو وحدود كيانات الشرق الادنى التي تكرّست بعد العام ١٩٢١

ترسيم الحدود بين منطقتي الانتداب

لم تُرسَّم الحدود بين منطقتي الانتداب الفرنسية والبريطانية دون صعوبات. استمرت المفاوضات التي أجرتها لجنة نيوكومب-پوليه طوال الأعوام ١٩٢١-١٩٢٣، ودار فيها النزاع مدار السيطرة على

الموارد المائية بالدرجة الأولى. استخدمت بريطانيا خريطة الموطن القومي اليهودي أساساً لترسيم الحدود، فرفضت الحكومة الفرنسية وصول بريطانيا إلى نهر الليطاني، وعارضت استئثار منطقة الانتداب البريطاني بنهر الأردن وبروافده في هضبة الجولان. في الحصيلة، تقاسمت القوتان الجليل الأعلى، وخُفِضَت حدود منطقة الانتداب البريطاني، ومعها الحدود الشمالية للوطن القومي اليهودي، من شمال صيدا إلى الناقورة شمال عكا، بحيث حافظ الانتداب الفرنسي على منابع نهر الأردن وروافده، بما فيها هضبة الجولان، في مقابل استئثار بريطانيا بالنهر ومجراه وبحيرتي الحُولة وطبريا (Kassir, Mardam Bey, 1992).

لورنس، أو زفرة الرجل الأبيض

لم يتوقف السجال، ولن يتوقف عن شخصية تي أي لورنس. في المذكرات العربية عن تلك الفترة، كما في الكتابات العربية عموماً، الرجل متّهم بإخفاء الاتفاقات السرية عن فيصل، وإلزامه بتوقيع اتفاقات، بل تزوير اتفاقات ورسائل باسمه، وإليه يُنسَب عدد لا بأس به من سقطات قائد الحركة العربية وزلاته وتنازلاته. يتّهم صبحي العمري لورنس بأنه خادم للمصلحة البريطانية واتفاقاتها السرية مع حلفائها، يستعين على ذلك «ببساطة العرب واعتمادهم على العواطف والشرف»، وتتلخص وظيفته الأساسية في «التمويه والتخدير والخديعة» (**العمري**، ١٩٩١/ ٢: ٢١٠). هذا الاتهام يصيب قيادة الحركة العربية، حسين وفيصل وأقرب المستشارين، أكثر ما يصيب لورنس. فالمخدوع ليس بريئاً، في أقل تقدير عندما يتعلق الأمر بالقيادة السياسية العسكرية وتمثيل تطلعات شعب.

أما الأوصاف المعطاة للعرب (بساطة، عاطفة، شرف)، فتنتمي إلى استشراقية فجّة وساذجة.

خلال إقامته في الشرق، أمضى توماس إدوارد لورنس معظم أيامه في الصحراء. العربي عنده هو ابن الصحراء. مجّد البدوي، وتماهى مع قوم بدَئيين وجد فيهم النقيض من الفردية الأوروبية، واكتشف قيماً وعادات عفا عنها التطور الصناعي الغربي الحديث. إلّا أنّ تمجيد البدو كان له وجه آخر، هو وجه القبائل المقاتلة الغازية والأكثر طواعية للتجنيد الجمعي بواسطة المال تحت إمرة شيوخهم.

لا معنى لاتهام لورنس بأنه يمثل المصالح البريطانية. أكيد أنه يمثّل مصالح دولته وبلاده. الرجل ضابط في المخابرات البريطانية، عُيّن ضابط ارتباط بين القوات العربية والقيادة البريطانية، وتحوّل إلى المستشار الأول للأمير فيصل والأكثر نفوذاً بين المقرَّبين إليه. كان لورنس منحازاً إلى تيار له حضور وازن في الإدارة البريطانية خلال الحرب، هو تيار بناء دولة للعرب تحت النفوذ البريطاني. فحلم بأن يترك بصمته على التاريخ من خلال المساهمة بتحقيق تلك المهمة. والضابط لورنس صاحب فكرة رَبْط قوات الثورة العربية بحملة الجنرال أللنبي لاحتلال فلسطين ودمشق، أي تمويلها وتسليحها وتدريبها من قبل الجيش البريطاني ووضع قواتها وقائدها الأمير فيصل بصفة ضابط تحت إمرة الجنرال البريطاني الملقب بـ«الثور». وتعود للورنس المبادرة في توجيه الجيش العربي شمالاً، للمشاركة في احتلال دمشق وفرض الحكومة العربية وسلطة فيصل بن الحسين أمراً واقعاً لا يمكن التراجع عنه. أو هكذا كان يظن.

عارض لورنس اتفاقية سايكس-بيكو، وقد تبلغها من طريق سايكس، وسجّل انطباعه في «أعمدة الحكمة السبعة» بأن لا سايكس ولا بيكو مقتنعان بقيام دولة عربية. أما هو، فكان يعتقد أنّ زخم الحركة العربية سيمنع قيام ما وصفه بـ«أنماط استغلال كولونيالية غير مبررة في غرب آسيا» (Lawrence, 1926/1979: 136). ويؤكد سكُوتّ أندرسن، مؤلف أحدث سيرة للورنس، أنّ الأخير أطْلَع فيصل على كامل الاتفاقية، محذّراً إيّاه من تصديق كلام الحكومة البريطانية (Anderson, 25 Nov 2013) ومهما يكن ما أخفاه لورنس، فقد تبلّغت قيادة الحركة العربية توضيحات بشأن الاتفاقية بعد أشهر من التوقيع عليها، خلال زيارة سايكس وبيكو للشريف حسين، في نهاية عام ١٩١٦، وما لم تتبلغه القيادة العربية بات معروفاً بعد نشر الاتفاقية في الصحافة، في نهاية عام ١٩١٧.

رأى لورنس أنّ مهمته في الحركة العربية قد انتهت، بعدما أبلغ أللنبي فيصل قرار الحكومة البريطانية بالتخلي عن وعد الدولة العربية وتسليم سورية للفرنسيين. ولما سأله أللنبي عمّا إذا كان قد أبلغ فيصل أنّ فرنسا سيكون لها الانتداب على سورية، وأنّ فيصل لن تكون له علاقة بلبنان، اعترف لورنس بأنه لم يفعل (Anderson, 2013: 485).

وتجدر الملاحظة أنّ هذا النفي لا يتعارض مع حقيقة أنّ لورنس أطلع فيصل على كامل ما ورد في اتفاقية سايكس-بيكو، وهو دعْم فرنسا وبريطانيا قيام دولة عربية تحت **النفوذ الفرنسي** في سورية، بالإضافة إلى **إدارة فرنسية** للساحل وجبل لبنان. وما لم يبلغه به، هو القرار البريطاني النهائي بتسليم سورية للانتداب الفرنسي، وفصل جبل لبنان عنها. وهو مختلف عمّا ورد في

سايكس-بيكو. مهما يكن، فور عودته إلى لندن، كرر لورنس فِعل إيمانه في مذكرة إلى حكومته يتمسك فيها بقيام دولة عربية سورية، في ظل الوصاية البريطانية. ولما عاد بها هو مستشار إلى جانب فيصل خلال مؤتمر السلم، ظل يعمل على أمل تحقيق ذلك المشروع، وإن بحظوظ متضائلة. شجّع أمير الحجاز على لعب الورقة الصهيونية، بتأييد إعلان بلفور والتخلي عن فلسطين، ليرضي لويد جورج بتسليمه فلسطين، وعلى أمل كسب الأميركيين لقضيته.

ليس من شك في أنَّ لورنس في تجربته العربية كان موزّع الولاء بين موقعه الوظيفي وانضباطه العسكري وحماسته لقضية بناء دولة عربية تحت النفوذ البريطاني. خلال إحدى العمليات العسكرية، في الطريق إلى دمشق، أسرّ إلى أحد زملائه بأنه لم يعد يقاتل من أجل إنكلترا، بل يقاتل من أجل العرب. لكن الموظّف الكولونيالي لم يلبث أن انضبط، في نهاية المطاف، بالمصلحة الاستراتيجية العليا لبلاده.

عاد إلى العمل، في المؤتمر الكولونيالي عام ١٩٢١، وأعلن اطمئنانه إلى سياسة بلاده بشأن فلسطين، أي لإصرار تشرشل على تنفيذ إعلان بلفور والاستيطان اليهودي وتطبيق الحكم المباشر. إلا أنّ هذا الاطمئنان بعيد جدّاً عمّا كتبه لورنس في مذكرة أعدّها لفيصل، خلال مؤتمر السلم، يميّز فيها بين يهود عرب ومستوطنين يهود يجيئون إلى فلسطين بـ«عقلية إمبريالية» ويحذّر من «صهيونية راديكالية» ستكون «مصدر اضطرابات دائمة وحرب أهلية في فلسطين، عاجلاً أو آجلاً» (Barr, 2006).

في نهاية الأمر، اعترف لورنس بـ«عدم صِدقنا» مع العرب، لكنه خلص إلى أنه خيرٌ لبريطانيا أن تنتصر وأن تُخلِف بوعدها بدولة عربية من أن

تخسر الحرب (Anderson, 25 Nov 2007). وما من شك في أنّ مشاركته في «عدم الصدق» قد أورثته عذاب ضمير لا شك في صدقه. فلما تقرر تكريمه بمنحه وسام «باث» على خدماته للإمبراطورية البريطانية، اعتذر بلطف من الملك جورج عن عدم قبول الوسام، في أول حادثة من نوعها في تاريخ بريطانيا.

أمضى لورنس باقي أيامه يكتب مذكراته، فأنتج رائعة من روائع الأدب الإنكليزي الحديث في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة» قبل أن ينعزل في كوخ في منطقة دورست، البلدة التي توفي فيها بحادث اصطدام على دراجته النارية، في ١٩ أيار/ مايو ١٩٣٥.

الهندسة الاقتصادية: «المنهبة الكبرى»

«المنهبة الكبرى» - ذلك هو الاسم الذي أطلقه المسؤولون البريطانيون والفرنسيون على الولايات العربية من السلطنة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. تأكيداً لذلك، لقّب ونستون تشرشل أعضاء المؤتمر الكولونيالي عام ١٩٢١ بأنهم «الأربعون لصّاً» على اعتبار أنه هو نفسه «علي بابا».

امتدت الإمبراطورية البريطانية الاقتصادية في المنطقة من قناة السويس، إلى نفط فارس والعراق عبر خطوط سكك الحديد وشركات الملاحة النهرية والبحرية، مروراً بقطن مصر ومصارف مصر وفوسفات البحر الميت في فلسطين وشرقي الأردن. أما فرنسا، أكبر المستثمرين الأوروبيين في السلطنة العثمانية (٦٦٪ من المجموع، أي ما مجموعه ٣,٣٥٢ مليار فرنك)، فكانت تقدّر استثماراتها في سورية ولبنان بمئتَي مليون فرنك،

تشرف عليها شبكة مالية تضمّ فرع البنك العثماني الفرنسي، الذي يعمل باسم «بنك سورية ولبنان»، الذي سيحتكر إصدار العملة، وإلى جانبه بنك سالونيك، وبنك كريدي ليونيه. أبرز الاستثمارات الفرنسية في تمويل اقتصاد الحرير والمواصلات: في مرفأ بيروت وطريق العربات بين بيروت ودمشق وسكة حديد «دمشق حماه ومتفرعاتها». إلى هذه، تضاف الشركات الخدمية ذات الامتيازات الحصرية، المسمّاة «المصالح المشتركة» (بين سورية ولبنان)، وتضمّ شركات الجرّ والتنوير (الكهرباء والترامواي) وشركات المياه، والبرق والبريد، والجمارك، وراديو الشرق، إلخ.

بعد الحرب العالمية الأولى، كانت أوروبا لا تزال تحتاج إلى المشرق العربي مورداً للمواد الخام والمنتجات الزراعية والحبوب. في المقابل، كان المطلوب أن تبقى أسواق المنطقة مفتوحة بعد الحرب أمام السلع الأوروبية من أقمشة ومنسوجات ومحروقات ومعادن وآلات ومنتجات صناعية، وأن تتسع طاقتها الاستهلاكية. وكانت تتولى حركة المبادلات هذه شركات نقل وتأمين بَحرية وبرّية وجوّية فرنسية وبريطانية. وقد استدعى ذلك السيطرة على التجارة الخارجية للبلدان المعنية، ومن خلالها على أبرز مزروعاتها النقدية: القطن، الحرير، التبغ، والحبوب، إلخ.

نفط العراق

لم يحسِم الاتفاق على نفط الموصل في مؤتمر سان ريمو توزيعَ الحصص بين المنتصرين. طالبت فرنسا بحصة دويتش بنك الألمانية من «شركة النفط التركية» TPC وتدخلت الحكومة الأميركية لتطالب بحصة لشركة

«ستاندارد أويل»، واتهمت البريطانيين باحتكار نفط العراق والتمييز في المعاملة، ما يتعارض مع حرية التجارة، فيما الولايات المتحدة مشرّعة الأبواب أمام استثمار رؤوس الأموال البريطانية في قطاعها النفطي. ردّ لورد كورزون بأنه لا يحق للولايات المتحدة التدخل في شؤون العراق، لأنها لم توقّع ميثاق جمعية الأمم في سان ريمو.

لكن ما لبثت الحكومة البريطانية أن تنازلت وتوصلت الأطراف المعنية إلى تسوية جرى بموجبها تقاسم الحصص وامتيازات النفط على النحو الآتي: ٢٣,٧٥٪ لكل من الحكومة العراقية والشركات البريطانية والفرنسية والأميركية و٥٪ للوسيط النفطي الدولي كالوست غولبنكيان.

وعقدت «شركة النفط التركية»، وقد عمّدت «شركة نفط العراق»، اتفاقية مع الحكومة العراقية، حصلت بموجبها على امتياز تنقيب على كامل الأراضي العراقية لقاء تحصيل الخزينة العراقية ٤ شلنات بريطانية للطن الواحد، على أن تعفى الشركة من الضرائب على أرباحها خلال السنوات العشرين الأولى.

في عام ١٩٢٥ بدأ التنقيب عن النفط في كركوك، وفي عام ١٩٢٧ تدفق النفط العراقي من حقل بابا كركر في تلك المدينة.

الدّين العمومي العثماني

مع تصفية السلطنة العثمانية، تقرر تحميل شعوب السلطنة العثمانية سداد ديونها العائدة في معظمها إلى بنوك أوروبية، وإلى البنوك الفرنسية

خصوصاً، وإن ظلّ الخلاف قائماً حول العملة التي سيجري بها التسديد. بلغت قيمة الدَّين نحو ١٣٠ مليون ليرة تركية موزعة على الولايات العثمانية السابقة في أوروبا وآسيا، نالت اليونان الحصة الأكبر من الدَّين، يليها مباشرة سورية ولبنان بمبلغ يصل إلى ١١ مليون ليرة تركية. في سورية، سُدِّد الدَّين من عائدات «المصالح المشتركة»، مثلها مثل مصاريف أجهزة الانتداب المدنية والعسكرية.

المرافئ

في نهاية الحرب، بات ميناء البصرة مكرّساً لبريطانيا بما هو محطة رئيسة إلى الخليج والهند. على الساحل السوري، خسرت بريطانيا ميناء إسكندرون، وكسبت في المقابل كامل الساحل الفلسطيني، وصولاً إلى قناة السويس عبر غزة وسيناء. وقد انتزعت بريطانيا من فرنسا مرفأ حيفا الحيوي الذي كان يصرِّف قسماً كبيراً من صادرات سورية، إضافة إلى كونه منفذاً للعراق على المتوسط، ولن تستطيع فرنسا التعويض عنه بواسطة مرفأ بيروت تعويضاً كاملاً، خصوصاً أن المنافسة بين المرفأين ستنتهي بتفوّق حيفا على بيروت في منتصف الثلاثينيات.

ولم تقتصر أهمية قناة السويس على موقعها الاستراتيجي باعتبارها ممرّاً مائياً بين المتوسط وشرقي إفريقيا والهند وسائر آسيا.

كانت أبرز شركة استثمار في المنطقة، شكلت سابقة لما سيُعرَف لاحقاً بـ «شركة متعدية الجنسية»، تجني الأرباح الطائلة، وقد دفعت بريطانيا الثمن الباهظ دفاعاً عنها خلال الحرب.

من خطوط السكة الحديد إلى أنابيب النفط

بنهاية الحرب، انتهى خط سكة حديد برلين بغداد عملياً عندما استعادت الجمهورية التركية كامل خطوط الأناضول وخطوط سكة حديد برلين - بغداد الواقعة على الأراضي التركية (ثلاثة آلاف كيلومتر). أما أجزاء الخط الباقية في سورية، فوقعت تحت الانتداب الفرنسي وفي العراق، تحت الانتداب البريطاني. من جهة أخرى، خرّبت الحرب أجزاءً كبيرة من خط سكة حديد الحجاز، وانقطع الخط بعد ترسيم الحدود بين الأردن والعربية السعودية في الثلاثينيات.

ظلّ خط الناقورة بيروت طرابلس قيد التشغيل إلى عام ١٩٤٨ عندما تقطّعت وَصلاته الفلسطينية والسورية والتركية، بعد قيام دولة إسرائيل، وظلّ خط بيروت دمشق قيد الخدمة، لكنه اقتصر على نقل البضائع، وتوقف عن الخدمة خلال الحرب الأهلية ١٩٧٥ - ١٩٨٩. أما مشروع إنشاء خط البصرة بغداد حيفا الوارد في اتفاقية سايكس-پيكو، فلم يرَ النور. صرفت الحكومة البريطانية النظر عنه واستبدلت به خطاً جوياً بين بريطانيا والعراق فوق فلسطين والأردن.

فيما انكمشت خطوط السكك الحديد، وتقطعت مع تجزئة المنطقة، وتضاءلت أدوارها الاقتصادية، حلّت محلها خطوط النقل الجوي، والشحن البري البعيد المدى. ومع تطور اقتصاديات النفط، بدأت أنابيب النفط باجتياز الحدود: أنبوب «شركة نفط العراق» بفرعيه، فرع كركوك حيفا، عبر الأردن، بدأ العمل فيه عام ١٩٣٢، وفرع كركوك طرابلس بانياس، عبر الأراضي السورية، وقد بدأ العمل فيه عام ١٩٣٤.

لاحقاً، سيجتاز أنبوب النفط السعودي التابع لشركة «تابلاين» سورية ولبنان ليصبّ في مصفاة الزهراني، قرب صيدا على الساحل اللبناني.

المقاومات

اصطدمت عملية فرض الانتدابات بانتفاضات وحركات شعبية ومسلّحة منذ اكتشف اتفاقيتي سايكس-پيكو وإعلان بلفور. تعددت العوامل، فشملت الدفاع عن الخصوصية المناطقية والمذهبية أو الدينية أو الإثنية، وعبّرت عن معارضة الانفصال عن جسم سابق، بقدر ما كانت انتفاضات على السلطات المركزية والحكم الأجنبي. وقد عرفت المقاومات والانتفاضات ثلاث دورات متعاقبة ومتّصلة، كانت مشتركة إلى حدٍّ كبير بين أبناء المنطقة.

الدورة الأولى ١٩١٨-١٩٢١: وأبرزها ثورة العشرين العراقية المارّ ذكرها. في سورية، راوحت أشكال الاحتجاج بين محاولة اغتيال غورو على طريق القنيطرة، واغتيال علاء الدين الدروبي، رئيس الوزراء الموالي للفرنسيين، وبين الحركات المسلحة في الأطراف بقيادة صالح العلي في جبال النصيرية، وإبراهيم هنانو في حلب، وصبحي بركات في أنطاكية. وفي لبنان جرت محاولة اغتيال فرانسوا جورج پيكو في الشوف، وتواصلت أعمال المقاومة المسلّحة في البقاع، وانعقد مؤتمر وادي الحجير في الجنوب الذي أعلن انضمام جبل عامل إلى الدولة العربية. ومن ردود الفعل أيضاً على الانتداب، هجوم أهالي بنت جبيل على قرية عين إبل المسيحية المجاورة وقتل عدد من أبنائها، ما أطلق حملة أرض محروقة مارسها الجيش الفرنسي ضد سكان الجنوب، شملت الاعتقالات والعقوبات

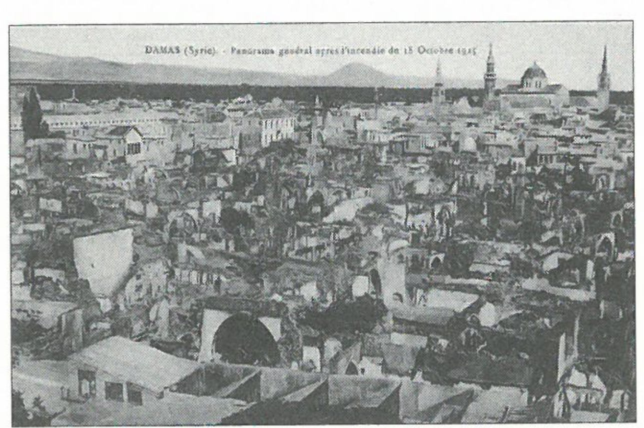
الجماعية. إلى هذه، تُضاف الإضرابات والاعتصامات المتعددة لسكان مدينة طرابلس، احتجاجاً على ضمّ مدينتهم إلى «لبنان الكبير».

في فلسطين، تظاهرات القدس والمدن والبلدات، ضد إعلان بلفور والاستيطان، ومقاومة الفلاحين لبيع الأراضي وإجلاء العاملين عليها، وبدأت الاشتباكات مع المستوطنين اليهود، توّجتها انتفاضة أول أيار/ مايو ١٩٢١ في يافا.

طغت على المرحلة الأولى من المقاومة ردود الفعل متعاكسةً على التجزئة والضمّ معاً. انطلقت التظاهرات الفلسطينية الأولى ضد فصل فلسطين عن سورية. وفيما كانت أطراف من الحركة الوطنية العراقية تدعو إلى الوحدة مع سورية باسم العروبة، غلب على ثورة العشرين الطابع العراقي والإسلامي. وانقسم سكان «لبنان الكبير» بين دعاة الاستقلال عن سائر سورية، ودعاة الوحدة السورية اللبنانية، واختلفت الحركتان الوطنية السورية واللبنانية بشأن «مسألة الاتصال والانفصال» حسب عنوان منشور شهير لكاظم الصلح. في الأردن، واجه الأمير عبد الله انتفاضات قَبلية على سلطته المركزية في عمّان منذ قيام الإمارة، ساعدته القوات البريطانية على قمعها.

الدورة الثانية ١٩٢٥-١٩٢٩: شهدت تصعيد الاحتجاجات مع انتفاضة جبل الدروز والمدن السورية، فلجأت السلطات الفرنسية لقمعها إلى قصف دمشق بالطيران. في فلسطين، تعددت وتصاعدت الاشتباكات الدورية بين عرب ومستوطنين يهود ١٩٢٥- ١٩٢٩، وأبرزها حادثة البُراق في القدس عام ١٩٢٩. وفي الأردن كانت انتفاضات المدن على

الحكم الهاشمي التي قمعتها القوات البريطانية باللجوء هناك أيضاً إلى الطيران الحربي.



قصف الطيران الحربي الفرنسي لدمشق، ١٨ تشرين الاول/أكتوبر، ١٩٢٥

في الدورة الثالثة ١٩٣٥-١٩٣٩ بدأت حركات الاحتجاج والمقاومة في التركيز على مطلب الاستقلال. شجعها على ذلك منح بريطانيا استقلالاً مشروطاً لمصر والعراق. وسيكون مطلب الاستقلال أبرز مطالب انتفاضات المدن السورية عام ١٩٣٥ والإضرابات الشعبية في سورية ولبنان ضد «المصالح المشتركة» وضد احتكار التبغ، وقد انعقد التحالف بين الحركة الوطنية اللبنانية والسورية حول استقلال البلدين، خصوصاً عشية توقيع معاهدة الاستقلال مع الحكومة الفرنسية عام ١٩٣٦ التي لم يقرّها البرلمان الفرنسي. وبلغت تلك الدورة ذروتها في الإضراب العام والانتفاضة الفلسطينية المسلحة لسنوات ١٩٣٦-١٩٣٩ التي انتقلت من الاحتجاج على إعلان بلفور والاستيطان، إلى المطالبة بجلاء الاحتلال البريطاني ومعه إعلان بلفور والاستيطان. قامت الثورة على

أيدي قيادات وطنية جديدة، وارتكزت على قاعدة شعبية وريفية واسعة، أدى الفلاحون دوراً بارزاً فيها.



من الثورة الفلسطينية الكبرى، ١٩٣٦-١٩٣٩

شارك في الثورة الفلسطينية متطوعون عرب من لبنان وسورية والأردن والعراق، في الوقت الذي كان فيه عدد من الحكام العرب يتولون الوساطة بين سلطات الاحتلال والوطنين الفلسطينيين لوقف الإضراب العام. وقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى أكبر حركة معادية للاستعمار في العالم الثالث، لجأت السلطات البريطانية خلالها إلى إنشاء الميليشيات الصهيونية المسلحة، واستجلاب آلاف الجنود من بريطانيا، تولوا إعادة احتلال فلسطين ونزع سلاح أهلها.

اختتمتِ الثورةُ الفلسطينية دوراتٍ ثلاثاً من المقاومة الشعبية المشتركة لنُظم الانتداب، وقد أُخمدت عشية الحرب العالمية الثانية التي ستفتتح حقبة جديدة من تاريخ العالم والمنطقة.

الفصل العاشر

خلاصات

قادنا هذا البحث التاريخي إلى أنّ إنشاء كيانات المشرق العربي في ظل أنظمة الانتداب البريطاني والفرنسي هو نتاج صانع رئيس: الحرب العالمية الأولى. الحرب بما هي تكملة للسياسة بوسائل أخرى، أي بالوسائل العنيفة. والسياسة بما هي سياسات القوى الإمبريالية المنتصرة في نزاعاتها على توازع المغانم والموارد والمواقع. قلبت الحرب رأساً على عقب الاتفاقات والمعاهدات والوعود والخطط والأهداف، وقد خلطتها طاحونة اصطراع القوى، وأخرجتها بأشكال مختلفة وغير متوقعة بعد أن صمتت المدافع.

انتهى كل أثر لروسيا في آسيا الصغرى، بعد أن قضت الثورة البلشفية على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٩١٥، وبددت معها الأحلام القيصرية بفتح القسطنطينية واحتلال المضائق. وخسرت فرنسا، في حرب الاستقلال والتوحيد التركية، ممتلكاتها في كيليكيا وتراقيا، التي منحتها إياها اتفاقية سايكس-پيكو، ولم يبقَ من التعهدات التي تبادلها مارك سايكس

وفرانسوا جورج بيكو أي أثر للدولة العربية التي كانت تحتل قلب الخريطة، فصار اتفاق فيصل - وايزمان بالتالي فاقدَ الصلاحية. وانتهت الإدارة الدولية لسنجق القدس بانتقال كامل فلسطين إلى تحت الانتداب البريطاني، المكلّف تطبيق إعلان بلفور، ومعها تكرّست صحراء سيناء جزءاً من مصر. وانتقلت ولاية الموصل من سورية الانتداب الفرنسي إلى عراق الانتداب البريطاني، ولم يبقَ الكثير من الخط الشهير الذي تباهى مارك سايكس بأنه رسمه «في الرمال» من عكا إلى كركوك.

أما إعلان بلفور، فكان الوثيقة الوحيدة التي تعدّل تفسيرها باتجاه توسيع الحقوق الممنوحة فيها للموطن القومي اليهودي، في خرق فاضح وواعٍ لمنطق رغبات الأكثرية الذي قامت عليه مبادئ الرئيس ويلسون وأنظمة الانتداب، حيث تقرر فرض الأقلية على الأكثرية، والأحرى منح الأقلية موقع الأكثرية السياسي والقانوني والسيادي.

□□□

غطّت تسمية «الثورة العربية الكبرى» على تواضع الحركة العربية المسلحة وحدود ما استطاعت. لم يخطئ لورنس عندما وصفها بأنها «مشهد جانبي في مشهد جانبي».

لم تتمرّد الفرق العربية في الجيش التركي في سورية، فانحصرت الثورة العربية ببضعة آلاف من القبائل الحجازية ومن ضباط وجنود عرب خدموا في الجيش التركي، يؤطّرهم ضباط بريطانيون مع مشاركة فرنسية رمزية، يموّلهم ويسلّحهم ويدرّبهم الجيش البريطاني.

لم يستجب الجسم الرئيسي لسكان المشرق، في المدن والأرياف، لنداء الثورة على العثمانيين. لم يتحرر قسم كبير منه بما فيه الكفاية من الولاء للخلافة. وقد فعل القمع والمجاعة فعلهما في شلّ طاقاته. ولم تنجذب أكثريته، في المقابل، إلى القيادة الحجازية رغم النَّسب الهاشمي، بل نظرت إليها أكثرية العرب نظرة شك بسبب ارتباطها ببريطانيا.

قدّم الجيش العربي مساهمة تكتيكية في المعارك لطرد القوات العثمانية من سورية وفلسطين، إضافة إلى منح الثورة العربية الحلفاء فرصة الادعاء بأنّ العرب إلى جانبهم. لكن المساهمة لم تكن من القوّة لفرض مطلب الاستقلال والوحدة على الحلفاء. في نهاية المطاف، دفع فيصل الثمن الباهظ لاتكاله على بريطانيا عندما سلّمته لفرنسا، «مكبّل اليدين والقدمين» في إحدى مبادلات البلدان والشعوب بينهما.

العنصر الدرامي هو أنّ الاستكانة التي نمّ عنها الجسم الرئيسي من السكان في المشرق العربي، انقلبتْ تماماً ابتداءً من عام ١٩٢٠، الذي سمّاه عرب ذلك الزمن «عام النكبة».

انطلقت سلسلة من الانتفاضات والاحتجاجات الجماهيرية والمسلّحة المتصاعدة عمّت مدن المنطقة وأريافها والأطراف، في دورات ثلاث متواصلة. عرقلت تلك الحركات ما استطاعت وعدّلت من حيث درت أو لم تدرِ من خطط الانتداب ومشاريعه وتشريعاته وقراراته. ولم تخمد إلا عشية الحرب العالمية الثانية، وقد باتت أنظمة الانتداب على أهبة المغادرة.

□□□

وفرانسوا جورج پيكو أي أثر للدولة العربية التي كانت تحتل قلب الخريطة، فصار اتفاق فيصل - وايزمان بالتالي فاقدَ الصلاحية. وانتهت الإدارة الدولية لسنجق القدس بانتقال كامل فلسطين إلى تحت الانتداب البريطاني، المكلّف تطبيق إعلان بلفور، ومعها تكرّست صحراء سيناء جزءاً من مصر. وانتقلت ولاية الموصل من سورية الانتداب الفرنسي إلى عراق الانتداب البريطاني، ولم يبقَ الكثير من الخط الشهير الذي تباهى مارك سايكس بأنه رسمه «في الرمال» من عكا إلى كركوك.

أما إعلان بلفور، فكان الوثيقة الوحيدة التي تعدّل تفسيرها باتجاه توسيع الحقوق الممنوحة فيها للموطن القومي اليهودي، في خرق فاضح وواعٍ لمنطق رغبات الأكثرية الذي قامت عليه مبادئ الرئيس ويلسون وأنظمة الانتداب، حيث تقرر فرض الأقلية على الأكثرية، والأحرى منح الأقلية موقع الأكثرية السياسي والقانوني والسيادي.

□□□

غطّت تسمية «الثورة العربية الكبرى» على تواضع الحركة العربية المسلحة وحدود ما استطاعت. لم يخطئ لورنس عندما وصفها بأنها «مشهد جانبي في مشهد جانبي».

لم تتمرّد الفرق العربية في الجيش التركي في سورية، فانحصرت الثورة العربية ببضعة آلاف من القبائل الحجازية ومن ضباط وجنود عرب خدموا في الجيش التركي، يؤطّرهم ضباط بريطانيون مع مشاركة فرنسية رمزية، يموّلهم ويسلّحهم ويدرّبهم الجيش البريطاني.

لم يستجب الجسم الرئيسي لسكان المشرق، في المدن والأرياف، لنداء الثورة على العثمانيين. لم يتحرر قسم كبير منه بما فيه الكفاية من الولاء للخلافة. وقد فعل القمع والمجاعة فعلهما في شلّ طاقاته. ولم تنجذب أكثريته، في المقابل، إلى القيادة الحجازية رغم النّسب الهاشمي، بل نظرت إليها أكثرية العرب نظرة شك بسبب ارتباطها ببريطانيا.

قدّم الجيش العربي مساهمة تكتيكية في المعارك لطرد القوات العثمانية من سورية وفلسطين، إضافة إلى منح الثورة العربية الحلفاء فرصة الادعاء بأنّ العرب إلى جانبهم. لكن المساهمة لم تكن من القوّة لفرض مطلب الاستقلال والوحدة على الحلفاء. في نهاية المطاف، دفع فيصل الثمن الباهظ لاتكاله على بريطانيا عندما سلّمته لفرنسا، «مكبّل اليدين والقدمين» في إحدى مبادلات البلدان والشعوب بينهما.

العنصر الدرامي هو أنّ الاستكانة التي نمّ عنها الجسم الرئيسي من السكان في المشرق العربي، انقلبتْ تماماً ابتداءً من عام ١٩٢٠، الذي سمّاه عرب ذلك الزمن «عام النكبة».

انطلقت سلسلة من الانتفاضات والاحتجاجات الجماهيرية والمسلّحة المتصاعدة عمّت مدن المنطقة وأريافها والأطراف، في دورات ثلاث متواصلة. عرقلت تلك الحركات ما استطاعت وعدّلت من حيث درت أو لم تدرِ من خطط الانتداب ومشاريعه وتشريعاته وقراراته. ولم تخمد إلا عشية الحرب العالمية الثانية، وقد باتت أنظمة الانتداب على أهبة المغادرة.

□□□

تثير هذه المرحلة التاريخية التأسيسية لكيانات المشرق العربي ودوله عدداً من المسائل عادةً ما تعبّر عنها ثنائيات مانعة الواحدة منهما للأخرى: تجزئة/ وحدة؛ كيان طبيعي/ كيان اصطناعي؛ أمة في دولة/ كيانات طائفية إثنية، إلخ. تستدعي بعض الخلاصات.

تجزئة أم إعادة تشكيل؟

أول خلاصة قادنا إليها التحقيق التاريخي ترجّح أنّ ما تعرّضت له الولايات العربية السابقة من السلطنة العثمانية هي عمليات «فرز وضم» وإعادة تكوين، أكثر منها مجرد عملية تجزئة لوحدة تامة قائمة سلفاً. اللهم إلا إذا كان المعنيّ أنّ تلك الوحدة هي وحدة السلطنة العثمانية، ما يثير سؤالاً افتراضياً عن إمكانية إحيائها وتجديد وحدة مكوّناتها بعد احتضارها المزمن وتقوّض أركانها في الحرب، فلم يمكن أن ينقذ من بقاياها إلا الجمهورية التركية.

في عملية الفرز والضمّ هذه، نشأ العراق بدمج ثلاث ولايات عثمانية سابقة في كيان واحد سُمّي بلاد الرافدين (وكانت الخرائط العثمانية تسميه «العراق العربي» منذ أواخر القرن التاسع عشر). وتكوّنت فلسطين بفصلها عن سائر «سورية التامة» وتكوينها من أجزاء من ولاية بيروت (سنجق عكا) ونابلس وسنجق القدس، المستقل ذاتياً والتابع مباشرة للآستانة. ونشأت إمارة شرق الأردن بفصل الضفة الشرقية لنهر الأردن عن فلسطين الغربية، ودمج القسم الجنوبي من سنجق حوران مع سنجق معان التابع للحجاز؛ وولدت الفيدرالية السورية، بضمّ أجزاء من ولاية الشام وولاية بيروت. ونشأ «لبنان الكبير» بفصل أربعة أقضية

من ولاية الشام ضُمّت مع أجزاء من ساحل ولاية بيروت إلى سنجق جبل لبنان.

الطبيعي والاصطناعي في نشوء الكيانات

ترتبط ثنائية الوحدة/ التجزئة بثنائية أخرى هي ثنائية الطبيعي/ الاصطناعي في بناء الدول. فما هو الطبيعي/ التاريخي، وما هو الاصطناعي في تلك الفترة التأسيسية للكيانات والدول؟

نسارع إلى القول إنّ كل الحدود مصطنعة، وكل الكيانات والدول مصطنعة، لأنها إنتاج البشر. إلا أنّ أبرز تبرير لقيام كيان وبناء دولة هو اعتباره «طبيعياً» وتعيين وقوعه بين موانع طبيعية (جبال، صحارى، بحار، إلخ)، أو ادعاؤه «تاريخياً» بتوطينه في أبعد حقبة ممكنة في التاريخ لتبرير رسوخ الأحقية وشرعية الانتماء.

وسرعان ما يتبيّن أنّ ما يعتبره دعاة الحدود الطبيعية «طبيعياً» و«تاريخياً» هو «الاصطناعي». أي هو تحويل الظرفي والطارئ والمحدث إلى مرتجى فتنقلب الآية فيصير هو «الطبيعي» ويصير «المصطنع» هو ما يتهّمه الطبيعيون بأنه يشذّ عن هذا «الطبيعي» و«التاريخي». هكذا عاش لبنان عقوداً طويلة حاملاً لعنة «الكيان المصطنع»، ولعله لا يزال، لأنه فُصِل عن سورية «الطبيعية»، علماً أننا اطّلعنا بما فيه الكفاية على كمية العمليات الجراحية التي تطلّبت «اصطناع» سورية هذه.

وهكذا عند التدقيق في «الأمة العربية» التي طالب الشريف حسين ببناء مملكته عليها، لا تعدو كونها على صورة الولايات العربية التي كانت

تابعة للسلطنة العثمانية. وهي نموذج واضح من «الأمة المتخيّلة»: لا هي «طبيعية» لأنها تجمع الهلال الخصيب والصحراء العربية، ولا هي «تاريخية» لأنه لا يتعدّى انضواؤها في السلطنة العثمانية الخمسة قرون من الزمن، على افتراض أنها كانت موحّدة قبل ذلك.

عندما يطالب قوميون لبنانيون بعودة لبنان إلى «حدوده الطبيعية»، ما الذي كانوا يعنون بـ«الطبيعي»؟ كانوا يقصدون لبنان «المرتجى» أو «المتخيّل». لم يتردد البطريرك الحويك في تقديم الخريطة العسكرية الفرنسية عام ١٨٦٢ إلى مؤتمر السّلم في باريس على أنها ترسم «حدود لبنان الطبيعية»، مطالباً المجمع الدولي بدعم لبنان لكي يستعيدها. أما أنطون نجيم، أحد آباء القومية اللبنانية، فلعله لم يدرك أنه كان يناقض البطريرك الماروني عندما وصف الخريطة نفسها بأنها «تتنبأ بأمّة بدلاً من أن ترسم معالمها»!

وكثيراً ما يترافق «الطبيعي» مع «التاريخي» في توطين الكيانات وتشريعها. فتلقى «سورية» تبريرها الجغرافي التاريخي في كتاب «سورية، موجز تاريخي» الذي كتبه المستشرق اليسوعي البلجيكي هنري لامنس في بيروت عام ١٩١٩ بطلب من الجنرال غورو، بما هو سلسلة محاضرات للتدريس في مدرسة إعداد سوريين ولبنانيين للوظيفة في إدارة الانتداب (Lammens, 1920). مؤدى الكتاب الفعلي تبرير فصل سورية الحديثة، في ظل السيطرة الفرنسية، عن مملكة فيصل العربية السورية. ومع أنّ الكتاب موجز تاريخي، إلا أنه قائم على جوهرين جغرافيين لا تاريخيين - الهلال الخصيب/ الصحراء العربية - تنشأ عنهما مفاضلة

في الرقي والحضارة حيث القحط والانغلاق صفة منطقة، والخصوبة والانفتاح صفة الأخرى. ولم يكتفِ لامنس بتبرير فصل سورية عن الجزيرة العربية، أدلى بدلوه بكيفية ترسيم الحدود بين الحجاز وسورية (Lammens, 1918).

في صيغة أسبق يتخيّل سليم البستاني «سورية» على قاعدة الاقتصاد السياسي. يضعها في موقع الوسط من «الأمة الشرقية» بين تركيا شمالاً ومصر وتونس جنوباً. ويميّز البستاني سورية تلك انطلاقاً من الدور المستجدّ الذي أخذ مرفأ بيروت يؤديه في التجارة الدولية ابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فإذا سورية هي «الباب الذي يدخل منه الغرب إلى الشرق ويتصل من خلاله الشرق بالغرب». وليس يشذّ البستاني عن قاعدة توطين كيانه المرتجى في التاريخ، فيتصوّر دور سورية في الوساطة الاقتصادية بما هو استمرار لدور الفينيقيين.

أممٌ في دول أم حكم أقليات؟

في نشوء كيانات المشرق العربي وتكوينها، يلوم فريق من الباحثين بريطانيا وفرنسا على عدم الوفاء بوعد بناء «دول قومية» على النموذج الأوروبي القومي، فيما يأخذ فريق آخر على الدولتين المنتدبتين أنهما فعلتا ذلك بالضبط: فرضتا على المنطقة نمطاً غربياً بالضد من خصوصياتها المفترضة. استتبع هذا النقاش السؤال عن دور الأكثريات والأقليات في عملية البناء تلك مع تشديد خاص على إغفال الأقليات وحقوقها في الحالتين.

القاعدة في تطبيق الانتدابات، على ما تبيّن لنا، أنها تجاهلت حقوق الأكثريات أكثر منها حقوق الأقليات. وهذا ما يتجلّى بوضوح انطلاقاً في تطبيق نظام الانتداب ذاته. إذا استثنينا الاستهتار بحقوق الأكراد والأرمن، وهو ليس بالاستثناء البسيط، يتبيّن أنّ الكيانات وأنظمة الحكم قد أُرسيت على القاعدة ذاتها التي بها شرعنت بريطانيا وفرنسا الانتدابات أصلاً، أي حماية الأقليات الدينية والمذهبية: اليهود بالنسبة إلى بريطانيا، والمسيحيون والشيعة والعلويون والدروز بالنسبة إلى فرنسا. والكيانات على صورتها الأولى تبدو على النحو الآتي: في فلسطين، أقلية أعطي لها موقع الأكثرية. في لبنان، تمييز الطائفة المارونية بما هي أكبر أقلية في بلد جرى تعريفه بما هو «مأوى للأقليات الدينية التاريخية». أقلية سُنّية عربية ذات أسبقية سياسية في العراق، جرى تشريع حكمها باسم العروبة. دولة اتحادية في سورية مُنِحت فيها الاقليتان الدرزية والعلوية منطقة حكم ذاتي، فيما جُزّئت الأكثرية السُّنية بين دولتي دمشق وحلب، قبل أن يُعاد توحيد الكل تحت هيمنة الأكثرية السُّنية هذه المرة.

أما الحصيلة، فكيانات **هجينة** سيّستِ البنى العشائرية والقبلية والعائلية والمذهبية والدينية والإثنية وأعادت تدويرها لتخدم اقتصاديات تزداد ترسملاً وترييعاً، في مؤسسات سياسية منقولة عن مؤسسات الجمهوريات الديموقراطية الغربية تمارس فيها الدولة المنتدبة النفوذ على السلطة والمالية والموارد والتجارة الخارجية بواسطة صلاحيات استثنائية للمفوض السامي والمستشارين العسكريين والأمنيين والإداريين.

□□□

هندسة التجزئة

بناءً على ما سردنا في الفصول السابقة، يمكننا تسجيل ملاحظات عن أواليات عملية التجزئة ووظائفها، بما يتجاوز مجرد كونها انتهاكاً لوحدة مقدسة أو مجرّد وسيلة إضعاف الأمة لمزيد من التحكّم بها.

أولاً، تأثرت الهندسة التي كونت كيانات المنطقة إلى أبعد حدّ بما أفضت إليه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والسكانية وتغلغل رأس المال الغربي في الحقبة العثمانية المتأخرة. استتبع ذلك بناء تلك الكيانات حول مراكز جديدة اكتسبت ثقلها بسبب تلك التطورات: محور يافا القدس في فلسطين، حلّ محل محور حيفا عكا؛ مركزية بغداد، حلّت محل تصور للولايات الثلاث تتجه كل واحدة وجهة خارجية مختلفة: البصرة نحو الخليج وطريق الهند، بغداد، نحو فارس، الموصل نحو تركيا وسورية؛ محور بيروت دمشق في سورية لبنان، حلّ محل محور حلب إسكندرون كصلة وصل تجارية تاريخية بين أوروبا وآسيا، وقد هيمن هذا المحور ودوره طويلاً على المخيلة الكولونيالية الفرنسية («المستقبل يبتسم لحلب» يقول هوڤلان)؛ إلخ.

ثانياً، يحدث أن لا تتطابق الحدود، التي انتزعها كل طرف لنفسه، مع مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية. فمثلاً، فصَل الانتدابُ الفرنسي «لبنان الكبير» عن سائر سورية سياسياً وإدارياً، لكن مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية قضت بتوحيد الكيانين اقتصادياً ومالياً، على أساس عملة واحدة ومصرف إصدار واحد ونظام جمركي واحد وشركات خدمية واحدة للبلدين («المصالح المشتركة») ومرفأ وعاصمة اقتصادية واحدة

هي بيروت. ومن مفارقات الأنظمة الاستقلالية، بل مآسيها، أنّ ما وحّده المستعمرون الفرنسيون اقتصادياً عام ١٩٢٠ قسّمه الاستقلاليون السوريون واللبنانيون في القطيعة الجمركية والاقتصادية والنقدية بين البلدين التي فرضها تضارب المصالح بين البرجوازيتين السورية واللبنانية الأعوام ١٩٤٨- ١٩٥٠. على الأقل، نحن هنا أمام خطوة تقسيم فادحة لا يمكن أن يلقى اللوم فيها على سايكس-پيكو!

ثالثاً، ترسيم حدود لا يعني ضبط السكان داخلها، بتقطيع صلاتهم بما يتعدّاها أو بإخضاعهم للسلطة المركزية. يكنّي هنري لورنس عن مسار نشوء كيانات المنطقة بقوله: «الفرنسيون والبريطانيون رسموا حدود الخريطة، والنخب العربية هي التي لوّنتها». عملية ضبط السكان والسيطرة تبدأ مع الانتدابات، وستتخذ وقتاً طويلاً. وهي مناسبة للدعوة إلى النظر إلى حقبة الانتدابات من منظار ذلك الجدل بين داخل وخارج ومركز وأطراف. في الثمانينيات من القرن العشرين، كان صدام حسين لا يزال يدبّج نظرية عن كيفية السيطرة على العراق وشعبه وفق استراتيجية قوامها «المركز أولاً ثم الأطراف».

التكلّم مع الغرب بلغته

أرهص احتكاك العرب الكثيف بممثلين عن الدول الغربية خصوصاً، خلال ذلك العقد الحاسم من حياة المشرق العربي، بنشوء مدرسة عربية في الدعاية والعلاقات العامة قوامها «التكلم إلى الغرب بلغته»، وهي مدرسة سيكون لها باع طويل وأتباع كثر في المستقبل القريب. ومن أبرز معالمها كما تجلّت في تلك الفترة:

- القبول بالتمييز بين حضارة وبربرية في تقرير جدارة الشعوب بأن تحكم نفسها بنفسها. أي القبول، بلا كيف، بالتمييز العنصري بين الشعوب. لا بل تجري الاستجابة لهذا المقياس بالتباهي بالماضي الحضاري العربي التليد السابق، حتى على رقيّ الغرب، والمزايدة بإعلان رغبة العرب في أن يتولوا بأنفسهم «نقل الحضارة إلى غرب آسيا».
- تقديم قضية استقلال العرب ووحدتهم بما هو عين خطاب القوميات الأوروبية: هكذا تحوّل مشروع خلافة عربي، يتربّع على رأسه شريف هاشمي، إلى مشروع لمملكة عربية على سورية والعراق وفلسطين، يقدم نفسه أو ينصحه أمثال لورنس بأن يقدّم نفسه بما هو حركة قومية تروم بناء دولة قومية على الغرار الأوروبي (في اتفاق وايزمان - فيصل يؤكد الطرفان أنّ حركتيهما حركتان قوميتان وليستا إمبرياليتين).
- قبول المهمة التنموية للانتدابات على علّاتها الأبوية التحضيرية وقوامها تسخير الاقتصاديات العربية للانضواء في تقسيم العمل الدولي القائم على التبادل غير المتكافىء بين منتجات زراعية وموارد طبيعية ومنتجات مصنّعة. إلى هذا، يضاف دور المشرق العربي في الوساطة التجارية بين قارات ثلاث؛ إلخ.

لكثرة «الحديث إلى الغرب بلغته» سيستبطن عربٌ ليسوا بقليلي العدد لغةَ الغرب عن نفسه وعن أنفسهم. وهو عين الاستشراق الذاتي. غير أنّ الحديث بلغة الغرب في حالتنا هذه يُسقِط إحدى مفرداتها: الديموقراطية. فالإعجاب بمبادئ الرئيس ويلسون ينتهي عند هذا الحد، مع أنّ الرجل برر مشاركة بلاده في الحرب، وحمّل نفسه رسالة تاريخية في السلم هي «جعل العالم آمناً للديموقراطية»!

التطهّر من المصالح

إذا كان الخطاب العربي في تلك الفترة يغيّب الديموقراطية من مبادئ الرئيس ويلسون، إلا أنه يستلهم الرئيس الأميركي ويزيد في دعوة ممثل أكبر دولة صناعية رأسمالية في العالم إلى التطهّر من... المصالح المادية. يختم الأمير فيصل مذكرته إلى المؤتمر، واثقاً من أنّ الحلفاء المنتصرين «سيولون اهتماماً بأجساد وأرواح الناطقين باللغة العربية أكثر من الاهتمام بمصالحهم المادية». ويستشهد بمقطع من خطاب لويلسون ينهى فيه عن تغليب المصلحة والفوائد المادية على «الموافقة الحرّة للشعب». وخاتمة مداخلة فيصل عام ١٩١٩ ليست مختلفة كثيراً، من حيث تسفيه المصالح، عن مذكرة الوفد الفلسطيني إلى ونستون تشرشل عام ١٩٢١. تأخذ المذكرة على بريطانيا أنها خضعت لمصالحها المادية (ضغط المال اليهودي عليها بسبب ضائقتها المالية في الحرب)، فباعت فلسطين. ناقشنا هذا التفسير لإعلان بلفور، ولن نعود إليه. يبقى أنّ هذا التفسير لإعلان بلفور يقع على الحدّ بين التعيير والتبرير بـ«المال اليهودي»، وهو سيتطور مع الوقت ليغلب عليه التبرير في بلورة العلاقة المقلوبة بين الصهيونية وإسرائيل من جهة، والقوى الغربية من جهة أخرى: من بريطانيا أسيرة المال اليهودي، إلى الغرب أسير المؤامرة اليهودية، وصولاً إلى بريطانيا وأميركا سجينتَي إسرائيل، على ما كتب ميشال شيحا خلال الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨.

والحق أنّ المسألة مسألة مصالح. ومن يغيّب المصالح يغيّب مصالحه ويخضع لمصالح الغير الذين يدركون مصالحهم ويتصرّفون على أساسها.

بدأنا بالمؤامرات والمشاريع. وها نحن نعود إليها. بعد نكسة عام ١٩٦٧، وقف المفكّر العربي الكبير ياسين الحافظ أمام نظريات المؤامرة. قدّم اقتراحاً يضيء نقدها وتجاوزها. دعا إلى اعتماد «المصالح» بدلاً من «المؤامرات». بيننا وبين القوى الغربية تناقض وتضارب مصالح. وأردف داعياً إلى أن نبلور مصالحنا الوطنية والقومية والديموقراطية والاجتماعية ونناضل من أجلها.

لا حاجة لمزيد.

المراجع

مراجع عربية

- أبو زيد، سركيس، **عروبة يوسف بك كرم**، بيروت، ١٩٩٧.
- أرناؤوط، محمد، **دراسة حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠**، عمّان، ٢٠٠٠.
- الأممية الشيوعية، «الأممية الشيوعية وتحرر الشرق»، **المؤتمر الأول لشعوب الشرق، باكو ١-٨ أيلول ١٩٢٠**، ترجمة فواز طرابلسي، بيروت، ١٩٧٢.
- باتنيشينكوفا، مارينا، **تاريخ سورية ولبنان في عام واحد ١٨٦٠-١٨٦١، سياسة فرنسا في الشرق الأدنى والبعثة السورية** [الروسية]، ترجمة زياد الملا، دمشق، ٢٠٠٦.
- البستاني، سليم، **الأعمال المجهولة لسليم البستاني**، إعداد/ تحرير ميشال جحا، بيروت، ١٩٩٠.
- حجار، جوزيف، **سورية بلاد الشام. تجزئة وطن. دراسة وملفّ وثائقي حول اتفاقات سايكس-پيكو**، دمشق، ١٩٩٩.

- الحكيم. حسن، **سورية والعهد الفيصلي**، بيروت ١٩٦٦.
- الحكيم، حسن، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية**، بيروت،١٩٧٤.
- الحصري، أبو خلدون ساطع، **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث**، بيروت، ١٩٦٥.
- **حوادث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق، لجنة بيروت الدولية. المحاضر الكاملة ١٨٦٠-١٨٦٢**، في جزأين، تحقيق وترجمة الدكتور أنطوان ضوّ، بيروت، دار مختارات، ١٩٩٦.
- حيدر، رستم، **مذكرات رستم حيدر**، بيروت، ١٩٨٨.
- سعيد، أمين، **الثورة العربية الكبرى. تاريخ مفصّل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، في مجلدين، القاهرة، بلا تاريخ.
- السعيد، نوري، **مذكرات نوري السعيد عن الجيش العربي في الحجاز وسورية، ١٩١٦-١٩١٨**، القاهرة، ١٩٩٧.
- الشريف، ماهر، «اتفاقية سايكس-پيكو وعلاقاتها بوعد بلفور»، **موقع حزب الشعب الفلسطيني الإلكتروني**، الثلاثاء ١٠ أيار ٢٠١٦).
- شهرستاني، ماري ألمظ، **المؤتمر السوري العام ١٩١٩-١٩٢٠**، بيروت، ٢٠٠٠.
- رضا، رشيد، **الرحلة السورية الثانية: حكومة دمشق العربية**، المنار، ١٩٢٢.
- صدقي، نجاتي، **مذكرات نجاتي صدقي**، بيروت، ٢٠٠١.
- الصلح، عماد، **سطور من الرسالة**، بيروت، ١٩٦٦.
- طرابلسي، فواز «الأممية الشيوعية وقضية فلسطين»، في **«المقاومة الفلسطينية، الواقع والتوقعات»**، بيروت، ١٩٧١.

- طرابلسي، فواز، **حرير وحديد. من جبل لبنان إلى قناة السويس**، بيروت، ٢٠١٢.
- طرابلسي، فواز، **تاريخ لبنان الحديث. من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، بيروت، ٢٠١١.
- العمري، صبحي، **أوراق الثورة العربية**، في ثلاثة أجزاء، بيروت، ١٩٩١.
- عبد الهادي، عوني، **مذكرات عوني عبد الهادي**، تقديم وتحقيق الدكتورة خيرية قاسميّة، بيروت، ٢٠٠٣.
- غصين، فايز، **المذابح في أرمينيا**، مومباي، ١٩١٦، دمشق ١٩٣٩.
- غصين، فايز، **مذكراتي في الثورة العربية**، دمشق، ١٩٣٩.
- قاسمية، خيرية، **الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨-١٩٢٠**، القاهرة، ١٩٧١.
- قلعجي، قدري، **الثورة العربية الكبرى ١٩١٦-١٩٢٥**، بيروت، ١٩٩٥.
- الكيالي، عبد الوهاب، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت، ١٩٧٣.
- وجيه كوثراني، «فرنسا ضد سايكس-پيكو: لماذا نكتفي ببيروت ونعطي حيفا لإنكلترا؟»، **السفير**، ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٩.
- مايشر، هِلموت، **فصول من تاريخ الشرق الأوسط**، تحرير سونيا مايشر الأتاسي، بيروت، ٢٠١٧.
- المبيّض، سامي، **تاريخ دمشق المنسيّ. أربع حكايات ١٩١٦-١٩٣٥**، بيروت، ٢٠١٦.
- مكاوي، نجلا سعيد، **مشروع سورية الكبرى**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

Bibliography

Adelson, R., *London and the Invention of the Middle East: Money, Power and War, 1882-1922*, Yale, 1991.

Aksam, Yaner, *From Empire to Republic. Turkish nationalism and the Armenian Genocide*, London, 2000.

Alem, Jean-Pierre, *Enfantin, le Prophète aux Sept Visages*, Paris, 1963.

Allawi, Ali, *Faysal of Iraq*, Yale, 2014.

Amery, *Julian, Life of Joseph Chamberlain*, vol. 4, London and New York, 1951.

Ammoun, Denise, *Histoire du Liban Contemporain, 1860-1943*, Paris, 1997.

Anderson, S., *Lawrence of Arabia. War, Deceit, Imperial Folly, and the Making of the Modern Middle East*, New York, 2013.

Antonious, G., *The Arab Awakening*, London, 1938.

Avidan, Natan, *Britain, Israel and Anglo-Jewry, 1948-1967*, 2004.

Azoury, *Les Puissances et la Révolte Arabe*, Paris, 1906.

Barker, A. J., *The Neglected War: Mesopotamia 1916-1918*, London, 1967 Barr, J., *Setting the Desert on Fire: T.E. Lawrence and Britain's Secret War in Arabia, 1916-1918*, New York, 2006.

------ *A Line in the Sand. Britain, France and the Struggle that Shaped the Middle East*, London and New York, 2011.

Bowle, John, *Viscount Samuel, A Biography*, London, 1957.

Churchil, Charles Henri, *Mount Lebanon: A Ten Years' Residence, 1842-1852,* 3 vols., London, 1853.

Clark, Christopher, *Wilhelm II – Die Herrschaft des letzten deutschen Kaisers.*

[Wilhelm II – The rule of the last German emperor] Munich, 2008.

Clark, Christopher, *The Sleepwalkers: How Europe Went to War in 1914*. New York, 2014.

Clark, Victoria, *Allies for Armageddon, The rise of Christian Zionism*, London, 2007.

Cleveland, W., and Bunton, M., *A History of the Modern Middle East*, Boulder, U.S., Fifth Edition, 2013.

Cloarec, Vincent, *La France et la question de Syrie, 1914-1918*, Paris, 2002.

Cressaty, Comte, *La Syrie Francaise*, Paris, 1915.

Debray, Régis, *Eloge des Frontieres*, Paris, 2010.

Dib, Boutros (ed.), *Histoire du Liban. Des origines au XXeme siecle*, Paris, 2006.

Ducruet, Jean, *Les Capitaux européens au Proche Orient*, Paris, 1964.

Earle, Edward M., *Turkey, The Great Powers and the Baghdad Railway: A Study in Imperialism*. New York, 1966.

Eichholtz, Dietrich. *Die Bagdadbahn, Mesopotamien und die deutsche Ölpolitik bis* 1918. *Aufhaltsamer Übergang ins Erdölzeitalter. Mit Dokumenten* [The Baghdad Railway, Mesopotamia and the German oil-politics until 1918. A Veritable Transition to the Petroleum Era. With Documents]. Leipzig : Leipziger Universitätsverlag, 2007.

Farah, Caesar E., *The Politics of Interventionism in Ottoman Lebanon*, 1830 1861, London, 2000

Fawaz, L., T., *A Land of Aching Hearts*, Cambridge and London, 2014.

Ferrier. R. W., *The History of the British Petroleum Company, vol.*1, *The Developing Years, 1901- 1932*, Cambridge, 1982.

Friedman, Isaiah, *The Question of Palestine, British Arab Relations, 1914-1918*, London, 1973.

Fromkin, D., *A Peace to end all Peace. Creating the Modern Middle East 1914-1922*, London, 1989.

de Gaury, Gerald, *Three Kings in Iraq, the Tragedy of Iraq's Monarchy*, London, 1961.

Gettleman, M. and Shaar, S., *The Middle East and Islamic World Reader, New York*, 2012.

Glubb, John Bagot, *The Story of the Arab Legion*, London, 1948.

Gocek, Fatma Muge, *Denial of Violence; Ottoman Past, Turkish Present and Collective Violence Against Armenians, 1789-2009*, Oxford, 2000.

Grainger, John D., *The Battle for Palestine, 1917*, London, 2006.

Haldane, Sir A. L., *The Insurrection of Mesopotamia, 1920*, Edinburgh, 1922.

Halliday, F., 100 *Myths About the Middle East*, London, 2005.

Henderson, W. O.: *The German Colonial Empire 1884-1919*, London (1993).

Herzl Theodore, *The Diaries of Theodore Herzl*, London, 1958.

Hobsbawm, Eric, *The Age of Extremes, 1914-1918*, London, 1994.

Hourani, A., *A History of the Arab Peoples*, London, 1991.

Howard, H., *The King-Crane Commission: An American Enquiry into the Middle East*, Beirut, 1963.

Huneidi, Sahar, *A Broken Trust. Sir Herbert Samuel, Zionism and the Palestinians*, London, 2001.

Izzard, M., *Freya Stark, A Biography*, London, 1993.

John, Robert and Hadawi, Sami. *The Palestine diary, vol.1 (1914-1915)*, New York, 1970.

Karabell, Zakary, *Parting the Desert. The Creation of the Suez Canal*, New York, 2004.

Kassir, S. and Mardam-Bey, F., *Itinéraires de Paris à Jérusalem: La France et* le Conflit Israelo-Arabe, 2 vols., Washington, 1992.

Kent, M., *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900-1920*, London, 1976.

Khalidi, Walid, (ed.) *From Haven to Conquest*, Beirut, 1971.

Khoury, Gérard, *La France et l'Orient Arabe: Naisssance du Liban Moderne 1914-1920*, Paris, 1993.

Khoury, G. (ed.) *Sélim Takla* 1895- 1945. *Une Contribution a l'indépendence du Liban*, Paris-Beyrouth, 2004.

Khoury, Phillip, *Syria and the French Mandate, The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945*, New Jersey, Princeton University Press, 1987.

Lammens, Henri, *La Syrie, précis historique, Paris*, 1920.

Laurens, Henri, *Le Royaume Impossible. La France et la génèse du monde arabe*, Paris, 1990.

Laurens, Henri, *La Question de Palestine I, L'invention de la Terre sainte. 1799-1922*, Paris, 1999.

Laurens, Henri, *Francais et Arabes depuis deux siecles. (La 'chose franco-arabe')*, Paris, 2012.

Lawrence, T.E., *Seven Pillars of Wisdom*, London, 1979.

Lewi, Geoffrey, *Balfour and Weizmann, the Zionist, the Zealot and the Emergence of Israel*, London, 2009.

Longrigg, S.H., *Oil in the Middle East*, Oxford, 1954.

Lomgrigg, S.H., *Syria and Lebanon under French Mandate*, Oxford, 1958.

Lukitz, Liana, *A Quest in the Middle East. Gertrude Bell and the Making of Iraq*, London, 2006.

Macmillan, Margaret, *Paris* 1919, *Six Months That Changed the World*, New York, 2003.

McHugo, John, *Syria From the Great War to Civil War*, London, 2014.

McKale, Donald M., *War by Revolution, Germany and Great Britain in the* Middle East in the Era of World War I. Kent/Ohio, 1998.

McKeen, Sean, *The Berlin-Baghdad Express. The Ottoman Empire and Germany's Bid for World Power*, Cambridge, 2010.

Mansfield, P., *A History of the Middle East*, Third Edition, London, 2010.

Marx-Engels, *Collected Works*, Moscow, vol. XVII, 1859- 1860.

Mejcher, Helmut, *Imperial Quest for Oil: Iraq 1910-1928*, London, 1976.

Méouchi, Nadine (ed.) *France, Syrie et Liban 1918-1946*, Beirut, 2002.

Owen, Roger, *The Middle East in World History, 1800-1914*, London, 2002.

Pappé, I., *The History of Modern Palestine*, Cambridge, 2006.

Pichon, J., *Le Partage du Proche Orient*, Paris, 1938.

Project Gutenberg: The Peace Negotiations by Robert Lansing, Bostonand New York, 1921.

Poujoulat, Baptistin, *La Vérité sur la Syrie et l'Expédition Francaise*, in 2 volumes, Paris, 1861, Beyrouth, 1986.

Rogan, Eugene, *The Fall of the Ottomans, The Great War in the Middle East*, London, 2015.

Rogan, Eugene, *The Arabs: A History*, London, 2009.

Salibi, Kamal, *A House of Many Mansions. The History of Lebanon Revisited*, London, 1988.

Salibi, Kamal, *The Modern History of Jordan*, 1993.

Sanbar, Elie., *La Palestine Expliquée a tout le monde*, Paris, 2013.

Sanders, Ronald, *The High Walls of Jerusalem, a History of the Balfour Declaration*, New York, 1984.

Schayaegh, Cyrus and Arsan, Andrew, *The Routeledge Handbook of the History of the Middle East Mandates*, London and New York, 2015.

Schlvelbush, Wolfgang, *The culture of defeat, On National Trauma, Mourning*

and Recovery, London, 2004.

Schneer, Jonathan, *The Balfour Declaration: The Origins of the Arab-Israeli Conflict*, London, 2010.

Shan, Leslie, *Mark Sykes: his Life and Letters*, London, 1929.

Simon, Reeva Spector and Tejerian, Eleanor H., *The Creation of Iraq, 1914-1921*, New York, 2004.

Simons, Geoff, *Iraq from Sumer to Post Saddam*, London, 2004.

Smith, C., *Palestine and the Arab-Israeli Conflict. A History with Documents*, Boston/New York, 2013.

Stein, Leonard, *The Balfour Declaration*, London, 1961.

Stein, Leonard, *Syria*, New York, 1926.

Sluglett, Peter, *Britain in Iraq*, London, 2007.

Sykes, Christopher Simon, *The Man Who Created the Middle East. A Story of Empire, Conflict and the Sykes-Picot Agreement*, London, 2016.

Stevenson, D.: *The History of the First World War, 1914-1918*, London, 2005.

Tamari, Salim, *The Great War and the Remaking of Palestine*, Oakland, 2017.

Tanenbaum, J.K., *General Maurice Sarrail 1856-1929: The French Army and Left-wing Politics*, Chapel Hill, NC, 1974.

Tauber, E., *The Arab Movements in World War I*, London, 1993.

Tauber, Eliezer, *The Formation of Modern Syria and Iraq*, London, 1995.

Terry, J., and Yale, W., *Witness to Partition in the Middle East, WWI –WWII*, Cyprus 2015.

Thobie, Jacques, *Ali et les* 40 *voleurs. Impérialismes et Moyen-Orient de 1914 a nos jours*, Paris, 1985.

Thobie, Jacques, *Intérets et impérialisme francais dans l'empire ottoman*, Paris, 1977.

Townshend, C., *When God Made Hell: The British Invasion of Mesopotamia and the Creation of Iraq, 1914-1921*, London, 2010.

Traboulsi, Fawwaz, *A History of Modern Lebanon*, London, 2007.

Tuchman, Barbara, *The Guns of August*, New York, 2014.

-------------*The Bible and the Sword*, New York, 1984.

Weizmann, Chaim, *Trial and Error*, London, 1946.

Wilson, Jeremy, *Lawrence of Arabia, the Authoritative Biography*, London, 1989.

Wilson, Mary, *King Abdallah and the Making of Jordan*, 1990.

Yapp, M., *The Making of the Modern Near East 1792-1923*, London, 1987

Yergin, Daniel, *The Prize. The Epic Quest for Oil, Money and Power*, New York, 1992.

Young, Hubert, *The Independent Arab*, London, 1933.

Zeine, Zeine, *The Emergemce of Arab Nationalism: With a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East*, Beirut, 1962.

Zeine, Zeine, *The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and the Rise and Fall of Faisal's Kingdom in Syria*, Beirut, 1960.

Articles, Reports, Memos, etc.

Aderet, Ofer, «The Politics Behind the Drafting of the Balfour Declaration», *Haaretz*, Nov. 06, 2016.

Ageron, Charles-robert, Abd El-Kader Souverain d'Un Royaume Arabe d'Orient, *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, Année 1970, no. 8 pp. 15-30.

Al-Azm, Sadek, J., 'Orientalism and Conspiracy', in Graf et.al., *Orientalism and Conspiracy*, London, 2011.

Allen, Lori, «The Nation as Moral Community. Language and religion in the 1919 King-Crane Commission», *The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates*, 2015.

Amadouny, M., 'The Formation of the Transjordan-Syria Boundary, 1915-1932', *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no.3 (July 1995), pp. 533-49.

Anderson, Scott, «Lawrence in Arabia», *The Graduate Center, CUNY*, published 25 Nov 2013, https://www.youtube.com/watch?v=PDGcAUgxwwQ.

Andrew, Christopher and Kanya-Forster, A.S., «La France a la recherche de la Syrie Intégrale, 191401920 », *Relations Internationales : Moyen Orient et Relations Internationales au XXeme siecle*', automne 1979, no. 19, pp. 263-278.

Antonious, G., 'Syria and the French Mandate', *International Affairs*, vol.13, no.4 (July-August 1934), pp.523-559.

Ashqar, Gilbert, «Zionism, anti-semitism and the Balfour Declaration», *Open Democracy*, 2 nov. 2017.

Bali, Asli, «Sykes-Picot and 'Artificial' States', *Symposium on the Many Lives and Legacies of Sykes-Picot*, Vol. 110, 2016, pp. 115-119.

Barr, James, «Was T.E. Lawrence a Zionist?», *Setting the Desert of Fire*, http://desertonfire.blogspot.com, 22 Feb 2007.

Barr, James «General Gouraud: 'Saladin, We're Back!' Did he Say It?», *Syria Comment*, posted May 27th, 2016.

Bloom. Cecil, «T.E. Lawrence and Zionism», *Jewish Historical Studies*, vol. 38 (2002) pp. 125-145.

Bonné, A., 'The Concessions for the Mossul-Haifa Pipe Line', *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol.164, *Palestine: A Decade of Development* (Nov. 1932), pp. 116-126.

'Que Vaut la Syrie ?', rapport de Mr. Paul Huvelin, *Congres Francais de la Syrie 3,4 et 5 janvier* 1919, Librairie Ancienne Honoré Champion, Marseille, 1919.

Capern, A. L., 'Winston Churchill, Mark Sykes and the Dardanelles Campaign of 1915', *Historical Research*, vol. 71, no.174 (Feb.-1998), pp. 108-118.

Cook, Steven A., and Leheta, Amr T., 'Don't Blame Sykes-Picot for the Middle East Mess', *Foreign Policy*, May 13, 2016.

Coryell, Naomi Hoverton, «Jan Christian Smuts at the Paris Peace Conference, 1919», *Thesis presented to the University of Nebraska at Omaha*, U.S.A., 1963.

Emerit, Marcel, «La crise syrienne et l'expansion économique française en 1860», *Revue Historique* , tome 207, pp. 211-232.

Emerit, Marcel, «La crise syrienne et l'expansion économique française en 1860», *Revue Historique*, tome 207, pp. 211- 232.

Fisher, J., 'Syria and Mesopotemia in British Middle Eastern Policy in 1919', *Middle Eastern Studies*, vol. 34, no.2, (Apr. 1998). Pp. 129-170.

Fitzgerald, E.P., 'Business Diplomacy: Walter Teagle, Jersey Standard, and the Anglo-French Pipeline Conflict in the Middle East, 1930-1931', *Business History Review*, vol. 67, no. 2 (Summer, 1993), pp. 207-245'.

Fitzgerald, E.P., 'France's Middle Eastern Ambitions, the Sykes-Picot. Negotiations, and the Oil Fields of Mosul, 1915-1918', *Journal of Modern History*, vol. 66, no. 4 (Dec 1994), pp. 697-725.

Glubb, John Bagot, 'France's Middle Eastern Ambitions, the Sykes-Picot Negotiations, andthe Oil Fields of Mosul, 1915-1918', *Journal of Modern History*, vol. 66, no. 4 (Dec 1994), pp. 697-725.

Grey, Mary, «The Balfour Declaration – Key Players and Events», *the Balfour Project*, 12 May, 2015.

Grey, Mary, «Preparing the Ground for Balfour», *the Balfour Project*, May 4, 2012.

Guilmour, David, «The Unregarded Prophet: Lord Curzon and the Palestine Question», *Journal of Palestine Studies*, 25 (3), 1996.

Hyamson, Albert M., «British Projects for the Restoration of the Jews to Palestine», *Publication of the Jewish Historical Society*, No. 26 (1918), pp. 127- 164.

Hyamson, Albert, «British Projects for the Restoration of Jews to Palestine», *The American Jewish Historical Society*, no. 26, 1918, pp. 122-164.

Jeffries, M.N., 'Analysis of the Balfour Declaration', in Walid Khalidy, ed.

From Haven to Conquest, Institute for Palestine Studies, Beirut 1971.

John, Robert, 'Behind the Balfour Declaration. Britain's Great War Pledge to Lord Rothschild', *Institute for Historical Research*, May 15, 2016.

Johnson, Paul, «Behind the Balfour Declaration», *The New York Times*, January 22, 1984.

Kaufman, Asher, 'Colonial Cartography and the Making of Palestine, Syria and Lebanon', in Schayegh, Cyrus and Arsan, Andrew, *The Routledge History of Middle East Mandates*, KY, U.S.A., 2015, pp. 225-243.

Khoury, P. S., 'Divided Loyalties? Syria and the Question of Palestine, 1919-1939', *Middle Eastern Studies*, vol. 21, no. 3 (July 1985), pp. 324-48

Kramer, Martin, «Sykes-Picot and the Zionists», *The American Interest*, May 19, 2016.

Lammens, Henri, «L'Ancienne frontiere entre la Syrie et le Hijjaz, notes de géographie historique», *BIFAO*, 14, 1918, op. 69-96.

Laurens, Henri. «Comment l'Empire Otoman fut Dépecé», *Le Monde Diplomatique*. Avril 2003, pp.16-17.

Lewis, B., «The Map of the Middle East: A Guide for the Perplexed», *The American Scholar*, Vol. 58, No. 1 (Winter 1989), pp. 19-38.

«Light on Britain's Palestine Promise», *The Times*, April 17, 1964, pp. 15-16.

Mahafzah, Ali, «La France et le mouvement nationaliste arabe de 1914-1950», in *Relations Internationales* : Moyen-Orient et relations internationales au XXeme siecle automne 1979, no. 19, pp. 297-298.

Manuel, Frank E., « Judge Brandeis and the Framing of the Balfour Declaration », in Khalidy, W (ed.) *From Haven to Conquest*, 1971, pp.165-172.

Mathew, William M., «British Policy and Arab Displacement in Palestine, 1915-1923: Contingency, Imperialism and Double-Dealing», *School of Oriental and African Studies*, 2014.

Mouton, Marie-Renée, 'Le congres syro-palestinien de Geneve (1921)',*Relations Internationales* : *Moyen Orient et Relations Internationales au XXeme siecle*', automne 1979, no.19, pp. 313-328.

Neep, Daniel 'Focus: The Middle East, Hallucination and the Cartographic Imagination', *Discover Society*, 03 January, 2015.

Nouchi, André, 'Pipe-lines et Politiques au Proche-Orient dans les années 1930', *Relations Internationales*: *Moyen Orient et Relations Internationales au XXeme siecle*', pp.279-294.

Pappé, I., *The Ethnic Cleansing of Palestine*, Oxford, 2006. *Studies, 1944*, vol.VI, pp.123-154.

Perlman, M. «Chapters of Arab-Jewish Diplomacy, 1918-1922», *Jewish Social Studies*, 1944, vol.VI, pp.123-154.

Peters, Ralph, «Blood Borders. How a Better Middle East Would Look», *Armed Forces Journal*, June 2006.

Porath, Y., 'Abdallah's Greater Syria Program', *Middle Eastern Studies*, vol. 20, no. 2 (Apr. 1984) pp. 172-89.

Provence, Michael, «French Mandate Counterinsurgency and the Repression of the Great Syrian Revolt», *The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates*, 2015, pp. 136-151.

Pursley, Sara, 'Lines Drawn on an Empty Map: Iraq's Borders and the Legend of the Artificial State' *Jadaliyya*, 02 June 2015.

Rabinowicz, Oskar, «The Aliens Bill and the Jewish Immigration to Britain, 1902-1905», in, Khalidy Walid (ed.), *From Haven to Conquest*. *Readings* in *Zionism and the Palestine Problem Until 1948*, Wahington, 1971.

Renton, James, «The Balfour Declaration: its Origins and Consequences», *The Jewish Quarterly*, Spring 2008, no. 209.

Renton, James, «The Historiography of the Balfour Declaration: Toward a Multicausal Framework», The Journal of Israeli History, vol. 19, no. 3.

«The Secret of James Amery», *The Balfour Project*, 11 November, 2012.

Salibi, Kamal, «Islam and Syria in the Writings of Henry Lammens», in B. Lewis and P.M. Holt, *Historians of the Middle East*, London, 1962, pp. 330-342.

Scheinmann, Gabriel, 'The Map that Ruined the Middle East', *The Tower*, issue 4, July 2013.

«Sokolov and Weizmann to Zionist Bureau London, 27 April 1920», in Jehuda Reinharz ed., *Letters and Papers of Chaim Weizmann* (*LPCW*) vol.9 ed. New Brunswick, NJ, 1977, p. 342.

Thobie, Jacques, 'Le nouveau cours des relations franco-turques et l'affaire du sandjak d'Alexandretta, 1921-1939', *Relations Internationales : Moyen Orient et Relations Internationales au XX-eme siecle*, automne, 1979, no.19, pp. 355-374.

Thompson, Elisabeth F., 'Rashid Rida and the 1920 Syrian-Arab Constitution. How the French Undermined Islamic Liberalism', *The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates*, 2015.

https://www.academia.edu/20941537/Rashid_Rida_and_the_1920_Syrian Arab_Constitution, uploaded 3/11/2015.

Vereté, M., 'The Balfour Declaration and its Makers', *Middle Eastern Studies*, 6 (1) January, 1970.

Wasserstein, B., 'Herbert Samuel and the Palestine Problem', *English Historical Review*, vol. 91, no. 361 (Oct. 1976). pp. 753-775.

Weir, Allison, *Against our Better Judgement. The hidden story of how the U.S. was used to create Israel*, 2014.

Williams, Elizabeth, «Mapping the Cadaster. Producing the Fellah:

Technologies and discourse of rule in French Mandate Syria and Lebanon», *The Routledge Handbook of the History of the Middle East Mandates*, 2015, pp.170-182.

Wright, Robin, «Imagining Remapped Middle East», *The New York Times*, 28 September, 2013.

Zachs, Fruma, «'Novice' or 'Heaven-born' Diplomat? Lord Dufferin's Plan for a 'Province of Syria': Beirut, 1860-1861», *Middle Eastern Studies*, Vol. 36, No. 3 (Jul., 2000), pp. 160-176.

Archives, papers, online

Hitchens, Christopher, «The Woman Who Made Iraq. Gertrude Bell Scaled the Alps, Mapped Arabia, and Midwifed the Modern Middle East», *Atlantic*, June 2007.

Huvelin, Paul, «Que Vaut la Syrie»? *Chambre de Commerce de Marseille, Congres Francais de la Syrie, section économique et compte rendu de la mission francaise en Syrie*, Mai-Septembre 1919, no date.

«Report of a Committee on Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif Hussein of Mecca», *Parliamentary Papers*, Cnd, 5974 (1939), p.48.

'War Cabinet Minutes leading to the Balfour Declaration, 1917', *The Balfour Project*, http://balfour project.org/war-cabinet-minutes-leading-to-the Balfour-declaration-1917/, retrieved 1/16/18.

المؤلف

صدر له:

- (مع آخرين) **لبنان الاشتراكي، العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني**، بيروت دار الطليعة ١٩٦٩.
- **قضية لبنان الوطنية والديموقراطية**، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٨.
- **عن أمل لا شفاء منه، دفاتر حصار بيروت، حزيران - تشرين الثاني ١٩٨٢**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٤.
- **الماركسية وبعض قضايا العربية**، بيروت، منشورات بيروت المساء، ١٩٨٥.
- **غيرنيكا - بيروت الفن والحياة بين جدارية لبيكاسو وعاصمة عربية في الحرب**، بيروت - نيقوسيا، كتاب الكرمل - المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧.
- (مع عزيز العظمة) **الأعمال المجهولة لأحمد فارس الشدياق**، بيروت - لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٥.

- **صورة الفتى بالأحمر ـ يوميات في السلم والحرب**، بيروت، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.
- **صلات بلا وصل، ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩.
- **وعود عدن ـ رحلات يمنية**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر ٢٠٠٢.
- **عكس السير ـ كتابات مختلفة**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر ٢٠٠٢.
- **ظفار ـ شهادة من زمن الثورة**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر ٢٠٠٤.
- **إن كان بدك تعشق**، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٤.
- **يا قمر مشغرة**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤.
- **فيروز والرحابنة، مسرح الغريب والكنز والأعجوبة**، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٦.
- **عن أمل لا شفاء منه، يوميات حصار بيروت ١٩٨٢**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.
- **تاريخ لبنان الحديث**، من الإمارة إلى اتفاق الطائف، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الطبعة الثانية ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة ٢٠١١.
- **الديموقراطية ثورة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
- **أحاديث الأربعاء**، جريدة السفير، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٢.

- **حرير وحديد**، من جبل لبنان إلى قناة السويس، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠١٣.
- **ثورات بلا ثوار**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٤.
- **جنوب اليمن في حكم اليسار، شهادة شخصية**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠١٥.
- **الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان**، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٦.
- **دم الاخوين، العنف في الحروب الاهلية**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٧.
- **تاريخ لبنان الحديث، من الامارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الرابعة ٢٠١٣ الطبعة الخامسة ٢٠١٨.
- **إن كان بدّك تعشق... كتابات في الثقافة الشعبية**، طبعة ثانية، ميلانو، دار المتوسط، ٢٠١٨.

تحرير وإشراف:

- **موسوعة تاريخ الأسر الشرقية** لعيسى اسكندر معلوف، لبنان ـ ٧ أجزاء، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ٢٠٠٨.

ترجمات:

- جون ريد، **عشرة أيام هزت العالم**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٦٦، الطبعة الثانية ١٩٦٦، الطبعة الرابعة ١٩٧٩.
- شارل بتلهايم وآخرون، **بناء الاشتراكية في الصين**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧.

- لينين، ستالين، تروتسكي، بريو براجنسكي، غيفارا، ماندیل وآخرون، **مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٦٩، الطبعة الثانية ١٩٧١.
- إسحق دويتشر، **ستالين**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى ١٩٦٩، الطبعة الثانية ١٩٧٢.
- أنطونيو غرامشي، **قضايا المادية التاريخية**، بيروت، دار الطليعة ١٩٧١.
- (مع منير شفيق) أرنستو تشي غيفارا، **يوميات غيفارا في بوليفيا**، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٢.
- لينين، **تطور الرأسمالية في روسيا**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.
- جون برجر، **وجهات في النظر (نقد أدبي وفني)**، دمشق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠.
- يانيس ريستوس، **إغرقيات (شعر)**، دمشق، دار المدى، ١٩٩٦.
- إدوارد سعيد، **خارج المكان**، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٠.
- إدوارد سعيد، **الأنسنية والنقد الديموقراطي**، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٥.
- إدوار سعيد، عن الأسلوب المتأخر، موسيقى وأدب عكس التيار، بيروت، دار الآداب ٢٠١٥.
- أنطونيو غرامشي، **في الوحدة الايطالية**، ميلانو، دار المتوسط، ٢٠١٧.

فهرس الاعلام

أ

إبراهيم باشا ٥٩، ٦٠
ابن خلدون، عبد الرحمن ١١
أبو تايه، عودة ١٣٦، ١٦٣
الأتاسي، هاشم ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣
الإدريسي، محمد بن علي ١٣٨
إده، ريمون ٣٣، ٣٥
أرسلان، توفيق ٢٩٢
آرونصون، آرون ١٦٠
الأزهري، أحمد ٧١
الأسعد، شبيب باشا ٧١
أسكويث، أيرل ٩٥، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦
آل رشيد ١٠٦، ١٣٥
آل روتشيلد ٥٦، ٥٨، ٧٨، ١٥٥
آل سبنسر ١٥٥، ١٥٦
آل ستيغلتس ٥٨
آل سعود ٤٣، ١٠٦، ١٣٥، ٢٨١
آل سيف ١٥٨
آل غولدسميث ١٥٥
آل كوهين ١٥٥
آل ماركس ١٥٥
آل مندلسون ٥٨
آل موكالاتا ١٥٥
آل هُرتز ٥٨
الألشي، جميل ١٨٨

أللنبي، أدموند ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٧٨، ٢٩٥، ٢٩٦
آلم، جان بيير ٥٨
الإمام الشيرازي ٢٨٠
آمري، ليوبولد ١٦٦
الأمير فيصل ٩٩-١٠١، ١٠٣، ١٣٤-١٣٦، ١٦٣، ١٦٤، ١٨٦-١٩١، ١٩٥، ٢١٥، ٢١٧-٢١٩، ٢٢١-٢٢٤، ٢٢٦-٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٧-٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦-٢٥٩، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٤-٢٩٧، ٣١١، ٣٢٠
الأمين، حازم ٥٠، ٥١
الأمين، محمد ٧١
أندرسون، سكوت ١٦٠، ١٧٧
أنطونيوس، جورج ١١٠
آنفانتان، بارتيليمي ٥٨
أنور باشا ١٠١، ١٠٢، ٢٧٧
أوباما، باراك ٢٠
أورلاندو، فيتوريو ٢٠٠، ٢٠١
أورمزبي-غور ١٥٠، ١٦٦
أوليفانت، لورنس ٦٣
الأيوبي، شكري ١٨٨، ١٨٩
الأيوبي، عطا ١٨٨، ١٨٩

ب

بار، جيمس ١٣٧، ١٧٦
باكلر، وليام ٢٠٦
بالمرستون، هنري ٥٨
بت، وليام ٥٦
براندیس، لويس ١٥٩، ١٦٠، ١٧٠، ٢٠٢، ٢٣٦-٢٣٨، ٢٨٣، ٢٨٨
براون، دافيد ٦٣
البرزاني، مسعود ٢٠
بركات، صبحي ٣٠٣
برودي، دونالد ٢٦١
بري، نبيه ٢٤
البستاني، بطرس ٦٨
البستاني، سليم ٦٨
بسمارك، أوتو فون ٦٥
بشير الشهابي الثاني ٥٩
البغدادي، أبو بكر ١٩، ٢١
بل، جرترود ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣
بلفور، آرثر جيمس ١٣، ١٤، ٢٤، ١٤٢-١٤٥، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٤،

١٩٢، ٢١٠، ٢٣٤، ٢٣٦-٢٣٨، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٨٣، ٢٨٨
بلهيفه، فياشيزكيف ٧٩
بوانكاريه، ريمون ٢٣٤
بوش، جورج (الأب) ٤٥
بوش، جورج (الإبن) ٤٥
بولك، فرانك ليون ٢٣٨
بوليه. ن ٢٩٣
بونابرت، نابليون ٥٧
بيترز، رالف ٤٢، ٤٤
بيشون، ستيفان ٢٠٠، ٢١٥
بيكلار ٦٨
بيكو، فرانسوا جورج ١٣، ٣٨، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٥١، ١٦١، ١٧٥، ١٩٢، ٢٣٢، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣١٠
بيهم، حسين ٧١

ت

تارديو، أندريه ٢٢٨
ترنشارد، هيو ٢٧٨، ٢٨١
تروتسكي، ليون ١٧١، ١٨٤، ٢٠٥
تشامبرلين، جوزيف ٧٨، ٧٩
تشرشل، شارلز هنري ٦١
تشرشل، ونستون ٨٠، ١٠٣، ١٧٨، ٢٠٦، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٩٨، ٣٢٠
تشيشيرين، غريغوري ٢٠٥

ج

الجابري، سعد الله ٢٤٨
جابوتنسكي، زئيف ٢٥٩
الجزائري، سعيد ١٨٨، ١٨٩
الجزائري، عبد القادر (الحفيد) ١٨٨
الجزائري، عبد القادر ١٨٨
جعجع، سمير ٢٠
جمال باشا ٩٥، ١٠٠-١٠٢، ١٣٢، ١٦٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٧٨، ١٨٨، ١٩٣، ٢٥٧، ٢٧٧
الجميل، أمين ٤٨
الجميل، جوزيف ٢٩٢
جنبلاط، محمود ٢٩١
جنبلاط، وليد ١٩
جورج، ديفيد لويد ١٢٧، ١٣٦، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣-١٤٥، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٨-١٧٠، ١٧٧، ١٧٨، ١٩١-١٩٤، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٩، ٢٩٧

جونسون، أوغسطين ٦٨

ح

الحاج حسن، محمد ٢٩١
الحافظ، ياسين ٣٢١
الحبلي، شاكر ١٨٨
حداد، سامي ٢٦١
الحر، علي ٧١
حزقائيل، ساسون ٢٧٨
الحسين بن علي ٩٧-١٠٠، ١٠٦، ١١٠، ١١١، ١١٦، ١١٩، ١٣٢، ١٣٤-١٣٨، ١٥١، ١٦٣، ١٨٤-١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٥، ٢٨٩
حسين، صدام ٤٧، ٣١٨
الحسين، عبد الله بن ٩٨
الحسيني، أمين ٢٤٨
الحسيني، حسين سليم ١٨١
الحصري، ساطع ٢٥٤
الحصني، حسن تقي الدين ٧١
حويك، إلياس (البطريرك) ٢٣٤
حويك، سعد الله ٢٩١
حيدر، رستم ٢١٥، ٢٢٢، ٢٣١

خ

الخديوي إسماعيل ٧١
خليفة، مارسيل ٢٤
خليل باشا ١٠٨، ١٠٩
الخوري، عبد الله (المطران) ٢٩٢
الخوري، فارس ١٨٨

د

دارسي، وليام نوكس ٨٢
الدحداح، رشيد ٦٥
الدروبي، علاء الدين ٢٥٦، ٣٠٣
دروزة، عزة ٢٤٨
دفرين، لورد فريدريك ٦٨
دو بنسون، موريس ١١٦-١١٨
دوبريه، ريجيس ٢٨
دوبوفور، دوتبول (الجنرال) ٦٧
دوكيه، روبير ١٢٨
دولسبس، فردينان ٦٣، ٦٧

ر

رايت، روبن ٤٤
رشيد باشا ٦١
رضا، رشيد ١٨٨، ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٥٩
الركابي، رضا ٩٩

الركابي، علي رضا ٩٩
رنتون، جايمس ١٧٧
روبان، آرثر ٢٧١
روتشيلد، إدمون دو ١٤، ٢٤، ٧٦، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧
روتشيلد، والتر ١٦٦، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٤
رودز، سيسيل ٥٦، ١٤٣، ١٥٩
روغان، يوجين ١١٠، ١٧٦، ١٧٧

ز

زغلول، سعد ٢١٦، ٢١٧
زيد بن الحسين ٢٤٩
زينوفييف، غريغوري ١٧١

س

ساتشر، هاري ١٣٠، ١٥٥-١٥٧
سازونوف، سيرغاي ١٠٣، ١٢٤
سالزبوري، روبرت ١٤٢
سايكس، مارك ١٣، ٢٥، ٢٦، ٣٨، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦-١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٨-١٥١، ١٥٧، ١٦١، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٥، ١٨٢، ١٩٢، ١٩٤-١٩٦، ٢٦٧-٢٧٠، ٢٧٩، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣١٠
ستالين، جوزيف ٢٠٩
ستورز، رونالد ٩٩، ١٠٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٨٥
سرجون، نارام ٢٠
سرسق، ألفرد ٢٩٢
السعد، حبيب باشا ١٨٩
السعيد، نوري ١٣٤، ٢١٥، ٢٣٨، ٢٥٤، ٢٥٦
سكوت، س.ي. ١٥٥
سلايد، إدموند ١٢٩
سلطان باشا الأطرش ١٨٨، ٢٨٧
السلطان عبد الحميد الثاني ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٩٨
السلطان عبد العزيز ٧٤
السلطان عبد المجيد ٥٩
السلطان محمد رشاد ٩٧، ١٩١
سلمان، طلال ٢٢
سليمان، بهجت ٢١
سموتس، كريستيان ٢٣٩
سوكولوف، ناحوم ١٤٤، ١٤٥، ١٥١، ١٥٦، ١٥٩، ١٦١، ١٩٦
سونينو، سيدني ٢٠١

سيديبوثام، هربرت ١٥١
سيسيل، روبرت ١٣٠، ١٥٩، ٢٣٩
سيف، إسرائيل ١٥٦
سيمون، سان ٥٧

ش

شافتسبوري، أنطوني آشلي-كوبر ٦٠، ٦١، ١٧٠
الشامي، حسن ٥٠
الشريف ناصر ١٨٩
شنير، جوناثان ١٧٦
الشويري، إلياس ٢٩١

ص

صدقي، نجاتي ١٦٩
الصلح، أحمد ٧١، ٧٢
الصلح، رياض ٢٤٨
الصلح، كاظم ٣٠٤
الصلح، منح ٧١، ٧٢
صموئيل، هربرت ١٤٥، ١٥٠، ٢٨٦

ط

طلعت باشا ١٠٢، ٢٧٧
طليع، رشيد ٢٨٧
الطيب، أحمد ٢٥

ع

عازوري، نجيب ٦٩
عبد العزيز ابن سعود ١٣٨، ١٨٥، ٢٧٩، ٢٨٨
عبد الملك، فؤاد ٢٩١
العريسي، عبد الغني ٩٩
عز الدين، حسن ٢٥
عزت باشا ١٨١
العسكري، جعفر ١٦٤، ١٨٩، ٢٧٨
عسيران، علي ٧١
العظم، بديع مؤيد ١٨٨
العظم، صادق جلال ٣٥
العظمة، يوسف ٢٤٩، ٢٥٥
عقل، خليل ٢٩١
العلمي، موسى ٢٨٣
العلي، صالح ٢٥٣، ٣٠٣
العمري، صبحي ١٨٨، ٢٢٢، ٢٥٤، ٢٩٤
عمون، داود ٢٣٣

غ

غاستر، موزس ١٥٥
غالي، بطرس باشا ٧٩
غانم، شكري ٢٣٢

غاولر، جورج (الجنرال) ٦٢
غراهام، رونالد ١٥٧
غراي، إدوارد ١١٧، ١٢٤، ١٤٧، ١٨٣
غراينجر، جون ١٧٦، ١٧٧
غرنبرغ، ول. ج. ١٥٥
الغصين، فايز ١٠٢، ١٠٣، ١٣٤، ٢١٥
غولبنكيان، كالوست ٣٠٠
غينو، ب ٢٧٤

ف

فؤاد باشا ٦٨
فارتيتيه ١٧٦
الفاروقي، محمد شريف ١٠٦
فرانكفورتر، فيليكس ٢٠٢، ٢٦٢، ٢٢٩-٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٨
فرومكين، دافيد ١٧٦
فوزي باشا ١٨١
فياض، حبيب ٣٨
فيريتي، ماير ١٧٦
فيسك، روبرت ٢٢
فيليبي، سانت جون بريدجر ٢٨٨
فييا، بانشو ٢٠٣

ق

قدري، تحسين ٢١٥، ٢١٦
قدري، عوني ٢١٥
قصاب، كامل ٢٥٠

ك

كازاليه ٦٣
كامبون، بول ١١٥، ١٢٤، ١٩٢
كامل، مصطفى ٧٩
كامنييف، ليف ١٧١
كرامر، مارتن ١٢٩
كراين، تشارلز ٢٦٠، ٢٦١
كرم، يوسف بك ٧٠، ٧٢، ٧٣
كرنسكي، ألكسندر ١٧١
كرومر، لورد إفلين ٧٩
كريسنشتاين، كريس فون ١٨١
كريسون، واردن ٦٢
كلاتين، جلبرت ١٠٩، ١١٨
كلارك، توماس ٦٣
كلاوزفتس، كارل فون ٩٠
كلايتن، بيرتي ١٣٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٨٢
كليمنصو ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٠

كمال، مصطفى ١٠٥، ٢٥٣، ٢٧٥
كنعان، سليمان ٢٩١
كوبرن، باتريك ٢٠
كورزون، جورج نتانيال ٨١، ٨٤، ١٤١، ١٥٨، ١٧٨، ١٩٤، ٢١٢، ٢٧٦، ٣٠٠
كوكس، برسي ٢٧٨-٢٨٠
كون، بيلا ٢٠٧، ٢٠٤
كيتشنر، هوراشيو هربرت ٩٦، ٩٩، ١٠٤
كينغ، هنري ٢٦٠

ل

لاريجاني، علي ٢٤
لامنس، هنري ٣١٤
لانسينغ، روبرت ٢٣٤
لورنس، توماس إدوارد ٢٥، ١٠٨، ١٠٩، ١٣٣-١٣٧، ١٤٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٤، ٢٩٥-٢٩٨، ٣١٠، ٣١٨، ٣١٩
لوكسمبرغ، روزا ٢٠٤
لويس، برنادر ٣٠، ٣٦، ٤٥
ليبنخت، كارل ٢٠٤
ليتفينوف، مكسيم ٢٠٥
ليفي، سيلفان ٢٢٨
لينين، فلاديمير ١٨٤، ٢٠٦-٢١٠

م

ماراي، آرشيبالد (الجنرال) ١٦٢، ١٤٩
ماركس، سايمون ١٥٦
ماغنوس، فيليب ١٦١
ماكماهون، هنري ١٢، ١٠١، ١٠٥-١٠٧، ١١٠، ١١١، ١٣٤، ١٣٧، ١٥٠، ٢١٨، ٢٣١
ماكميلان، مارغريت ٢٥٨
ماي، تيريزا ٢٣، ٢٤
متفورد، إي. ال. ٦٢
محمد سعيد (الخديوي) ٦٣
محمد علي باشا ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٢
محمود، رستم ٤٩، ٥٠
محيو، سعد ٢٩، ٣٠
مدحت باشا ٧٣، ٧٤
المدفعي، جميل ٢٨٠
مريود، أحمد ١٨٨
المصري، عزيز علي ١٣٤

مظفر شاه ٨٢
الملك جورج الخامس ٩٨
الملكة فيكتوريا ٥٦
منتفيوري، كلود ١٥٣
موسوليني، بنيتو ١٤٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٤٤
مونتاغيو، إدوين ١٤٧
مونتاغيو، صموئيل ٧٧، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦
مونتغومري، جورج ٢٦١
مونتفيوري، لوسيان ١٥٣
مونتيفيوري، موزس ٦١، ١٥٥
ميلنر، ألفرد ١٥٧، ١٦٦
ميران، ألكسندر ٢٩٢

ن

نابليون الثالث ٦٤-٦٧، ٧٠
نجيم، أنطون ٢٧، ٣١٤
نور الدين، ساطع ٣٢
نوردو، ماكس ١٧٧
نيكلسون، آرثر ١١٦، ١٤٥
نيوكومب، ستيورات ٢٥، ١٠٩، ١٣٥، ٢٩٣

هـ

هاردنغ، لورد ألن ١٩٤
هاريس، آرثر ٢٨١
الهاشمي، ياسين ٩٩
هانتنغتن، صموئيل ٣٠
هانكي، موريس ١٩٥
هاوس، إدوارد ٢٣٤
هاوس، مانديل ١٦٠
هربرت، أوبري ١٠٨
هرتزل، ثيودور ٧٦-٨٠، ١٤٣، ١٤٨، ١٧٢، ١٧٧
هرتس (حاخام) ١٥٤
هنانو، إبراهيم ٢٥٠، ٢٥٣، ٣٠٣
هوغارث، دافيد ١٨٥
هوفلان، بول ٢٧١-٢٧٣، ٣١٧
هايدمان، ستيفن ٤٨
هيكل، محمد حسنين ٣٥، ٣٦

و

وايزمان، حاييم ١٢٩، ١٣٠، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٤-١٥٦، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢١-٢٢٣، ٢٢٦-٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٢، ٢٨٣، ٢٨٩

وولف، لوسيان كلود ١٥٢-١٥٥
ويلسون، وودرو ١٣، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٨-١٦٠، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧، ٢٠٠-٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠-٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦-٢٣٩، ٢٤١-٢٤٣، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٨٠، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٠
وينغايت، ريجينالد ١٣٤، ١٣٧

ي

ييل، وليام ٢٦١

فهرس الأماكن

أ

أبو ظبي ٤٣، ٤٧
أثينا ٧٨
إربد ٢٨٨
الأردن ٣٠، ٣٣، ٤٣، ٤٥، ٦٩، ٧٧، ١٣٠، ٢٤٠، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦
أرضروم ١٠٢
آرغانا ١١٩
إزمير ١٢٧، ٢٦٣، ٢٧٥
الآستانة ٥٩، ٦١، ٧٤، ٩٩، ١٠٠، ٢٠٩
إسرائيل ١٢، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٣، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥٨، ٦٢، ١٥٦، ١٧٦، ٣٠٢، ٣٢٠
إسطنبول ٧٤، ٨٠، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١١١، ١٢٧، ١٩١، ٢٦٣، ٢٨٩
إسكندرون ٩٥، ٩٧، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٧، ١٣١، ١٨٩، ٢٥٠، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٩٠، ٣٠١، ٣١٧
الإسكندرية ٦٠، ١٩٥
آسيا ٢٦، ٧٧، ٩٣، ١٣٦، ٢٢٧، ٢٧٣، ٣٠١، ٣١٧
آسيا الصغرى ٩٥، ٣٠٩

أضنة ١٠٢، ١٠٤، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٧
إفريقيا ٢٦، ٥٦، ٥٧، ٩٣، ١٤٣، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٧٣
أفغانستان ٤٣، ٨١
ألبانيا ٩٣
الألزاس ٩١، ٢٠١، ٢١٠، ٢٤٢
أم درمان ٩٦
أمستردام ٥٨
أميركا ٤٢، ٤٦، ٤٧، ٧٦، ٨١، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٩، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٤٨، ٣٢٠
أميركا الجنوبية ٢٠٣
أميركا اللاتينية ٢٠٣
الأناضول ٧٢، ٨١، ٨٤، ٩٢، ١٩١، ٢٧٤، ٣٠٢
أنطاكية ٣٠٣
أنطاليا ١٢٧
انطلياس ٥٩
أنقرة ١٢٧، ٢٧٥، ٢٧٧
أورنيا (بحيرة) ١٢٤
أوروبا ٢٦، ٥٥، ٥٧، ٦٣، ٦٩، ٧٣، ٧٧، ٨٦، ٨٩، ٩٥، ١٠٣، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٩، ١٧٤، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٢٧، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٧٣، ٢٩١، ٢٩٩، ٣٠١، ٣١٧
أوروبا الشرقية ١٤٣، ١٥٤
أوستراليا ١٩٩، ٢٤١، ٢٤٢
إيران ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٨١، ١٢٦
إيرلندا ١٤٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٧
إيطاليا ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٤٢-٢٤٤، ٢٥١، ٢٧٥، ٢٧٦

ب

بئر السبع ٦٤، ٨٦، ١٣٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٨١، ١٨٤
باريس ١٥، ٣٥، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦٥، ٩٣، ١٠٠، ١٢٨، ١٦١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٥-٢١٧، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٩٢، ٣١٤
باكستان ٤٣
بانياس ٦٤، ٣٠٢
البحر الأبيض المتوسط ٦٥، ٨٥، ٩٢، ١٠١، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ٢٧٠، ٢٨٨
البحر الأحمر ١٠١، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٦
بحر الأدرياتيك ٢٤٤
البحر الأسود ١٢٧، ٢٠٥، ٢٢٧

البحر الكاريبي ٢٠٣
البحر الميت ١٦٣، ٢٨٨
البحرين ١٠٦
بحيرة الحولة ٢٩٤
البرتغال ٢٤٢
برلين ٥٨، ١٤٥، ٢٠٤، ٢٧٠
برمنغهام ٦٢
بروسيا ٥٩، ٦٥
بريطانيا ٥٩، ٦٤، ٦٦، ٧١-٧٣، ٧٦، ٧٨-٨٢، ٨٤، ٨٥، ٩٠-٩٣، ٩٥، ٩٧-٩٩، ١٠٧، ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١١٨-١٢٢، ١٢٥-١٢٧، ١٢٩-١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١-١٤٧، ١٥٠-١٥٤، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٠-٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٩-٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٢-٢٨٤، ٢٨٦-٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٠
البصرة ٨٤، ٨٥، ٩٧، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٧، ١٢٢، ٣٠١
بغداد ٤٣، ٦٥، ٦٦، ٨٤، ٨٥، ٩٧، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٧، ١٢٢، ١٢٧، ١٩٤، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٠٢، ٣١٧
البقاع ٣٤، ١١٩، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٧٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠٣
بلاد الرافدين ٦٣، ٦٤، ٧٨، ٨٤، ٨٥، ٩٦-٩٨، ١٠٦، ١١٧، ١٩٤، ٢٢٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦١-٢٦٣، ٢٦٧-٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣١٢
بلاد الصرب ٩١، ٩٢
بلجيكا ٩٢، ٩٣، ٢٠١، ٢٤١، ٢٥١
بلغاريا ٩٢، ٢٤٣
البلقان ٧١، ٩١، ٢١٠
بلوشستان ٤٣
بنت جبيل ٣٠٣
بنغازي ٤٥
بورصة ١٢٧
بوروندي ٢٤٢
البوسفور ٥٩، ١٠٤
البوسنة ٧٢
بولندا ٢٤٣

بيروت ٢٢، ٣٤، ٣٥، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٨، ٨٦، ١٠٨، ١١٠، ١١٦، ١١٩- ١٢١، ١٢٥، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٨٤، ١٨٩، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨
بيسان ١٨٧

ت

تانغانيكا ٢٤٢
تراقيا ٩٢، ١٠٤، ٢٧٤، ٣٠٩
تركيا ٢٠، ٣٦، ٤٣، ٤٨، ٥٠، ٦٩، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ١٣٤، ١٥٩، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٨، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٤-٢٧٧، ٣١٥، ٣١٧
تشيكوسلوفاكيا ٢٤٣
تيرول (مقاطعة) ٩٣، ٢٤٤

ج

جبال طوروس ١٠٤، ١١٩
الجبل الأسود ٩٢
جبل الدروز ٤٤، ٧١، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٩٠، ٣٠٤
جبل عامل ٣٤، ٧٢، ٢٩٢
جبل لبنان ٣٣، ٥٦، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٦٨، ٧٠، ٧٤، ١٠٢، ١١٦، ١٣٧، ١٨٩، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢- ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٧١، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٦
جبل مارغانيت ١١٩
الجزائر ٥٥، ٥٦، ٦٥، ٧٢، ٧٦
الجزيرة العربية ٤٤، ٦٨، ١٠٦، ١١٥، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٨، ٢٧٣، ٢٧٩، ٣١٥
الجليل ١٣٠، ٢٩٤
جنوب أفريقيا ٩٧، ١٠٩، ١٤٣، ١٥١، ١٩٩، ٢٣٩، ٢٤١
جنوب غرب إفريقيا ٢٤١، ٢٤٢
جونيه ٦٠
جيزان ٤٣

ح

حاصبيا ٢٤٩، ٢٩٢
الحجاز ٤٥، ٦٠، ٧٤، ٨٦، ١٣٢- ١٣٥، ١٦٣، ١٨٦، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣١٥

حلب ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٣١، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٧٢، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣١٦، ٣١٧
حماه ٨٦، ١٠٧، ١١١، ٢٤٧، ٢٩٩
حمص ١٠٧، ١١١، ١٣١، ١٨٩، ٢٤٧، ٢٧٢
حوران ٦٩، ٧٠، ٨٦، ١٠٢، ٢٥٦، ٢٧٢، ٣١٢
حيفا ٨٥، ٨٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٩٤، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٩، ٣٠١، ٣١٧

خ

خوزستان ٤٣، ٨٥

د

دان ٦٤، ١٤٦، ١٨٤
دجلة (نهر) ١٠٧، ١١٩
الدردنيل ٧٨، ٩٥، ٩٦، ١٠٣، ٢١١، ٢٧٤
درعا ١١٨، ١٨٧، ٢٥٦
دمشق ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٨٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٧، ١١١، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٨٧-١٩٣، ٢٢٤، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤- ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠- ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٤، ٣١٦، ٣١٧
الدومينيكان ٢٠٣
ديار بكر ١٠٢، ١١٩، ١٢٢، ١٢٥
دير الزور ١١٩، ١٩٠، ٢٩٠، ٢٤٧
الديوانية ٢٨٠

ر

رأس بعلبك ٣٧
راشيا ٢٤٩، ٢٩٢
الراين ٦٦، ٢٤٣
رفح ٦٤، ١٦٢، ٢٨٨
رواندا ٢٤٢
روسيا ٥٩، ٦٣، ٦٦، ٧٢، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٩٢-٩٦، ١٠٤، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٠٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧، ٢٠١، ٢٠٤-٢٠٧، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧٥، ٣٠٩
رومانيا ٦٣، ٩٢، ٢٤٣
الرياض ٤٣

س

سار (منطقة) ٢٤٣

ساراييفو ٩١

ساموا ٢٤١

سان بطرسبرغ ٥٨

سان ريمو ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٢، ٣٠٠

السعودية ٤٣، ٤٥-٤٧، ٢٨٣، ٢٩٠، ٣٠٢

سكوتلاندا ١٤٢

السلط ٢٨٨

سلمان باك ١٠٧

السماوة ٢٨٠

السودان ٥٩، ٩٦، ٩٧، ١١٨، ٢١٦، ٢٧٦

سورية ١١، ١٥، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٣٢-٣٨، ٤٠-٤٤، ٤٨، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٤-٦٦-٦٨-٧٤، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥-١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣-١٣٨، ١٦٣، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٦-٢٢٨، ٢٣٠-٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٧-٢٤٩، ٢٦٠-٢٦٢، ٢٧٠-٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٠-٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠١-٣٠٦، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣-٣١٧، ٣١٩

سوم (نهر) ٩٠

السويداء ٢٩٠

سويسرا ٩٣

سيفر ٢٤٤، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٢

سيلان ٦٢

سيناء ٤٥، ٧٩، ١٠١، ١١٧، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٦٢، ١٦٤، ١٨١، ٢٦٢، ٢٨٦، ٣٠١، ٣١٠

سيواس ١٢٥

ش

شرق إفريقيا ٧٦، ٧٩، ١٤٣

شط العرب ٨٥، ١٢٦

شمال إفريقيا ٢٧٤

ص

صحراء النقب ١٠٨

صور ٦٤، ١٢٥، ١١٩، ٢٨٨

صيدا ٧١، ٧٢، ٢٢٤، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٣

الصين ٢٤٢

ط

الطائف ٧٤، ١٣٢

طبرية (بحيرة) ٢٩٤

طرابلس ٣٤، ٧٣، ١٢٠، ١٣١، ٢٤٩، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٠٤

طرابلس الغرب ٤٥

طولكرم ١٨٧

ع

عبادان ٨٥

العراق ١١، ١٩، ٢٤، ٢٩، ٣٥-٣٧، ٤١-٤٣، ٤٥-٤٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١٧، ١٢١، ١٢٧، ١٣٧، ١٦٣، ١٩٤، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٤٧-٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٦-٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٨-٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٦، ٣١٨، ٣١٩

عربستان ٤٥، ٨٥

عرسال ٣٧

العريش ٦٤، ٧٩، ١٤٩، ٢٢٤

عسير ٤٣، ٢٧٦

العفولة

عكا ٢٦، ٦٠، ٦٣، ٧٢، ٨٠، ١١٨، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٣١، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٩٤، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٧

عمّان ١٨٧، ٢٨٦-٢٨٩، ٣٠٤

عين إبل (قرية) ٣٠٣

غ

غينيا الجديدة ٢٤١

غاليبولي (جزيرة) ١٠٤-١٠٧، ١١٠

غزة ١٠١، ١١٧، ١١٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٤، ١٨١، ١٩٤، ٢٤٨، ٣٠١

غلاسغو ٦٢

غوطة دمشق ٢٥٦، ٢٧٢

غينيا الجديدة ٢٤١

ف

فارس ٨١، ٨٢، ٩٦، ١٠١، ١١٧، ١٢٩، ١٩٤، ٢٠٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٩٨، ٣١٧

فان (مدينة) ١٠٢

الفرات ١١٩، ١٢٠، ٢٨٠

فرنسا ٤٨، ٤٩، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٤، ٦٦، ٧٠-٧٣، ٨١، ٩٠-٩٣، ٩٥، ١٠٤، ١٠٧، ١١٠، ١١٥-١١٨، ١٢٠-١٢٢، ١٢٤-١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٧،

١٥٠-١٥٢، ١٦١، ١٦٧، ١٧٥-١٧٧، ١٨٩، ١٩٢-١٩٤، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٩-٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩-٢٦١، ٢٧٠، ٢٧٣-٢٧٦، ٢٩٠-٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦

فلسطين ٥٦، ٦٢-٦٤، ٧١، ٧٤، ٧٦-٧٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٩-١١١، ١١٨-١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨-١٣١، ١٣٦، ١٤١-١٦٥، ١٦٧-١٧٨، ١٨٣-١٨٧، ١٨٩، ١٩٢-١٩٥، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٣-٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦-٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٥٠-٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦٠-٢٦٢، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٣-٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٠-٣١٢، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠

ق

القاسمية ٦٤، ٢٨٨

القاهرة ٢٥، ٦١، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١٠٦، ١٠٩، ١١٦، ١١٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٢، ١٦٣، ١٨٤، ١٨٥، ٢٤٤، ٢٧٧، ٢٧٩

قبرص (جزيرة) ٧١، ٧٢، ٧٨، ٩٧، ١٢٧، ٢٧٦، ٢٨٩

القدس ٦٠، ٦١، ٧٢، ٨٠، ١١١، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨-١٣٠، ١٦٢-١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٨١-١٨٣، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٥، ٢٤٧، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٧

قناة السويس ٥٥، ٥٧، ٦٣-٦٧، ٧٠، ٧١، ٧٩، ٨٦، ٩٥، ١٠١، ١٠٩، ١١٧، ١١٨، ١٣٢، ١٤٦، ١٥٢، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٣، ٢٢٧، ٢٨٦، ٢٩٨، ٣٠١

ك

الكاميرون ٢٤٢

كربلاء ٢٨٠

كردستان ٤٣، ٤٤، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٧٦

الكرك ٢٨٨

كركوك ٢٦، ٨٣، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٩٤، ٢٨٠، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣١٠

كرواتيا ٢٤٤

كريت (جزيرة)، ٧٨٦٠

الكسوة ٢٥٦

كندا ١٥١، ١٩٩

كوت العمارة ١٠٧، ١١٠

كورسيكا ٢٩٢

الكوفة ٢٨٠

الكونغو ٨٠، ٢٤٣

الكويت ٩٩، ١٠٦، ٢٨٣

كيليكيا ١٠٤، ١١٩، ١٢٥، ١٢٧، ٢٢٨، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٩٠، ٣٠٩

كينيا ٧٦

ل

اللاذقية ٤٤، ٧١، ٢٤٧، ٢٧١

لبنان ٣٤، ٢٣٢-٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٦٢، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٧

لندن ٥٨، ٦٩، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٩٣، ٢٠٦، ٢١٧، ٢٤٩، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٧

اللورين ٩١، ٢٠١، ٢١٠، ٢٤٢

لوزان ٢٤٤، ٢٧٤، ٢٧٦

ليبيا ٤٥، ٨٠، ٨١

ليون ٢٧٠، ٢٧٤

م

مؤاب ١٩٥

مارسيليا ٢٧٠

المارن (نهر) ٩٣

مانشستر ٦٢، ١٤٢، ١٤٥، ١٥٢

المجر ٢٠٤، ٢٤٣

المحيط الهندي ١٠١

مرسين ١٠١، ١٠٧، ١١١، ١٢٧

مرمرة (بحر) ٩٢، ١٠٤

مصر ٢٥، ٣٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٤، ٧٩، ١٠١، ١١٧-١١٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٤، ١٧٧، ١٧٨

مضيق البوسفور ٥٩، ١٠٤

المغرب العربي ١٠١

مكة المكرمة ٤٣، ٦٥، ٦٦، ٨٥، ٩٨، ١١٠، ١٣٢-١٣٤، ٢٧٢، ٢٨٦، ٢٨٩

المكسيك ٢٠٣

الموزمبيق ٨٠

الموصل ١٩، ٨٤، ١١٠، ١١٩-١٢٢، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ٢١٣، ٢٢٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣١٠، ٣١٧

ن

نابلس ٧٢، ٨١، ٢٤٨، ٣١٢
الناصرة ١٣٠، ١٨٧
الناقورة ٢٩٤، ٣٠٢
نجد ٤٣، ٤٥
نجران ٤٣
النجف ٢٨٠
النمسا ٥٩، ٦٧، ٧٢، ٩٥، ١٥٢، ٢٠٤، ٢٢٧، ٢٤٣
نيوزيلاندا ٢٤١
نيويورك ٣٣، ٤٣، ٤٥

هـ

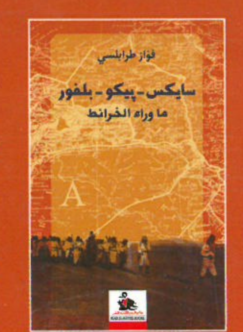
هضبة القوقاز ١٠١، ١٠٣، ١٢٧
الهند ٥٦، ٦٣، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٩٦-٩٨، ١١٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٢، ١٥٨، ١٦٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٣٩، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٠١، ٣١٧
هولندا ٢٠٣

و

الولايات المتحدة ٢١، ٣٣، ٤١، ٤٢،٤٧، ٩٠، ٩٤، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٠، ١٧١، ١٩١، ١٩٩، ٢٠١- ٢٠٣، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٥، ٣٠٠

ي

اليابان ١٩٩، ٢٤٢، ٢٥١
يافا ٦١، ٧٢، ٧٩، ١٣٠، ١٦٤، ١٦٧، ١٨١، ٢٤٧، ٢٦١، ٢٨٥، ٣٠٤
اليمن ٤٣، ٤٥، ١٣٤، ٢٦٠، ٢٧٦، ٢٨١
يوغسلافيا ٢٤٣
اليونان ٩٢، ٢٥١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠١



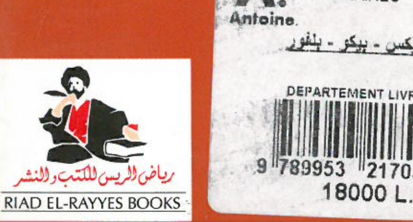
فوّاز طرابلسي

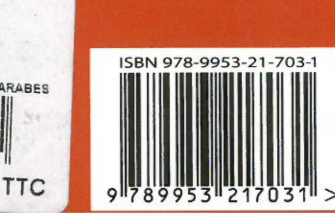
سايكس - پيكو - بلفور
ما وراء الخرائط

يروي هذا الكتاب قصّة عقد من الزمن خلال الحرب العالمية الأولى وبعيدها أفضى إلى إنتاج المشرق العربي الحديث ابتداءً بالعام ١٩٢٠.

استولت اتفاقيّة سايكس-بيكو وخريطتها على مداركنا عن تلك الفترة التأسيسية. صارت هي الجريمة التأسيسية، والمشهد الأول، والخطيئة الأصليّة، والجرح الرمزي، واللّعنة الأبديّة، والخريطة التي خرطت المنطقة أشلاء، طالما أن لها وظيفة وحيدة: تقسيم المنطقة في انتهاك مستمرّ لوحدتها المقدّسة. نسجت حول الاتفاقيّة - اللّعنة شبكة من التعميمات وأنصاف الحقائق والتوهيمات والبديهيات التي ليست هي بالبديهيات، تفسّر كل ما يبدو أنه عصيّ على الفهم أو يتكاسل الفكر المتكاسل عن السّعي لفهمه.

تنظر هذه الدراسة في ما وراء الخرائط. تدرس لحظة تاريخية تقرّ خلالها مصير المشرق العربي في غمرة الصّراع، على خلفيّة الحرب العالمية الأولى، على توازع مغانم الحرب بين قوّتين منتصرتين بنتا سيطرتهما عليه بواسطة نمط جديد من النفوذ والسيطرة الاستعماريين.




ISBN 978-9953-21-703-1